

قسم: العلوم السياسية

رقم التسجيل: D.SP/3C/04/16

الرقم التسلسلي:

أمنة التنمية في إفريقيا

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: الحوكمة والتنمية

إشراف الأستاذ الدكتور:

نور الدين دخان

إعداد الطالب:

هشام دراجي

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	أ.د/ محمد شاعة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
02	أ.د/ نور الدين دخان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
03	د/ سليم عاشور	أستاذ محاضر " أ "	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
04	د/ نفيسة زريق	أستاذ محاضر " أ "	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
05	أ.د/ عمر مرزوقي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
06	أ.د/ عمري كروسه	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2020

شكرو عرفان

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعاننا ووفقنا في إنجاز هذه الأطروحة.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل

البروفيسور نور الدين دخان

علمي قبوله ابتداءً الإشراف علمي هذا العمل، وعلمي جهده الكبير في

الإشراف والتوجيه، فقد كان البوصلة التي تضبط الطريق طيلة سنوات

العمل.

والشكر موصول لجميع السادة الأساتذة أعضاء فريق التكوين في سلك

الدكتوراه.

إهداء

إلى روح والدي رحمة الله عليه.
إلى أعز ما أملك والدي حفظها الله لي ورعاها.
إلى جدتي أطال الله في عمرها.
إلى إخوتي الأعزاء، وكافة العائلة الكريمة.
إلى كل أساتذتي ومعلمي الأفاضل عبر جميع الأطوار الدراسية.
إلى كل انخيرين في هذا الوطن.

هشام دراجي

مقدمة

مقدمة

شهدت القارة الإفريقية لعقود طويلة من الزمن عمليات نهب منظم لثرواتها ومقدراتها الطبيعية من قبل الدول الاستعمارية الكبرى، فقد كانت هذه المنطقة الثرية بخيراتها المختلفة، وسواعد أبنائها وقودا حيويًا للثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر.

ومع موجة التحرر التي عرفتها القارة خلال منتصف القرن الماضي، أعطت معظم الدول الأفريقية مشاريع التنمية الأولوية القصوى في أجندتها السياسية، وحاولت العمل على توفير كل متطلبات النجاح لتلك المشاريع، غير أن الحالة المزرية التي ميزت هذه الدول في الفترة التي أعقبت حصولها على استقلالها - مرحلة ما بعد الاستعمار - بالإضافة إلى بروز العديد من الإشكالات المرتبطة بالحدود الموروثة عن الاستعمار آنذاك، كلها عوامل أجبرت هذه الدول حديثة العهد بالاستقلال على تغيير أولوياتها نحو الاهتمام بالقطاعات الأمنية وما يترتب عنها من مشاريع التسلح والعسكرة.

وبقيت البوصلة على هذا الحال تتراوح بين الأمن تارة، وبين التنمية تارة أخرى إلى أن هبت رياح التحول الديمقراطي التي اجتاحت جميع أركان القارة مع نهاية الثمانينات، فحاولت معظم الأنظمة السياسية الإفريقية التأقلم مع ترتيبات الوضع الدولي الجديد، وتبني سياسات الديمقراطية، من خلال التحول نحو التعددية الحزبية، والانفتاح السياسي والاقتصادي، لكن لم تفتأ أن تعثرت كل تلك التجارب التي تمخضت بعد ذلك بإنتاج أنظمة سياسية جديدة، لم أي تغيير حقيقي، عدا بعض التجميلات الشكلية في واجهتها السياسية، حيث سيطرت مظاهر الانتخابات الصورية وحرية التعبير والمعارضة على المشهد السياسي في معظم بلدان القارة، وهو ما مكن الكثير من الدول الأفريقية التي انخرطت في هذه المساعي من الحصول على دعم غير محدود من الولايات المتحدة الأمريكية، وبقية الدول الغربية الكبرى الأخرى، وهو ما انعكس كذلك بالمقابل على دعم المؤسسات الدولية المانحة التي كانت تدعم البلدان الإفريقية وفق برنامج مشروطية سياسية واقتصادية مسطرة مسبقاً.

وعلى هذا الأساس، عرفت هذه المرحلة جدلية جديدة من نوع خاص ارتبطت بالديمقراطية والتنمية، فقد كان الشرط الأساسي لتلقي المساعدات التنموية، ومختلف القروض الخارجية، هو تحقيق نوع معين من الانفتاح السياسي، والاجتماعي والاقتصادي، هذه المشروطة التي حولت الديمقراطية إلى مدخل رئيسي لتحقيق التنمية

في القارة، وهو ما دفع بالعديد من الأنظمة السياسية الأفريقية نحو خيار التحول الديمقراطي، لكن مع اتخاذ بعض التعديلات على الأحزاب الحاكمة بهدف تمكينها، وضمان استمراريتها في السلطة خلال المرحلة الجديدة. لكن هذا الحال لم يدم طويلا حتى جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي غيرت مجرى الأمور بشكل مفاجئ، حيث أدت الهجمات الإرهابية على برجى التجارة العالميين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلان هذه الأخيرة حربها العالمية على الإرهاب؛ كما جاء على لسان رئيسها جورج بوش الابن آنذاك، وإدخال بعض من التعديلات على سياساتها الأمنية في أفريقيا، لتتحول مع هذه التعديلات سياسات الدعم المالي والتموي من المشروطية السياسية المرتبطة بالديمقراطية، إلى مشروطية سياسية أخرى ترتبط أساسا بمدى الانخراط في تلك الحرب التي كانت تهدف من ورائها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجفيف منابع الإرهاب في القارة.

ومن أجل ضمان نجاح هذا التوجه الأمني الجديد، استعانت جميع الأطراف سواء: الدول الغربية الكبرى، والجهات المانحة، أو الحكومات الأفريقية بخطاب الأمننة، هذا الخطاب الذي يعمل على الاستدلال بوجود تهديد وجودي يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية، وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما بالأساس، إلى شرعنه لجوء القائمين على السياسة إلى المؤسسات الدولية وعقد ترتيبات استثنائية تهدف الى تأمين الكيان محل التهديد من مختلف المخاطر المحدقة به.

ان الهدف الأساسي من عملية الأمننة التي حدثت في أفريقيا كان بالأساس، إعطاء الشرعية لمشاريع التسلح والعسكرة التي أطلقتها مختلف الحكومات المتعاقبة على دول المنطقة، والتي أثرت بشكل محوري في مسار التنمية المتعثرة لسنوات عديدة.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في قدرة النتائج المتوقعة للدراسة على معالجة مختلف معيقات التنمية في إفريقيا، فحالة التخلف والفقر الكبيرين الذين تعيشهما القارة الإفريقية، بفعل فشل السياسات التنموية المتبعة لعقود طويلة، وهيمنة الطابع الأمني على تلك السياسات، بالإضافة إلى ضعف وتبعية الأنظمة الحاكمة، وفشلها في فك الارتباط بالدول الاستعمارية، تدفعنا كباحثين في حقل العلوم السياسية، وتخصص الحوكمة والتنمية على وجه الخصوص، للعمل على إيجاد حلول لتلك المعيقات، وهو ما سنحاول العمل عليه من خلال البحث وراء الدور السلبي الذي لعبته عملية الأمننة في افشال التنمية في القارة الإفريقية.

أسباب اختيار الموضوع:

تتقسم الأسباب الحقيقية وراء اختيار الموضوع، إلى أسباب ذاتية ترتبط بالباحث، وأخرى موضوعية تتعلق بالجانب العلمي للدراسة:

1. الأسباب الذاتية:

تتجلى أهم الأسباب الذاتية وراء اختيار موضوع أمننة التنمية في إفريقيا في:

- الاهتمام الشخصي للباحث بمواضيع التنمية والتحديث والمواطنة، والديمقراطية، وغيرها من المواضيع التي تنعكس بشكل مباشر على تحسين الظروف المعيشة للشعوب الفقيرة والمحرومة.
- البحث في موضوع جديد لم تكتب فيه الكثير من الدراسات والأبحاث، حيث تمكن هذه المواضيع الجديدة الباحث من الدخول في رهانات بحثية.
- الرغبة القوية في البحث بالدراسات الأفريقية بحكم الانتماء القيمي والحضاري للقارة الأفريقية، ذلك الانتماء الذي يجعل الباحث جزء من الدراسة.

2. الأسباب الموضوعية:

ترجع أهم الأسباب الموضوعية وراء اختيار الموضوع إلى:

- أهمية برامج التنمية في تحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمعات الإفريقية، وهو ما يشكل رهان بحثي يستحق المتابعة والاهتمام.
- كثرة التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية التي تؤكد على حالة التخبط التي تعيشها الدول الإفريقية، خاصة مع مستويات النمو المسجلة، فالواقع الاجتماعي يشير إلى زيادات معتبرة في عدد الفقراء، بينما تشير تلك التقارير لحالات النمو الجيدة.
- تزايد الاهتمام بعملية التنمية في إفريقيا، خاصة تحت ضغط القوى الخارجية الكبرى التي تعتبر مشاريع وبرامج التنمية بمثابة سوق جيدة لها، فهي تحاول الاستفادة القصوى من أرباح وعائدات تلك المشاريع بغض النظر عن نجاحها أو فشلها.
- التوجه الذي فرضته المؤسسات والهيئات الدولية في سياق دعم مبادرات التنمية في إفريقيا، والتي أثرت بشكل مباشر في تصاعد أمننة التنمية بالقارة، حيث حرفت المشروطة السياسية والاقتصادية مشاريع التنمية عن أهدافها الأساسية نحو أهداف أخرى ترتبط بأجندات خفية.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف العلمية والعملية، والتي تتمثل في:

1. الأهداف العلمية:

- محاولة إزالة الغموض عن مفاهيم الأمن والأمننة والتنمية.
- محاولة تشخيص واقع التنمية في إفريقيا.
- إبراز الأثر السلبي لعملية إضفاء الطابع الأمني على برامج التنمية في إفريقيا.

2. الأهداف العملية:

- محاولة تجاوز المعوقات التقليدية للتنمية في إفريقيا.
- معرفة مدى تأثير عملية الأمننة على فشل برامج التنمية في إفريقيا.
- محاولة استشراف مستقبل التنمية في مرحلة ما بعد الأمننة (نزع الأمننة)

أدبيات الدراسة:

تستهدف أدبيات الدراسة شرح أهم المقالات العلمية والكتب والمصادر، وغيرها من الأعمال الأكاديمية الأخرى ذات الصلة بمتغيرات الموضوع، فهي بذلك توفر وصفاً ملخصاً وتقييماً نقدياً دقيقاً لهذه الأعمال، مع توضيح الفجوة المعرفية بينها، والتي ارتكز عليها الباحث في بناء موضوعه.

1. عرض الأدبيات:

إن موضوع التنمية من بين المواضيع التي تكثر فيها الدراسات النظرية، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول المتخلفة، لكن بمجرد ربطها بالأمن، نجد صعوبة في إيجاد دراسات علمية وأكاديمية تجمع هذه المتغيرات مع بعضها، أما ربطها بالأمننة، فذلك يحصر الموضوع أكثر ليصبح عدد الدراسات السابقة أقل من ذلك بكثير، وعلى هذا الأساس سنحاول التأسيس لموضوعنا من خلال فحص وتفكيك بعض الدراسات التي تحصلنا عليها، وهي:

مقال لجونathan فيشير Jonathan Fisher، وديفيد أنديرسون David M. Anderson، وهو عبارة عن دراسة

باللغة الإنجليزية، تحت عنوان: " Authoritarianism and the Securitization of Development in Africa "

نشرت سنة 2015 في مجلة International Affairs، المجلد 91، العدد 01، حيث ركز الباحثان على علاقة

الاستبداد بأمننة التنمية في إفريقيا من خلال التطرق لدور المؤسسات الدولية المانحة في دعم الأنظمة السياسية

الإفريقية؛ فقد عكفت الجهات المانحة في السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على تخصيص دعمها للحكومات الإفريقية في المجالات والقطاعات الأمنية بدل المجالات التنموية، وقد وصل الباحثان إلى طرح ما أطلقا عليه " التوافق الأكاديمي " حول قضيتين رئيسيتين مرتبطتين بأمننة التنمية، وهما: أولاً، أن عملية الأمننة ظاهرة سلبية إلى حد كبير بالنسبة لأولئك في العالم النامي، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية؛ وثانياً، أن جدول أعمال الأمننة تتحكم فيه الدول الغربية - ولا سيما الولايات المتحدة. ليواصل الباحثان الإشارة إلى تزايد عمليات الأمننة في إشارة إلى نطاق مراجعة برنامج المساعدات الثنائية التي أجرتها مجموعة كبيرة من الدول الغربية المانحة على غرار استراليا وكندا والمملكة المتحدة والسويد بين عامي 2007 و2011، والتي كشفت عن إعطاء الأولوية في سياسة المساعدات للدول الهشة أو تلك التي تعاني مشاكل أمنية، أو تلك المتضررة من النزاعات، ويرجع الباحثان السبب الرئيسي لهذا التحول في سياسات المساعدات الدولية تجاه أفريقيا إلى الحرب العالمية على الإرهاب.

مداخلة لياروسلاف بيتسيك Jaroslav Petřík، وهي عبارة عن دراسة باللغة الإنجليزية، تحت عنوان: "Securitization of Official Development Aid: Analysis of current debate"، قدمت سنة 2008 في المؤتمر الدولي لبحوث السلام المنعقد بتاريخ: 14-19 جويلية في مدينة لوفين، من طرف لجنة حل النزاعات وبناء السلام البلجيكية، حيث ركز الباحث خلال دراسته لأمننة المساعدات التنموية الرسمية على تحليل النقاش العلمي الذي يثيره موضوع أمننة المساعدات من منظور المنظمات غير الحكومية، ووكالات المعونة متعددة الأطراف، فمن ناحية، يجادل بعض الباحثين بأن زيادة المشروطة السياسية والأمنية قد ساهمت في تقويض قدرة المساعدات على تلبية احتياجات الفئات الفقيرة والمحرومة، ومن ناحية أخرى، هناك وعي متزايد بالعواقب غير المقصودة التي قد تترتب على المساعدة الإنمائية الرسمية على المجتمعات المتلقية عندما تتجاهل حقائقها السياسية، ولا سيما أثناء النزاع، حيث تُبذل الجهود لتعظيم الأثر الإيجابي للمساعدة الإنمائية الرسمية على حل النزاعات وبناء السلام، وقد شهدت السنوات الأخيرة نقاشاً محتدماً حول أمننة المساعدات الخارجية، لا سيما في سياق " الحرب على الإرهاب "، حيث يرحب البعض بذلك باعتباره خطوة إيجابية نحو تنسيق أفضل لجهود المانحين من أجل تحسين الأمن الدولي، ويعارضه آخرون باعتباره مجرد وسيلة لتعزيز المصالح الوطنية للمانحين وتحويل الأموال عن الأهداف غير السياسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبين هذين الرأيين المختلفين يحاول الباحث في هذه المداخلة تقديم جملة من الحجج والبراهين التي اعتمد عليها كل طرف في سياق تبرير وجهة نظره العلمية حول الموضوع، ليصل في نهاية المطاف إلى التأكيد

على الدور السلبي الذي لعبته عملية الأمننة في تفويض المساعدات التنموية، وتحييدها عن دورها الأساسي المتمثل في محاربة الفقر والتخلف، وتحقيق مستويات معتبرة من التنمية في بلدان العالم الثالث.

كتاب للباحثة الإفريقية دامبيسا مويو Dambisa Moyo، وهو عبارة عن دراسة مترجمة للغة العربية تحت عنوان: " المساعدات المميّنة: لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية أفريقيا؟"، صدر سنة 2011 عن مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، حاولت من خلاله الكاتبة التساؤل حول جدوى المساعدات الخارجية التي تقدمها الجهات المانحة لإفريقيا، وقد قسمت دراستها إلى عشرة فصول تطرقت في الأربعة الأولى إلى عالم المساعدات، بينما خصصت الستة فصول الأخرى لتصورها حول عالم من دون مساعدات.

تصف الباحثة أوضاع سياسة التنمية في إفريقيا، باعتبارها واحدة من أكبر الخرافات في العصر الحديث، وذلك حسبها؛ لأن مليارات الدولارات التي ترسلها الدول الغنية إلى الدول النامية في أفريقيا كمساعدات من أجل تخفيف الفقر وتعزيز النمو، لم تمنع تصاعد مستويات الفقر، وتواصل معدلات النمو في التدهور، هذا كما لا يزال ملايين الأفارقة يعانون الفاقة، وتقول الباحثة: " خلال الأعوام الخمسين الماضية، تم إرسال مساعدات بقيمة تفوق تريليون دولار من الدول الغنية إلى إفريقيا لتمويل برامج التنمية، فهل استطاعت هذه المساعدات تحسين مستوى معيشة الأفارقة؟ كلا، في الواقع، لم يصبح الذين تلقوا تلك المساعدات في مختلف أنحاء القارة السمراء أفضل حالاً، بل تردت أوضاعهم إلى أسوأ مما كانت عليه بكثير".

وتعرض الباحثة مقارنة بين الدول الإفريقية التي رفضت المساعدات وازدهرت بجهودها الذاتية، والدول الأخرى التي أصبحت مدمنة على المساعدات وشهدت زيادة في الفقر، وتوضح كيف أن الاعتماد المفرط على المساعدات أسقط الدول النامية في فخ الاعتماد على المساعدات، والفساد، وعرقلة السوق بالتدخل الحكومي، ومزيد من الفقر، مما يجعل تلك الدول بحاجة إلى مزيد من المساعدات، وتقدم المؤلفة خريطة طريق جديدة وجريئة لتمويل برامج التنمية في الدول الأشد فقراً في العالم، تتضمن تحقيق نمو اقتصادي، وتراجع كبير في الفقر، دون الاعتماد على المساعدات الدولية.

مقال للباحثة هدى رؤوف، وهو عبارة عن دراسة باللغة العربية، تحت عنوان: " أمننة المساعدات: تصاعد استخدام المساعدات الخارجية لأغراض الأمن القومي"، نشرت سنة 2016، بمجلة اتجاهات الأحداث، العدد 17، حيث يقوم التحليل على ملاحظة التصاعد الرهيب لأمننة المساعدات الخارجية في السنوات القليلة الماضية، فقد حاولت الباحثة ربط هذا التصاعد بحالة الحروب والصراعات التي تشهدها أقاليم عدة في العالم،

وبالتأسيس على هذه الملاحظة حاولت أيضا طرح العديد من التساؤلات حول مدى فاعلية هذه الأمننة المتصاعدة في تحقيق الاستقرار واستعادة الأمن المفقود، وعلى هذا الأساس انطلقت الباحثة في دراستها من فرضية رئيسية مفادها أن الاتجاه المتزايد لأمننة المساعدات الأجنبية، يحمل معنيين مختلفين، يرتبط المعنى الأول - وهو ما يهمننا في دراستنا - بتخصيص المعونات والمساعدات في برامج موجهة بدرجة أساسية لتقديم المساعدات الأمنية، ومنع الصراعات من جانب الدول المانحة، بينما يرتبط المعنى الثاني باتجاه آخر لإضفاء الطابع الأمني على أهداف الدول المانحة، وذلك من جانب الدول المتلقية، لا سيما الدول النامية التي غالبا ما توجه انتقادات للدول المانحة بالتدخل في شؤونها الداخلية عبر تقديم مساعدات مالية لمنظمات وأحزاب تابعة لها، وهو ما تعتبره تهديدا لأمنها واستقرارها الداخلي.

كتاب جماعي من تحرير توبياس هاجمان Tobias Hagmann، وفيليب رينتجينز Filip Reyntjens، وهو عبارة عن دراسة مسحية باللغة الإنجليزية تحت عنوان: "Aid and Authoritarianism in Africa: Development Without Democracy"، صدر سنة 2016 عن دار النشر Zed Books بلندن في المملكة المتحدة، ويحتوي الكتاب على ستة فصول تستكشف دوافع وديناميكيات وعواقب المساعدة الدولية الممنوحة للحكومات الإفريقية الاستبدادية، وكيف ساهمت هذه المساعدات في تكريس الاستبداد، والسلطوية بالقارة الإفريقية بدل تحقيق التنمية التي كانت في البداية تعتبر الهدف الرئيسي لتلك المساعدات.

الفصل الأول: لريتا أبراهامسن Rita Abrahamsen، بعنوان: "Discourses of Democracy, Practices of Autocracy: Shifting Meanings of Democracy in The Aid-Authoritarianism Nexus". حاولت في بدايته إعطاء لمحة تاريخية عن غياب الديمقراطية وصعودها في خطاب التنمية للمانحين من خلال تحليل مضمون تلك الخطابات منذ ستينات القرن الماضي، وحتى العقد الثاني من القرن الحالي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى قياس الفوارق بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي، في محاولة منها فتح نقاش علمي حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، لتنتقل الباحثة بالقارئ بعدها إلى جدلية أخرى ترتبط بالديمقراطية والأمن الدولي

الفصل الثاني: لزوي مارياج Zoë Marriage، بعنوان: "immovable Aid to Rwanda: unstoppable rock post". توصلت من خلاله الباحثة بعد دراسة العلاقة الثلاثية بين الديمقراطية والتنمية والأمن في الحالة الرواندية، إلى مفارقة اعتبرتها عجيبة نوعا ما، حيث لاحظت قبول المانحين للسلوك الاستبدادي والعنيف كآلية مركزية لشكل مؤشرات التنمية التي يطلبونها، على الرغم من الادعاءات التي يقدمونها حول الديمقراطية، وترى أن المعنى الضمني لهذا يكمن في "السذاجة مفتعلة" لموقف المانحين؛ حيث تشير التسويات التي تم التوصل

إليها مع الرئيس كاغامي إلى تحويل أو تقليل التكاليف التي يتحملها المانحون دون فتح نقاش حول شرعية علاقة المساعدة أو تواطؤ المانحين في العنف، أو فيما يحصل على المستوى الداخلي.

الفصل الثالث: لجوناتان فيشير Jonathan Fisher، وديفيد أنديرسون David M. Anderson، بعنوان: " Authority and The Securitization of Development in Uganda ". توصل من خلاله الباحثان إلى بعض النتائج التي تدعم فرضية تلاعب النظام الاستبدادي في أوغندا بالجهات المانحة بعد أن أبدت تراجعها في دعم النظام لأسباب تتعلق بسياساته الخارجية، خاصة بعد التدخل في الصومال، وهو ما دفع النظام الاستبدادي إلى ربط مزيد من العلاقات الجديدة مع جهات مانحة أخرى غير غربية على غرار الصين، وروسيا، وإيران، وكوريا الشمالية، في محاولة منه لمساومة الجهات المانحة الغربية، ومواصلة عمليات العسكرة والتسلح على حساب التنمية المتدهورة.

الفصل الرابع: لإيمانويل فاننيني Emanuele Fantini، ولوكا بودو Luca Puddu، بعنوان: " Ethiopia And International Aid: Development Between High Modernism And Exceptional Measures ". تسلط الدراسة الضوء على تلك الاستمرارية التاريخية المهمة في الطريقة التي تتبعها الحكومات الإثيوبية المتعاقبة، والجهات المانحة الدولية، من خلال استعمال مخططات التنمية الحداثية في استمرارية الممارسة الاستبدادية للسلطة في البلاد، حيث استفادت تلك الحكومات من التنمية لدمج الأطراف كجزء من إقليمي الدولة والهندسة الاجتماعية، وقد كانت النخب الإثيوبية في هذا السياق فعالة في تخصيص مفردات خطاب التنمية الدولي لإضفاء الشرعية على هذه المشاريع وجذب الدعم الأجنبي، علاوة على ذلك، فإن وجود دولة مركزية قوية، تظهر قدرات أعلى من حيث تنفيذ السياسة والسيطرة على الأراضي مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، يسهل ويدعم المانحين الأجانب لإثيوبيا، لتصل في النهاية إلى نتيجة مفادها تعايش التزام الطبقات الحاكمة الإثيوبية بتحويل البلاد وتطويرها، مع استخدام برامج التنمية لدعم وإضفاء الشرعية على الممارسة الاستبدادية للسلطة السياسية.

الفصل الخامس: لماري إيمانويل بوميرول Marie-Emmanuelle Pommerolle، بعنوان: " Donors And The Making Of 'Credible' Elections In Cameroon ". وقد حاول الباحث خلال هذا الفصل إبراز العلاقة المتناقضة بين الانتخابات والديمقراطية في إفريقيا، مشككا في الافتراض السائد بأن الانتخابات مرتبطة بشكل إيجابي بالديمقراطية، ليثبت في النهاية فرضية سابقة لباترون مفادها أن إعادة الانتخابات لا يستلزم التحول الديمقراطي، بدلا من ذلك فإن " الانتخابات ذات النوعية الرديئة تمكن من ديمومة الحكم المطلق"، وهو ما

كرسته حسب الجهات المانحة التي كانت تراهن بشكل دوري على اجراء انتخابات مهما كان طابعها من أجل ضمان مصالحها من جهة، واستمرارية دعمها من جهة أخرى.

الفصل السادس: لهيلينا بيريز نينو Helena Pérez Niño، وفيليب لو بيلون Philippe Le Billon، بعنوان: " Foreign Aid and Political Settlements: Contrasting The Mozambican and Angolan Cases ". قارن الباحثان في هذا الفصل بين التفاعل المحدود للغاية في علاقة الجهات المانحة والدولة في أنغولا، مع التأثير الطويل الأمد والعميق والواسع لهذه الجهات المانحة في العملية السياسية بعد الاستقلال في موزمبيق، وقد توصل الباحثان إلى أن النفط في أنغولا كان له دور كبير في تفسير ذلك التناقض.

ليخلص نيكولاس فان دي والي Nicolas van de Walle، في الخاتمة: " Conclusion: democracy fatigue and the ghost of modernization theory "، لجملة من النتائج، يمكن إجمالها في:

أن المجتمع التنموي يمر بما يمكن تسميته إرهاب الديمقراطية الأفريقية، حيث بدأت عملية إعادة تأهيل الحكم الاستبدادي الأفريقي في الظهور، بعد بروز رد فعل عنيف في السنوات الأخيرة ضد الترويج للديمقراطية، حيث يتم التأكيد بشكل متزايد على حدود وإخفاقات الديمقراطيات الأفريقية ويتم المطالبة بميزة تنموية للبلدان التي ليس لديها سياسات انتخابية متعددة الأحزاب، سواء تحت راية " نموذج بكين " أو " الدولة التنموية ". إن هذا التحول في الأحداث مثير للدهشة، بالنظر إلى التفاؤل المتزايد بشأن الإمكانيات التنموية لأفريقيا، فقد تركت موجة الديمقراطية التي اجتاحت المنطقة قبل ربع قرن في أعقابها تحررا سياسيا كبيرا، حتى لو لم يتجاوز عدد الأنظمة التي يمكن تعريفها فعليا على أنها ديمقراطيات ليبرالية أكثر من اثني عشر نظاما في أي وقت، والنظام النموذجي في المنطقة هو الآن استبداد انتخابي، حيث يتم الجمع بين عقد انتخابات تنافسية اسمية مع معظم سمات الحكم الاستبدادي، والسبب الرئيسي وراء هذه الحالة المزرية هو الجري وراء الأمن الذي سرق التنمية وأرهق الديمقراطية في جميع دول القارة.

2. الفجوة المعرفية (Gap):

الفجوة المعرفية أو فجوة البحث، هي ذلك السؤال أو المشكلة التي لم يتم الرد عليها من خلال جميع الدراسات السابقة، فهي بذلك توفر مساحة علمية مناسبة تسمح للباحث تحديد جميع متغيرات دراسته، والشروع في معالجتها معالجات جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل. وفي هذا السياق، سجلنا اشتراك جميع الدراسات السابقة المعروضة في تركيزها على جملة من المتغيرات التركيبية على غرار دور الجهات المانحة في ترسيخ الأمننة، والنتائج غير الديمقراطية لسياسات الأمننة، وتأثير الأمن على التنمية في إفريقيا، بينما أعطى ارتباط

هذه الدراسات مع بعضها الفرصة لطرح العديد من الأسئلة الجديدة على غرار كيفية عمل الأمننة، أو ميكانيزم عملية الأمننة بين الخطاب والممارسة، والذي توصلنا خلال الدراسة إلى تحديده بعملية الأمننة المزدوجة، حيث تشترك الأمننة الكلية مع الأمننة على المستوى المحلي في تشكيل بنية الخطاب.

إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤل وحيد ورئيسي مفاده، كيف أثرت سياسات الأمننة المتصاعدة في مسار التنمية المتعثرة بالقارة الأفريقية في ظل الدور الكبير الذي لعبته الجهات الدولية المانحة تحت غطاء المساعدات التنموية؟ وهو ما يعني التساؤل عن ميكانيزمات عملية الأمننة، وقدرتها على تحويل المساعدات الخارجية من القطاعات التنموية إلى القطاعات الأمنية والعسكرية، وعن مدى تأثير ذلك التحول على مسار التنمية من جهة، وانعكاسه من جهة أخرى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية في القارة الإفريقية.

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية، يمكن إجمالها في الآتي:

- ماذا نقصد بسياسات الأمننة؟ وماذا نعني بأمننة التنمية على وجه الخصوص؟
- كيف ساهمت المساعدات الدولية في تعطيل التنمية بإفريقيا، رغم أنها موجهة بالأساس لمساعدة حكومات القارة في تحقيقها؟
- كيف أثرت سياسات الأمننة في التنمية بالقارة الإفريقية؟
- كيف يمكن نزع الأمننة، وإعادة توجيه الجهود الداخلية والخارجية نحو قطاعات التنمية المختلفة في إفريقيا؟
- ماهي أهم الخيارات التنموية في مرحلة ما بعد الأمننة بالقارة الإفريقية؟

الفرضيات:

تفترض هذه الدراسة بأن سياسات الأمننة المتصاعدة تؤثر بشكل سلبي على مسيرة التنمية بالقارة الإفريقية، حيث تسعى الجهات الدولية المانحة بالتواطؤ مع بعض الحكومات والأنظمة السياسية في القارة من خلال تبني خطاب الأمننة إلى تحويل ميزانيات التنمية نحو القطاعات الأمنية والعسكرية تحت ذريعة محاربة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهو ما انعكس بشكل سلبي للغاية على التنمية التي فقدت بهذه الممارسات ركيزتها الأساسية المتمثلة في التمويل، وعلى هذا الأساس، فإننا سنحاول في سياق هذه الدراسة اختبار صحة أو خطأ الفرضيات الآتية:

- تسعى الجهات الدولية المانحة من خلال استخدام خطاب الأمننة الكلية إلى تبرير سياساتها الأمنية في القارة الإفريقية، حيث يمكنها هذا الخطاب من التغطية على سياسات التسلح والعسكرة التي ترجع عليها بفوائد اقتصادية كبيرة.
- تعطي سياسات الأمننة مساحة واسعة من المناورة للحكومات والأنظمة الحاكمة في إفريقيا، حيث تختبئ هذه الأخيرة وراء الأسباب المعلنة لأمننة التنمية من أجل تحقيق أجندتها الخفية، والمتمثلة في ضمان استمراريتها في الحكم بعد استدعاء الحالة الاستثنائية التي تفرضها الأمننة.
- تشكل عملية تحويل أموال المساعدات الخارجية الموجهة للتنمية نحو القطاعات الأمنية والعسكرية محور عملية أمننة التنمية، حيث يعمل ذلك التحويل على تقويض جهود التنمية، ويعزز من استبدادية وتخلف وتبعية الأنظمة السياسية الحاكمة في إفريقيا.
- تؤدي عملية نزع الأمننة إلى إعادة تحرير التنمية في القارة الإفريقية، وتعطي للحكومات القائمة عليها مساحة واسعة من الخيارات التنموية الجديدة.
- تشكل مرحلة ما بعد الأمننة فرصة حقيقية لإعادة بناء منظومة التنمية بطرق ووسائل جديدة، وإعادة النظر في طبيعة العلاقات الإفريقية - الإفريقية من جهة، والإفريقية الدولية من جهة أخرى، خاصة في مجالات التعاون والشراكة.

الإطار المنهجي للدراسة:

يعتبر المنهج بمثابة الطريق الذي يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيم على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة (1). ومن خلال هذا التعريف، تفرض علينا هذه الدراسة الاعتماد على:

- منهج تحليل المضمون:

يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في الماضي أو الحاضر أو المستقبل (2) ومن خلال الاعتماد على هذا المنهج يمكن للباحث تحليل مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة في أفريقيا، هذه الأوضاع التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن والتنمية في القارة.

(1) عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي. ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1988، ص5.

(2) عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل العلمية. ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 33.

- نظرية الأمننة Securitization Theory :

تعرف نظرية الأمننة أو إضفاء الطابع الأمني على أنها: " قدرة الفاعل على التكلم عن مشكلة معينة باستعمال مفردات أمنية، وإقناع الجمهور بها، ثم استعمال التدابير والإجراءات لمواجهتها " (1). والاعتماد على هذه النظرية ينصب في صميم البحث، من خلال محاولة معرفة تداعيات إضفاء الطابع الأمني على التنمية في الحالة الإفريقية.

- نظرية أفعال الكلام:

نظرية أفعال الكلام للفيلسوف البريطاني جون أوستين John L. Austin، واسهامات الفيلسوف الأمريكي جون سيرل John R. Searle، والتي تنطلق بالأساس من توضيح البنى المركزية لفلسفة الكلام، ودورها في بلورة أفعال مباشرة. (2) حيث يركز خطاب الأمننة بشكل كبير على هذه الفلسفة في تحويل خطابات التتكر لأعمال الجماعات الإرهابية إلى أفعال تجسد في استدعاء الحالة الاستثنائية ومعالجتها معالجات أمنية، تستخدم فيها جميع الأدوات الشرعية وغير الشرعية.

بالإضافة إلى هذه المناهج والنظريات، يوجد العديد من الأدوات المنهجية الأخرى المساعدة، كالمقتربات والمداخل النظرية التي يتم استخدامها حسب الدكتور محمد شلبي للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث، وهو ما سنحاول العمل عليه من خلال جملة المداخل والمقتربات الآتية:

- **مدخل دور الدولة التنموي:** يركز هذا المدخل على دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وأهميته بالنسبة إلى عملية التنمية من جهة، وأهميته في اكتساب الشرعية السياسية المفقودة جراء الممارسات السياسية الاستبدادية.
- **مدخل الاقتصاد السياسي الجديد:** وهو مدخل نظري يعتمد على رصد وتحليل وتقويم التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية في إطار العلاقات والتشابكات الجدلية بين السياسي والاقتصادي.
- **مقاربة الأمن الإنساني:** وهي مقاربة نظرية تعتمد على قياس مدى تحرر الإنسان من القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون حصوله على متطلبات الحياة الأساسية.

(1) سيد أحمد قوجيلي، " فهم الأمننة: مقارنة نقدية للدراسات الأمنية "، مجلة شؤون الأوسط. مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد:

(2) Thierry Balzacq, "The Three Faces of Securitization: Political, Agency, Audience and Context ". European Journal of International Relations, Vol: 11(2), 2005, p174

تجدر الإشارة إلى أن أهمية هذه المداخل والمقاربات النظرية في الربط المنهجي بين الأمننة والتنمية يدفعنا لتخصيص المبحث الثالث في الفصل المفاهيمي والنظري لها حتى يتسنى لنا التوسع فيها بالشكل الذي يزيل الغموض حول مفهوم أمننة التنمية.

حدود الدراسة:

تعتمد البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية على ثلاثة أبعاد رئيسية، (زمانية ومكانية وموضوعية)، ويرى بول باسكون في هذا السياق أن مصلحة البحث تستدعي من الباحث تحديد واحد من هذه الأبعاد على الأقل، أو لإثنين منهم في الغالب (1). لذلك سنحاول دراسة هذا الموضوع في إطار الحدود الآتية:

- **الحدود المكانية:** ينصب تركيز الدراسة على قارة إفريقيا، هذه القارة التي تتوسط قارات العالم القديم، وهي ثاني قارات العالم مساحة إذ تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كلم²، وتملك دولها التي يصل عددها إلى 54 دولة خصائص مشتركة لكنها تختلف اختلافاً بينا في المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية.

- **الحدود الزمانية:** ترجع موضوعات التنمية في دول العالم الثالث تاريخياً إلى منتصف القرن الماضي، في الفترة التي أعقبت موجة تحرر هذه الدول من الاستعمار، غير أن ارتباطها بالدراسات الأمنية لم يعرف رواجاً كبيراً سوى مع نهاية الحرب الباردة، والتي ستكون بمثابة الحدود الزمانية لدراستنا، وهو ما يعني أن دراستنا تنتمي إلى فئة دراسات ما بعد الاستعمار.

تقسيم الدراسة:

تناقش هذه الدراسة موضوع أمننة التنمية في إفريقيا من خلال أربعة فصول، فصل أول نظري يتطرق إلى الجوانب المفاهيمية والنظرية للدراسة، وفصل ثاني يرتبط بواقع التنمية في القارة، بينما يختص الفصلين الثالث والرابع بعملية الأمننة ونزع الأمننة وتداعياتها على التنمية في إفريقيا.

فالفصل النظري الموسوم بـ: " الإطار النظري والمفاهيمي لمحددات الدراسة " تناول موضوعه من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناولت هذه المباحث مواضيع؛ التشخيص الابدستيمولوجي لمفهوم الأمننة، حاول الباحث من خلاله التدقيق النظري والمفاهيمي في مفهوم الأمننة، انطلاقاً من التعريف التقليدي للأمن، ومروراً بأهم التحولات النظرية التي طرأت المفهوم خلال عقود طويلة من البحث العلمي، ووصولاً إلى التعريف الدقيق

(1) بول باسكون، إرشادات علمية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية. (تر: أحمد عريف)، الرباط: [د. م. ن.]، 1981، ص 11.

للأمننة، ثم تطرق الباحث بعد ذلك إلى التأصيل النظري لمفهوم التنمية، أين ركز على المفهوم، والأنواع والمؤشرات، ليختم الفصل في النهاية بالتعريج على أهم المداخل والمقاربات النظرية المفسرة لأمننة التنمية، على غرار مدخل دور الدولة التنموي، ومدخل الاقتصاد السياسي الجديد، ومقاربة الأمن الإنساني، وهي المقاربات والمداخل التي تسمح بتفسير الكثير من تجليات عملية أمننة التنمية.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ: " واقع التنمية في القارة الإفريقية " تناول موضوعه من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناولت هذه المباحث مواضيع؛ مؤشرات التنمية في القارة الإفريقية، حيث تطرق الباحث خلال هذا الموضوع إلى أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تستخدم في قياس التنمية، ليعرج بعد ذلك إلى مصادر تمويل التنمية في القارة الإفريقية، أين تحدث على المصادر الداخلية المرتبطة بالموارد البشرية والطبيعية الكبيرة التي تزخر بها القارة، والمصادر الخارجية المتمثلة في القروض والمساعدات الخارجية، ليخلص في نهاية الفصل إلى معيقات التنمية في القارة الإفريقية.

بينما تناول الفصل الثالث الموسوم بـ: " عملية الأمننة وإشكالات التنمية في أفريقيا " موضوعاته من خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرقت هذه المباحث لمواضيع؛ أسباب ودوافع أمننة التنمية في القارة الإفريقية، وقد تطرق الباحث خلال سرده لهذه الأسباب وجود نوعين منها: الأولى معلنة ترتبط بالحرب العالمية على الإرهاب والجريمة المنظمة، والثانية خفية تتعلق بالمصالح الخاصة للجهات المانحة، والحكومات الإفريقية على حد سواء، ثم تطرق بعد ذلك الباحث إلى ميكانيزمات أمننة التنمية في أفريقيا، أين ركز على خطاب الأمننة باعتباره الخطوة الأولى في بداية العملية، ثم الانتقال نحو الممارسة وتحويل الميزانيات المرصودة للتنمية نحو القطاعات الأمنية والعسكرية، ليخلص في نهاية الفصل إلى تحديد مخرجات ونتائج أمننة التنمية في أفريقيا، حيث ركز على ثلاث نتائج سلبية رئيسية تمثلت في تعزيز النزعة الاستبدادية، وترسيخ التبعية، وتعميق حالة التخلف.

ليأتي الفصل الرابع والأخير بوسم: " نزع الأمننة ومستقبل التنمية في القارة الإفريقية "، فيتناول موضوعه من خلال ثلاثة مباحث تطرقت جميعها لمواضيع؛ إستراتيجيات نزع الأمننة في القارة الإفريقية، من خلال الاعتماد على استراتيجيتين أساسيتين: الموضوعية والبنائية، ثم تطرق إلى مرحلة ما بعد الأمننة في أفريقيا، أين تمركز الباحث على ترتيبات ما بعد الأمننة سواء من حيث خيارات النخب الحاكمة في إفريقيا بين الخيار التنموي أو السلطوي، وانعكاسات هذه الخيارات على مستقبل التنمية سواء من خلال بروز العديد من المعضلات الأمنية في حالة فشل الخيار التنموي، أم من خلال سيناريوهات التنمية بعد نجاحه.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي

لمحددات الدراسة

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لمحددات الدراسة

تتبع أهمية التأصيل النظري والمفاهيمي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية على وجه العموم، والدراسة السياسية بصفة خاصة، من ما يمنحه هذا الجزء الأصيل في الدراسات الأكاديمية من إزالة الغموض واللبس عن الأفكار والمصطلحات الرئيسية في البحث، لينطلق الباحث بعد ذلك في بقية الأجزاء الأخرى في السياقات التحليلية دون الحاجة على تبرير مدلولات أفكاره، وارهاساتها المختلفة، ناهيك عن أهميته في تحديد المقاربات النظرية والمداخل التي ترسم حدود الدراسة.

وعلى هذا الأساس، سنحاول خلال هذا الفصل العمل على التشخيص الاستيمولوجي لمتغيرات الدراسة، بدءاً بمفهوم الأمانة، الذي سنحاول تفكيك مدلولاته المختلفة وفق تتبع مسار ظهوره في حقل الدراسات الأمنية، والظروف البحثية التي ساهمت في تطوره ضمن أجندة مدرسة كوبنهاغن للدراسات النقدية للأمن، مع الإشارة إلى التطورات التي رافقت مفهوم الأمن باعتباره مصدر المفهوم الذي سيتأثر ببعض المدارس الأخرى كمدرسة أبريستويث عند محاولة ربطه بمتغير التنمية، لنواصل بعد ذلك في تعريف التنمية، وأنواعها، ومؤشراتها، قبل الاختتام بالمقاربات النظرية المفسرة لطبيعة العلاقة بين الأمانة والتنمية.

وهو ما سنحاول العمل عليه وفق التراتبية المنهجية الآتية:

- المبحث الأول: التشخيص الاستيمولوجي لمفهوم الأمانة.
- المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم التنمية.
- المبحث الثالث: المداخل والمقاربات النظرية المفسرة لأمانة التنمية.

المبحث الأول: التشخيص الاستمولوجي لمفهوم الأمانة.

تعتبر نظرية الأمانة من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوينهاجن في الدراسات الأمنية، فهي نتيجة العديد من التطورات النظرية التي رافقت مفهوم الأمن لعقود طويلة، ومن أجل الضبط الدقيق لهذا المفهوم الجديد في حقل الدراسات الأمنية، سنحاول الاستعانة بمنهجية التحليل الاستمولوجي من خلال التركيز على التفكيك النقدي لمختلف المنطلقات الفكرية للظاهرة مع مراعات جوانب تاريخ تطور الأفكار حولها والرجوع إلى مصادرها الأولى.

المطلب الأول: الاتجاه التقليدي في مفهوم الأمن.

يعتبر مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، ذلك أنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، ويحمل في طياته العديد من الأبعاد المتنوعة، فهو بذلك أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد. (1)

ومن أجل التحديد الدقيق لمفهوم الأمن وإزالة الغموض الذي يكتنفه، سنحاول التعامل معه من زاويتين مختلفتين، زاوية نسلط الضوء من خلالها على المعنى اللغوي، وزاوية أخرى نحاول عبرها تتبع مختلف الدلالات الاصطلاحية المتعددة.

أولاً: التعريف اللغوي للأمن:

تناولت الدراسات والمعاجم العربية والأجنبية كلمة الأمن، فعدته مرادفاً للأمانة، أو نقيضاً للخوف أو مساوياً لانتفاء الخطر، ويتعلق استخدامها عادة بالتحقق من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر. (2)

حيث جاء في معجم لسان العرب أن: "الأمن من الأمان والأمانة، وقد آمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمان والأمان، والأمن ضد الخوف، أمن فلان يأمن أماناً. والأمانة: الأمن". (3) وهو بذلك مفهوم يصرف الخوف عند العرب.

(1) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغ تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 19، صيف 2008، ص 09.

(2) المرجع نفسه. ص 09.

(3) محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري، لسان العرب. الجزء 01، بيروت: دار صادر، 2011، ص 162.

أما في القرآن الكريم فقد جاء ذكر لفظ الأمن بمختلف مشتقاته في 390 موضعا مما يدل على أهميته الاجتماعية في بناء الإنسان والمجتمع. (1) فكان مرادفا للطمأنينة ونقيضا للخوف في الكثير من هذه المواضع، فجاء في سورة النحل بيان الأمن في قول الله تعالى: " وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ " ﴿112﴾. (2) وجاء كذلك في سورة قريش ترادف صريح بين الأمن والجوع والخوف بقوله عز وجل: " الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ " ﴿04﴾. (3) وهو ما يجعل مفهوم الأمن أكثر ارتباطا بالتنمية، خاصة في ظل التركيز القرآني على الجوع والخوف.

في حين يرجع أصل مصطلح الأمن في اللغات الأجنبية إلى الكلمة اللاتينية Securitas، والتي اشتق بعد ذلك منها إلى بقية اللغات الأخرى. (4) حيث نجد في اللغة الفرنسية مصطلح الأمن Sécurité يدل على: " الإجراءات التي تمنع حدوث الخطر ". (5) وفي اللغة الإنجليزية كذلك يعرف الأمن Security بأنه: " الشعور بالسلامة والطمأنينة ". (6)

ومن خلال عملية الفحص اللغوي لمفهوم الأمن في الأدبيات والمعاجم العربية والأجنبية، نستنتج توافق المفهوم مع مصطلحات الطمأنينة والاطمئنان والسلامة، ونقيضا للخوف والجوع والخطر.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن:

يرتبط مفهوم الأمن تقليديا في دراسات السياسة الدولية، بمفهوم الدولة التي تمثل بدورها الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث يعتبر الأمن أحد أسباب نشأتها بالدرجة الأولى، فقد ميز توماس هوبز Thomas Hobbes بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة في العلاقات الدولية حالة الطبيعة، وفي سياق متصل فإن البحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال ربط عقد اجتماعي يتخلون بموجبه عن حريتهم لصالح سلطة مركزية مشتركة، تتولى حمايتهم من الخطر الخارجي، وهو ما يعني أن هؤلاء الأفراد قد أوكلوا مهمة أمنهم للدولة باعتبارها السلطة المركزية التي تعاقبوا معها، ولايزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر

(1) بشير الوندي، الأمن المفقود: دور الاستخبارات والتنمية في إستتباب الأمن. بغداد: دار الصفاء للنشر، 2013، ص23.

(2) القرآن الكريم، سورة النحل. الآية 112.

(3) القرآن الكريم، سورة قريش. الآية 04.

(4) جلال حدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي. تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 13.

(5) Larousse dictionnaire de français, manchecourt: l'imprimerie maury eurolivres, 2004, p 388.

(6) Oxford basic english dictionary, united kingdom: oxford university press, 2012, p 343.

الشرعية، وسبب رئيسي في اكتساب المشروعية أو الولاء العام. (1) وهو ما تعتمد عليه المدرسة الواقعية في تفسير مفهوم الأمن من خلال اعتمادها المباشر على الدولة كوحدة رئيسية للتحليل.

وفي ذات السياق، تشدد المدرسة الواقعية بفرعها الكلاسيكية والهيكلية على أن الدولة القومية أو الوطنية هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، خاصة في ظل وجودها في نظام دولي فوضوي وتنافسي، تحكمه الصراعات والتنافس بين وحداته، وغياب سلطة عليا تمارس ضغوطا على الحكومات الوطنية، وترغمها على تبني سياسات محددة، كل هذا سيدفعها إلى محاولة تحقيق أمنها وضمان بقائها عن طريق توسيع نطاق حيازتها للقوة المادية، ودعم استقرارها المحلي وتقوية بنيتها الداخلية بصورة تضمن حماية نطاقها السياسي واستقلالها وسيادتها الخارجية، وإن كانت المدرستان تفتقران في تركيزهما على مستويات التحليل، فبينما تركز الواقعية الهيكلية على مستوى التحليل الثالث المرتبط بالنظام، بمعنى يجعل تأثير الضغوط التي يمارسها النظام الدولي محددا رئيسيا للسلوك الخارجي والسياسات الداخلية للدول، فإن الواقعية الكلاسيكية تميل انطلاقا من حقيقة أن كل السياسات محلية إلى التركيز على دراسة متغيرات المستوى التحليلي الأول والثاني، المرتبطين بمستوى الأفراد والوحدات، مثل دور القادة والأفراد وتركيبية المجتمع المحلي، ودور المؤسسات المحلية في تحديد سلوك الدول وفعلها الخارجي. (2)

إن اعتماد المدرسة الواقعية على الدولة القومية أو الوطنية في تعريف مفهوم الأمن، والتركيز الكبير على الشؤون العسكرية والمسائل الدفاعية، جعل من مفهوم الأمن القومي/الوطني، أقرب المفاهيم التقليدية قدرة على تفسير ظاهرة الأمن. حيث يرى الواقعيون في الأخطار العسكرية أهم تهديد للدولة، وخاصة ما تعلق بالتهديدات الخارجية...، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مفهوم الأمن تقليديا على أنه: " حماية مصالح الدولة الوطنية أو القومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح " (3).

لقد عرفت تطبيقات الأمن القومي أسبقية تاريخية في الظهور عن صياغته الاصطلاحية التي لم تظهر سوى في بداية أربعينات القرن العشرين على يد الأمريكي والتر ليبمان Walter Lippmann عام 1943 كما

(1) سليمان عبد الله الحربي. مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) أحمد محمد أبو زيد، " التنمية والأمن: إرتباطات نظرية ". ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 12.

(3) صليحة كبابي، " الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث ". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، العدد: 38، ديسمبر 2012، ص 234.

يذهب إليه الكثير من الباحثين والمختصين في حق الدراسات الأمنية، غير أن هذا المصطلح برز بعد ذلك بشكل جلي مع قيام الإدارة الأمريكية عام 1947 بإصدار القانون الخاص بتشكيل مجلس الأمن القومي الأمريكي American National Security Council، وهو ما جعل من المفهوم في تطبيقاته وصياغته المفاهيمية انعكاسا حقيقيا للخبرة التاريخية للمجتمعات الغربية في عصر الدولة القومية (1).

يختزل ليبمان Lippmann مفهوم الأمن القومي في المحافظة على القيم الأساسية في حالة السلم والحرب (2)، كما يضيف قائلا: " إن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بقيمتها الأساسية في سبيل تجنب الحرب، وإذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم. إن أمن الدولة يساوي قوتها العسكرية وأمنها العسكري، وقدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه " (3). وهو ما سار على نهجه فرنسيس بير Francis A. Beer من خلال ربطه المباشر بين الأمن والحروب، حيث يرى أن أمن الدولة تحدده الحروب، ويعتقد أن الحروب بالنسبة للدول وأمنها تشبه السرطان وأمراض القلب بالنسبة للإنسان (4). هذه النظرة التقليدية لمفهوم الأمن القومي تعتمد على الجانب العسكري بشكل يدفع إلى صعوبة التفريق بين مصطلحي الأمن والدفاع.

هذا في حين لخص أرنولد ولفرز Arnold Wolfes مفهوم الأمن القومي في غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة، وعدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم (5). ويعني ولفرز بالقيم المكتسبة جملة القيم المتعلقة على مستوى الدولة بالسيادة والقوة، وعلى مستوى المجموعة بالهوية التي تدل في مضمونها على ماهية المصلحة، وعلى مستوى الأفراد بالبقاء والرفاه. (6)

وبالتالي فإن الأمن القومي يشتمل على قدرة الدولة في استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى القطاعات لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج على حد سواء

-
- (1) علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقارنة نظرية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص23.
- (2) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص10.
- (3) علي عباس مراد. مرجع سبق ذكره، ص34.
- (4) غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي. عمان: دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 1993، ص05.
- (5) سيد أحمد قوجيلي. مرجع سبق ذكره، ص10.
- (6) عادل زقاغ، " المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة ". دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد: 05، جوان 2011، ص108.

في السلم والحرب، وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل⁽¹⁾. بمعنى يجعل من الأمن القومي أولوية دائمة لا ترتبط بفترات معينة يرتفع فيها مستوى الخطر.

من جانب آخر يرى كل من أموس جوردان ووليم تيلر A.A. Jordan and W.J. Taylor أن مصطلح الأمن القومي يعني الحماية العضوية الخاصة بشعب وإقليم الدولة من التهديدات الخارجية في المفهوم الضيق، وهو ما يتناسب بجلاء مع المفهوم التقليدي الذي يستخدم له مصطلح الدفاع، غير أنهما بعد ذلك حاولا إعطاء مفهوم أعم وأشمل من الحماية المادية، يتضمن حماية المصالح الاقتصادية والمعنوية والسياسية والقيم التي يسبب فقدانها تهديدا لقيم الدولة وبقائها⁽²⁾.

أما جارلز هيرمان Charles F. Herman فإنه يرى أن الأمن كمفهوم يتعلق بالأساس بمدى تخفيف خطر التهديد، والتهديد هنا يمكن أن ينظر إليه على أنه العوامل التي يمكن أن تحد من القيم، وعند الحديث عن الحماية فإننا نتكلم عن الحرية من أي مشاكل تعترض تمتعنا بقيمتنا في أعلى مفهومها⁽³⁾. هذه القيم التي تحمل في مضمونها الحرية من كل القيود المفروضة.

في حين عرف بينلوب هارتلند تيونبرغ Penelope Hartland Thunberg الأمن القومي بأنه: " قدرة الأمة على متابعة مصالحها القومية بكل الوسائل وفي أي مكان في العالم " ⁽⁴⁾. هذه النظرة الهجومية في تفسير مفهوم الأمن تجعل من مصلحة الدولة فوق كل الاعتبارات الدولية واللوائح الأممية في حال تقاطعهما. ويعرف الدكتور الكيالي الأمن القومي بأنه: " ما تقوم به الدولة للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية؛ نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي " ⁽⁵⁾.

أما بالنسبة إلى الجانب المؤسسي فتعرف دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي، بأنه: " تأمين الدولة من الخضوع للقوى الخارجية ". بينما تذهب دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية في ذات السياق من

(1) سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص 76.

(2) غازي صالح نهار. مرجع سبق ذكره، ص 04.

(3) المرجع نفسه، ص 04.

(4) سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص 11.

(5) ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية. الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016، ص 24.

خلال تعريفها الأمن القومي بأنه: " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي " (1). وهو التعريف الذي يركز على خطر التهديد الخارجي دون غيره من التهديدات الأخرى.

قد يبدو مفيدا في نهاية هذا السرد المفاهيمي لمصطلح الأمن القومي التأكيد على الارتباط الوثيق للمفهوم بالقدرة العسكرية للدولة، حيث أن مجمل التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة هي بالأساس تهديدات ذات طابع عسكري، وذات صدر خارجي في نفس السياق، وهو ما يفسر تعظيم القدرة العسكرية للدولة. (2)

لقد بقيت هذه التعريفات المبنية على مرجعية الدولة والقطاع العسكري محل تداول في حقل الدراسات الأمنية حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، عندما أعلن عدد من الباحثين على غرار باري بوزان Barry Buzan، وريتشارد يولمان Richard Ullmann، وكين بوث Ken Booth، وأولي ويفر Ole Weaver وغيرهم، عن عدم رضاهم التام عن البنى المفاهيمية الضيقة المقدمة للأمن، وتفاعلا مع ذلك أطلق كل منهم من موقعه النظري العديد من المحاولات الجادة لتوسيع وتعميق الأبعاد المجالية للمفهوم، ليشمل فواعل وديناميات وقطاعات جديدة. (3)

المطلب الثاني: التطورات النظرية في حقل الدراسات الأمنية

خضع مفهوم الأمن إلى نقاشات جدلية داخل مختلف المدارس النظرية في حقل العلاقات الدولية، فبعدما نظر له الواقعيون على أنه غياب للتهديد العسكري المرتبط بالدولة القومية - كما رأينا سابقا - بات أكثر اتساعا بعد ذلك في مضامينه وفواعله مع الرؤى الليبرالية والبنائية والنقدية، وغيرها، فصار يشمل أبعادا متعددة وقضايا متنوعة، هذا كما لم تعد الدولة وحدها موضوعا للتهديد، حيث برزت إلى جانبها بهذا الصدد فواعل أخرى كالأفراد والجماعات. (4)

وعليه، كانت البدايات الأولى لمحاولة إعادة تعريف الأمن بشكله التقليدي الواقعي مع ريتشارد يولمان Richard Ullmann من خلال مقال شهير ظهر مع بداية الثمانينيات في مجلة الأمن الدولي، والتي انتقد فيها غلبة وضيق التركيز على النواحي العسكرية في تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لأمنها القومي،

(1) نجدت صبري ناكدة بي، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية. عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2011، ص 45.

(2) حازم عمر، الأمن القومي العربي في القرن الحادي والعشرين: مصادر التهديد وسبل الحماية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2018، ص 19.

(3) سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. مرجع سبق ذكره، ص 12.

(4) خالد حنفي علي، " توسع الأمن وتغيرات العلاقة بين الدولة والمجتمع ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق العدد: 207، المجلد: 52، يناير 2017، ص 03.

وفي صياغة استراتيجياتها الأمنية منذ أربعينات القرن الماضي وطوال سنوات الحرب الباردة، وأرجع يولمان هذا الضيق إلى سهولة بناء توافق سياسي حول توظيف الأدوات العسكرية في مواجهة مشكلات الأمن الخارجية، هذا بالإضافة إلى التعامل مع الأمن كهدف في حد ذاته، وهنا يكمن جوهر القصور في التعريف التقليدي للأمن والذي يصرف الانتباه عن التهديدات غير العسكرية الصاعدة على الساحة العالمية، والتي تنذر بتهديد استقرار العديد من الدول في العقود المقبلة. (1) حيث عرفت تلك الفترة تحولا كبيرا في شكل التهديدات التي تجاوزت الأشكال التقليدية ذات الطبيعة العسكرية.

وفي هذا السياق قدم يولمان Ullmann تعريف غير تقليدي لما يمكن اعتباره تهديدا للأمن القومي للدولة ليشمل أي فعل أو مجموعة أحداث من شأنها أن تهدد بصورة جوهرية وخلال فترة زمنية وجيزة جودة الحياة للمواطنين داخل الدولة، وتهدد أيضا مساحة الخيارات السياسية المتاحة للدولة أو الوحدات غير الحكومية في إطار الدولة أفراد، جماعات، شركات، وبناء على هذا التعريف الأوسع نسبيا، كيف يولمان عددا كبيرا من التهديدات الأمنية العسكرية وغير العسكرية لتشمل الحروب خارج حدود الدولة والصراعات داخلها، النقص في المواد الأولية، والسياسات الاقتصادية المتعلقة بالتحكم في وفرة وإتاحة هذه المواد، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والتغيير المناخي، الأوبئة والأمراض المميتة، وما إلى ذلك أيضا من السياسات الشمولية للمجتمعات المغلقة. (2)

أولا: التصور الليبرالي للأمن:

وسط كل هذه التهديدات الجديدة - كما رأينا سابقا - تحاول المدرسة الليبرالية* تقديم أطروحة بديلة عن التصورات التي قدمها أنصار الطرح الواقعي، من خلال التركيز على دمج وإشراك فواعل متنوعة ومختلفة بين دول ومنظمات ومؤسسات دولية وإقليمية وحتى أفراد وجماعات في عملية تحقيق الأمن.

حيث تستند المقاربة الليبرالية في تحليلها للأمن على جملة المسلمات الآتية: (3)

(1) سالي خليفة اسحق، "الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي". مجلة النهضة، العدد: 04، المجلد 14، أكتوبر 2013، ص 05.

(2) المرجع نفسه. ص 05.

* المقصود بالمدرسة الليبرالية تلك المدرسة الفكرية التي يؤمن أنصارها بأن نشر الديمقراطية وتعميق الارتباط والاعتماد الاقتصادي المتبادل وتقوية المؤسسات الدولية سيحقق السلام والأمن الدولي. أنظر: أحمد محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره. ص 17.

(3) جلال حدادي، مرجع سبق ذكره. ص 23.

- ✓ بالإمكان التخفيف من حدة العلاقات الصراعية بين الدول بتشجيع التقارب بينها عن طريق تشجيع التبادل وإيجاد انسجام في القيم والمعايير وإيجاد ميكانزمات للعمل المتعدد الأطراف.
- ✓ تتزايد مكاسب التعاون بالنسبة للدول بمأسسة الأمن والتقليل من خطر التضليل والغش.
- ✓ نقل نشر القيم الديمقراطية من النزوع إلى الصراعات المسلحة (نظرية السلام الديمقراطي).

وضمن هذا الطرح الليبرالي يركز تحليل الأمن على مفهومين أساسيين: مفهوم الأمن الجماعي ومفهوم السلام الديمقراطي، حيث قام أصحاب هذا الطرح باستبدال مفهوم الأمن الوطني والقومي باعتباره التصور الواقعي - كما رأينا سابقا - بمفهوم الأمن الجماعي عبر إنشاء مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية وتعاونية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول. (1) بالإضافة إلى التأكيد على فكرة جوهرية أخرى مفادها أن نشر الديمقراطية يساهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن.

1. الليبرالية المؤسسية ومقاربة الأمن الجماعي:

لقد وضع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط Immanuel Kant أسس تصور الأمن الجماعي قبل قرنين من الزمن، وذلك عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكفل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى، وهو ما يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي تتعاون مع بعضها البعض ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصالحها الضيقة. (2) وهي الفكرة المرجعية الأولى التي انطلقت منها كل الطروحات المؤسسة لأنظمة الأمن الجماعية التي ظهرت بعد ذلك خلال القرن العشرين، والتي شكلت بنية النظام الدولي الحالي، ويعتبر الرئيس الأمريكي وولدر ويلسون Woodrow Wilson على المستوى العملي من أوائل المؤسسين لنظام الأمن الجماعي كقاعدة ليبرالية قائمة على تحقيق السلام العالمي والديمقراطي، عبر طرحه لفكرة عصبية الأمم، وهي الفكرة التي جعلت العديد من الدول بعد ذلك تعمل على إنشاء منظمات إقليمية وجهوية كالجامعة العربية والإتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز. (3)

تقوم فلسفة الأمن الجماعي بالأساس على وضع العدوان في مواجهة قوى متفوقة عليه، حيث يعمل هذا التفوق على تكوين جملة من الآثار الرادعة والتي تضمن عدم تغيير الوضع القائم، وإن تطبيق هذه الفكرة يلغي جميع احتمالات القوة والعنف المسلح في العلاقات الدولية، لأن مجرد التهديد باستخدام قوة المجتمع

(1) سمير قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره. ص 108.

(2) تاكاويوكي يامامورا، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ". ترجمة: عادل زقاغ، متحصل عليه من: <http://soo.gd/q4u3> يوم 2018/12/29، على الساعة 13:42.

(3) سمير قلاع الضروس. مرجع سبق ذكره، ص 109.

الدولي ضد أي دولة تفكر في ممارسة العدوان سيجعلها تحجم عن الدخول في مخاطر تدرك مسبقاً أنها الخاسر من ورائها بغض النظر عما إذا كانت هذه القوة الدولية الجماعية عسكرية أو اقتصادية. (1)

يعرف قولدستين Goldstein الأمن الجماعي بأنه: "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر". (2) وهو ما يعني تعاون الجميع في التصدي لأي خطر يهدد السلم والأمن الجماعيين.

كما يعرف الأمن الجماعي أيضاً على أنه: "فكرة تتكون من شقين: شق وقائي يتمثل في الإجراءات الوقائية التي تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في الإجراءات اللاحقة لوقوع العدوان مثل محاولة إيقافه وعقاب المعتدي". (3)

وتعرف الموسوعة العربية الأمن الجماعي بأنه: "مجموعة القيم التي لا تقبل التجزئة أو المساومة؛ لأن تجزئتها تقود إلى أوضاع من التمييز أو المحاباة لا تخلو من الثغرات مما يسهل للعدوان تحقيق أهدافه من دون مقاومة فعالة". (4)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تلخيص أهم الافتراضات التي تمثل المنطلقات الرئيسية لمقاربة الأمن الجماعي في النقاط الآتية: (5)

- وحدة مسألة الأمن كموضوع؛ أي اعتبار الأمن الدولي والأمن القومي لأي دولة بمثابة وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة.
- في حالة تعرض الأمن الدولي للتهديد من أي دولة ما، يستلزم على بقية الدول الأخرى في المجتمع الدولي أن تعتبر التهديد موجهاً إلى أمنها القومي، ما يفرض عليها اتخاذ كافة التدابير الدولية لمواجهةته.
- لا يحق لأي دولة إعفاء نفسها من متطلبات المشاركة الجماعية الدولية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحت أي ذريعة، كابتعادها عن مصدر التهديد، أو أن علاقاتها تمنعها عن المشاركة في التصدي.

(1) بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص22.

(2) نعيمة خطير، "الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... إشكالية التعريف والتوظيف". المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة جيجل، العدد: 02، جانفي 2018، ص 248.

(3) بوزنادة معمر. مرجع سبق ذكره، ص23.

(4) إنعام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية مقارنة معرفية". مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص36.

(5) ميلود عامر حاج. مرجع سبق ذكره، ص ص، 56، 57.

- على الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في حالة وقوع عمل عسكري عدواني أن تستجيب بعمل عسكري سريع وفوري لتطويقه والحيلولة دون اتساع نطاقه وتفاقم آثاره الدولية.
 - إن التدابير الدولية المتخذة وضخامة حجمها يوفران القدرة على ردع العدوان قبل وقوعه، وذلك عندما تدرك الدولة التي تحاول العدوان أنها لا تستطيع أن تقاوم قوة أكبر منها، وأن سياساتها ستقودها إلى هزيمة أكيدة.
 - أن يكون العمل، وفق متطلبات نظام الأمن الجماعي، في إطار مؤسسة دولية تأخذ على عاتقها حماية السلم والأمن الدوليين، وتعمل على هذا النظام، وتضمن كفاية أدائه، والتزام الدول الأعضاء فيها، والذين هم أعضاء المجتمع الدولي، بالشروط التي يجب اتباعها والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.
- تأتي كل هذه المنطلقات والافتراضات للتأكيد على مبدأ أساسي يتمثل في منع استخدام القوة في العلاقات الدولية، من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

2. الليبرالية البنوية وأطروحة السلام الديمقراطي:

تعود جذور أطروحة السلام الديمقراطي إلى فكرة إيمانويل كانط Immanuel Kant التي طرحها سنة 1796 في مقاله الشهير "السلام الدائم"، والذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تنجح دائما للسلم، عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم.⁽¹⁾ وقد أطلق كانط هذا الحكم بناء على جملة من المعطيات التاريخية والتجارب العملية التي تطرق لها في مقاله.

ويميل أصحاب هذا الطرح إلى الفرضية القائمة على فكرة أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضا، بسبب التوافق الثقافي القيمي، والضوابط المؤسسية، والالتزام الأيديولوجي بحماية حقوق الإنسان.⁽²⁾ هذه الفرضية التي حاول دين بابست Dean Babst إثباتها من خلال دراسته الشهيرة عن الحرب، والتي قام خلالها بدراسة الحروب الممتدة من 1789 إلى 1941، مستندا على قائمة كوينسي رايت Quincy Wright للحروب، وقد وجد في القائمة 116 حرب كبرى خلال هذه الفترة، شملت 438 بلدا مشاركا، تحليل هذه القائمة الكبيرة من الحروب أثبت انعدام نشوب الحروب بين الأمم المعتمدة على الحكومات المنتخبة، وكتب قائلا: "لقد خاضت هذه الأمم حروبا كثيرة ضد الحكومات الأوتوقراطية، وحتى ضد بعض المستعمرات الخاصة بها الساعية للاستقلال، ولكن هذه الدول لم تخض حربا ضد بعضها البعض".⁽³⁾ حيث يشدد الليبراليون من

(1) صليحة كباي. مرجع سبق ذكره، ص 238.

(2) سحر صفا الله، "الأمن والهجرة... رؤية مقارنة بين التقليدية والمقارنة". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق العدد: 207، المجلد: 52، يناير 2017، ص 28.

(3) سيد أحمد فوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. مرجع سبق ذكره، ص 103، 104.

أنصار هذا الطرح على أن الديمقراطية هي السبب الرئيسي في تراجع وتيرة الحروب بين الدول الديمقراطية والصناعية المتقدمة، وبقية دول العالم على العموم، حيث تفترض الليبرالية أن على قادة الدول الديمقراطية التوقع جيدا أنهم مجبرون على حل خلافاتهم مع الدول الديمقراطية الأخرى بالطرق السلمية. (1)

ويرجع الفضل في إعادة إحياء أطروحة السلام الديمقراطي خلال القرن العشرين إلى رجل الاقتصاد جوزيف شمبيتر Joseph Schumpeter، في كتابه سوسيولوجيا الامبريالية سنة 1955، والذي دعا آنذاك إلى نشر كل من الرأسمالية والديمقراطية بهدف تحقيق سلمية الليبرالية. (2) وهو ما يدل على الارتباطية العملية للرأسمالية والديمقراطية، وتأثيرهما في إرساء دعائم السلام في العالم.

ثم جاءت بعد ذلك الأبحاث التي قام بها كل من سمول مالفين Small Melvin، ودافيد سينغر David Singer، في مقال نشر لهما سنة 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية، قاما خلاله بالعمل على توسيع فكرة كانط Kant، وهو ما دفع كذلك كل من مايكل دويل Michael Doyle، وبروس روست Bruce Russet، إلى السير في نفس الاتجاه، حين أشار دويل Doyle إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة لاتجاه الميل للسلام، الذي يميز الدول الديمقراطية، والتي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق، بينما يرى روست Russet أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجنب الدول الحرب رغم ما تمثله من أهمية في ذلك، بل يضيف أيضا القوة والاعتبارات الاستراتيجية التي تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما فيها الديمقراطيات، وعليه يجب على هذه الدول تسوية النزاعات والخلافات المترتبة عن تعارض المصالح في ما بينها بالطرق السلمية، دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها. (3)

وعلى العموم، يمكننا تلخيص أهم تصورات المدرسة الليبرالية للأمن، والتي تساعد في فهم المقاربات الأمنية لهذا المنظور في جملة الافتراضات الآتية: (4)

- إمكانية تقليص حدة النزاعات بين الدول من خلال تكريس مفهوم التعاون.
- فرص التعاون تكون أكثر نجاحا من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق الأمن والتعاون.

(1) أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية والحرب: مراجعة للأدبيات (1-2)". مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 01، أكتوبر 2017.

(2) ميلود عامر حاج. مرجع سبق ذكره، ص 123.

(3) صليحة كباي. مرجع سبق ذكره، ص 238.

(4) سمير قلاع الضروس. مرجع سبق ذكره، ص 111.

- نشر القيم الديمقراطية وتقليص العمل العسكري.
- نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومية؛ حيث يعمل هذا التداخل على تحقيق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية.

ثانياً: التصور النقدي للأمن:

تعتبر الدراسات الأمنية النقدية نتاج النظرية النقدية للحوار الثالث، وهي تشمل بذلك مجمل المقاربات الأمنية المعاصرة التي استندت في خلفيتها الفكرية على تراث النظرية النقدية الدولية، وبعد الحداثة الدولية، والبنائية الاجتماعية، بالإضافة إلى مقاربات أخرى على غرار النسوية، والمعيارية، وبعد الكولونيالية. (1)

إن احتدام النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن، والتحولت الحديثة أثار الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار المقاربة النقدية، هذه الأخيرة التي تقدم نفسها على أنها أكثر اهتماماً بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي التنويري، خاصة بالقضايا المتعلقة بالأسس، والنهايات، والاختلاف، وسلم المعرفة، والرأي، والروايات الكبرى وغيرها، وهو ما يمكنها من امتلاك الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذته النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي. (2)

وتعتبر النزعة النقدية في هذا السياق بمثابة الاتجاه العام الذي شمل العديد من العلوم، غير أنها برزت كتيار علمي في حقل العلاقات الدولية من خلال أعمال العديد من المدارس الأوروبية:

1. مدرسة فرانكفورت:

شكلت إسهامات مدرسة فرانكفورت* القاعدة الفكرية الأصلية التي انطلقت منها كل التصورات النقدية للأمن، فقد ساهمت أعمال كل من - ماكس هوركهايمر Max Horkheimer، تيودور أدورنو Theodor Adorno، والتر بنجامين Walter Benjamin، وهيربرت ماركوس Herbert Marcuse، وأريك فروم Erich Fromm، ويورغن هابرماس Jurgen Habermas - في اكساب النظرية النقدية فعالية جديدة، ومنه بدأ تعبير

(1) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن. مرجع سبق ذكره، ص، 19.

(2) تاكايوكي يامامورا. مرجع سبق ذكره.

* نقصد بمدرسة فرانكفورت؛ جملة الأفكار والتوجهات النظرية المرتبطة بالدراسات والبحوث التي أجريت بمعهد فرانكفورت للبحث الاجتماعي الذي تأسس سنة 1923 على يد نخبة من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والاقتصاد والنفس، والنقد الأدبي والجمالي المنحدرين من أصول يهودية، يعمل على بحث مشكلات الاشتراكية والماركسية، والعنصرية وحركة العمال مع الاعتماد بصورة عامة على المنهج الماركسي في التحليل النقدي الاجتماعي.

النظرية النقدية يستخدم شعارا لفلسفة مختلفة تستجوب وتساؤل الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة عبر طريقة نقدية جوهرية. (1)

ولقد انطلقت مدرسة فرانكفورت منذ نشأتها في مشروع بناء فلسفة اجتماعية تستمد مشروعية قيامها مباشرة من الفلسفة الماركسية والهيكلية، هذه الفلسفة الاجتماعية التي أعلن هوركهايمر Horkheimer عن قيامها منذ درسه الافتتاحي، تُعتبر بمثابة الإطار العام للمشروع الذي تمحورت حوله جهود كل رواد المدرسة بمختلف أجيالها بالرغم من أطروحاتهم الفلسفية المتباينة، إلا أن هذا التباين لا يعني غياب جسر التواصل بين مختلف أجيالها، فمدرسة فرانكفورت تكتسي اليوم أهمية بالغة نظرا لثراء وتنوع كتاباتها المنفتحة على مختلف المرجعيات الفلسفية الكبرى من جهة، ومواكبتها للإشكالات المعقدة المطروحة في المجتمعات المعاصرة، وللتحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية لعالمنا المعاصر من جهة أخرى. (2)

من الناحية التاريخية، بدأت الكتابات النقدية في النظرية الدولية أو نظرية العلاقات الدولية النقدية مع اقتباس روبرت كوكس Robert Cox ثنائية هوركهايمر حول النظرية التقليدية والنظرية النقدية من أجل صياغة تمييزه الشهير بين نظرية حل المشكلة والنظرية النقدية، إضافة إلى تقديمه لأفكار أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci حول الهيمنة، واستمرت الأدبيات النقدية مع تقديم ريتشارد آشلي Richard Ashley لعمل هابرماس في العلاقات الدولية الأكاديمية. (3)

إن جوهر هذه النظرية هو التشكيك في طبيعة النظام العالمي المهيمن، من خلال اتخاذ موقف متحدي ومعارض للإطار العام لهذا النظام، وإعادة تأمل القواعد المبنية عليها وكيفية تفسيرها وتشكيلها، حيث قام كوكس Cox بإعادة اختبار أو التشكيك في أصول وشرعية المؤسسات السياسية والاجتماعية والطرق التي تتغير وتتطور بها عبر التاريخ، والتي اعتبرها استمرارا لعملية التغيير. (4)

تعتبر مدرسة فرانكفورت للدراسات الأمنية بمثابة الجهود الأولى التأسيسية التي استلهمت منها جميع المدارس الأوروبية النقدية الأخرى أفكارها المبكرة حول الدراسات النقدية في جميع حقول العلوم الاجتماعية.

(1) قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية". رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 142، 143.

(2) نور الدين بوزار، "الفلسفة والعلوم الاجتماعية عند مدرسة فرانكفورت ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو نموذجاً دراسة تحليلية نقدية". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2016/2017، ص أ.

(3) سيد أحمد فوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. مرجع سبق ذكره، ص، 19

(4) أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية والحرب: مراجعة للأدبيات (2-2)". مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 03، أكتوبر 2018.

2. مدرسة أبريستنيث (ويلز):

تركز مدرسة أبريستنيث* Aberystwyth على الفرد باعتباره وحدة التحليل الرئيسية في قضايا الأمن المختلف، هذا التركيز الشديد لفت الانتباه إلى فئة عديمي الأمن، هذه الفئة التي تم تجاهلها تماما في المقاربات التقليدية، وهو ما ساعد على تقديم فهم جديد للأمن عبر المشروع النقدي المتمثل في الكشف عن حقائق الأمن Realities of Security ، والتي كانت متجاهلة من قبل التقليديين الذين هيمنوا على العلاقات الدولية، فالكشف عن الحقائق يستلزم التحديد الدقيق للانتهاكات التي تطال حقوق الانسان، اضطهاد الأقليات، عجز الفقراء، والعنف الممارس ضد المرأة على سبيل المثال. (1)

فإذا كان الأمن يتمثل في غياب التهديدات الأمنية، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والاضطهاد السياسي، ونقص الموارد، النزاعات الاثنية، مشكلات الهجرة والاندماج، الإرهاب، الجريمة، تعتبر تهديدات وتحديات أكثر واقعية وملموسة وأكثر خطورة، وعلى هذا الأساس فالمدرسة الويلزية تجاوزت فكرة توسيع وتعميق مفهوم الأمن باقتراحها أنطولوجيا جديدة تسع أكثر للفواعل الأمنية خارج نطاق الدولة، وتصبح تشمل الأفراد والجماعات، وحتى الإنسانية جمعاء. (2)

يرفض كين بوث Ken Booth رفضا قاطعا الادعاء السائد بأن الأمن هو مفهوم متنازع حوله، فهو يرى أنه من أجل تحقيق الأمن علينا أولا أن نحدد ما نعنيه به ؟ ما المقصود منه ؟ أي أن نقوم بتعريفه؛ فأفضل نقطة انطلاق لتصور الأمن تكمن في الظروف الحقيقية لانعدام الأمن الذي يعانيها الأفراد والجماعات. (3)

وضمن نفس السياق يطرح بوث فكرة الاعتناق كمرادف للأمن، حيث يسعى الاعتناق كخطاب للسياسة حسبه إلى حماية الناس من الجور والقيود التي تحد من تنفيذهم لما اختاروه بحرية بالتوافق مع حرية الآخرين،

* أبريستنيث بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من ويلز، وتعتبر معقل أول قسم للسياسة الدولية في العالم سنة 1919، والتي أصبحت مع بداية التسعينيات معقل المقاربة النقدية للأمن بقيادة علماء مثل كين بوث وريتشارد واين جونز.

(1) فكيري شهرزاد، " الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية - أنموذج ليبييا - ". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص 164.

(2) ادريس عطية، " النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء ". مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، برلين: المركز العربي الديمقراطي، المجلد 01، العدد 01، سبتمبر 2018، ص ص، 49، 50.

(3) محمد حمشي، " مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية ". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، العدد 06، جويلية 2018، ص 355.

إنه في الحقيقة يمنحنا إطارا ثلاثيا للسياسة، كمرسى فلسفي للمعرفة، وكنظرية لتطور المجتمع، وكممارسة لمقاومة الظلم، فالاعتناق إذا؛ هو فلسفة ونظرية وسياسة لاكتشاف الإنسانية. (1)

لقد أعاد أنصار مدرسة أبريستفيث صياغة الإجابة على السؤال من / ماذا ينبغي أن يكون الموضوع المرجعي للأمن، كمنظرية وكممارسة؟ بالنسبة لهم؛ الموضوع المرجعي للأمن يجب أن يكون الفرد، ولا شيء غيره، لا الدولة ولا حتى الجماعة، فأمن الفرد لا يمكن حسبهم دراسته في سياق موضوع مرجعي أشمل كالدولة (الأمن القومي)، أو الجماعة (الأمن المجتمعي)، فقد برهن التاريخ أن لا علاقة قوية وثابتة بين الأمنين يمكن الاطمئنان اليها، فالدولة أو الجماعة يمكن أن تكون آمنة، بينما يعاني الفرد من مآسي انعدام الأمن، بل أكثر من ذلك، حيث يمكن أن تكون الدولة أو الجماعة مصدرا لانعدام الأمن للفرد. (2)

3. مدرسة باريس:

تدعو مدرسة باريس إلى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الدنيا للعنف، بدلا من التركيز على الأشكال التقليدية للعنف السياسي، وتشمل المستويات الدنيا للعنف: الجريمة، والاختيالات، وأعمال الاختطاف والتعذيب، وغيرها، فضلا عن التهديدات الناجمة عن انخفاض درجة / انعدام الأمن المجتمعي، كالهجرة، واللجوء، والجريمة المنظمة، وأعمال الاحتجاج والشغب، وغيرها، لذلك تعد مدرسة باريس جزءا أساسيا من حقل الدراسات الأمنية النقدية. (3)

وترتكز مدرسة باريس في تحليلاتها حسب الأستاذ ديديه بيغو Didier Bigo على المستوى المؤسسي بدل من الفواعل السياسية، من خلال ادراج ما يسمى بمقاربة مهنيي الأمن، باعتبار الأمن تقنية حكومية تشترك فيها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات، بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على الممارسات وعلى تغيير طبيعة التهديدات والطرق الملائمة لمواجهتها، هذه الطبيعة الجديدة المتغيرة للتهديدات أدت إلى اظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهام المختلفة التي تؤدي دور فعال في المهام الأمنية مثل الدرك، والشرطة، الجمارك، والمخابرات، مكافحة التجسس، المعلومات، نظم المراقبة، أنشطة حفظ النظام... الخ. (4)

(1) توفيق بوستي، " مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية ". دراسات استراتيجية، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 12 مارس 2019، ص 15.

(2) محمد حمشي، " مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية. مرجع سبق ذكره، ص 359.

(3) محمد حمشي، " مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 212، المجلد: 53، أبريل 2018، ص ص، 176، 177.

(4) صاغور هشام، " الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية ". مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي غليزان، العدد: 07، ديسمبر 2016، ص 245.

ويقوم أصحاب هذا الطرح بتعديل المنظور السائد للأمن من خلال ثلاث طرق رئيسية: (1)

- ✓ بناء تصور ينطلق من معالجة الأمن كتقنية حكومية.
- ✓ التركيز على تأثيرات ألعاب القوى.
- ✓ التركيز على الممارسات، بدل التركيز على أفعال الكلام.

لقد استطاعت مدرسة باريس إدخال العديد من المفاهيم والأدوات التحليلية الجديدة إلى حقل الدراسات الأمنية، كما ساهمت بشكل حيوي في إعادة تعريف الأمن، من خلال تصور المفهوم في إطار الممارسة الشرطية، وهو ما دفع الأمن إلى التحول من مجرد الحماية من التهديدات الموضوعية إلى عملية مستمرة من المراقبة والسيطرة المجتمعية التي تنعكس في الخطابات الأمنية والمنطق التكنوستراتيجي المرافق لها، وبهذا تكون مدرسة باريس قد قامت بتحويل الأمن من موقع دفاع يتمثل في الحماية من التهديد، إلى موقع هجوم من خلال توقع واستباق التهديد عبر ممارسة المنطق التكنوستراتيجي على الأشخاص المشتبه فيهم أو المصادر المحتملة لانعدام الأمن. (2)

4. مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن* من بين أبرز المدارس النقدية التي عمدت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن من خلال التركيز على التجليات الاجتماعية له، حيث تنطلق من اعتباره قبل كل شيء مسعى وغاية، وأن الفاعلين يميلون إلى إهمال التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمانة، وهو المسار الذي يركز على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء. (3)

انطلقت الإرهافات الأولى لأفكار مدرسة كوبنهاغن مع الحراك التوسعي النظري الذي بدأ مع نشر باري بوزان Barry Buzan كتاب الشهير الشعب، الدولة والخوف People, States and Fear والذي ناقش فيه فكرة توسيع الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية،

(1) ادريس عطية. مرجع سبق ذكره، ص 52.

(2) سيد أحمد فوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. مرجع سبق ذكره، ص 68.

* يستعمل مصطلح مدرسة كوبنهاغن للدلالة على برنامج بحثي نقدي في الدراسات الأمنية، يضم عددا من الباحثين في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام في الدنمارك، تأسس المعهد سنة 1985 تحت رعاية البرلمان الدنماركي بهدف تطوير بحوث متعددة التخصصات في مجال الأمن والسلام، وفي سنة 2003 تم دمجها ليصبح جزءا من المعهد الدنماركي للدراسات الدولية. أنظر: محمد حمشي، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية. مرجع سبق ذكره، ص 338.

(3) توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، العدد 13، جويلية 2018، ص 180.

إلا أن بوزان رأى بأن سياق الفوضوية يفرض اعتبار الدولة هي الموضوع المرجعي الرئيسي للأمن، ولكن الأحداث التي طفت على السطح مع بداية التسعينات، والتي تمثلت في تصاعد حدة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى تواصل نشاطات الإبادة الجماعية في أفريقيا، ناهيك عن ارتفاع نسب الهجرة غير الشرعية، كل هذه المتغيرات الجديدة أظهرت عدم مقدرة الأمن القومي - الدولة وحدة التحليل الرئيسية - على التعامل معها. (1)

بناءً على هذه التحولات أقدم رواد مدرسة كوبنهاغن إلى وضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت حسب رأيهم المصدر الأساسي للتهديد. (2) ليقدّم بعد ذلك بوزان تعريفه الشهير للأمن على أنه: " السعي للتححرر من التهديد ". (3)

قبل أن يرجع مع أولي ويفر Ole Waever في إطار عملهما في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام لتقديم مقاربتين نظريتين لفهم وإعادة فهم الأمن ومختلف الظواهر المتصلة به، الأولى كانت نتاج عمل جماعي للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف بوزان، وكانت موسومة بـ: الأمن المجتمعي، فيما تمثلت الثانية في الفكرة التي قدمها ويفر حول الفعل التواصلي للأمن، أو ما أصطلح على تسميته في النهاية بـ: نظرية الأمانة Securitization Theory. (4)

4.1. الأمن المجتمعي:

يعد الأمن المجتمعي من أهم مساهمات مدرسة كوبنهاغن، سيما ما يتعلق بمسألة الذاتي والموضوعي في إدراك التهديد، وقد ازداد رواج هذا المفهوم بعد الحرب الباردة بشكل ملحوظ خاصة عقب النزاعات الاثنائية* والدينية والطائفية التي عرفتها العديد من الدول في العالم الثالث على وجه الخصوص. (5)

وفي سياق متصل، يعرف بوزان Buzan الأمن المجتمعي بأنه: " استطاعت المجتمع البقاء والدوام على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار، وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك فهو الاستمرارية في ظروف

(1) جلال حدادي، مرجع سبق ذكره. ص 31.

(2) سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. مرجع سبق ذكره، ص 26.

(3) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

(4) جلال حدادي، مرجع سبق ذكره. ص 32.

* للمزيد أنظر: محمد شاعة، " المقاربات النظرية المفسرة للصراعات الإثنائية "، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد: 31، العدد: 04، 2017.

(5) سمير قط، نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم ومقاربات. الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016، ص 93.

مقبولة للتطور، والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقاليد".⁽¹⁾ بمعنى قدرة المجتمع على الاستمرار بخصائصه الرئيسية في ظل ظروف متغيرة، ووجود تهديدات محددة، وبالتالي نقل الاهتمام بالدولة بصفتها الكيان الرئيسي الذي يتعين الاهتمام بأمنه إلى المجتمع، وعليه فأمن الدولة، وأمن المجتمع لا يتطابقان بالضرورة.⁽²⁾

إن غياب الأمن المجتمعي يؤدي بشكل قطعي حسب ميلر Muller إلى التسبب في حدوث المعضلة الأمنية المجتمعية Societal Security Dilemma، هذه الأخيرة التي يرى بوزان أنها تتمحور بشكل أساسي حول الهوية، حول ما يسمح للمجموعة بالإشارة إلى نفسها بضمير النحن - نحن أبناء المهاجرين في فرنسا على سبيل المثال - لكن مكن التحدي هنا هو جانبها التطوري، فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة، واشباع حاجات معينة، حيث يلعب الإدراك والذاتية دورا مهما، غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية إذا أصبحت الهوية جوهرًا للصراع على المصالح، وسندا قويا للسعي من أجل الهيمنة أو سندا مناسبًا لبنية العلاقات مع المجموعات الأخرى، ويتضح ذلك في تغليب مظاهر الأنا على المظاهر التعاونية أو التشاركية، وهذا بالالتجاء طبعًا إلى المكونات المجتمعية، بدل المؤسسات الرسمية للدولة، باعتبارها إطارًا للصراع من أجل البقاء، وضمانًا وحيدًا للأفراد من أجل الحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف والريبة.⁽³⁾

4.2. نظرية الأمننة:

تعتبر نظرية الأمننة Securitization Theory من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية، فهي وليدة الفكرة التي قدمها ويفر حول الفعل التواصلي للأمن، والتي قام بتطويرها بعد رفقة بوزان وجاب دوبيولد Jaap De Wilde في كتابهم الشهير؛ الأمن برنامج عمل جديد للتحليل Security new Framwork for Analysis، الذي صدر سنة 1997.⁽⁴⁾ ويعتبر الكتاب في هذا السياق أحد أهم المراجع التي أصلت لمفهوم الأمننة في الدراسات الأمنية الحديثة.

(1) باي أحمد، "العدالة الانتقالية والأمن المجتمعي: التقاطعات والانعكاسات". مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، العدد: 09، جانفي 2016، ص17.

(2) ايمان رجب، "مناقشة أولية لتطور نظريات الأمن وإشكاليات تطبيقها". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق العدد: 207، المجلد: 52، يناير 2017، ص07.

(3) عادل زقاغ، مرجع سبق ذكره. ص108.

(4) سمير قط، مرجع سبق ذكره. ص104.

المطلب الثالث: مفهوم الأمانة في الدراسات السياسية الحديثة

يعتبر الأمن وفقا لمدرسة كوبنهاغن فعل خطابي Act of Speech، فهو بذلك ليس حالة موضوعية بل نتيجة لعملية اجتماعية معينة تتمثل في البناء الاجتماعي لقضايا الأمن، أي تحديد ما الذي يمكن تأمينه؟ ومن من؟ وبالتالي فهي عملية إدراك ذاتي وليست بالضرورة قائمة على دواعٍ موضوعية، ولعل الحجة الرئيسية في هذه النظرية أن العلاقات الدولية لا تصبح قضية أمن بسبب وجود شيء ما يشكل تهديدا موضوعيا للدولة، ولكن تصبح كذلك لأن أحد الفواعل قد عرفها باعتبارها تهديدا وجوديا للبقاء، حيث يدعي أن لديه الحق في التعامل مع هذه القضية / التهديد من خلال أدوات غير معتادة أو استثنائية لتأمين بقاء الكيان المعني بالتهديد، وعليه يصبح الأمن ممارسة ذاتية المرجعية. (1)

لذلك فإن فكرة دراسة عملية الأمانة تقودنا إلى الآليات التي تحول السؤال من وجهة نظر سياسية إلى مشكلة أمنية، باعتبار أن الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه العملية هي محاولة نفي الشرط الموضوعي للأمن، واعتباره كنتيجة لمجموعة من الممارسات والخطابات. (2) حيث يتم استخدام هذا الخطاب من خلال الترويج لوجود خطر وجودي ما يستهدف السياسة الجوهرية للدولة والمجتمع، ومن ذلك التأسيس للعمل على تهيئة الرأي العام والجمهور من أجل التسامح مع الانتهاكات التي قد تسببها عملية الأمانة. (3)

وعلى هذا الأساس يصبح وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية في معالجتها، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الاستخدام المفرط لمبررات الأمن، وما ينجر عنه من تحويل عملية الحكم من الممارسات الدستورية إلى الأساليب التسلطية. (4) وتجدر الإشارة هنا، إلى أن مفهوم الاستثناء Exception لقي رواجاً كبيراً بعد 2001 في إطار ما سمي بما بعد الهيكلية في الأمن، والتي تؤكد على إمكانية معالجة الكثير من القضايا خارج السياسة العادية لها. (5)

(1) محمد مسعد العربي، "نظرية الأمانة وتصاعد الجدل حول التوسع في مفهوم الأمن". مجلة اتجاهات الأحداث، ملحق شهري: مفاهيم المستقبل، أبو ظبي: مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، العدد: 08، مارس 2015، ص 04.

(2) Jonathan Bernard, « les Théories de la Sécurité Environnementale : Regard Critique sur un Concept ambigu », *Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle de la Maitrise en Science Politique*, (Université du Québec à Montréal), janvier 2007, p33.

(3) Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, *Security : A New Framework for Analysis*. London : Lynne Rienner Publishers, p 25.

(4) عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 160، المجلد: 40، أبريل 2005، ص 60.

(5) Matt McDonald, « Securitization and the Construction of Security ». *European Journal of International Relations*, The university of warwick, 2008, p 5.

أولاً: عملية الأمننة Securitization process:

تنطلق عملية الأمننة من خلال وجود فاعل سياسي Political-Actor يدعي أن هناك شيئاً ما Referent Object هو عرضة لتهديد وجودي، ويطلب هذا الفاعل من الجمهور منحه الحق في اتخاذ إجراءات غير تقليدية من أجل مواجهة الخطر، ثم يقنع الفاعل السياسي الجمهور بأن تلك الإجراءات مبررة لمواجهة الخطر ومكافحته، وفي عملية الأمننة تلك عادة ما يكون الشيء المعرض للخطر هو الدولة، والنخبة الحاكمة هي الفاعل السياسي. (1)

ويستعين الفاعل السياسي Political-Actor عادة بما يصطلح على تسميته بالحالة الاستعجالية، هذه الحالة التي تجيب على سؤال: لماذا تلجأ الفواعل إلى أمننة مسائل غير أمنية؟ الإجابة هي أن أمننة مسألة ما تمنح النخب الحاكمة، التي تقبع في السلطة، الحق في نقل تلك المسألة من مجال السياسات العادية الروتينية Normal Politics، حيث يسود العمل بالقواعد الديمقراطية، إلى مجال السياسات الاستثنائية الاستعجالية Emergency Politics، حيث يتم تعليق العمل بتلك القواعد، وبذلك تحصل السلطة على حق معالجتها عبر إجراءات وأدوات استثنائية لم يكن مسموحاً بها قبل القيام بعملية الأمننة. (2)

وعلى هذا الأساس، تشترك العديد من العناصر الأساسية في إدارة عملية الأمننة، سنحاول التطرق إليها في النقاط الآتية:

1. الموضوع المرجعي للأمن:

يتمثل الموضوع المرجعي للأمن وفق تصور نظرية الأمننة فيما تراه الفواعل، أو بالأحرى ما تريد أن تراه كتهديد، لذلك وجب هنا تسجيل البعد المعياري للأمننة، ففي هذا السياق يرى بوزان وآخرون أن الأمننة ماهي إلا تعبير صريح عن فشل وعدم قدرة القادة على حل المشاكل عبر عمليات سياسية عادية، ما جعلهم يلجؤون إلى معالجتها بأشكال غير عادية وعنيفة عادة. (3) فالموضوعات المرجعية بذلك تختلف من قطاع إلى آخر، حسب الاختلاف الجوهرية في نوعية التهديدات الموجهة، وهو ما يعطي - خاصة التغير - للفواعل سلطة أكبر في تغيير مفهوم الأمن وفق مصالحها الذاتية.

(1) عمرو صلاح، "إطار تحليلي لجدل الأمن والديمقراطية... حالة داعش". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد: 270، 2017، ص 12.

(2) محمد حمشي، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية. مرجع سبق ذكره، ص 348.

(3) سمير قط، مرجع سبق ذكره. ص 105.

لكن في العادة تكون المواضيع المرجعية هي الدولة أو الأمة، في حالة تهديد السيادة أو الهوية، أو قد تتغير إذا ارتبط التهديد بعناصر خاصة كالاقتصادات الوطنية في حالة الأمن الاقتصادي أو الأنواع الطبيعية والحياة البشرية في حالة الأمن البيئي...الخ.⁽¹⁾

2. الفواعل المؤمنة: Securitizing actors:

الفواعل المؤمنة هي الجهات الفاعلة التي تقوم بعملية الأمانة من خلال الإعلان عن شيء ما - موضوع مرجعي - بأنه يتعرض لتهديد وجودي.⁽²⁾ أو بتقديم شيء ما على أنه يشكل تهديدا أمنيا وجوديا لموضوع مرجعي معين، قد يكون هؤلاء الفواعل في العادة قادة سياسيين رسميين أو غير رسميين، بيروقراطيات، مجموعات ضغط ومصالح، أو فواعل غير حكومية.⁽³⁾

إن مسألة نجاح عملية الأمانة بالأساس تتوقف على مدى قدرة الفاعل السياسي المؤمن على إقناع الجمهور المستهدف بالخطر والتهديد الوجودي، وهو ما يعني ضرورة توفر قدرة عالية لدى هذه الفواعل الرسمية وغير الرسمية من المهارات المختلفة في الاتصال السياسي والجماهيري، بالإضافة إلى قدرتها في التحكم بوسائل التعبئة الممكنة والمتاحة، أو توفيرها، أو السيطرة عليها، واستعمالها بأفضل الطرق، وعلى جميع المستويات الداخلية والخارجية.

3. الممارسة الخطابية: Speech practice:

تعتمد عملية الأمانة تقنيا على نظرية أفعال الكلام للفيلسوف البريطاني جون أوستين John L. Austin، وإسهامات الفيلسوف الأمريكي جون سيرل John R. Searle، والتي تنطلق بالأساس من توضيح البنى المركزية لفلسفة الكلام، ودورها في بلورة أفعال مباشرة.⁽⁴⁾ ويقول أوستين في سياق شرحه لدلالات الفعل الكلامي: " إن النطق بشيء ما في المعنى المعتاد، هو إيقاع الفعل وإحداث أمر ما " ⁽⁵⁾. بمعنى يجعل من الكلام في بنائه اللفظي مماثل للكثير من الأفعال المباشرة على مستوى الأداء العملي لكليهما، فالفعل المباشر في الحقيقة ما هو سوى ترجمة لأفعال كلامية صدرت قبله.

(1) Lukas K. Danner, « Securitization and De-Securitization in the Diaoyu Islands Dispute ». *Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences*, volume: 06, N: 02, 2014, p 222.

(2) ibis. p222.

(3) محمد حمشي، " مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية. مرجع سبق ذكره، ص ص، 346، 347.

(4) Thierry Balzacq, « The Three Faces of Securitization: Political, Agency, Audience and Context ». *European Journal of International Relations*, N: 11, 2005, p174.

(5) جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأفعال بالكلام. ترجمة: عبد القادر قنيني، المغرب: دار إفريقيا الشرق، 1991، ص 115.

كان لنظرية أفعال الكلام وتصورها الواسلي للغة تأثير كبير في نظرية الأمانة، وأدبيات مدرسة كوبنهاغن، فقد استعمل ويفر نظرية أوستين في أعماله المبكرة من أجل إعادة مفهمة الأمن بطريقة مختلفة عن المقاربات المادية والاختزالية للمفهوم السائد في الدراسات الاستراتيجية، ففي ورقة بحثية غير منشورة، حاول ويفر اكتشاف ماهية الفعل التحقيقي فيما يتعلق بموضوع الأمن، وقد قادته محاولته إلى الدعوة لمفهوم بديل للأمن يقوم على تصوره كممارسة خطابية، أو كأفعال للكلام.⁽¹⁾

وبعد عملية تأهيل بسيطة، توصل ويفر إلى ما يمكن اعتباره تعريف أوستيني للأمن في إحدى مساهماته الشهيرة في تطوير المفهوم والإجابة على التساؤل؛ ما هو الأمن؟ فبمساعدة نظرية اللغة يمكن أن نعتبر الأمن كفعل كلام، حسب هذا الاستعمال، الأمن ليس إشارة تحيل إلى شيء ملموس، ولكن الكلام في ذاته هو الفعل، وعليه أصبح هذا التعريف بمثابة مدخل مفهومي لنظرية الأمانة، وعليه سيتم تصنيف كل قضية في خانة الأمن بمجرد التكلم عليها بمفردات أمنية.⁽²⁾

4. الحالة الاستثنائية: Exceptional situation

يرتبط مدلول الحالة الاستثنائية بفكرة المحافظة على النظام العام، حيث يعتبر طرئ الظروف غير العادية على الدولة مثل الحروب الأهلية أو الدولية، أو حالات الانفلات الأمني أو الانقلابات، أو الفيضانات أو الزلازل أو الكوارث الطبيعية، أو انتشار الأمراض والأوبئة التي تهدد حياة وصحة المواطنين، تجد الدولة نفسها في سياق المحافظة على النظام العام تتخذ تدابير عاجلة وإجراءات استثنائية لا تسمح بها قواعد القانون المنظمة للحرية، لكي تقسح المجال أمام قواعد أخرى أكثر تعقيدا وتضييقا للحرية.⁽³⁾

يعتمد منظرو مدرسة كوبنهاجن على أعمال كارل سميث Carl Schmitt حول الحالة الاستثنائية لحدوث الأمانة.⁽⁴⁾ وقد تم العثور على مفهوم سميث للاستثناء في الجملة الافتتاحية الشهيرة لكتاب اللاهوت السياسي سنة 1922؛ "السيادة هي التي تقرر الاستثناء"، وهنا يعرف سميث الاستثناء من حيث السيادة الحاسمة، حيث يتم الإعلان عن الاستثناء من قبل فرد يعلن الحالة الاستثنائية، ومن خلال هذا الإعلان يصبح

(1) سيد أحمد قوجيلي، "فهم الأمانة: مقارنة نقدية للدراسات الأمنية". مجلة شؤون الأوسط، العدد: 153، خريف 2016، ص73

(2) المرجع نفسه. ص 73.

(3) الفحلة مديحة، "نظرية الظروف الاستثنائية بين مقتضيات الحفاظ على النظام العام والتزام حماية الحقوق والحريات الأساسية".

مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 14، جانفي 2017، ص222.

(4) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. مرجع سبق ذكره، ص 89.

هذا الفرد بمثابة حاكم سيادي، ووفقا لسميث فإن خطر الاستثناء هو الذي يتطلب تدخل صاحب السيادة الذي يقرر ما إذا كانت هناك حالة طوارئ شديدة، وما يجب القيام به للقضاء على هذا الخطر. (1)

ورغم التعريف الشهير لسميث عن صاحب السيادة بأنه: " من يملك إقرار حالة الاستثناء "، غير أن هذا التوجه عرف على نطاق واسع العديد من النقاشات، ففي حين لا يزال القانون العام يفتقر إلى نظرية عن الحالة الاستثنائية، يبقى الفقهاء والمنظرون ينظرون إلى المسألة على أنها مجرد واقعة قانونية أكثر منها مسألة قانونية أصيلة، بل أكثر من ذلك حيث يؤكد هؤلاء الفقهاء أن حالة الضرورة التي يتأسس بموجبها الاستثناء لا يمكن أن تتخذ شكلا قانونيا استنادا منهم إلى الحكمة القديمة القائلة بأن: " الضرورة ليس لها قانون ". (2)

ثانيا: نزع الأمانة De-Securitization :

إن مسألة نزع الأمانة هي بالأساس دعوة لعكس مسار الأمانة وإضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا، حيث يرى ويفر بهذا الصدد أنه: " من الضروري إزالة جميع الإشارات إلى الأمن عند محاولة تجاوز مشكلة أمنية ما "، فهو يعتبر نزع الأمانة أفضل أداة تحليلية كونها أكثر فعالية، وأقل عرضة لخطر الاستغلال من طرف صناعات القرار السياسي، لذلك ترى مدرسة كوبنهاغن أن نزع الأمانة أداة مفاهيمية مهمة جدا في سياق محاولة فهم عمليات تفكيك التهديد بطريقة مثالية. (3)

ترتكز عملية نزع الأمانة، أو نزع طابع التهديد الأمني عن مسألة ما، على إعادة نقل هذه المسألة أثناء المعالجة من مجال السياسات الاستثنائية إلى مجال السياسات العادية، وهو ما يسمح بالتعامل معها آنذاك وفق القواعد والإجراءات الديمقراطية المتعارف عليها. (4)

تقترح مدرسة كوبنهاغن في سياق عملية نزع الأمانة من خلال أولي ويفر ثلاثة خيارات ممكنة؛ يتمثل الخيار الأول في عدم التطرق إلى المشكلات أو القضايا عبر المصطلحات الأمنية، أما الثاني فيفضل بمجرد أمانة قضية ما أن يعمل على إبقاء الردود تحت المستويات التي لا تولد معضلات أمنية، في حين يذهب الخيار الثالث إلى تحريك القضايا الأمنية إلى الوراثة نحو السياسات العادية. (5)

(1) Petra Brown, « Bonhoeffer, Schmitt, and the state of exception », *Pacifica*, N: 26, 2013, pp, 254-253.

(2) Giorgio Agamben, *State of Exception: translated by Kevin Attell*. Chicago: the University of Chicago Press, 2005, p 01.

(3) Jonathan Bernard, Op Cit, p 34.

(4) محمد حمشي، " مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية. مرجع سبق ذكره، ص، 350.

(5) سيد أحمد فوجيلي، *الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن*. مرجع سبق ذكره، ص 90.

في كل الأحوال ترى مدرسة كوبنهاغن أن عملية نزع الأمانة على الكثير من قضايا السياسات العادية خيار مثالي، فعملية الأمانة تشكل مساحة هامة لممارسة الاستبداد والدكتاتورية على اعتبار ما توفره من أدوات موضوعية للتخلص من القانون وجميع المبادئ الديمقراطية التي لا يمكن السماح بها أثناء معالجة القضايا المختلفة ضمن سياقاتها العادية.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم التنمية.

عرف مفهوم التنمية تاريخيا الكثير من التطورات الابدستيمولوجية التي ساهمت بشكل مباشرة في بلورة المفهوم بصيغته الحالية، فقد شكل الارتباط المعرفي المباشر بين المفهوم والعديد من المفاهيم المشابهة الأخرى كالنمو والاستدامة والتحديث حجر الزاوية في تغيير مضامين المفهوم مع تلك التطورات المعرفية المتتالية، لذلك سنحاول العمل على محاولة التحديد الدقيق للمفهوم، والتعرف على أهم المؤشرات الدالة عليه.

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال - في الستينيات من هذا القرن - في آسيا وإفريقيا بصورة جلية، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.⁽¹⁾

أولاً: التعريف اللغوي.

بالتأصيل لغويا لمفهوم التنمية، نجد أن لفظ التنمية مأخوذ في اللغة العربية حسب ابن منظور من النماء بمعنى الزيادة، نمى ينمي نميا ونميا ونماء، زاد وكثر وربما قالوا ينمو نموا، وأنميت الشيء ونميتته جعلته ناميا، ونمى الحديد ارتفع، ونميتته رفعته، ونمية النار تنمية إذ أقيت عليها حطبا ونكيتها به، ونميت النار، رفعتها وأشبت قودها، والنامي الناجي.⁽²⁾ بينما نجدها في اللغة الإنجليزية Development بمعنى الانفتاح والازدهار والنضج، وهو ما يعطيها صفة الحركية والانتقال والتغيير، إذ أن فعل To Develop يعني؛ يتفتح، يزدهر، ينضج.⁽³⁾

(1) نصر محمد عارف، " في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها ". مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد: جوان 2008، ص 03.

(2) وفاء كردمين، " الشباب والتنمية المفاهيم والاشكاليات ". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد: 11، أكتوبر 2017، ص 129.

(3) محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 18.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي.

على المستوى الأنطولوجي؛ ظهر مفهوم التنمية ابتداء من عصر الاقتصادي البريطاني آدم سميث Adam Smith في نهاية القرن الثامن عشر، لكنه لم يستعمل بالمعنى المعاصر للكلمة، حيث أستعمل مصطلحين آخرين للدلالة على تطور المجتمعات نحو الرفاهية بما يقارب مفهوم التنمية الحالي، ويتعلق الأمر تحديداً بمصطلحي التقدم المادي Material Progress، والتقدم الاقتصادي Economic Progress، ولاحقاً في القرن التاسع عشر استخدم مصطلحا التحديث Modernization، والتصنيع Industrialization، وإلى حدود الأزمة الاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929، كان المصطلح السائد هو النمو الاقتصادي Economic Growth⁽¹⁾.

وإذا تتبعنا تطور مفاهيم التخلف والتنمية، فسوف نجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي*، وما يتحقق فيه من إنجاز، فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أوائل الأربعينات وحتى نهاية الستينات من القرن العشرين أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيراً بالقياس إلى مستواه المحقق في البلدان المتقدمة، وعليه عُرفت التنمية بأنها: " الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن ".⁽²⁾

وتجدر الإشارة هنا، إلى إمكانية أن يكون النمو الاقتصادي مصاحباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي، إذا كان معدل نمو الناتج الوطني غير مساوياً لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الناتج الوطني، فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي.⁽³⁾ وهو ما يجعل من النمو الاقتصادي في الدولة رهينة التوازن بين الناتج الوطني ونمو السكان.

(1) هشام المكي، " التنمية: الأصول الفلسفية والاتجاهات النقدية رؤية فكرية ". كتاب جماعي، سؤال التنمية في الوطن العربي داخل عملية ورؤى نقدية، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014، ص 20.

* يعرف النمو بأنه الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي، ووفقاً لذلك فإن النمو الاقتصادي يتجلى في نقطتين رئيسيتين؛ زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين من جهة، وارتفاع معدل الدخل الفردي من جهة ثانية. لمزيد من التفاصيل حول المفهوم، أنظر: جمال داود سليمان الديلمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015، ص 13

(2) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. ط: 02، القاهرة: دار الشروق، 2001، ص 13

(3) جمال داود سليمان الديلمي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

لكن، ومنذ سبعينات القرن الماضي تبين جليا خطأ حصر مفهوم التنمية في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، ولذلك فإن مفهوم التنمية أصبح أكثر توسعا، مستوعبا بذلك أبعادا اجتماعية وسياسية وتكنولوجية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي، وبذلك أصبح مفهوم التنمية موضوعا مشتركا بين جميع العلوم الإنسانية بتطبيقاتها ومناهجها المختلفة. (1)

إن دراسة موضوع التنمية اليوم أصبحت من المواضيع التي تعالج من خلال المقاربات النقدية العابرة للتخصصات لما توفره من مساحات التحليل عبر العديد من التخصصات التقنية والإنسانية، ناهيك عن إمكانية الوصول عبرها إلى نتائج أكثر دقة.

هذا كما ترتبط الأصول الفلسفية لمفهوم التنمية تاريخيا بعمليات التحديث* التي خضع لها المجتمع الأوروبي، وإن كان لفظ حداثة Modernity نفسه قد تأخر في الظهور إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، ليعبر عن الربط الوثيق بقيم التنوير، فتحصر الحداثة في التكتيف الذهني والتجريد الفكري لمسار التحديث الأوروبي عبر تثبيت قيم الحرية والعقلانية والتقدم. (2)

إن مسألة التحديث، دفعت عالم الاقتصاد الأمريكي والت روستو Walt Rostow إلى تعريف التنمية بأنها: " تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة بها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة ". (3)

وبعيدا عن الدخول في التفاصيل الفلسفية، يلاحظ أن هناك اتجاها عاما على المستوى الدولي للنظر إلى التنمية باعتبارها: " عملية توسيع حريات البشر"، حيث ينصب الاهتمام على توسيع قدرة الناس ليحيوا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم على الأقل لتثمينها، وبحسب عالم الاقتصاد والفيلسوف الهندي أمارتيا صن Amartya Sen تعد عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية، والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة، وهنا يمكن لنا فهم الغاية الأساسية باعتبارها الدور البنائي

(1) زهير لخيار، " التنمية بين تنوع النظريات وتعدد المقاربات رؤية اقتصادية واجتماعية ". كتاب جماعي، سؤال التنمية في الوطن العربي مداخل عملية ورؤى نقدية، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014، ص 71.

* يعرف آلان تورين Alan Thorin الحداثة بأنها: " التأكيد على أن الإنسان هو ما يفعله، وأنه من الضروري وجود توافق وثيق بين منتجات العلم والتكنولوجيا والإدارة وتنظيم المجتمع من خلال القوانين، وبين الحياة الشخصية التي تحفزها المصلحة، وأيضا إدارة التحرر من كل الإكراهات ". أنظر: هشام المكي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(2) هشام المكي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 21، 22.

(3) رحالي حجيبة، " التنمية في ظل المتغيرات العالمية: من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة ". مجلة معارف، العدد: 17، ديسمبر 2014، ص 156.

للحرية في عملية التنمية، أما الوسيلة الرئيسية فهي الدور الأدواتي للحرية في عملية التنمية؛ حيث يختص الدور البنائي بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر، وتشمل هذه الحريات المقدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان كالجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، والوفاة المبكرة، هذا في مقابل الاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمشاركة السياسية والتعليم، بينما يعنى الدور الأدواتي للحرية بالطريقة التي تساهم فيها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في توسيع حريات البشر. (1)

وضمن نفس السياق، يرى الأستاذ المعترز بالله عثمان بضرورة: " استيعاب القضاء على أهم مصادر الحرمان من الحرية كالفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع السياسي والاقتصادي". (2)

هذا كما يمكن تعريف التنمية أيضا على أنها: " جملة التغييرات العميقة التي تحدث في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي والتي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة بتوسع قدرة البناء الاجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر استثمار موارده البشرية والطبيعية ". (3)

المطلب الثاني: أنواع التنمية.

لقد شكل التوسع الذي عرفه مفهوم التنمية في السنوات الأخيرة إلى الاشتباك مع العديد من الجوانب والمجالات المختلفة التي ساهمت بعد ذلك في بروز أنواع مختلفة للتنمية.

أولاً: التنمية السياسية:

مع أن مفهوم التنمية السياسية كان متداولاً في الخمسينات من القرن الماضي، إلا أنه ظهر بشكل واضح في مطلع الستينات، ففي حزيران/جوان من سنة 1959، عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس

(1) علي عبد القادر علي، " ملاحظات استكشافية على النمو المستدام والتنمية في الدول العربية ". كتاب جماعي، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 46.

(2) معترز بالله عثمان، " أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية ". كتاب جماعي، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013، ص 92.

(3) جمال داود سلمان الدليمي، مرجع سبق ذكره، 2015، ص 12.

بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي SSRC برئاسة غابريال ألموند Gabriel A. Almond مؤتمرا حول موضوع التحديث السياسي، وخلال ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول التنمية السياسية. (1)

وقد حاول ألموند تقديم وصف دقيق للتنمية للسياسية، فرأى أنها تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديدًا استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، وهو ما يفسر فهمه التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، إذ تتمثل معايير التنمية السياسية حسبه في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة. (2)

ويرى ألموند في هذا السياق أن قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصًا يعتبر بمثابة حجر الزاوية في تحقيق عملية التنمية السياسية. (3)

أما صامويل هنتنغتون Samuel Huntington فقد عرف التنمية السياسية بأنها: "عملية متعددة الوجوه وتتضمن جملة من التغييرات في كل جوانب الحياة الفكرية وغيرها". (4)

كما عرفها هنتنغتون أيضًا على أنها: "عملية للتكوين النظامي للمؤسسات والإجراءات السياسية". (5)

هذا في حين قدم لوسيان باي Lucien Pye عشر تعاريف مفصلة للتنمية السياسية، يمكننا إيجازها في النقاط الآتية: (6)

- التنمية السياسية كمتطلب سياسي للتنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية كنمط لسياسة المجتمعات الاقتصادية.
- التنمية السياسية كتحديث سياسي.
- التنمية السياسية كمصمم للدولة القومية الحديثة.
- التنمية السياسية كتتمية إدارية وإدارية.

(1) كاضم على مهدي، "التنمية السياسية وأزمة النظام السياسي في العراق بعد عام 2003". مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد: 56، 2013، ص123.

(2) كاضم على مهدي. مرجع سبق ذكره، ص124.

(3) نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية. عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007، ص111.

(4) المرجع نفسه، ص98.

(5) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص58.

(6) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص112.

- التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيرية.
- التنمية السياسية كاستقرار وتغيير منظم.
- التنمية السياسية كبناء للديمقراطية.*
- التنمية السياسية كتعبئة وقوة.
- التنمية السياسية كجانب من الجوانب المتعددة لعملية التغيير الاجتماعي.

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته من جملة التعاريف السابقة، أن لوسيان باي حاول إعطاء مفاهيم شاملة وموسعة للتنمية السياسية، وذلك انطلاقاً من معالجة الموضوع من جوانبه المختلفة، وعبر العديد المتغيرات، هذا كما تركز هذه المقاربة بالأساس على ثلاثة عناصر أساسية:

- تعزيز المساواة: وهذا يفترض ظهور مواطنين قادرين على تحمل مسؤولية المشاركة في الحياة السياسية مع ضرورة وجود قانون يساوي بين الجميع في الإجراءات الخاصة بالتعبئة السياسية التي تساوي في تقديم الفرص نفسها لكل فرد.
- تحسين قدرات النظام السياسي: وتتضمن التنمية السياسية عندما تحققها وتجعل الأنظمة السياسية ذات قدرة متزايدة على إدارة الشؤون العامة وتلبية المطالب الشعبية وتعزيز أعمال الحكومة وفعاليتها. (1)
- التباين البنوي: يتحدد طرح لوسيان باي لنقطة التباين البنوي من خلال تحديده للكيفية التي يتم من خلالها التحديث لأن الصراع في المجتمع عند انتقاله نحو التحديث يبلور ست أزمات تتصل الواحدة بالأخرى، لذلك يفترض من كل نظام تحقيق النجاح عبر مجابهة هذه الأزمات لضمان نجاح التنمية السياسية. (2)

ثانياً: التنمية الاقتصادية:

لقد دأب الاقتصاديون ومخططو التنمية على تعريف التنمية الاقتصادية بأنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي، ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني

* للمزيد حول التنمية السياسية والبناء الديمقراطي أنظر: نور الدين دخان، إسماعيل زروقة، " التنمية السياسية: إشكالات هندسة التغيير "، مجلة مدارات سياسية، المجلد: 02، العدد: 03، 2018.

(1) نداء صادق الشريفي. مرجع سبق ذكره، ص 113.

(2) غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث. عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2014، ص، ص 87-88.

كمؤشر على التنمية، وبالتالي تركز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع، وأحيانا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية؛ لتوصيف آثار العملية التنموية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان. (1) وهناك الكثير من الخبراء من يعرف التنمية الاقتصادية بأنها: " الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين نسبة 5% ونسبة 7% سنويا. (2)

وفي هذا السياق يقول البروفيسور إدغار أوبينس Edgar Obens: " إن التنمية تمت معالجتها من قبل الاقتصاديين، على أساس مجرد تمرين في الاقتصاد التطبيقي، بدون أن تتعلق عملية التنمية بالأفكار السياسية أو تكوين الحكومات أو دور الأفراد في المجتمع ". ويردف قائلا: " إننا في حاجة لدمج السياسة مع النظرية الاقتصادية، ليس فقط لاعتبار أنها أسلوب للمجتمعات المعاصرة، بل أيضا لتكون أكثر إنتاجية مع أن تنمية البشر أهم من تنمية الأشياء ". (3)

وهو ما أعطى بعدا جديدا لتعريف التنمية الاقتصادية في الكتابات الحديثة؛ حيث أصبح ينظر لها على أنها: " زيادة الرفاه المادي للمجتمع "، وهو التعريف المرادف للتحسينات التي طرأت في مفهومي التنمية البشرية، والرفاهية الاقتصادية، وتشمل هذه التحسينات العديد من التدابير المختلفة: كالزيادة في دخل الفرد، أو في مؤشر التنمية البشرية، والحد من الفقر، وتخفيف التفاوت الشديد. (4)

وعلى هذا الأساس، فإن التطور الاقتصادي الذي ينجح المجتمع من خلاله، لا يتألف فقط من توسيع الثروة المادية، بل يجب أن ينطوي كذلك على روح التنمية spirit of development، وهو ما يعني التقاط جميع الجوانب الأخرى للتقدم البشري خارج نطاق التوسع في الثروة المادية. (5)

وتعرف التنمية الاقتصادية أيضا بكونها: " فعالية اجتماعية حركية تتضمن تغييرات كمية ونوعية في حياة الناس خلال فترة زمنية معينة "، بمعنى يجعلها عملية مجتمعية واعية وموجهة، تتضمن تحولات هيكلية

(1) زهير لخيار، " في دراسة كوابح بعض التجارب التنموية العربية ". كتاب جماعي، سؤال التنمية في الوطن العربي مداخل عملية ورؤى نقدية، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014، ص ص 249، 250.

(2) جمال داود سلمان الدليمي. مرجع سبق ذكره، ص 12.

(3) زهير لخيار، " في دراسة كوابح بعض التجارب التنموية العربية ". مرجع سبق ذكره، ص 250.

(4) Augustin Kwasi Fosu, «Institutions and african economic development ». This chapter is significantly influenced by an earlier paper presented at the Special Conference in honour of Prof Robert Bates: 'Markets and States and Robbers and Bates: On the Papers and Traits of Robert Bates', which was held at Harvard University, Cambridge, MA, USA, on 16 April 2015, p04.

(5) Sung-Hee jwa, Yong Yoon, « Political institutions and economic development: a study in economic discrimination and political philosophy ». Seoul journal of economics, vol: 17, no: 03, 2004, p280.

تؤدي إلى تكوين قاعدة مادية تستخدم من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية الذاتية تهدف إلى تحقيق تزايد منظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار متكامل من العلاقات الاجتماعية التي تؤكد على الارتباط بين الكفاءة والجهد، وتعميق متطلبات المشاركة مستهدفة بذلك توفير الحاجات الأساسية سواء المادية أو غير المادية منها من أجل الضمان الفردي والاجتماعي والقومي. (1)

هذا كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية كذلك باعتبارها عملية مدروسة هادفة لزيادة الإنتاجية من خلال العمل على تطوير القدرات البشرية وتنميتها بأحدث الأساليب التكنولوجية، للعمل على زيادة التكوين الرأسمالي؛ مما يؤدي إلى إعطاء فرصة لتحقيق وفورات اقتصادية أكبر تمكن الاقتصاد من النمو ذاتيا. (2)

ثالثا: التنمية الاجتماعية:

يرى الكثير من المفكرين والباحثين في مجال التنمية الاجتماعية أن تعريف كمبريدج ، والذي قدمته الإدارة البريطانية للمستعمرات في مناقشات مؤتمر كمبريدج للإدارة الإفريقية 1948، يعد من أول التعريفات المتعلقة بتنمية المجتمع، حيث يركز التعريف على أن تنمية المجتمع الإنساني هو بمثابة حركة مصممة لرفع وتحسين مستوى المعيشة للسكان ككل، وهذا بمشاركة نشطة، أي بمبادرة تلقائية من كافة أفراد المجتمع، وفي حالة ثبوت غياب المبادرة التلقائية للأفراد، يجب استخدام كافة الأساليب الفنية التي تتضمن استشارة الأهالي لضمان استجابتهم بحماس لهذه المبادرة. (3)

ومع تطور الدراسات والبحوث أخذ مفهوم التنمية الاجتماعية العديد من الأبعاد الجديدة، فأصبحت تعرف بكونها: عملية ذات دوافع ذاتية وأبعاد متعددة تهدف إلى إدخال تحسينات مستدامة على رفاهية الأفراد والمجتمعات في ظل خلفية قوية للعدل، هذا الفهم للمصطلح بطبيعة الحال يحيلنا إلى شمولية المفهوم بعيدا عن كونه مجرد هدف يمكن السيطرة عليه، أو مجالا معينة يمكن التركيز فيه، فالتنمية الاجتماعية، هو مصطلح شامل يتضمن عددا من المجالات، على غرار الإدارة العامة وإدارة الأداء والسياسات العامة، ومحاولة الإجابة على أسئلة مثل ما يجب القيام به؟ وكيفية القيام بذلك؟ لأن جميع الوظائف المهمة ضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية. (4)

(1) سعود جايد مشكور العامري، وآخرون، "أهمية رأس المال الاجتماعي في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات". متحصل عليه من: <https://soo.gd/1Vwj> ، يوم 2019/07/30، على الساعة 15:55.

(2) إيمان أحمد الهيني، محمد عبد الرزاق أبو رمان، زينب حسان النابلسي، "إستراتيجية الريادة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية". مجلة الميثاق للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد خاص: مؤتمر جامعة البلقاء التطبيقية، ص 76.

(3) فكرون السعيد، "إستراتيجية التصنيع والتنمية في المجتمعات النامية - حالة الجزائر - دراسة نظرية". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004، ص 84.

(4) Radhika Kapur, «Social Development Management». look at: <https://soo.gd/oCH8> .

ويرى عالم الاجتماع العربي عاطف غيث أن التنمية الاجتماعية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول لها، والمقصود هنا هو؛ إحداث تغيير واسع النطاق في البناء الاجتماعي، وتعديلات في الأدوار والمراكز، وإحداث حركية عميقة في البنية الاقتصادية من أجل تحديد الموارد وتفعيلها، إضافة إلى ذلك تغيير القيم والسلوكيات والموجهات الفكرية، والتي تشكل في كثير من الأحيان عوائق تحد من فعالية التنمية. (1)

رابعاً: التنمية الشاملة:

بالرغم من خصوصية كل نوع من أنواع التنمية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أن هناك العديد من التشابكات التي تشترك فيها على الصعيد المعياري والإجرائي، والتي شكلت ارتباطية بحثية دفعت الكثير من الباحثين إلى تبني مفهوم التنمية الشاملة.

وفي هذا السياق، تأتي كلمة الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي، والتي جاء فيها: " تحول المنظور من فهم التنمية على أنها عملية تقتصر على تحويل الأموال والخبرات ممن يملكونها إلى من لا يملكون، إلى مفهوم أرحب يشمل المجهود الإنساني بكامل نطاقه ". وقد تم تعريف التنمية الشاملة في مقدمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية، بكونها: " سيرورة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم ". (2)

بينما ذهبته هيئة الأمم المتحدة إلى تعريف التنمية الشاملة بأنها: " ليست مجرد عملية تحسين لظروف المعيشة فقط، ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطور ". (3) وهو ما يجعلها عملية روتينية مستمرة تنطلق من إحداث تغييرات عملية في شكل متنامٍ ومتطور.

خامساً: التنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث عرفها التقرير بأنها: " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية

(1) فكرون السعيد. مرجع سبق ذكره، ص 93.

(2) محسن حسن دخيل. مرجع سبق ذكره، ص ص 17-20.

(3) بشاينية سعد، " من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة ". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد: 04،

العدد: 09، ص 34.

حاجياتهم".⁽¹⁾ وقد عرفها وليم رولكزهاوس William Ruckelshaus مدير وكالة حماية البيئة الأمريكية بأنها؛ العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما؛ عمليتين متكاملتين وليستا متناقضتين.⁽²⁾

ويمكن تعريف التنمية المستدامة كذلك بأنها: " العملية التي تعمل على تغيير المحيط الحيوي وتطبيق الموارد الإنسانية والمالية والموارد الحية وغير الحية لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين حياة الناس، مع مراعاة العناصر الاجتماعية والايكولوجية، وكذلك الاقتصادية للموارد الأساسية".⁽³⁾

وبشكل عام؛ يمكن القول إن التنمية المستدامة لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام المعدلات التي تجدها الطبيعة، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، وفي كل الأحوال فإنه ينبغي أن لا تستخدم هذه الموارد بشكل ينتج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون بها.⁽⁴⁾

سادسا: التنمية المستقلة:

التنمية المستقلة هي التنمية المعتمدة على الذات في المقام الأول؛ فالاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج، واستقلالية التنمية تعني الاعتماد على قوى المجتمع الذاتية بصفة أساس.⁽⁵⁾

وعلى صعيد التنظير في مفهوم التنمية المستقلة، يمكن اعتبار بول باران Paul Paron رائدا في الدعوة إلى تحقيقها في تحليله للتطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية، حيث ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي بشكليه الفعلي والتمتع، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية المنخفضة الدخل، والتي تمثل النسبة العظمى من المجتمع بشكل عام، كما أكد على القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة، خصوصا الرأسمالية، والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير للفائض الاقتصادي الفعلي، كما حصل هذا

(1) رحالي حجيبة. مرجع سبق ذكره، ص 162.

(2) المرجع نفسه. ص 162.

(3) بشاينية سعد. مرجع سبق ذكره، ص 40.

(4) رحالي حجيبة. مرجع سبق ذكره، ص 162.

(5) إبراهيم العيسوي، " سياسات التنمية المستقلة والثورات العربية ". كتاب جماعي، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 27.

التبذير في ظل سيادة العلاقات القطاعية في أوروبا التي امتدت قرونا عديدة، وركز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف، وقصر معالجته على قطع أوتار هذه العوامل، مع انحيازه إلى النموذج اللارأسالي في التنمية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. (1)

وعلى الرغم من عدم تبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة، غير أن غالبية الباحثين والخبراء يتفقون على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفرادها الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك، ويفترض هنا التغيير الإرادي المقصود الذي يحرر البلد من التبعية وما يرتبط بهما من فقر، وجهل، ومرض وغيرها. (2)

إن التنمية الشاملة والمستقلة والقابلة للاستدامة، هي عملية تحرير وتمكين للبشر، وتحرير وتمكين للوطن الذي ينتسبون إليه، ولهذه العملية سبعة محاور رئيسية: (3)

- تحرير البشر من كل ما يعترض تطوير معارفهم وقدراتهم، وتمكينهم من الارتقاء بهذه المعارف والقدرات واكتساب المهارات والخبرات التي تساعدهم على إطلاق طاقات ابداعهم، وبناء قاعدة وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تعمل على النهوض بإنتاجية العمل.
- تحرير البشر من القيود التي تحرمهم المشاركة في صنع القرارات التي تمس شؤون حياتهم ومجتمعاتهم، وتمكينهم من التمتع بثمار هذه المشاركة من خلال المؤسسات والشبكات الرسمية والأهلية على السواء.
- تحرير البشر من الفقر والحرمان، ومن أشكال الظلم الاجتماعي كلها، وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الإنسانية، والحصول على نصيب عادل من ثمار أي نمو اقتصادي يحققه المجتمع، وتضييق الفوارق بين الطبقات، من دون الإضرار بالحوافز الضرورية للارتفاع بإنتاجية العمل والارتقاء بمستوى الأداء.
- تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على نحو مطرد، من دون الانتقاص من حقوق الأجيال القادمة في تأمين ما يكفي من موارد طبيعية، مع صيانة حقهم في العيش في بيئة نظيفة، وعدم إرهابهم بأعباء ديون لم يشاركوا في اتخاذ قرارات الاقتراض الخاصة بها.
- تحرير الوطن من القيود على إرادته وعلى حريته في إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وعلاقاته الإقليمية والدولية، من منظور المصلحة الوطنية والأمن القومي، بعيدا عن كل أشكال التبعية.

(1) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في اقطار مختلفة. ط 2 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص، 37، 38.

(2) المرجع نفسه، ص 39.

(3) إبراهيم العيسوي، " سياسات التنمية المستقلة والثورات العربية ". مرجع سبق ذكره، ص ص، 34، 35.

- نقطة البدء في التحرير والتمكين تنطلق من إعادة ترتيب البيت من الداخل، وهذا يتطلب إعادة هندسة العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية.

تطرح فكرة التنمية في حد ذاتها ضرورة القياس، سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أم لتقييم النتائج، ويكون ذلك عبر مجموعة من المؤشرات، وعلى الرغم من الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر فإنه لا يبدو معرف بشكل واف، فالمؤشرات هي مجموعة من الدلائل والتعليقات والملاحظات الكمية التي تصف الوضع أو الظاهرة المراد فحصها للوصول لحكم معين وفقاً لمعايير متفق عليها. (1)

وعلى هذا الأساس، نسجل العديد من المؤشرات الخاصة بقياس التنمية، سنحاول التطرق إليها من خلال تصنيفها وفقاً للمجالات المختلفة؛ سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية.

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للدولة، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة اجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي GNP، كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، وأبرز هذه المؤشرات الناتج المحلي الإجمالي GDP أو الناتج القومي الإجمالي GNP. (2)

حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي GDP قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) داخل حدود الدولة، سواء تم إنتاج هذه السلع والخدمات بواسطة العناصر الوطنية أو غيرها (الأجانب). (3)

مثال:

السلع	الكميات	الأسعار
أ	100	2
ب	200	3
ج	300	4

(1) عبد الرحمان محمد الحسن، " مؤشرات التنمية في السودان: رؤية عامة " . مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد: 01، مارس 2013، ص 144.

(2) محمد عدنان وديع، " قياس التنمية ومؤشراتها". مجلة جسر التنمية، المجلد: 01، العدد: 02، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، فبراير 2002، ص 02.

(3) جمال داود سلمان الدليمي. مرجع سبق ذكره، ص 10.

$$- \text{ الناتج المحلي الإجمالي} = 2 \times 100 + 3 \times 200 + 4 \times 300 = 2000$$

بينما يمثل الناتج القومي الإجمالي GNP قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) من قبل المواطنين سواء كانوا داخل البلد أو خارجه، بعد استبعاد ما يتم إنتاجه بواسطة العناصر غير الوطنية (الأجانب).⁽¹⁾

ويتم حساب الناتج القومي الإجمالي من خلال العملية الحسابية الآتية:

$$\text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{الناتج المحلي الإجمالي} + \text{صافي عوائد الإنتاج.}$$

مثال:

$$- \text{ الناتج المحلي الإجمالي} = 2000 \text{ مليون دينار.}$$

$$- \text{ الأجانب} = 200 \text{ مليون دينار.}$$

$$- \text{ بينما تحصل عناصر الإنتاج الوطنية العاملة بالخارج على } 500 \text{ مليون دينار.}$$

$$\text{الحل: الناتج القومي الإجمالي} = 2000 + (200 - 500) = 2300.$$

وقد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد (GNP/PC) كمؤشر عن التنمية الاقتصادية، ويتعلق الأمر بتشوهات معدلات الصرف الرسمية، وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية، وهو ما دفع كولن كلارك إلى تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤات القوة الشرائية PPP الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك، غير أن هذا الإجراء لا يستطيع حل هذه المشكلة نظرا لصعوبة تقدير أسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية، هذا بالإضافة أيضا إلى صعوبة إعداد PPP نظرا إلى ما تحتاجه من بيانات واختلاف أنماط الاستهلاك حسب ظروف البلدان.⁽²⁾

وعلى هذا الأساس، ظهرت العديد من المحاولات الإصلاحية لتصحيح الناتج القومي الإجمالي GNP، ليصبح بشكل أفضل مقياسا للرفاه الاقتصادي، وقد اعتمدت هذه المحاولات على مقارنة تخفيض GNP مع عدم احتساب نفقات الدفاع والنفقات المتعلقة بالأمراض الحضرية كالتلوث والازدحام والجريمة، كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لأوقات الفراغ وخدمات الاستهلاك المعمر، وتصنيف الخدمات الصحية والتعليم كاستثمار، هذا في حين يرى البعض الآخر أن معدل نمو GNP كمؤشر للتنمية يعتبر مضللا لأنه مرجح بشدة بحصص

(1) جمال داود سلمان الدليمي. مرجع سبق ذكره، ص 11.

(2) محمد عدنان وديع. مرجع سبق ذكره، ص 02.

الأغنياء، وهذا ما دفعهم إلى اقتراح بديلين؛ يتعلق الأول بترجيح متعادل لكل عشير من متلقي الدخل، والثاني مرتبط بإدخال أوزان الفقر* لتعطي وزنا أكبر لنمو الدخل لـ 40% من السكان الأقل دخلا. (1)

هذا كما تستخدم العديد من الهيئات الدولية مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي أو معدل الدخل الفردي PC لقياس درجة تقدم أو تخلف الدول، ووفقا لبيانات تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة، تم تقسيم الدول إلى أربع مجموعات: (2)

- المجموعة الأولى: مجموعة الدول مرتفعة الدخل، وهي التي يعادل أو يفوق فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي 12.335 دولار.
- المجموعة الثانية: الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل والتي ينحصر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بين 12.335 و 3.956 دولار.
- المجموعة الثالثة: الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل والتي ينحصر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بين 3.955 و 1.006 دولار.
- المجموعة الرابعة: مجموعة الدول منخفضة الدخل، وهي التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي عن 1.005 دولار.

ويعود ضعف معدل نصيب الفرد من الناتج القومي إلى عاملين أساسيين هما ضعف الإنتاجية وتزايد النمو السكاني بوتيرة متزايدة، علما أن:

$$\text{معدل الدخل الفردي PC} = \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي GNP}}{\text{عدد السكان P}}$$

وفي نفس السياق، يعتبر مؤشر ضعف الإنتاجية، من أهم مؤشرات التنمية حيث تمتاز الدول المتخلفة بضعف إنتاجية عنصر العمل مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا يعود إلى عدة عوامل أهمها: (3)

* ترتبط أوزان الفقر بمسألة تعريف عتبة الفقر أو حد الفقر بكونه ذلك المستوى من الدخل الذي لا يمكنه دونه للسكان في مجموعهم الحصول على السلع الأساسية الاستهلاكية والغذائية، غير أن تحديد هذا المستوى حرج وتحكمي في بعض الأحيان، إذ يتطلب الاتفاق على الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق حياة لائقة.

(1) المرجع نفسه. ص 03.

(2) مزاني راضية ياسينة، " معضلة التنمية في الدول العربية ". مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 08، العدد: 04، 2019، ص 321.

(3) المرجع نفسه، ص 321.

- ندرة رأس المال، حيث يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره من المحددات الرئيسية للطاقات الإنتاجية في أي مجتمع سواء كان سيولة أو رأس مال انتاجي، وهو عبارة عن المعدات والآلات المستخدمة في الإنتاج، أو رأس مال اجتماعي، وهو عبارة عن القاعدة الاقتصادية الأساسية من طرق وجسور وشبكات الكهرباء والمياه والسدود، وبذلك فندرة رأس المال يؤدي إلى استخدام وسائل بدائية في الإنتاج والدخول في الحلقة المفرغة للمديونية.
- سوء استغلال وتسيير الموارد البشرية، وهذا يتضح جليا من خلال هجرة الأدمغة إلى الخارج، وكذلك البطالة بشقيها الحقيقية والمقنعة، فالأولى ناتجة عن عدم توفر عروض عمل، والثانية تظهر من خلال تواجد عدد كبير من العمال في مؤسسة إنتاجية دون الحاجة الحقيقية إليهم.
- الاعتماد على الصادرات بشكل مفرط، والتي تكون في أغلب الأحيان موارد أولية للحصول على السيولة، واستيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة.
- إن حدوث نمو اقتصادي في أي دولة، وزيادة متوسط الدخل الإجمالي /الفردى فيها ليس دليلا قطعياً أو كافياً على حدوث التنمية، ويرجع ذلك للأسباب الآتية: (1)
- قد يرافق النمو الاقتصادي بطء في عملية التنمية، بسبب عدم إتمام التحولات الجوهرية التي تصاحب عملية التنمية في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والسياسية، وغير ذلك من العناصر المساعدة على ضمان الاستفادة المثلى من الطاقات البشرية الموجودة والتي تساعد في اكساب المجتمع قدرات علمية وعملية تمكنه من مواصلة التقدم.
- يسبب النمو الاقتصادي العديد من الاختلالات عندما ينشأ عنه عدم توازن بين التطور الاقتصادي وحاجات المجتمع، من حيث التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات، أو في توزيع الدخل والثروات بين الطبقات وشرائح المجتمع، أو في انتشار البطالة بسبب الاختيار السيء للتكنولوجيا.
- قد يحدث النمو الاقتصادي ولا تحدث تنمية عندما يكون ذلك النمو مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والجور على الحقوق المدنية.
- التنمية لا تتحقق عندما يرتفع مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، إذا كان ذلك النمو مصحوبا أو متبوعا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية.

(1) إبراهيم العيسوى. مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية.

تتميز المؤشرات الاجتماعية بالاهتمام بالكيف على خلاف المؤشرات الاقتصادية التي تهتم بالكم - كما رأينا سابقاً - فهي بذلك تركز بشكل رئيسي على مؤشرات المستوى الصحي الذي يهتم بقياس معدل العمر تحديداً، بالإضافة إلى مؤشرات مستوى التعليم ومحو الأمية.

1. المستوى الصحي*:

تتقرر الحالة الصحية في أي بلد نتيجة لأربعة مؤشرات هي: (1)

- التغطية بالتحصين: وتمثل نسبة الأطفال في سن السنة الذين تلقوا جرعات ثلاث من اللقاح الثلاثي ضد الخناق والشهق والكزاز والحصبة، ونسبة الأطفال ذوو النقص الحاد أو الطفيف في الوزن دون سن الخامسة.

- معامل انتشار فيروس نقص المناعة بين الشباب من سن 15 إلى 25 سنة.

- معدلات الوفيات: العادية ولأسباب محددة كالمalaria والكوليرا والقلب والشرابين والسكري.

- نوعية الرعاية الصحية: وتضم مؤشرين هما؛

✓ الرضا بنوعية الرعاية الصحية والتي تحدد من خلال الإجابة على سؤال استطلاعات غالوب

العالمية في هذا البلد: هل أنت مرتاح لنظام الرعاية الصحية والطبية؟

✓ عدد الأطباء العاملين والمتخصصين لكل 1000 من السكان.

وفي هذا السياق، يرى الكثير من الخبراء والباحثين إمكانية جمع كل هذه المؤشرات، وقياس تأثيرها في مؤشر واحد، وهو طول العمر؛ حيث تشير الكثير من الإحصائيات أنه يموت كل عام أكثر من 10 ملايين طفل، أي ما يقدر بـ 30 ألف طفل يومياً، بسبب أمراض يمكن تجنبها بكل بساطة، هذا كما تشير الإحصائيات أيضاً إلى تسجيل وفات أكثر من 500 ألف امرأة خلال فترة الحمل، ويعيش أكثر من 42 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة، حوالي 39 مليون منهم في بلدان الجنوب الفقيرة، هذا كما يفتر أكثر من مليار نسمة إلى الحصول على ماء مأمون، ويفتر أيضاً حوالي 2.4 بليون شخص إلى الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسن، وقتل في تسعينات القرن العشرين من الأطفال أكثر من كل الأشخاص الذين قضت

* يعبر المستوى الصحي عن الحالة الصحية العامة التي تشمل الرعاية الصحية ومعدل الحياة، وفيات الطفولة، وأسباب الموت. (1) محمد المريط، هشام المكي، " التنمية في الوطن العربي: قراءة نقدية في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013م ". كتاب جماعي، سؤال التنمية في الوطن العربي مداخل عملية ورؤى نقدية، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014، ص 148.

عليهم النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية، ومعظم هؤلاء الأطفال من القاطنين في الأرياف وفي أحياء المدن الفقيرة. (1)

في البلدان المنخفضة الدخل يزيد عدد الشباب مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل، فكلما ارتفع ثراء البلد انخفضت معدلات الخصوبة، وارتفع متوسط العمر عند الميلاد، ذلك أن الوضع الديمغرافي يتصل اتصالاً قوياً بنتائج الصحة. (2)

ففي حين عرف متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ارتفاعاً محسوساً بشكل عام، تسبب الإيدز في أحداث انخفاضات حادة في كثير من البلدان خاصة الفقيرة منها خلال تسعينات القرن العشرين، ففي عام 1997 على سبيل المثال أصيب 16% من سكان زامبيا في الشريحة العمرية 15-45 بفيروس الإيدز. (3) وهو ما يجعل منه الخطر الأكبر على حياة البشر في المناطق والبيئات التي ينتشر فيها.

هذا كما يشكل المسنون غالبية الوفيات في البلدان المرتفعة الدخل، بينما في البلدان المنخفضة الدخل يشكل الأطفال دون الخامسة ثلث الوفيات، فهم يواجهون أكبر خطر في الأيام الـ 28 الأولى من حياتهم، لكن مع توفير حضور مختصين مهرة في المجال الطبي أثناء عمليات الولادة يكمن التحكم في الوضع وخفض نسبة وفيات الأمهات وحديثي الولادة، حيث يسمح النظام الصحي المزود بعدد كافٍ من العاملين بتحسين نتائج الصحة، فعلى سبيل المثال، يرتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد حين يكون هناك عدد أكبر من العاملين في مجال الجراحة، هذا كما تلعب مسألة توفير خدمات الرعاية الصحية لكل محتاج دون معاناة مالية دوراً محورياً في تحقيق التنمية، فقد سُجل في عام 2010، انفاق أكثر من 800 مليون شخص لـ 10% من ميزانيات أسرهم على الرعاية الصحية، وهو ما تسبب في انزلاق 97 مليون شخص إلى دائرة الفقر المدقع بسبب هذا الانفاق. (4)

2. مستوى التعليم.

(1) فتحي محمد أميمه، " التنمية البشرية: المفاهيم ومؤشرات القياس دراسة حالة لبيبا 1980-2000 " رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2008/2009، ص 58.

(2) مجموعة خبراء، تقرير أطلس أهداف التنمية المستدامة: من مؤشرات التنمية العالمية 2018. واشنطن: البنك الدولي، 2018، ص 10.

(3) مجموعة خبراء. مرجع سبق ذكره، ص 11

(4) المرجع نفسه. ص ص، 12، 13

تمتد جذور الاهتمام بالتعليم إلى أوائل القرن التاسع عشر مع الفرنسي مارك أنطوان جوليان Marc Antoine Julien، لكن الفضل في إحياء هذا المفهوم وتفعيله يعود إلى الجمعية الدولية لتقويم الأداء التربوي التي انطلقت منذ ستينات القرن الماضي في مناقشة الإشكالات المرتبطة بتقييم التلاميذ والمؤسسات التعليمية، مستهدفة إرساء مشروع مشترك ذي طابع دولي يمكن من مقارنة النظم التعليمية، وقد تسرب هذا الاهتمام في الثمانينات إلى عدد من البلدان على غرار فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، والتي بادرت إلى وضع نظم وطنية للتقييم ومقارنة أوضاعها التعليمية بالبلدان الأخرى من محيطها. (1)

ومن أجل معرفة أوضاع التعليم في مختلف البلدان ومقارنتها، تقسم مؤشرات التعليم إلى نوعين من المؤشرات، مجموعة تستخدم في قياس جودة التعليم من وجهة نظر مخرجات منظومة التعليم، ومجموعة أخرى تستخدم في قياس جودة العمليات التعليمية ذاتها، ومن أهم مؤشرات مخرجات المنظومة التعليمية هو مؤشر نسبة الأمية، والذي يؤشر إلى عدد من الجوانب منها مدى رعاية الدولة للجوانب التعليمية بشكل شامل من حيث توفير الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية للعملية التعليمية، وكذلك توفير البيئة المادية والتشريعية المحفزة للسكان للانضمام لتلك المنظومة والاستفادة منها بما يحقق أهداف التنمية على كافة المستويات، أيضا يعتبر مؤشر الأمية من مؤشرات القوة الدافعة والضغط على واضعي السياسات لاتخاذ قرار في شأن تخفيض تلك النسبة لما لها من آثار سلبية، ليس على الأفراد فقط، ولكن على المجتمع ككل. (2)

منذ مؤتمر جوميتيان، وهو أول حركة عالمية بشأن التعليم للجميع، التقت المنظمات الدولية مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية من أجل متابعة مسيرة البلدان في ترقية الأهداف الرئيسية للتعليم للجميع التي حددت لأفاق العام 2015 آنذاك، وكشفت مختلف عمليات التقويم والمقارنة أن التقدم الكمي في أنظمة التعليم والمتمثل في نسب الالتحاق، ومعدلات التسرب، وعدد الفصول.. الخ، لم يعد كافيا لتحقيق التنمية المستدامة، بل لا بد من التفكير الجدي في تقدم نوعي يعكسه طبيعة المهارات التي يكتسبها المتعلم في المدرسة، ومع بداية الألفية الثالثة وما رافقها من تطور هائل في وسائل التواصل، وظهور دراسات التقييم الدولية الواسعة النطاق كدراسات اليونسكو، والرابطة الدولية لتقييم الإنجاز التربوي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتحاق العديد من

(1) مجموعة خبراء، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي: دار الغدير للنشر والتوزيع، 2015، ص 21.

(2) أحمد عبد العزيز البقلى، "التفاوتات الإقليمية في التنمية للمحافظات". كتاب جماعي، آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 270، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2016، ص 35، 36.

المنظمات الأخرى، صار الحديث عن بناء مؤشرات تمكن من إنجاز مقارنات داخل النظام الواحد، وبين الأنظمة التربوية المختلفة ضرورة من ضرورات التطور. (1)

وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 75% من الأطفال في البلدان المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل ينتظمون في مرحلة التعليم قبل الابتدائي، بينما طفل واحد من بين كل خمسة أطفال فقط، يقيد في هذه المرحلة في البلدان المنخفضة الدخل، علما أن الأطفال الذين حصلوا على التعليم قبل الابتدائي يكون انتظامهم وتحصيلهم في المرحلة الابتدائية أفضل حسب تقرير التنمية في العالم لسنة 2018، أما المدارس الابتدائية فتفتقر الكثير منها في أفريقيا جنوب الصحراء إلى المنشآت الأساسية التي تدعم عملية التعلم كميّاه الشرب، والكهرباء، والمراحيض الخاصة بالذكور والإناث، والمعلمون المؤهلون، ففي أغلب الأحيان يدرس التلاميذ معلمون بدون مؤهلات، هذا بالإضافة إلى مشكل الاكتظاظ وعدد التلاميذ الضخم في الفصل (2)

ثالثا: المؤشرات السياسية:

تركز المؤشرات السياسية للتنمية على الإشكالات المختلفة للديمقراطية كالحقوق والحريات والمشاركة السياسية للمواطنين في اتخاذ القرار، والتي تعتبر في هذا السياق، مؤشرات بالغة الأهمية في سياق تحقيق التنمية المنشودة.

1. الحقوق والحريات:

تحرص المجتمعات المتقدمة على توفير قدر من الحرية لأفرادها بما يسمح لهم بإشباع حقوقهم والوفاء بالالتزامات التي تتطلبها أدوار المواطنين، فهي بذلك قيمة سامية، وركيزة أساسية من مرتكزات المواطنة الفاعلة في عصرنا الحالي.

ومع مقارنة سريعة لموقع الحرية في الأدبيات الحديثة، يتضح لنا أن هذا المفهوم يحظى بمركز الصدارة في الفكر السياسي الحديث، فقد عرفها توماس هوبز بالقول: " الحرية هي غياب القيود الخارجية التي تحول بين الإنسان وفعل ما يمليه عليه عقله وحكمته " (3). فقد ركز هوبز على ضرورة تحرير الفرد من كل القيود الخارجية التي تحول بينه وبين فعل ما يراه مناسبا.

(1) مجموعة خبراء، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015. مرجع سبق ذكره، ص ص، 21، 22.

(2) مجموعة خبراء، تقرير أطلس أهداف التنمية المستدامة: من مؤشرات التنمية العالمية 2018. مرجع سبق ذكره، ص 14.

(3) لؤي صافي، الحرية والمواطنة والإسلام السياسي: التحولات السياسية الكبرى وقضايا النهوض الحضاري. [دم.ن]: دار المجتمع المدني والدستور، 2012، ص 124.

وقد اختلف الفلاسفة والمفكرون في تحديد معنى دقيق للحرية، فنجد هوبز الذي سار على منواله جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau وسائره مع إضافة مفهوم الإرادة المشتركة، والتي ركز من خلالها على إيجاد تطابق بين متطلبات الأفراد بحيث نصل إلى تكوين رغبات مشتركة لهم يمكن أن يعبروا داخلها عن حريتهم، في حين ذهب هيغل إلى أن الحرية الحقيقية للإنسان تتحقق من خلال التزامه بالواجب، وأن حرية الإنسان على الفعل تتوقف على تطابق القواعد التي تحكم فعله، والقواعد التي تحكم أفعال الآخرين من جهة، والانسجام بين هذه القواعد وإرادة الإنسان الذاتية، وهذه المعادلة لا تتحقق سوى عبر التزام الجميع بمبادئ سلوكية مشتركة⁽¹⁾. ويرى جان جاك روسو في سياق تأكيد أهمية قيمة الحرية في بناء المواطنة أنه: " لا يمكن أن توجد وطنية بلا حرية، ولا حرية دون فضيلة، ولا فضيلة دون مواطنين، أخلاق مواطنين وسوف يكون لديك كل شيء تريده، وبدون ذلك لن يكون لديك سوى عبيد خسيسين، من حكام الدولة، نازلا لكي تكون مواطنا ليس عمل يوم، ومن أجل إيجاد هؤلاء الرجال من الضروري تعليمهم منذ طفولتهم"⁽²⁾.

وهذا ما يدفعنا للتأكيد على أهمية قيمة الحرية في الوصول إلى بناء المواطنة الفعالة، وتحقيق هذه القيمة السامية يحتاج إلى توافق تام حول ثوابت يحترمها الجميع، وتكون بمثابة حدود لا يمكن لأحد تجاوزها، وفي ذلك حماية للمجتمع وللمواطنة نفسها من خطر الفوضى.

تعتبر مسألة إطلاق الحرية للمواطنين في التفكير، والانتماء السياسي والإيديولوجي، والتعبير عن الرأي، مدخلا مهما في سبيل بناء جيل فاعل من المواطنين، فالحرية قيمة ثابتة تعمل على تنمية المجتمع، وعملية معروفة النتائج، فلا مشاركة حقيقية للمواطنين، ولا ديمقراطية، ولا مواطنة، دون حرية مسبقة.

2. المشاركة:

تعتبر المشاركة ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية، وقيمة راسخة تمكننا من التمييز بين النظم السياسية الديمقراطية التي تقوم على أساس المواطنة، وبين النظم الاستبدادية التي تقوم على أساس الشمولية والتسلط، هذا كما تعتبر مؤشرا رئيسيا من مؤشرات التنمية، التي لا يمكن تحقيقها بعيدا عن الرفع من مشاركة السياسية للأفراد داخل بلدانهم. وقد عرف السيد عبد الحليم الزيات المشاركة: " على أنها عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم ومشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة

(1) المرجع نفسه. ص ص، 128-132.

(2) الطيب حاج عطية، التعددية الثقافية الحرية والمواطنة. الخرطوم: معهد أبحاث السلام، 2008، ص 41.

وواجباتها من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية " (1). والمشاركة هنا هي حلقة الوصل بين الحقوق والواجبات، فالمشاركة في اختيار الحكام حق للمواطن، وواجب تمليه عليه صفة المواطنة التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد. (2)

ويرى كونواي: " أن المشاركة السياسية هي أنشطة المواطنين الذين يهدفون للتأثير على هيكل الحكومة، واختيار السلطات الحكومية أو سياسة الحكومة، وقد تكون هذه الأنشطة مدعمة للسياسات والسلطات والهيكل الموجودة والمتاحة أو أنها تهدف إلى تغيير بعض أو كل السياسات أو السلطات أو الهيكل " (3). وتلعب المشاركة دورا بارزا في حياة المواطنين كقيمة ثابتة وركيزة أساسية، فإذا كانت المواطنة هي التمتع بالحقوق، وأداء الواجبات، فإن المشاركة هي الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والواجبات، فلا تكاد تخلو حياة المواطنين اليوم في كل الدول الديمقراطية التي تعرف ازدهارا كبيرا لتطبيقات المواطنة داخلها من مظاهر المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (4)

المبحث الثالث: المداخل والمقاربات النظرية المفسرة لأمننة التنمية.

تعتبر المداخل والمقاربات النظرية بمثابة الطريق الذي يضبط اقتراب الباحث من الظاهرة المدروسة، ويستخدم المدخل حسب الدكتور محمد شلبي في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها في نطاق البحث، هذا كما يمكن الاستعانة بمدخل أو مقترَب واحد أو أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية. (5)

ومع الأخذ بعين الاعتبار منظور التنمية العالمي، يعتبر مارك دوفيلد Mark Duffield عملية الأمننة جزءا من برنامج غربي أوسع لتنظيم حياة وأنشطة الشعوب في الدول المتخلفة، بينما ترى نيجر وودز Woods Ngaire أنها مجرد اختطاف لسياسة المساعدات والتنمية من قبل الجهات الفاعلة في مجال الدفاع والأمن لصالح الدول الغربية. (6)

(1) لعجال أعجال محمد أمين، " إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم ". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 244.

(2) هشام دراجي، المواطنة في الأنظمة السياسية العربية: حالة الجزائر، القاهرة: دار الوفاء القانونية، 2021، ص 34.

(3) سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية. [د.م.ن]: كتب عربية للنشر، 2005، ص 28.

(4) هشام دراجي. مرجع سبق ذكره، ص 35.

(5) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترايات، الأدوات. الجزائر: [د.د.ن.]، 1997، ص 14.

(6) Jonathan Fisher, David Anderson, « Authoritarianism and The Securitization of Development in Africa ». International Affairs, The Royal Institute of International Affairs, 2015, P 133.

وبالتالي سنستخدم مصطلح الأمنة بطريقة تختلف عن مدرسة كوبنهاغن وتركيزها المهيمن على أفعال الكلام التي تستدعي الحالة الاستثنائية، لنعتمد على مفهوم أمنة المساعدات التي تركز بدورها على التغييرات في الخطابات، وتدفعات المعونة، بالإضافة إلى الهياكل المؤسسية، حيث يمكن القول في هذا السياق أن الأمنة تحدث عندما تبرر الجهات المانحة بشكل متزايد المساعدات المرتبطة بالأمن الوطني أو الدولي، أو عندما تقدم هذه الجهات أعلى مستويات المساعدة لبلدان أو قطاعات محددة على أساس الضرورات الأمنية، أو عند تقديم الجهات الأمنية مثل القوات العسكرية لكميات كبيرة من المساعدة، أو عند قيام الحكومات المانحة بإنشاء وحدات مؤسسية جديدة داخل وكالات المعونة الخاصة بها أو انشاء آليات تنسيق جديدة بين الإدارات على أساس دوافع تتعلق بالأمن. (1)

وعلى هذا الأساس، سنحاول الاعتماد ضمن هذه الدراسة على ثلاث مقاربات نظرية لمحاولة إيجاد منطقتي تفسيرية لعلاقة الأمنة بالتنمية، وهي؛ دور الدولة التنموي/ الدولة التنموية، مدخل الاقتصاد السياسي الجديد، ومقاربة الأمن الإنساني، بحيث تعمل كل مقاربة منفردة بشكل جزئي على إبراز جانب معين من الجوانب المختلفة للعلاقة، لنصل في النهاية إلى تشكيل منظور كلي يمكن التأسيس عليه للوصول إلى النتائج المرجوة.

المطلب الأول: مدخل دور الدولة التنموي.

يركز هذا المدخل على دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وأهميته بالنسبة إلى عملية التنمية، إذ تقوم الدولة بدور مهم حتى في أعتى الاقتصادات الرأسمالية، بل إن التجارب العالمية المقارنة تؤكد أن اقتصاد السوق لا يعمل بكفاءة إلا في إطار دولة قوية*، لا دولة تسلطية. (2)

وفي ذات السياق، برز مفهوم " الدولة التنموية " في إطار العديد من التجارب الآسيوية، وفي أمريكا اللاتينية، ليشير إلى حقيقة الدور الذي يمكن أن تنهض به الدولة في عملية التنمية، ومقومات هذا الدور وشروط نجاحه. (3)

(1) Stephen Brown and Jörn Grävingholt, « Security, Development and the Securitization of Foreign Aid ». New York : Palgrave Macmillan, 2016, p 02.

* الدولة القوية هي دولة القانون والمؤسسات التي تحظى بالشرعية في مجتمعاتها، وتتمتع باستقلالية حقيقية عن النظام الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة في إطار الدستور والقانون من دون أن يمتلكها، وتحترق حق الاستخدام المشروع للقوة. للمزيد أنظر : يمينة مزراق، " الدولة في المجال السياسي العربي -نقاش حول الخلفيات والأسس-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة)، 2017/2018.

(2) حسنين توفيق إبراهيم علي، " الأبعاد السياسية لأزمة التنمية الإنسانية في الوطن العربي (دراسة في تأثيرات التسلطية السياسية في عملية التنمية) ". كتاب جماعي، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد السياسية والاجتماعية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 30.

(3) المرجع نفسه. ص 31.

ويرى مانويل كاستلز Manuel Castells في سياق تعريف الدولة ذات التوجه التنموي أو الدولة التنموية بأنها: " الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها في إطلاق عملية تنموية متواصلة ومستمرة، ولا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للنتائج المحلي الإجمالي، أو في علاقتها المختلفة والمتنوعة بالاقتصاد الدولي، ولكن تمتد لتشمل تحقيق تحولات وتغييرات هامة في النظام الاجتماعي ككل، والعلاقات الاجتماعية المختلفة داخل مجتمعاتها".⁽¹⁾

هذا كما يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الدولة التنموية باعتبارها: " الدولة ذات الحكومة الناشطة أو في الكثير من الأحيان النخبة غير السياسية التي تتخذ من التنمية الاقتصادية السريعة هدفا رئيسيا لها، مع منح الأجهزة الإدارية والجهاز البيروقراطي النفوذ والسلطة المطلقتين من أجل التخطيط للسياسات وتنفيذها، ما يتيح لها في النهاية اكتساب شرعية سياسية من خلال الأداء التنموي ".⁽²⁾

وبالعودة إلى الإنجاز الاقتصادي الشرق آسيوي في الفترة بين منتصف السبعينات حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي، والذي وصفه البنك الدولي في كتاب شهير بـ " المعجزة "، يمكننا التأكيد على ارتباط هذا الإنجاز ببعدين رئيسيين:⁽³⁾

أولهما: الدور الكبير للدولة ضمن النموذج الإنمائي*، الذي استلهم إلى حد بعيد معالم المثال الياباني، وهو ما تجسد في مفهوم الدولة التنموية، وثانيا: تجسد في العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما أطلق عليه الباحثون في أمريكا اللاتينية بمنظور التبعية.

وعلى هذا الأساس، يمكن تفسير " الإنجاز / المعجزة " التي تحدث عنها خبراء البنك الدولي في شرق آسيا بعاملين أساسيين: الدور الفاعل للدولة، وطريقة التعامل مع المتغيرات الدولية.

⁽¹⁾ أماني الجوهري، " الدولة التنموية بين التجربة الآسيوية ومتطلبات الحالة المصرية ". مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد: 28، أكتوبر 2007، ص 106.

⁽²⁾ خالد مالك، وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص 68.

⁽³⁾ محمد عبد الشفيق عيسى، " دور الدولة التنموي: دراسة مقارنة للخبرة المصرية المقارنة ". كتاب جماعي، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 121. * للمزيد أنظر: نور الدين دخان، أمينة مزراق، "الربيع: السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد: 06، العدد: 02، 2017.

بينما يقدم خبراء البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي قراءتهم الخاصة لتجربة النمو في شرق آسيا اعتمادا على رفع قوى السوق إلى مرتبة القوة الدافعة الوحيدة تقريبا للنمو الاقتصادي، تبرز قراءة أخرى تبدو أكثر دقة تقود إلى نتيجة مختلفة تماما، حيث تتحدث القراءة الجديدة عن تدخل الدولة، أو الدور الفاعل للدولة، وطريقة التعامل مع المتغيرات العالمية، باعتبارها القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي في شرق آسيا، وهو ما يتحقق من خلال عاملين رئيسيين: (1)

- دور الدولة الفاعل:

وهو ما يمكن التطرق إليه من خلال التركيز على عاملين أساسيين؛ يتمثل الأول في تدخل الدولة أو توجيه الاقتصاد، حيث يرى ريس جنكينز Rhys Jenkins أن أهم ما يفسر نجاح تدخل الدولة في التجربة الآسيوية هو ارتباطها بأربع سمات رئيسية:

✓ المرونة: هي الرغبة والمقدرة على تغيير السياسات في حال ثبوت عدم جدواها، وهي عملية مهمة جدا في سياق تحقيق التنمية.

✓ الانتقائية: تتمثل في توجيه الحوافز الحكومية بطريقة تمييزية بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية حسب المعايير التي تحددها الدولة.

✓ التناسق: يعبر عن تحقيق التوافق العام حول أهداف السياسات بما يوفر الانسجام بين الأطراف الفاعلة في الميدان الاقتصادي والصناعي، ويتمظهر التناسق المطلوب بشكل كبير أثناء عملية التخطيط للتنمية.

✓ الدافعية: ونقصد بها عملية الدفع بالتطوير والارتقاء بدلا من مجرد الضبط والتوجيه، ويأتي تركيز الدولة على تعزيز التطور قبل ممارسة الضبط، استنادا بصفة خاصة إلى السيطرة على الجهاز المصرفي.

أما العامل الثاني، فيركز على قوة الدولة في مقابل الجماعات الاجتماعية المختلفة، وبتعبير آخر الاستقلالية النسبية للدولة، وهو ما يعني حسب جنكينز قدرة الدولة على اتباع سياسات تصب في مصلحة الاقتصاد وفق رؤية القطاع الخاص ككل، حتى وإن كانت تتعارض مع مصالح شرائح بعينها من هذا القطاع.

- الالتزام السياسي بقضية التنمية:

إن التدخل الفاعل للدولة في الحياة الاقتصادية، واستقلالياتها النسبية تشكل ما يمكن أن نطلق عليه الشرط الضروري لتفعيل دور الدولة التنموي، لكن هذا يكون كافيا لتحقيق التنمية، دون الالتزام القوي للدولة بقضية التنمية، حيث يجب إنزال هذا الالتزام بمنزلة التعهد التعاقدية داخل صيغة معينة لتحالف أو الشراكة

(1) محمد عبد الشفيق عيسى. مرجع سبق ذكره، ص ص، 122-125.

بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهنا يصبح اخلال الدولة بالتزامها السياسي بمثابة فسخ العقد الذي يترتب عنه فك ارتباط بقية الشركاء بالتزاماتهم.

إن أهم ما يمكن التوصل إليه في سياق هذه المقاربة التنموية هو الدقة العالية لتبادل الأدوار بين مختلف الفواعل (الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني)، غير أن هناك أسبقية واضحة للدولة في إدارة هذه العملية باعتبارها الفاعل الرئيسي أو الفاعل الأكثر تأثيراً.

ترجع فعالية الدولة في مجال التنمية والتزامها السياسي تجاهها بالدرجة الأولى ضمن مقاربة دور الدولة التنموي إلى ارتباط شرعية السلطة السياسية في الحكم بنجاح التنمية، حيث عانت الدول الآسيوية خلال السنوات التي سبقت النهضة الاقتصادية من إشكالات الشرعية المرتبطة بالأساس بالديمقراطية وأشكال الوصول إلى السلطة، والتداول السلمي عليها عبر الآليات القانونية المتعارف عليها، وقد تجاوزت هذه الأنظمة الحاكمة كل تلك الإشكالات من خلال تحقيقها لمستويات عالية من التنمية، وما رافقها من حركية اقتصادية وتحقيق أسباب العيش الكريم للمواطن، وهو ما يمكن التأسيس عليه في معالجة قضايا التنمية في الدول الأفريقية التي يعاني أغلبها من إشكالات الشرعية.

المطلب الثاني: مدخل الاقتصاد السياسي الجديد.

إن الغموض يكتنف مصطلح الاقتصاد السياسي، فقد استخدمه آدم سميث Adam Smith، والاقتصاديون التقليديون للدلالة على ما يدعى اليوم بعلم الاقتصاد، وفي الآونة الأخيرة، فإن عدد من العلماء مثل غاري بيكر Garry Becker، وأنتوني دوانز Anthony Downs، وبرومو فري Brumo Frey، قد عرفوا الاقتصاد السياسي بأنه تطبيق أسلوب الاقتصاد المنهجي، أي ما يدعى بالنموذج الفاعل المنطقي the rational actor model على كل أنماط السلوك البشري، أما الآخرون الذين يستخدمون مصطلح الاقتصاد السياسي فإنما يقصدون استخدام نظرية اقتصادية محددة لتفسير السلوك الاجتماعي.⁽¹⁾

لكن الأسلوب الذي يختاره الأغلبية، أو الجمهور في الاقتصاد السياسي، فهو يستند إلى نظرية ومنهجية علم الاقتصاد لتفسير السلوك، كما أن بعض العلماء الآخرين يستخدمون مصطلح الاقتصاد السياسي للإشارة إلى مجموعة التساؤلات أو القضايا أو المواضيع التي تتولد عن التأثير المتبادل بين الفعاليات الاقتصادية من جهة، والفعاليات السياسية من جهة أخرى، تلك القضايا التي لا بد من دراستها وتحليلها بأي وسائل نظرية أو منهجية متيسرة حالياً.⁽²⁾

(1) روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 24.

(2) المرجع نفسه، ص ص ، 24، 25.

هذا في حين يرى فريق آخر، أن الاقتصاد السياسي يمثل علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع عن طريق الأشياء المادية والخدمات التي تعمل على اشباع الحاجات المادية والثقافية للإنسان في المجتمع.⁽¹⁾ وهي نظرة تخصص مسألة الحاجة في اشباع الحاجات، وتركز على الحاجات الثقافية بصفة أدق.

ببساطة، يشير مصطلح الاقتصاد السياسي إلى ظروف تنظيم الإنتاج في الدول الوطنية أو ما يعرف اليوم بالاقتصاديات، وعلى هذا الأساس، يمكن تعريفه بأنه: " ذلك التحليل الذي يدرس الروابط الممكنة بين السياسة والاقتصاد بالاعتماد على نظريات الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية والاجتماعية ".⁽²⁾ وبالتالي فالاقتصاد السياسي حلقة الوصل التي تسمح باستعمال جميع النظريات الممكنة في حقل العلوم الاجتماعية للربط بين السياسة والاقتصاد.⁽³⁾

وقد أثبتت التجربة التاريخية في هذا السياق، أن الاقتصاد السياسي يملك جميع مبررات وجوده في وظيفته البحثية داخل الدور المنوط بالدولة في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي لأي بلد من البلدان، عبر وضعها لرؤية اقتصادية استراتيجية تشاركية ولمؤسسات فعالة وتبنيها لسياسات عمومية فعالة وهادفة.⁽⁴⁾ أما الاقتصاد السياسي الجديد، فهو مدخل نظري يعتمد على رصد وتحليل وتقويم التطورات والتحوليات السياسية والاقتصادية في إطار العلاقات والتشابكات الجدلية بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي.⁽⁵⁾ وهو بذلك يخضع للعديد من التناهات المعقدة.

يعتبر الاقتصاد السياسي الجديد بمثابة التوجه النظري الذي طوره الاقتصاديون بالمقام الأول، ويشمل وجهات نظر الاختيار الاجتماعي، وقد أثبت نجاعته باعتباره بنية حقيقية لشرح السياسة غير المنطقية اقتصاديا للاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، وعلماء السياسة على حد سواء... وهو بذلك يقدم نظرية عملية للرد على سؤال روبرت بيتس Robert Bates الصعب: " لماذا يجب على الرجال العقلانيين تبني سياسات عامة لها عواقب وخيمة على المجتمعات التي يحكمونها؟ ".⁽⁶⁾

(1) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي. الإسكندرية: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1993، ص 13، 14.

(2) Social Development Department, « The Political Economy of Policy Reform: Issues and Implications for Policy Dialogue and Development Operations ». Report n°: 44288-GLB, Washington: The World Bank, November 10, 2008, p 04.

(3) Ali MADOUNI, Hichem DERRADJI, "The Caesar Law for The Protection of Civilians in Syria: Objectives and Ramifications ", PRIZREN SOCIAL SCIENCE JOURNAL, Vol. 4 No. 3 (2020): September - December, 2020, p62.

(4) محمد حركات، " بؤس الاقتصاد السياسي في بناء نموذج تنموي جديد ". متحصل عليه من: <https://soo.gd/F7t1> ، يوم 2019/11/21، على الساعة 01:30.

(5) حسنين توفيق إبراهيم علي. المرجع نفسه، ص 33.

(6) Merilee S. Grindle, The New Political Economy: Positive Economics and Negative Politics, Washington : The World Bank, WORKING PAPERS, December 1989, pp 07,08.

يسعى الاقتصاد السياسي الجديد إلى فهم السوق غير الاقتصادي للنشاط السياسي، باستخدام اللغة والأدوات التحليلية للاقتصاديين، فهو بذلك يبحث في هذا السياق داخل الدولة بهدف تفسير اتخاذ القرارات من جانب النخب السياسية والبيروقراطية.⁽¹⁾ ويعمل الاقتصاد السياسي الجديد على تفسير فكرة الدولة المفترسة، حيث تصبح الدولة وفق هذا المدخل وحدة التحليل الرئيسية، وهي تبحث كعنصر فاعل على تحقيق أقصى قدر من العائدات قصيرة الأجل، على شاكلة فرض مزيدا من الضرائب التي تسمح لها بزيادة ثروتها، والنمو في الحجم حتى على حساب التنمية الاقتصادية الشاملة، وبالتالي فهي تعمل على تقديم استراتيجيات تنمية غير منطقية اقتصاديا، تهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز قوتها فقط.⁽²⁾

يشكل الاقتصاد السياسي الجديد مدخلا نظريا مهما لتفسير العلاقة بين اختيارات النخب الحاكمة لسياسات التسلح والعسكرة على حساب الاستثمار في السياسات التنموية، وبين خصوصيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهؤلاء النخب في الحقيقة يشكلون النواة المسيطرة على جسد الدولة المفترسة التي لا تراهن سوى على قوتها وبسط سيطرتها، وتحقيق أكبر قدر من المداخل والأموال بغض النظر عن الوسائل التي تستعملها في ذلك ومدى تأثيرها على المجتمع بصفة عامة، والطبقات الفقيرة على وجه الخصوص.

تحاول النخب الحاكمة إعطاء شرعية لقراراتها واختياراتها غير العقلانية باستعمال اللغة وتبني خطاب - خطاب الأمانة كما رأينا سابقا - يحاول تفسير تلك الخيارات الاقتصادية والتبرير لها بالضرورة الأمنية التي تفرض عليهم التوجه نحو توفير كل متطلبات نجاح السياسات الدفاعية بهدف حماية الأمن القومي، وهو ما يعني تأجيل المشروع التنموي لمراحل أخرى، فالأمن يسبق التنمية في الأهمية على أجندة هذه النخب، وعلى الجميع الالتفاف حول هذه الخيارات وعدم معارضتها.

ببساطة، يوفر مدخل الاقتصاد السياسي الجديد الأدوات المنهجية لتفسير النشاط غير الاقتصادي للسياسيين تحت غطاء الاقتصاد، فهؤلاء السياسيون يخصصون أموال طائلة للتسلح ضمن ميزانيات اقتصادية بهدف ظاهري يتمثل في تحقيق الأمن الوطني، بينما يكمن الهدف الرئيسي في محاولاتهم ضمان بقائهم في الحكم لفترات أكبر تأجل فيها التنمية والديمقراطية من أجل الأمن.

(1) Ibid, pp, 11-17.

(2) Ibid, p19.

المطلب الثالث: مقارنة الأمن الإنساني.

ترجع جذور مفهوم الأمن الإنساني إلى نتاج مجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن ونطاقه، وتبرز هذه الجذور بشكل مباشر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1945 الذي كان تركيزه منصبا على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني، جاءت بعد ذلك بعض المبادرات المحدودة لطرح المفهوم، والتي لم تلق صدى كبير، ودور مؤثر في طرحه على أجندة العلاقات الدولية على غرار نظرية الأمن الفردي سنة 1966، وهي نظرية سيكولوجية كندية، بالإضافة إلى صدور مجموعة من التقارير مع بداية السبعينات لبعض اللجان كجماعة نادي روما، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية، والتي ركزت في مجملها على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم. (1)

إن أول استعمال لمفهوم الأمن الإنساني يرجع إلى سنة 2001 في كتاب ديفيد فرنسو David Francois، وشارل فيليب Charles Philip "مبدأ الأمن الإنساني: بعد جديد للعلاقات الدولية"، والذي يعتبر أول من أدخله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة، وفي الاهتمامات الدولية، وتعميم استخدامه متجاوزا بذلك المنظار التقليدي الواقعي. (2)

تتشرك العديد من التعاريف التي وضعها الباحثون في مجال الدراسات الأمنية وحقوق الإنسان للأمن الإنساني في اعتبار الأفراد والمجتمعات بمثابة الوحدة الرئيسية للتحليل، بدل من الدول. (3) وكذلك تشترك أيضا في فكرة تحرير الإنسان سواء من العنف أو من الحاجة، وكذا في مبدأ كرامة الإنسانية. (4) وهو ما يجعل الأمن الإنساني أقرب مقاربات الأمن حماية للأفراد والجماعات.

يعرف تايلر أوين Taylor Owen الأمن الإنساني بأنه: "حماية النواة الحية للبشر كلهم من المخاطر المحرجة والمضرة سواء كانت بيئية أو اقتصادية، غذائية أو صحية أم شخصية أو سياسية". (5)

(1) ميلاد مفتاح الحارثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 26.

(2) المرجع نفسه. ص 26.

(3) خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيقي الواقع العربي والدولي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص 33.

(4) حموم فريدة، "الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية". مذكرة ماجستير، (كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2004/2003، ص 44.

(5) إنعام عبد الكريم أبو مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية: مقارنة معرفية". مذكرة ماجستير، (كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر بغزة)، 2013، ص 45.

وقد أشار وزير الخارجية الكندي السابق للويد أكسورد Lloyd Axworthy في تعريفه للأمن الإنساني إلى أنه: " حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الحقوق الأساسية للأشخاص، لأنهم ولحياتهم، أي أن يكون الفرد بمنأى عن الحرمان، وأن يضمن الاستمتاع بحقوقه الأساسية ".⁽¹⁾

أما جورج ماك لين George Mac Lean فيرى أن الأمن الإنساني يعني: " تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة.. الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي، والذي يترافق مع اعتبارات عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية، ومن نمة كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي، ممثلاً في الحروب، فإن الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي، فالأمن الإنساني هو باختصار أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم، وفي بيئتهم ".⁽²⁾

هذا فيما تبنى برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 1994 مفهوما موسعا للأمن الإنساني، معتبرا أنه مفهوم مركب يتكون من شقين هما؛ التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، أما التحرر من الخوف فيمثل البعد السياسي الذي يسعى إلى حماية الأفراد في أوقات النزاعات المسلحة، في حين يمثل التحرر من الحاجة البعد الاقتصادي والاجتماعي للمفهوم، والذي يسعى إلى حماية الأفراد من الفقر والحرمان، والتأكيد على حقهم في الحصول على التعليم والرعاية الصحية الآمنة والدائمة.⁽³⁾ وهو ما يعني الحماية الشاملة للأفراد في أوقات الحرب والسلام، وتمكينهم من العيش الكريم بعيدا عن جميع أشكال الحرمان المختلفة.

أما اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول في 2001، فقد عرفت الأمن الإنساني على أنه: " أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم واستحقاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحياتهم الأساسية، فالأمن لم يعد في الإقليم وبواسطة التسلح، وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء وللعمل، وفي الأمن الإيكولوجي ".⁽⁴⁾

(1) سميرة سلام، تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018، ص 21.

(2) لخميسي شبيبي، " الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة - (1991م - 2008م) ". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، 2009، ص 13.

(3) سميرة سلام، مرجع سبق ذكره. ص 22.

(4) إنعام عبد الكريم أبو مور. مرجع سبق ذكره، ص 45.

وفي أعقاب انتهاء الحرب الباردة حدثت مجموعة من التحولات الأساسية في البيئة الأمنية الدولية، أدت إلى التوظيف السياسي لمفهوم الأمن الإنساني، ومن جملة هذه التحولات ما يلي: (1)

✓ انتقال الدراسات الأمنية من التركيز على كيفية تجنب حرب نووية إلى الاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد، ومشاكل البيئة وقضايا اللاجئين، حيث يرفض اقتراب الدراسات الأمنية النقدية الفرضية القائلة بأن الأمن يمكن تحقيقه من خلال تراكم القوة، بل يرون أن الأمن قد يتحقق من خلال تحرر الأفراد من القيود، والتي قد تكون نابعة من طبيعة وهيكـل النظام السياسي، أو من النخبة السياسية، وكذا التركيز على قضايا الركود الاقتصادي، والاضطهاد السياسي وندرة الموارد والتنافس العرقي والإرهاب والأمراض وتلوث البيئة.

✓ التغيير في طبيعة الصراعات، إذ كانت ذات صبغة دولية إجمالاً، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد انتقلت إلى داخل الدولة الوطنية، وغالبية ضحاياها من المدنيين، خصوصاً عندما يصبحون هدفاً لسيطرة الجماعات المتطرفة، حيث شهدت الفترة من 1990 إلى 2001 حوالي سبعة وخمسين (57) صراعاً رئيسياً، منه خمسة وأربعون (45) صراعاً داخل الدولة الوطنية.

إذا كان مفهوم الأمن الإنساني يعني بالأساس تحرر الأفراد من الخوف والتهديد في أمنهم وكرامتهم، فإن التنمية تعطي فرصاً أكبر لتحقيق أمن الإنسان، فالعلاقة بينهما تكاملية تهدف لتحقيق مفهوم الحوكمة كما أقرها كارولين توماس التي ترى أن الفقر هو المشكلة الأساسية التي تعيق تحقيق التنمية وتهدد الأمن الإنساني. (2)

لقد تعددت التعاريف المقدمة للأمن الإنساني - كما رأينا سابقاً - حتى سنة 2012، أين نجحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تبني القرار رقم 290/66 حول الأمن الإنساني*، والذي يعد بمنزلة اتفاق عام حول مضمون وماهية المصطلح، حيث أشار القرار إلى أن الأمن الإنساني يتضمن ركيزتين أساسيتين، أولهما: القضاء على العوز بمعنى تلبية الحاجات المادية الأساسية، وثانيهما: القضاء على الخوف، بمعنى الحماية وتحقيق الأمن، فضلاً عن حق البشر في العيش بكرامة من خلال حماية وتعزيز حقوق الإنسان. (3)

(1) الخميسي شيببي. مرجع سبق ذكره، ص ص، 13، 14.

(2) سمير قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره. ص 130.

* لمزيد من المعلومات حول القرار أنظر: <https://undocs.org/ar/A/RES/66/290>

(3) رانية حسين خفاجة، "محددات الأمن الإنساني في القرن الإفريقي". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 212، المجلد: 53، أبريل 2018، ص 110.

تعتبر مقارنة الأمن الإنساني مدخلا مهما في دراسة وتفسير العلاقة بين خطاب الأمنة والتنمية في القارة الإفريقية، فالخطاب الرسمي السائد لعقود طويلة عكف على الترويج في سياقات استثنائية تارة، وفي حالة الطوارئ تارة أخرى، لأسبقية الأمن على حساب التنمية وفق العديد من الاعتبارات التي يحاول المرافعة لها بهدف تأجيل التنمية، غير أن أمن الإنسان ضمن هذه المقاربة، يقتضي أسبقية التنمية على جانب التسليح والعسكرة ومظاهر الأمن التقليدي التي هيمنة في خطاب الأمنة.

وعلى هذا الأساس، يمكن أن تشكل هذه المقاربة وحدة تحليل رئيسية لإعادة الاعتبار لحلم التنمية المفقودة في القارة الأفريقية.

خلاصة الفصل:

جاءت نظرية الأمانة في سياق التطورات النظرية لحقل الدراسات النقدية للأمن، لتعطي بعدا جديدا للأمن يرتكز على الحراك التوسعي الذي باشرته مدرسة كوبنهاغن على أساس إعادة الاعتبار للجماعة كوحدة تحليل رئيسية بدل الدولة التي ركزت عليها معظم الاتجاهات التقليدية، فهي بذلك نتيجة حتمية لعملية بناء اجتماعي لقضايا الأمن.

وعلى هذا الأساس، فإن الفكرة الرئيسية التي تركز عليها دراسة عملية الأمانة ترجع إلى الآليات التي يتم بموجبها تحويل السؤال من السياقات السياسية التي تتطلب معالجات عادية ضمن قضايا السياسات الدنيا إلى سياقات أمنية لا يمكن معالجتها سوى من خلال ترتيبات استثنائية باعتبارها من قضايا السياسات العليا، وبذلك تصبح الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه العملية، هي محاولة نفي الشرط الموضوعي للأمن، واعتباره كنتيجة لمجموعة من الممارسات والخطابات.

هذا في حين تنصرف التنمية إلى اعتبارها عملية إنسانية تستهدف بالدرجة الأولى توسيع حريات البشر، ليحيوا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم على الأقل لتثمينها، أو هي بعبارة أخرى؛ عملية تستهدف بعث الروح في إنسانية الانسان ليعيش بكرامة وحرية يستطيع من خلالهما تحقيق متطلبات العيش الكريم في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية.

أما الشق المرتبط بالعلاقة السببية بين الأمانة والتنمية، فيرى الكثير من الباحثين أن أمانة التنمية، ماهي إلا جزء صغير من برنامج غربي أوسع لتنظيم حياة وأنشطة الشعوب في الدول المتخلفة، وهي بذلك مجرد اختطاف منظم لسياسة المساعدات والتنمية من قبل الجهات الفاعلة في مجال الدفاع والأمن لصالح الدول الغربية المانحة.

ونظرا لذلك، حاولنا دراسة العلاقة وفق جملة من المقاربات والمداخل النظرية على غرار مدخل دور الدولة التنموي الذي حاولنا من خلاله التأسيس للعلاقة وفق منطق المصلحة السياسية التي تقتضي نزع الأمانة وإعطاء الأولوية للتنمية كمتغير يُكسب الأنظمة الحاكمة الشرعية السياسية المنبثقة عن الإنجازات التنموية، هذا بالإضافة إلى مدخل الاقتصاد السياسي الجديد الذي يسمح بتفسير العلاقة المتعدية بين سياسات التسلح والعسكرة وسياسات التنمية المفقودة، لنختم في النهاية بمقاربة الأمن الإنساني التي تمثل مدخلا نظريا لتفسير أهمية الفرد في سياسات التنمية المختلفة.

الفصل الثاني:

واقع التنمية في القارة الافريقية

الفصل الثاني:

واقع التنمية في القارة الافريقية

شكلت التنمية في أفريقيا اللغز الأبرز على مدار الستين سنة الماضية، فقد كانت الهدف الأول على أجندة الزعماء والقادة الأفارقة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، كما أنها شكلت محور جميع التقارير الدولية، وكانت الهدف الأكبر للدعم المادي لأغلب المؤسسات الدولية المانحة، غير أنها لم تتجح في تحقيق أي أرقام مبشرة، رغم ما تحويه القارة من خيارات ومقدرات، وموارد طبيعية كبيرة.

فالمتتبع لمسار التنمية في أفريقيا، يفاجئ بالعديد من التناقضات الصارخة، في بلدان غنية بمقدراتها، تعاني من مظاهر الفقر والمرض، والتخلف، بلدان غلب عليها طابع الفساد، والاستبداد، غير أن المتتبع لخبايا المسيرة التنموية، يدرك جيدا بعد ذلك الأسباب.

وهو ما سنحاول العمل عليه من خلال دراسة إحصائية تهدف إلى تشخيص واقع التنمية في القارة الأفريقية، انطلاقا من مجموعة المباحث التالية:

- المبحث الأول: مؤشرات التنمية في القارة الأفريقية.
- المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية في القارة الأفريقية.
- المبحث الثالث: معوقات التنمية في القارة الأفريقية.

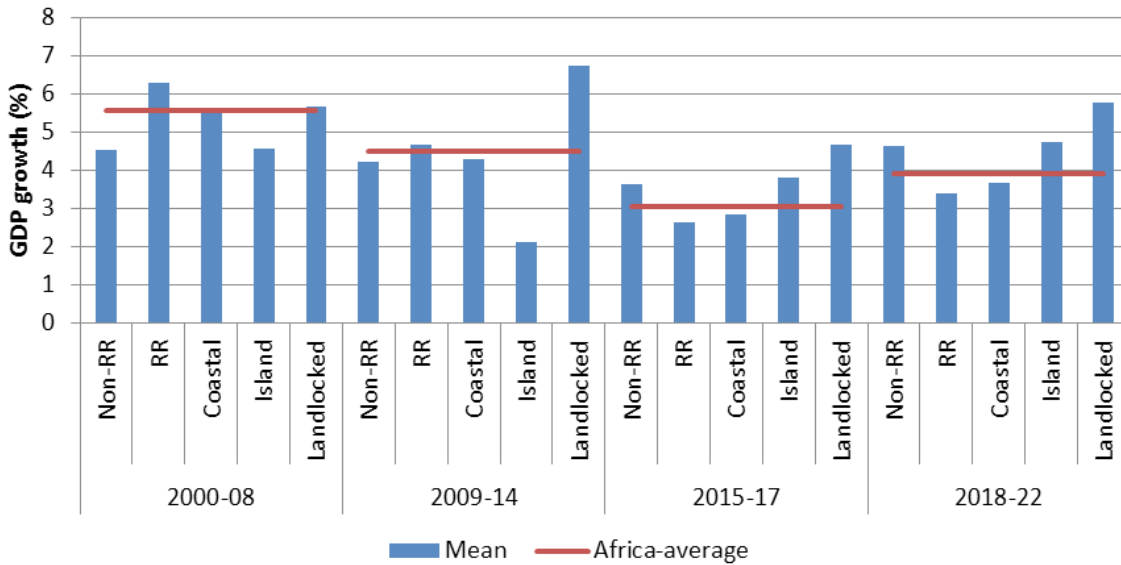
المبحث الأول: مؤشرات التنمية في القارة الإفريقية.

رغم كل ما تمتلكه القارة الافريقية من موارد طبيعية كبيرة في جميع المجالات المعدنية والنفطية، والزراعية، والسمكية، بالإضافة إلى موارد الغابات، غير أن بلدانها بقيت ولعقود طويلة بعد استقلالها عن القوى الاستعمارية التقليدية عاجزة عن تحقيق التنمية المنشودة.

المطلب الأول: مؤشر النمو الاقتصادي.

لقد سجلت معظم الاقتصادات الأفريقية معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الماضية، فإجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى معدلات نمو الصادرات كانت تزداد بنسب ملحوظة، كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمر في الزيادة، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسات العلمية وجود الكثير من العوامل المعوقة لهذا النمو في العديد من البلدان الأفريقية، ومن جهة أخرى فإن هذه المعدلات الخاصة بالنمو في حد ذاتها تتباين تباينا ملحوظا من دولة افريقية إلى أخرى ، فالدول الأكثر هشاشة ، والتي تبلغ نحو 25 % من إجمالي الدول الافريقية، سجلت معدلات نمو أقل من 4 % ، بينما الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية في صادراتها فقد قفزت في نموها إلى نسبة 6 % .⁽¹⁾

الشكل رقم 01: تطور النمو السنوي 2000-2022



Source : Thang Nguyen-Quoc, Arthur Minsat, Rodrigo Deiana. « Africa's Multi-Speed Growth Prospects: Diverging Policy Options? », Authors Group, A Vision of Africa's Future: mapping change, transformations and trajectories towards 2030, Milano: Ledizioni LediPublishing, 2018, p43.

(1) حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحولات النظام الدولي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017، ص32.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 عدم التجانس الكبير في أداء النمو بالقارة الأفريقية، فقد حققت الدول الغنية بالموارد RR نموا مرتفعا جدا بلغ 6.3% سنويا في الفترة 2000-2008 بفضل ارتفاع أسعار تصدير المعادن الخام والمواد الهيدروكربونية، هذا في حين عانت أكثر من غيرها من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية حيث انخفض النمو إلى 2.6% في الفترة 2015-2017.⁽¹⁾

إن الضرر الكبير الذي لحق بالدول الريفية في أفريقيا نضير هبوط أسعار النفط والسلع الأولية كشف عن الحاجة الملحة إلى التنوع الاقتصادي في هذه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وذلك من خلال إجراء تحسينات جذرية في قطاع الزراعة.⁽²⁾

في المقابل، حافظت البلدان قليلة الموارد Non-RR على نمو مستقر منذ عام 2000، حيث تحوم حول نسبة 4% سنويا، وفي هذا السياق أدى النمو القوي في قطاع الزراعة والخدمات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في العديد من هذه البلدان، هذا بالإضافة أيضا إلى استفادتها من انخفاض أسعار الطاقة باعتبارها دول مستوردة للوقود.⁽³⁾

ويختلف النمو أيضا بين الاقتصادات الساحلية Coastal، وغير الساحلية Landlocked، والجزرية Island Economies، حيث سجلت الاقتصادات غير الساحلية أداء أفضل من متوسط القارة، بفضل النمو السريع للعديد من البلدان مثل بوركينا فاسو وإثيوبيا ورواندا وزامبيا، فقد حافظ القطاع الزراعي والاستثمار الكبير في البنية التحتية والنمو السكاني والحضري السريع وتنفيذ استراتيجيات التنمية والتدفقات القوية من المساعدة الإنمائية الرسمية في هذه البلدان على معدلات النمو المرتفعة، في المقابل، أظهرت الاقتصادات الجزرية والساحلية معدلات نمو أقل وأكثر تقلبًا خلال نفس الفترة.⁽⁴⁾

على الرغم من الارتفاع الملحوظ لنسبة النمو في بلدان القارة الأفريقية خلال بداية العقدين الماضيين مقارنة بسنوات التسعينات إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل كبير على الدخل الفردي لسكان هذه البلدان، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول علاقة النمو الاقتصادي بمحاربة الفقر في القارة الأفريقية.

⁽¹⁾ Thang Nguyen-Quoc, Arthur Minsat, Rodrigo Deiana. « Africa's Multi-Speed Growth Prospects: Diverging Policy Options? », Authors Group, A Vision of Africa's Future: mapping change, transformations and trajectories towards 2030, Milano: Ledizioni LediPublishing, 2018, p43.

⁽²⁾ البنك الدولي، " النمو الاقتصادي في أفريقيا يواصل تعثره لكن بعض البلدان تظهر علامات على التعافي ". متحصل عليه من موقع البنك الدولي: <https://soo.gd/VIUK> ، يوم 2019/12/20، على الساعة 19:56.

⁽³⁾ Thang Nguyen-Quoc, Arthur Minsat, Rodrigo Deiana., Op Cit, p 44.

⁽⁴⁾ Ibid, p 44.

لا تزال معدلات النمو الاقتصادي في افريقيا غير كافية للحد من الفقر، فعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر من 54 % عام 1990 إلى 41 % عام 2015، إلا أن معدل النمو السكاني البالغ 2.6 % سنويا يبدد كل هذه المكاسب وأنتج زيادة كبيرة في عدد الفقراء بمقدار 130 مليوناً. (1)

وفي هذا السياق، تتداخل العديد من الأسباب وراء حالة الاختلال بين ارتفاع معدلات النمو في افريقيا، وبين ارتفاع نسبة الفقر في القارة، غير أن الكثير من الباحثين والخبراء يرجعون السبب الرئيسي وراء هذه الحالة السلبية إلى مشكلة الاقتصاد غير الرسمي الذي يشكل نسبة تتراوح بين 60 % و 70% من الناتج المحلي، وهو ما يعني غياب الحماية الاجتماعية، وسيادة الأجور غير العادلة. (2) وبالتالي استمرار معاناة الأفارقة رغم ارتفاع معدلات النمو، فهم يعملون خارج أطر الاقتصاد الرسمي الذي يسمح بحماية دخلهم الفردي بالدرجة الأولى.

في العام 2015 حدد العالم لنفسه هدف القضاء على الفقر العالمي بحلول العام 2030، ولكن التقييم الحالي للوضع في أفريقيا وآفاقه المستقبلية يؤشر على استمرار عدد الفقراء في الازدياد، ومع الوصول إلى سنة 2030، لن تنخفض نسبة الفقر في أفريقيا بمراعات جميع السيناريوهات عن 20% وسيتركز الفقر العالمي بشكل متزايد في أفريقيا. (3)

تظهر تجربة أفريقيا الحديثة أن معدل الفقر فيها لم يكن أعلى من مثيله في بلدان العالم الأخرى ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بل إن المسألة تتعلق أكثر ببطء انخفاضه مقارنة بالبلدان الأخرى، وهو ما ساهم في الوصول إلى هذه الوضعية التي ساعدت جملة العوامل الآتية في تفاقمها:

- النمو السكاني القوي: حيث نما دخل الفرد بوتيرة أبطأ لأن النصيب الأكبر من النمو يتآكل بفعل النمو السكاني السريع.
- سوء الظروف الأولية: حيث يساهم الفقر في حد ذاته في إعاقة تحويل النمو داخل الأسرة.
- تكوين النمو: كانت أفريقيا أقل فعالية في تحويل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو في داخل الأسرة، ولعل السبب الرئيسي في هذه الحالة يرجع إلى تكوين عملية النمو على مدى العقدين

(1) التقرير السنوي، إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص. واشنطن: البنك الدولي، 2019، ص 18.

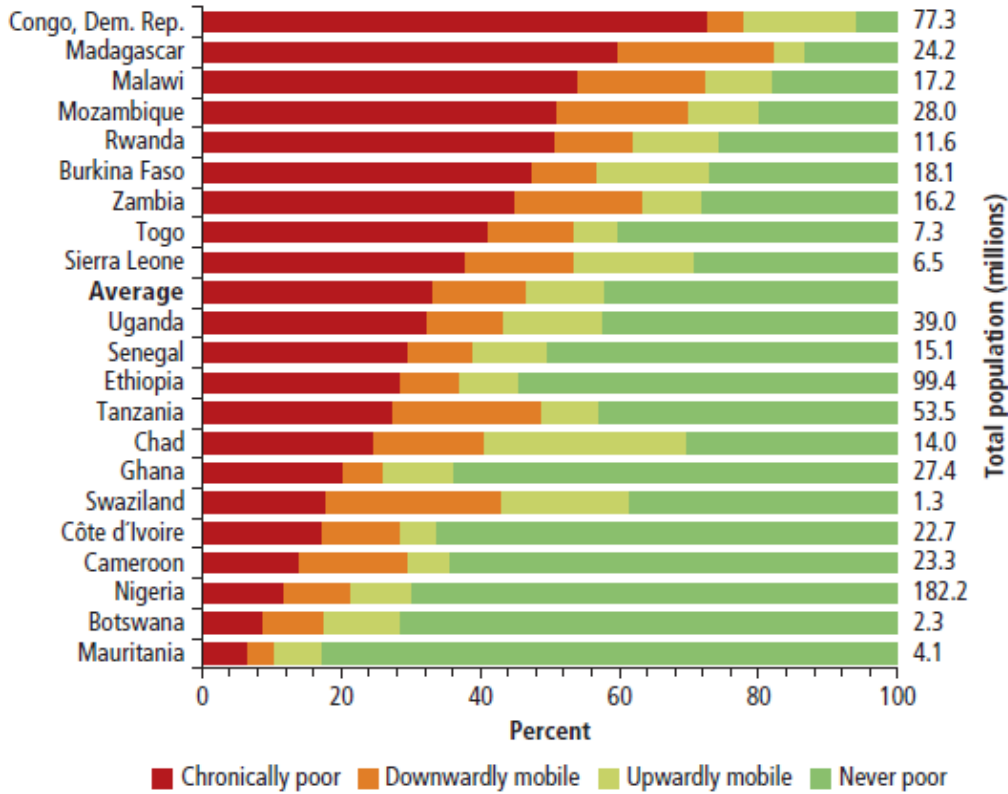
(2) لمزيد من التفاصيل حول علاقة النمو بالحياة الاجتماعية أنظر: افتتاحية مجلة قراءات أفريقية، " أفريقيا وحلم التنمية"، قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 15، مارس 2013، ص 02.

(3) Luc Christiaensen, Ruth Hill, « La pauvreté en Afrique », Accélérer la réduction de la pauvreté en Afrique. Washington : Banque mondiale, 2019, p 33.

الماضيين الذي كان مدفوعا باستغلال الموارد الطبيعية أكثر من الزراعة والتوجه نحو التصنيع والعمل الفني.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة في سياق دراسة الفقر في افريقيا أن هذا الأخير ليس حالة ثابتة، حيث يمكن للصدمة الإيجابية الصغيرة في الدخل أن تنتشل الكثيرين من حالة الفقر، لكن بالمقابل أيضا يمكن للصدمة السلبية الصغيرة أن تدفع بأعداد كبيرة من المستضعفين إلى الفقر، في أفريقيا توجد أسرتان فقيرتان في عداد الفقراء العابرين؛ أي أنهم ينتقلون إلى الفقر أو يخرجون منه بسبب تذبذب الدخل وتعرضهم المستمر للصددمات.⁽²⁾

الشكل رقم 02: أنواع الفقر في أفريقيا



Source : Kathleen Beegle, Aline Coudouel, Emma Monsalve, *Realizing the Full Potential of Social Safety Nets in Africa*. Washington : Banque mondiale, 2018, p03.

هذا كما يتركز الفقر بمختلف درجاته في بيئات معينة، حيث يعتبر الريف البيئة الحاضنة الأولى في أفريقيا للفقراء بنسبة 82 % من اجمالي فقراء أفريقيا، يكسبون معيشتهم من العمل على الزراعة، أو في الأنشطة المتعلقة بها، يعاني 60 % منهم في تلك البيئات الريفية من الأمراض المزمنة، بينما تعاني 40% الأخرى من

⁽¹⁾ Luc Christiaensen, Ruth Hill, Op Cit, p 33.

⁽²⁾ Kathleen Beegle, Aline Coudouel, Emma Monsalve. Op Cit, p 03.

الأمراض العابرة، ما يقرب من نصف هؤلاء الفقراء هم من فئة الأقل من 15 سنة، وبالتالي هم من فئة الشباب، هذا كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن مجمل الفقراء في أفريقيا لديهم روابط ضعيفة مع الدولة، ويعانون بشكل كبير من محدودية الوصول إلى الخدمات العامة (البنية التحتية) والخدمات عالية الجودة، كما أن صوتهم غير مسموع في مجال صناعة السياسات العامة.⁽¹⁾

في الأخير، يجب التأكيد على أهمية مؤشر النمو الاقتصادي في سياق دراسة التنمية في أفريقيا، غير أن هذا المؤشر قد يبدو عديم الجدوى إذا لم نعمل على دراسة علاقته بالدخل الفردي، ما يسمح لنا بعد ذلك من معرفة انعكاسات النمو على نسبة الفقر في القارة، وهو ما يساعد في النهاية بشكل فعال في قياس التنمية بطرق أكثر دقة.

المطلب الثاني: مؤشر الحياة الاجتماعية.

تعتبر الحياة الاجتماعية إحدى أهم مؤشرات قياس التنمية في القارة الأفريقية، فمن خلالها يمكن للباحث معرفة الأوضاع المعيشية للسكان الذين يعانون من ظروف المعيشة القاسية، ففي أفريقيا فقط لايزال أكثر من نصف الأطفال بلا مأوى، و45% منهم ليس لديهم مياه للشرب، هذا كما تتمتع القارة أيضا بأعلى معدلات النقص في الرعاية الصحية بنسبة 27%، وأعلى معدلات النقص في التعليم بنسبة 30%.⁽²⁾

سنحاول التركيز من خلال مؤشر الحياة الاجتماعية في أفريقيا على مؤشرات الحالة الصحية والتعليم باعتبارهما أهم المؤشرات التي تعتمد عليها معظم التقارير الدولية، وباعتبارهما كذلك أهم المؤشرات الدالة على الوضع المعيشي للأفراد في القارة الأفريقية.

أولا: مؤشر الحالة الصحية:

تعاني القارة الأفريقية من جملة من المشكلات الصحية التي قد تصل بها إلى حد الأزمة الصحية، حيث تتفاعل مجموعة كبيرة من الضوابط، مشكلة بيئة المرض وخصائص أو ملامح الحالة الصحية في القارة، منها الضوابط السلوكية في المجتمعات والثقافات المختلفة في سياقها السوسيو-اقتصادي، متفاعلة مع الظروف البيئية، والضغوط الاقتصادية وسيادة الفقر والامية، وتدني مستوى التعليم، حيث سادة ظروف طبيعية ومناخية تساعد على انتشار أمراض عديدة، سواء كان ذلك في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تمثل ثلثي مساحة

⁽¹⁾ Kathleen Beegle, Luc Christiaensen, « Vue d'ensemble », Accélérer la réduction de la pauvreté en Afrique. Washington : Banque mondiale, 2019, p 05.

⁽²⁾ Marito Garcia, Alan Pence, Judith L. Evans, L'Avenir de l'Afrique, Le Défi de l'Afrique : Soins et développement de la petite enfance en Afrique subsaharienne. Washington : Banque mondiale, 2011, p14.

القارة، مما يعني ندرة المياه واضطرار السكان الى الاعتماد على كميات مياه أقل من المقنن الصحي لها، وعادة ما تكون ملوثة، بالإضافة إلى سيادة أمراض سوء التغذية وغيرها، ما يدفع السكان إلى المجاعة، والمرض والموت أو خيار النزوح والهرب، أو كان ذلك في المناطق المطيرة ذات الحرارة المرتفعة، حيث تنتشر طائفة أخرى من الأمراض المتوطنة، منها الملاريا وحمى النهر، ودودة غينيا، والحمى الصفراء وغيرها من الأمراض الخطيرة جدا. (1)

وكننتاج للاقتصاديات الضعيفة والهشة التي تتميز بها الدول الأفريقية، وكننتاج لعامل الحروب أيضا، يأتي الانفاق العام الحكومي على الصحة بنسبة ضعيفة جدا، مقارنة بالإنفاق العسكري، وهو ما جعل هذه الدول عاجزة عن مواجهة جل الأمراض المستوطنة كالمالاريا والسل، والالتهاب الكبدي الوبائي. (2)

ينقرر المستوى الصحي في أي بلد ما - كما رأينا سابقا - بأربع عوامل رئيسية، سنحاول اسقاطها على الحالة الافريقية من أجل معرفة الوضع الصحي لسكان القارة بشكل أكثر دقة:

1. التغطية بالتحصين:

يشكل التحصين أحد أهم التدخلات التي تساهم بشكل فعال في الحد من وفيات الأطفال والإعاقة في أفريقيا، وتجدر الإشارة في هذا السياق أنه وقبل ثلاثة عقود من الآن لم يكن هناك أي تحصين روتيني للطفولة في معظم البلدان الأفريقية، غير أن اليوم هناك وعي أكبر بفوائد اللقاحات وأهميتها، ورغم انتشار التطعيم في جميع بلدان القارة حاليا، إلا أن التباين الكبير في مستويات التغطية يشكل عائقا أمام الوصول إلى الأهداف المنشودة، ففي الوقت الذي تصل فيه أريتيريا على سبيل المثال لا الحصر إلى نسبة تغطية بلقاح *DTP3 تصل إلى 99% لا تزال غينيا الاستوائية تتراوح في نسب لم تتجاوز 33%، هذا كما شهدت العديد من البلدان الأخرى على غرار أفريقيا الوسطى، ونيجيريا انخفاضا كبيرا في نسبة التغطية بهذا التطعيم، وهو ما ساهم في انخفاض نسبة التغطية الإجمالية في القارة إلى 72% رغم تجاوز 18 دولة نسبة 90%، علما أن المستوى العالمي يبلغ 83%. (3)

(1) عزيزة محمد علي بدر، " استنزاف الانسان في أفريقيا.. الفقر والمرض والنزوح ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 169، المجلد: 42، يوليو 2007، ص 99.

(2) فاطمة عمر العاقب، " قراءة في ظاهرة اليتيم في أفريقيا ". مجلة قراءات افريقية، العدد: 33، سبتمبر 2017، ص 84.

* لقاح DTP3 (diphtheria-tetanus pertussis vaccine) هو تطعيم ثلاثي مركب يحمي من أمراض الخناق والكزاز والسعال الديكي، يعتبر من أهم تطعيمات الأطفال نجاعة في العالم.

(3) the African Regional Health Report 2014, The health of the people: what works. World Health Organization. Regional Office for Africa, p39.

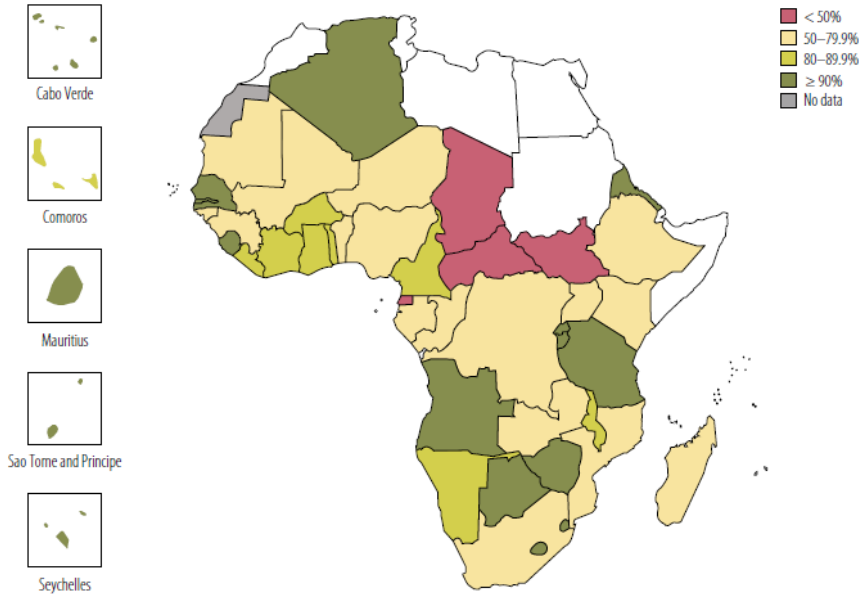
الفصل الثاني | واقع التنمية في القارة الافريقية

تميل عوامل عدم المساواة وانخفاض مستويات التعليم، وانخفاض الدخل، والعيش في المناطق الريفية إلى الارتباط بمستويات أقل من التغطية، على الرغم من أن بعض البلدان كغامبيا وغانا، وملاوي ورواندا وسوازيلاند قد قللت من الفجوة في عدم المساواة في تغطية التحصين. (1)

وفي هذا السياق، يبرز أسبوع التلقيح الافريقي كمبادرة إقليمية، بدأت سنة 2010 للفت الانتباه إلى حق كل شخص، وخاصة النساء والأطفال في الحماية من الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق اللقاحات، وعلى مدار الأسبوع تستخدم الأنشطة والحملات الإعلامية لإدخال وتعزيز اللقاحات للبلدان المشاركة، هذا كما ارتفع عدد البلدان المشاركة من 35 إلى 43 دولة، تعطى الأولوية إلى الأطفال في المناطق الوعرة والأدغال التي يصعب الوصول إليها، وقد سجل في عام 2013 على سبيل المثال تلقيح أكثر من 180 مليون شخص بلقاح شلل الأطفال عن طريق الفم في 23 دولة، هذا كما تم توفير لقاحات أخرى مثل الحصبة الألمانية والالتهاب الرئوي والكزاز والسعال الديكي، والحمى الصفراء، والتهاب الكبد ب، وكذلك تم توفير 31.5 مليون قرص فيتامين أ، و 21.2 مليون قرص للتخلص من الديدان، وفي نفس الوقت تم فحص 6.4 مليون طفل لسوء التغذية. (2)

الشكل رقم 03: تغطية التحصين بـ DTP3 بين الأطفال الذين تبلغ أعمارهم عامًا واحدًا (%) في

الإقليم الأفريقي لمنظمة الصحة العالمية، 2013



Source : the African Regional Health Report 2014, Op Cit, p 40.

(1) Ibid, p 39.

(2) the African Regional Health Report 2014, Op Cit, p39.

2. معامل انتشار فيروس نقص المناعة بين الشباب 15-25 سنة:

يعتبر معدل انتشار فيروس نقص المناعة / الايدز الأعلى في القارة الافريقية بين كل بلدان العالم، ويتبين من خلال تحليل الانتشار في أفريقيا، أن بوتسوانا وسوازيلاند يملكان أعلى معدل انتشار بين بقية الدول الافريقية الأخرى، حيث يبلغ 16354، و15605 من أصل 100000 شخص على التوالي. (1)

تشمل القضايا الصحية التي تؤثر على الشباب في أفريقيا الإصابة بفيروس نقص المناعة / الايدز، حيث تقع 41% من الإصابات الجديدة بين الشباب والمراهقين، وهو ما جعل من الفيروس اليوم السبب الرئيسي للوفاة في هذا الشريحة المجتمعية خاصة في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء، هذا كما تشكل الفتيات المراهقات الشريحة الأكثر تعرضا لخطر الفيروس، فهو مسؤول عن قرابة ثلث الوفيات في سن 16-19 سنة. (2)

تعتبر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أين يمثل نسبة المصابين بالايديز 70% من جملة المصابين في العالم، أكبر تحدي أمام تحسين الظروف الصحية في القارة، فهذه المنطقة تضيف عبئا جديدا لمشكلات الصحة في أفريقيا، بما له من تأثير كبير على الموارد البشرية والتنمية بها، ومقوضا لما تم احرازه منها، والفقراء هم الأكثر تأثرا بذلك، وهم أيضا أغلب سكان القارة. (3)

3. مكافحة الأوبئة:

مثلت القارة الافريقية الحاضنة الأم لأكبر الأوبئة فتكا بالبشر خلال القرن العشرين، حيث ظهر وباء الإيبولا سنة 1976 في الزائير، وعرف تفشيا كبيرا بـ 28 مرة، ظهرت جميعها بقارة أفريقيا أين شكل الوباء الفيروسي تهديدا وجوديا للحياة البشرية في تلك المناطق.

لقد كانت أحداث ريستون بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1989 أين انتشر الفيروس في منشأة عسكرية تابعة للطب البيطري بمثابة دق ناقوس الخطر في العالم، لكن التدخل واحتواء الفيروس جنب وقوع الكارثة، وأكد على أن توفير الوسائل والإمكانات كفيل بالوقوف في وجه هذا الوباء القاتل، غير أن سنة 2014 عرفت تفشيا آخر للفيروس في غينيا وليبيريا وسيراليون، راح ضحيته 11325 شخصا. (4)

(1) Nafiu Zakari, Ripudaman Singh, « Regional Disparities in Health Indicators in Africa ». International Journal of Science and Research, Volume: 3, Issue: 6, June 2014, p 1034.

(2) the African Regional Health Report 2014, Op Cit, p 41.

(3) عزيزة محمد علي بدر . مرجع سبق ذكره، ص 99.

(4) لمزيد من المعلومات حول وباء فيروس الإيبولا أنظر:

وفي ذات السياق، حذر وزير الدفاع الليبيري بروني ساموكاي أمام مجلس الأمن الدولي سنة 2014 من أن وباء الإيبولا المنتشر بدول غرب أفريقيا يشكل تهديد وجوديا لبلاده، وأعرب عن قلقه الشديد خاصة في ظل عدم قدرة بلاده على مواجهة الوباء بسبب قلة الإمكانيات المالية وغياب البنية التحتية والقدرات اللوجستية والخبرة المهنية.

هذا كما ظهرت فاشية جديدة سنة 2018 لفيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أودت بحياة أكثر من 500 شخص، وهذا ما فتح الباب أمام التساؤل عن قدرة القارة الإفريقية على المستوى المادي والبشري في مواجهة هذه الأوبئة الفتاكة، بينما استطاعت دول أخرى تقشت فيها من محاصرتها والقضاء عليها دون أي خسائر بشرية مثل ما حدث في ريستون سنة 1989، أو ببعض البلدان الأوروبية سنة 2014.

4. معدل الوفيات:

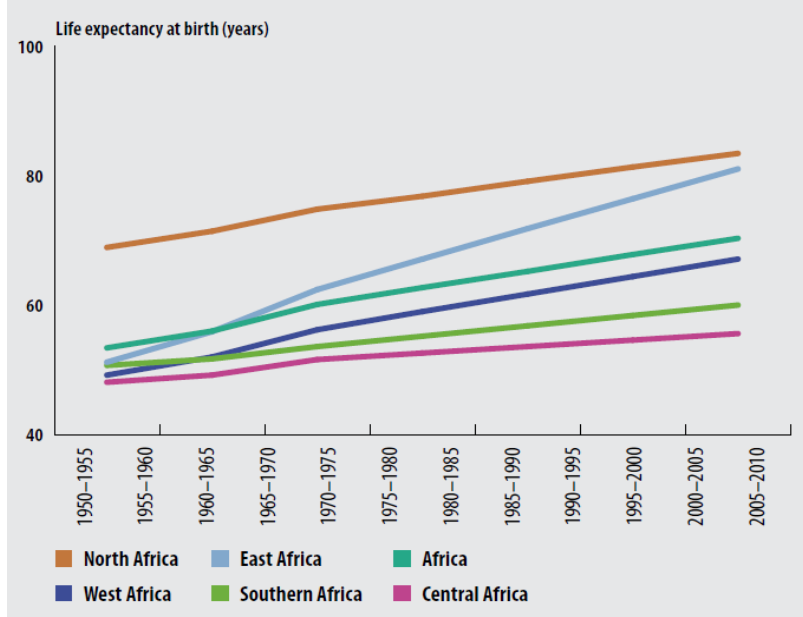
تشهد القارة الافريقية تباينا إقليميا كبيرا في مسألة الوفيات ومتوسط العمر المتوقع، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع في بلدان شمال أفريقيا بأكثر من 50% في الفترة من 1960 إلى 2011، مقارنة بـ 10% في جميع بلدان جنوب الصحراء، لكن في الواقع، وكنتيجة لانتشار فيروس نقص المناعة / الايدز - كما رأينا سابقا - فقد تباطأ متوسط العمر المتوقع في هذه المنطقة أو انخفض بين عامي 1980 و 2011، (بوتسوانا - 12%، جنوب افريقيا -7%، سوازيلاند -10%، زمبابوي -13%، ليسوتو -10%) وهو ما دفع إلى حدوث فارق يقدر بـ 20 سنة بين متوسطات شمال القارة وجنوبها (71، 51 سنة على التوالي)، ومع ذلك فإنه من المتوقع أن يتحسن متوسط العمر المتوقع بشكل مطرد مع حلول عام 2060، حيث سيصل المتوسط القاري إلى 70 عاما، مع استمرار الاختلافات الإقليمية، حيث تشهد مناطق شمال وشرق القارة أعلى متوسط عمر متوقع عند حوالي 80 عاما.⁽¹⁾

وبناء على عوامل مثل متوسط العمر المتوقع والوصول إلى المياه الشروب والصرف الصحي في 169 بلدا في العالم، جاءت أفريقيا في مراتب متأخرة جدا، حيث من بين أسوأ 30 دولة في العالم من حيث الرعاية الصحية منها 27 دولة في أفريقيا.⁽²⁾

⁽¹⁾ the Statistics Department, Health in Africa over the next 50 Years, the African Development Bank, March 2013, p04.

⁽²⁾ صليحة بوزيد، حياة بولخروف، "متلازمة الفقر والتدهور البيئي في أفريقيا.. هل من دور للاقتصاد الأخضر؟؟". ورقة بحثية غير منشورة، ص 10.

الشكل رقم 04: معدل العمر المتوقع حسب المناطق الإقليمية في أفريقيا.



Source : the Statistics Department, Op Cit, p 05.

5. نوعية الرعاية الصحية:

يسهم نقص فرص الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية، وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة، ومدى تلقي العلاج المناسب، وإمكانية الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة، والحصول على التحصينات والوقاية من الأمراض والكوارث، والإقامة في مسكن لائق، وغير ذلك الكثير، كالأضعف المؤسسي والفساد الإداري، وعدم إيلاء البعد الاجتماعي العناية والتمويل الكافيين، والبنية الأساسية غير الكافية، وغير المناسبة لحاجات السكان، مع سوء توزيعها جغرافياً، وتفتت الصراعات والحروب الأهلية والاضطرابات السياسية، إذ يسهم كل ذلك وغيره في تردي الحالة الصحية لقطاع كبير من سكان القارة. (1)

رغم كل الإمكانيات المسخرة في سبيل تحقيق الرعاية الصحية الجيدة، وضمان التغطية الشاملة في أفريقيا، على غرار الأسبوع الصحي، غير أن الفجوات في الوصول إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بفيروس نقص المناعة / الإيدز، والسل والملاريا تشكل عائقاً مهماً أمام تحقيق التغطية الصحية الشاملة في العديد من البلدان الأفريقية.

حيث لا يزال الوصول إلى خدمات فيروس نقص المناعة / الإيدز، والسل والملاريا غير متساوي وأقل من المؤشرات الأساسية للتقدم في التغطية الصحية الشاملة، فعلى سبيل المثال؛ تم تشخيص ما يقرب 56% من

(1) عزيزة محمد علي بدر. مرجع سبق ذكره، ص 99.

من المصابين بفيروس نقص المناعة، وتم التكفل بـ 54% من هؤلاء ليتلقوا العلاج في شرق وجنوب أفريقيا، في حين 36% تم تشخيصهم في غرب أفريقيا، وتم التكفل بـ 28% منهم، أما شمال أفريقيا فقد تم تشخيص 36% والتكفل بـ 17%.⁽¹⁾ هذه الأمراض المستوطنة هي أكثر فتكا، لأنها تؤدي إلى نقص الطاقة والبروتين الذي يعاني منه ملايين الأفارقة، مما يضعف من الطاقة الإنتاجية للفرد في القارة.⁽²⁾

ولفهم العجز بشكل أفضل من حيث الطاقم الطبي المتاح في أفريقيا، يمكن مقارنة الوضع الإفريقي مع الوضع في أوروبا، ففي وقت يوجد 32 طبيا لكل 10000 نسمة في أوروبا، يوجد في أفريقيا في أفضل الحالات طبيبين لكل 10000 شخص، أما الممرضات والقابلات، فيوجد في أوروبا حوالي 79 ممرضة وقابلة لكل 10000 شخص بينما يوجد في أفريقيا في أحسن الظروف 11 فقط.⁽³⁾

ثانيا: مؤشر مستوى التعليم:

منذ انطلاق حركة التعليم الأساسي الشامل، حققت أفريقيا خطوات كبيرة في التعليم الابتدائي، حيث قفزت من 68% في سنة 1995 إلى 106% سنة 2012، هذا فيما ارتفع العدد الإجمالي للأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية بأكثر من الضعف، من 63 مليون سنة 1990 إلى 152 مليون سنة 2015، لكن وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية، غير أن أكثر من 50 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي والثانوي لم يلتحقوا بالمدرسة، وفي هذا السياق تمثل كل من نيجيريا واثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية مجتمعة ما يقدر بحوالي 40% من الأطفال غير الملحقين بالمدارس بالقارة.⁽⁴⁾ لم يترجم هذا التحسن الملحوظ في الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى تحسين في جودة التعليم، حيث لا يزال وصول العديد من التلاميذ في أفريقيا إلى الحد الأدنى من مستويات التعليم في القراءة أو الرياضيات بعيدا جدا، حيث أن عدد كبير من تلاميذ السنة الثانية (50 إلى 80%) لا يستطيعون القراءة، كما أن مهارات تلاميذ بقية السنوات الأخرى في الحساب والرياضيات أقل بكثير من تلك الموجودة في بقية البلدان الأخرى غير الإفريقية ذات الدخل الضعيف أو المتوسط.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ UHC in Africa: A Framework for Action, Washington: The World Bank, 2016, p21

⁽²⁾ صليحة بوزيد، حياة بولخروف. مرجع سبق ذكره، ص 09.

⁽³⁾ المرجع نفسه. ص 09.

⁽⁴⁾ Eleni Yitbarek, Kathleen Beegle, « Piège du développement humain en Afrique ». Accélérer la réduction de la pauvreté en Afrique. Washington : Banque mondiale, 2019, p 87.

⁽⁵⁾ Eleni Yitbarek, Kathleen Beegle, Op Cit, p 87.

ويقول جوانج شول تشانج المدير الإقليمي لليونسكو في السنغال: " إن ضعف أداء المدارس والمعلمين في افريقيا يعود بالأساس لنظم التعليم المختلفة في جميع أنحاء القارة، وقد أشار تشانج إلى أن دول جنوب الصحراء ما زالت تسجل أبطأ تطور فيما يتصل بأهداف التعليم العالمي في ظل وجود نحو 33 مليون طفل على الأقل غير ملتحقين بالمدارس، بينما لا يستطيع واحد من كل أربعة شبان القراءة او الكتابة، وأن المساءلة عن هذه الأوضاع يجب أن تبدأ من الحكومات"، هذا في حين نوه إلى أن معظم المدارس في غرب ووسط افريقيا لا تزال تستخدم المناهج الدراسية المستوحاة من المناهج الأوروبية، مشيراً إلى أنها غير مستمدة من الواقع المحلي وغير قابلة للتكيف معه، فضلاً عن أنها أفرزت خريجين غير مهئيين لسوق العمل، وأرجع تراكم هذه المشاكل بالدرجة الأولى لعدم وجود أنظمة حكومية مناسبة تسهل صياغة مناهج دراسية مستوحاة من الواقع المحلي للتلاميذ، بالإضافة إلى انتشار الفساد والرسوم المدرسية المتضخمة، يضاف إلى ذلك عجز الحكومات نفسها عن وضع سياسات تكفل تخصيص موارد كافية لقطاع التعليم في افريقيا لتسهيل التعلم الجيد في المدارس. (1)

انطلاقاً من أهم أهداف اليونسكو الستة للتعليم للجميع، فإن محو الأمية يعد حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وأداة أساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، والمشاركة الكاملة في تنمية المجتمع، وأساساً لتحقيق التعليم للجميع، ومتطلباً من متطلبات إحراز التقدم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. (2)

وفي هذا السياق تدرج بلدان غرب أفريقيا، وعددها 15 بلد ضمن الدول التي سجلت فيها أسوأ المعدلات في اكتساب مهارات القراءة لدى الكبار على الصعيد العالمي، وتشتمل هذه المجموعة على خمسة دول سجلت أدنى معدلات القرائية لدى الكبار في العالم، فلم تتجاوز نسبة الكبار الذين اكتسبوا مهارات الكتابة والقراءة 35%، أما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فقد زاد عدد الأميين من الكبار بنسبة 37% منذ العام 1990، بحيث بلغ عددهم 182 مليون نسمة في 2011، ومن المتوقع أن تضم هذه المنطقة 26% من اجمالي الأميين في العالم، مما يعني زيادة كبيرة جداً بالمقارنة مع نسبة 15% المسجلة عام 1990. (3)

(1) أزمة التعليم في إفريقيا... تحديات الواقع وآفاق المستقبل، متحصل عليه من: <https://soo.gd/A9G4>، يوم 2019/12/29، على الساعة 19:02.

(2) سيبي أمانادو، " نحو تفعيل سياسات محو الأمية بدول أفريقيا الغربية؛ في ضوء أهداف اليونسكو للتعليم للجميع ". مجلة قراءات افريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 33، سبتمبر 2017، ص 91.

(3) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013-2014: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع، باريس: منشورات اليونسكو، 2014، ص ص، 10، 11.

المطلب الثالث: مؤشر الحريات العامة والمشاركة السياسية.

تعتبر الحريات العامة والمشاركة السياسية الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية، وذلك لأن الهدف الرئيسي للتنمية الإنسانية حسب المؤشر العالمي للتنمية البشرية هو تلبية حاجات الناس ومطالبهم وتحسين مستوى معيشتهم، وهو ما يجعل من الإنسان محور العملية التنموية، ونجاحها يقتضي مشاركته الفعلية في اتخاذ القرار، وسماع صوته من أجل معرفة احتياجاته ورغباته ومطالبه، علاوة على تمكينه من إبداء آرائه المختلفة في تقييم السياسات العامة دون أي قيود.

أولاً: الحريات العامة:

تعتبر الحريات العامة جزء أصيل من حقوق الانسان الطبيعية، التي تكرست عبر نضالات بشرية طويلة، شجعتها ونظمتها الكثير من القوانين، وكذا الشرائع السماوية المختلفة وعلى رأسها الاسلام، وتمثل إدارة الحريات العامة بشفافية وكفاءة أساساً للتنمية السياسية وحافظاً للدولة والمجتمع من الانهيار أو الاقتتال الداخلي، وتمثل في نفس الوقت مصدراً أساسياً من مصادر تصحيح المسار وتوجيه الكفاءات ورفع المظالم، ومن أهم هذه الحريات: حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات، وحرية الصحافة الاعلام، والحريات الأكاديمية، وهي تشكل أساساً للحريات الجماعية في الدولة الحديثة. (1)

بقيت مسألة حماية الحقوق والحريات الفردية والعامة في أفريقيا لعقود طويلة بمثابة الملف الأبرز في أجندة أعمال القارة، وكذا جدول الأعمال العالمي على حد سواء، وتستمد الحقوق والحريات وجودها من الإعلان العالمي لحقوق الانسان كإطار عام، والميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب* بصفة خاصة، لكن الواقع على الأرض غالباً ما كان بعيداً عن المعايير العالمية المنصوص عليها في هذه الوثائق. (2)

فعلى المستوى السياسي العملي، فإن هناك تناقضات كبيرة بين الالتزام السياسي والدستوري لنظم الحكم الإفريقية بكفالة حقوق الإنسان وبين واقع الممارسة العملية، ففي حين أكدت الأغلبية الساحقة من الدساتير الإفريقية على الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية... شهدت الساحة السياسية الإفريقية انتهاكات هائلة

(1) جواد الحمد، " الحريات العامة أساس الحكم الرشيد ". عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، متحصل عليه من: <https://soo.gd/SKVB>، يوم 2019/12/30، على الساعة 19:38.

* يعتبر الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب المنبثق عن مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية الثامنة عشر في نيروبي بكينيا خلال شهر جوان 1981، بمثابة المرجعية القانونية والتشريعية الأساس في مسألة الحماية القانونية والدستورية للحريات العامة.

(2) Carolyn Logan, Peter Penar, Les libertés des Africains sont-elles en train de s'effriter ?. Synthèse de Politique N° : 55, Afrobaromètre, Avril 2019, p01.

لحقوق الانسان، خاصة ما تعلق بعدم التزام السلطات الحكومية في الكثير من الحالات بالضمانات القانونية لإجراء اعتقال المعارضين السياسيين، كما أنها توسعت كثيرا في إجراءات الاعتقال دون محاكمة. (1) وهو ما شكل هوة كبيرة بين النص والممارسة في الأنظمة السياسية الأفريقية بدأت بالاتساع تدريجيا لتشكل بعد سنوات عديدة من الاستقلال هوة جديدة بين المواطن والدولة.

وفي ذات السياق، قامت مؤسسة (الأفروبارومتر Afrobaromètre)* بإجراء العديد من الدراسات الاستطلاعية حول حرية الرأي والتعبير في أفريقيا، وقد كان السؤال الرئيسي الذي انطلقت منه جميع هذه الدراسات يتمثل في؛ ما مدى حرية التعبير عن الرأي في بلدك؟

سجلت الجولة السابعة 2018/2019 نتائج مشجعة، حيث عبر 67% من الأفارقة موزعين على 34 دولة عن قدرتهم في قول ما يفكرون فيه، فكانت إجاباتهم على السؤال؛ " كاف " أو " كامل "، ومع ذلك فإن النتائج تعكس انخفاض كبير عن الدورات السابقة، فمن خلال مقارنتها مع النتائج المتحصل عليها في 35 دولة تم استطلاع المواطنين فيها في الجولة الخامسة 2013/2011 سجل انخفاض قدره 7 نقاط مئوية من 74% إلى 67%، وهو ما يعني تسجيل تراجع مستمر في مؤشر حرية الرأي والتعبير. (2)

لكن سرعان ما تغير الوضع بعد طرح سؤال آخر يتعلق بالخطاب السياسي، حيث تناولت الدراسة المسحية مسألة حرية التعبير في الجانب السياسي، فتم طرح السؤال التالي: كم عدد المرات التي تعتقد أن الناس في هذا البلد بحاجة إلى توخي الحذر بشأن ما يقولون عن السياسة؟

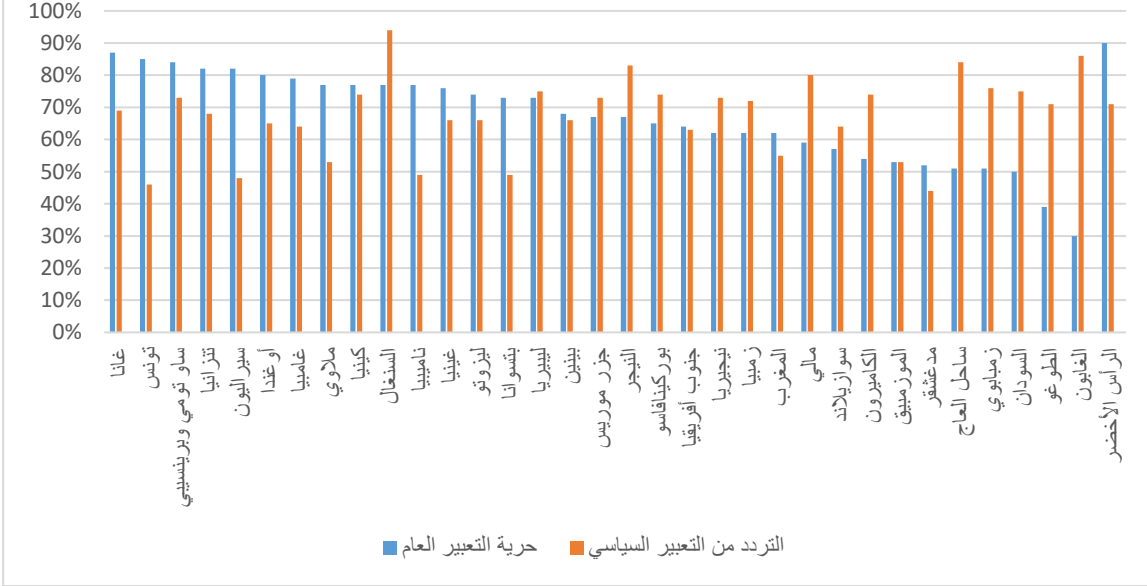
فالمواطنون أقل ثقة بكثير في حريتهم عند الانخراط في النقاش السياسي من النقاشات الأخرى، ففي الوقت الذي يعتقد فيه 67% من الأفارقة في السؤال السابق حول مقدرتهم على قول ما يشعرون به، نسجل 68% منهم يقولون عكس ذلك عندما يتعلق الأمر بالخطاب السياسي. (3)

(1) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص 287.
* الأفروبارومتر هو مشروع بحثي تم اطلاقه سنة 1999 بالشراكة بين جامعة ميشيغان MSU، ومعهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا IDASA، ومركز التنمية الديمقراطية في غانا CDD-Ghana، كقياس لرصد حرية الرأي والتعبير في أفريقيا، حيث تم دمج ثلاثة مشاريع بحثية مستقلة بقيادة الدكتور مايكل براتون Michael Bratton، والدكتور روبرت ماتيس Robert Mattes، والدكتور إمانويل غيما بودي Emmanuel Gyimah-Boadi، ويلعب الدكتور براتون دور المدير التنفيذي للمشروع.

(2) Carolyn Logan, Peter Penar, Op Cit, p 13.

(3) Ibid, p p, 16,17.

الشكل رقم 05 : مقارنة بين نسبة حرية التعبير في الحياة العامة ونسبة التردد في التعبير السياسي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات: Carolyn Logan, Peter Penar, Les libertés des Africains sont-elles en train de s'effriter ?. Synthèse de Politique No : 55, Afrobaromètre, Avril 2019

من خلال الرسم البياني يتضح لنا أن النسبة المرتفعة للأفارقة الذين يعتقدون أنهم يستطيعون قول ما يفكرون به بكل سهولة، سرعان ما يغيرون رأيهم إذا تعلق الأمر بالخطاب السياسي أو أي نقاش ذو طابع سياسي في بلدانهم، وهو ما يدفعنا إلى التأكيد على مساحة الحرية التي عمدت الحكومات الإفريقية رسمها للشعوب بحدود محبوكة بإحكام بحيث تدفعهم إلى الحديث بكل حرية في جميع المواضيع الاجتماعية والاقتصادية، فتصبح القضايا المجتمعية ومسائل الاقتصاد قضايا ذات اهتمام واسع، بينما مسائل الحكم والديمقراطية والتداول على السلطة خطوط حمراء لا يمكنهم الاقتراب منها في جميع الأحوال.

وغير بعيد عن الحريات العامة، يبرز في السنوات الأخيرة في ظل التطور الرقمي والتكنولوجي مؤشر آخر يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته على الأنترنت، ويعتبر هذا المؤشر أحد أهم المؤشرات التي تعتمد عليها الدراسات الحديثة في العالم وأفريقيا في قياس الحريات العامة، وكاستجابة للتحديات التي رافقت بروز المؤشر في أفريقيا، تم استحداث الإعلان الأفريقي لحقوق وحرريات الأنترنت.

وفي هذا السياق، ومع تزايد الوصول إلى الأنترنت بسرعة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، حيث يتواصل ملايين الأفراد ويتشاركون مجموعة واسعة من القضايا السياسية كمسائل الحكم والديمقراطية والتنمية،

بالإضافة إلى العديد من الهموم الاجتماعية والاقتصادية، يصبح لكل شخص الحق في حرية التعبير والبحث عن المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها عبر الإنترنت والتقنيات الرقمية دون أي قيود، باستثناء تلك المنصوص عليها في القانون. (1)

ويعتبر إيقاف الوصول إلى الإنترنت في أفريقيا أحد أكثر الأمثلة المباشرة للعراقيل التي تعترض حرية التعبير، ففي الوقت الذي يقر الإعلان المشترك بشأن حرية التعبير والانترنت، والذي أقره المقررون الثلاثة المعنيون بحرية التعبير في الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، واللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب، صراحة:

- لا يمكن مطلقاً تبرير إيقاف الوصول إلى الانترنت أو أجزاء منها لجميع السكان أو شرائح من الجمهور، بما في ذلك لأسباب تتعلق بالنظام العام، أو الأمن القومي، والأمر نفسه ينطبق على التباطؤ المفروض على الانترنت أو أجزاء منها. (2)

لا يزال التضيق على الحريات العامة في الانترنت متواصلاً، وهو ما يدفع الكثير من الحقوقيين والباحثين إلى حث الحكومات الافريقية على الانفتاح على تغيير سلوكياتها التسلطية، وتكييف أنظمتها القانونية المقيدة لهذه الحريات مع ما يتماشى والتطورات التشريعية والقانونية في العالم.

ثانياً: المشاركة السياسية*

انخرطت جميع البلدان الافريقية في مشروع الديمقراطية مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، لكنها أخذت الدرجة الأخيرة من البناء دون عملها على توفير مسبق للشروط الأساسية الواجب توفيرها من أجل نجاح المشروع الديمقراطي، لذلك نجد في تلك البلدان أحزاباً متعددة بتيارات أيديولوجية متنوعة، ومجالس منتخبة بشكل دوري، وعمليات اقتراع وتصويت، لكن لم نجد لكل ذلك صدى حقيقي في تزايد نطاق المشاركة السياسية للمواطنين، أي مشاركة الشعب المحكوم بصفة حقيقية في سلطة تشكيلات الصفة الحاكمة، وهو ما جعل الأفارقة أمام وضعية لم تنشأ ضمن سياقها ديمقراطيات حقيقية على غرار الديمقراطيات الغربية العريقة، وإنما

(1) African Declaration on Internet Rights and Freedoms, Association for Progressive Communications, 2015, p 09.

(2) Gabriella Razzano, Human Rights and Information in Africa: A reflection on trends., Namibia: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2016, p 04.

* يعرف صمويل هنتغتون وجورج دومنجيه المشاركة السياسية من خلال دراستهما عن التنمية السياسية بأنها: نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي. لمزيد من التفاصيل حول المفهوم أنظر: باديس بوشامة، " المشاركة السياسية وإشكالية المفهوم ". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد: 09، جوان 2018.

وجدت مظاهر البناء الخارجي لتلك الديمقراطيات العريقة. (1) بمعنى يجعل من الديمقراطية مسألة واجهة ضرورية لإعطاء شرعية دولية للحكم.

ترتبط المشاركة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، حيث يتوفر نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة وجعلها حقا ثابتا، وتؤدي المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام من جهة، والرفع من الشعور بالانتماء للوطن من جهة ثانية، فأهمية المشاركة تنبع من كونها عملية لنقل وإبلاغ حاجيات المواطنين إلى الحكومة، ولكنها كذلك تهدف أيضا إلى التأثير على سلوك الحكام. (2)

وفي سياق متصل تتسم المؤشرات الدالة على المشاركة السياسية في أفريقيا بضعف شديد في مستوياتها، بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتردية، إذ شهدت القارة في ظل موجات الحروب الأهلية خلال العقود الماضية، موجات موازية من التهجير والنزوح والمجاعة، ودخول معظم الحكومات في إشكاليات تتعلق بالشرعية والانقلابات العسكرية، وهو ما أثر بشكل كبير في مستويات المشاركة السياسية. (3)

بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق أساسا بالثقافة السياسية، فلم يعد يكفي دراسة النخبة ومؤسسات السلطة لفهم كل الديناميات السياسية في أفريقيا، بل ينطوي تحديد المشاركة السياسية في الواقع الأفريقي على توسيع نطاق وجهات النظر التحليلية لتشمل العديد من القضايا المتعلقة بالمشروعية والممارسات الاجتماعية، مما يعني توسيع نطاق البحث ليشمل أنماط جديدة للسلطة، كالمراجعيات الرمزية، وشبكات القوة في المجتمع المحلي. (4)

لقد استحدثت الممثلة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ليقع على عاتقها متابعة وتنفيذ الإعلان الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وهو الإعلان الذي صيغ لضمان حق المشاركة للشعوب الأفريقية، حيث

(1) محمد أحمد الساعدي، فوضى التنمية وتفكيك السيادة الوطنية: تأثيرات العولمة على أفريقيا. القاهرة: شركة العاجل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، 2017، ص ص 290، 291.

(2) مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي الثالث 2015-2016. جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2017، ص 68.

(3) بن بختي عبد الحكيم، " المعارضة والترسيخ الديمقراطي في أفريقيا - دراسة مقارنة - ". أطروحة دكتوراه، (جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2016/2017، ص 227.

(4) Mountaga Diagne, « Décentralisation Et Participation Politique En Afrique : Le Rôle Des Confréries Religieuses Dans La Gouvernance Locale Au Sénégal ». l'ARUC-ISDC, N°: 18, Août 2008, p01.

ينص على: " حظر تغيير الأنظمة السياسية في أفريقيا بطرق غير دستورية، والتي تتقاطع مع حرية الأفراد وحقوقهم في التعبير وتنظيم التشكيلات والمشاركة في السلطة " خصوصا المواد (10، 11، 12) منه، وكذلك المادة (20) الفقرة (01) التي تتحدث عن: " ضمان الحق الجماعي للشعوب لتقرير مصيرها ".⁽¹⁾

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية في القارة الإفريقية.

يشكل موضوع تمويل التنمية أحد أهم المحاور الرئيسية في الحوار بين الشمال والجنوب، فمسألة التمويل كما تخضع للموارد الطبيعية والمدخرات الداخلية للبلدان الإفريقية، فهي كذلك تعتمد على المعونات والقروض الخارجية خاصة من الدول الكبرى المانحة والمؤسسات المالية الدولية.

المطلب الأول: التمويل الداخلي للتنمية في الدول الإفريقية.

تشكل الموارد* في أفريقيا أحد أهم مصادر تمويل التنمية في القارة، فهي تمتلك موارد كبيرة في جميع المجالات مثل الموارد البشرية، والمعدنية والنفطية، والزراعية، وغيرها، وتمثل هذه الموارد مجالات استثمارية قوية، بجانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية، كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمداد الماء، ومنشآت أساسية أخرى في مجال الخدمات المختلفة كالصحة والتعليم.⁽²⁾

وعلى هذا الأساس، تمثل الموارد في أفريقيا المصدر الأول لتمويل التنمية في مختلف بلدان القارة، وهو ما يجعل من الاهتمام بها، والعمل على استغلالها أفضل استغلال مسألة بالغة الأهمية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستقلة المنشودة، بعيدا عن التبعية التي تفرضها الجهات الدولية المانحة، والتي تفرض العديد من الشروط التخيلية.

(1) ميلاد مفتاح الحارثي، دراسات في السياسة والتنمية والديمقراطية والحقوق في إفريقيا. العين: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 2016، ص 122.

* تعرف الموارد بأنها: " كل الظواهر الطبيعية على سطح الأرض التي يعتمد عليها الإنسان في سد احتياجاته، فهي مصدر معروف لثروة اكتشف الإنسان أهميتها، وعمل على تطوير أساليب فنية تمكنه من استغلالها لمصلحته. أنظر: سالي محمد فريد، " تأثير الموارد الإفريقية في مسارات التنمية ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 216، المجلد: 54، أبريل 2019، ص 112.

(2) محمد المختار، " الاستثمار في أفريقيا ... آمال وتحديات ". مجلة قراءات إفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 04، سبتمبر 2009، ص 06.

أولاً: الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية من أهم مجالات الاستثمار التي تقاس بها ثروة الأمم في العالم، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته بمثابة العامل الحاسم في تحقيق التقدم، ولا يزال الاستثمار في أفريقيا التي يبلغ عدد سكانها نحو 1.2 مليار نسمة محدودا في المجالات البشرية، بالرغم من الاهتمام المتزايد لبعض الجهات المستثمرة بالتنمية الحضارية للمجتمع والبيئة، والصحة، وزيادة المعرفة الفردية للأشخاص، والارتقاء بدرجة وعيهم وقدراتهم، وزيادة مواهبهم الفرجية عن طريق التعليم والتدريب. (1)

وفي هذا السياق، يمثل الجدول التالي تصنيف بعض الدول الأفريقية وفقا لدليل التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة لسنة 2014:

جدول رقم 01: يوضح تصنيف بعض الدول الإفريقية ضمن فئات التنمية البشرية

الدولة	الترتيب
الجزائر	83
ليبيا	94
تونس	96
مصر	108
الغابون	110
جنوب إفريقيا	116
سوازيلاند	150
غانا	140
نيجيريا	158
السودان	167

المصدر: سالي محمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص 113.

بالنظر إلى الجدول رقم 1 نجد أن الدول الإفريقية لم تستطع حجز مكان ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة من حيث التنمية البشرية، فأعلى مستوى للتنمية البشرية في إفريقيا احتلته الجزائر بالمرتبة 83، أما جنوب إفريقيا ونيجيريا؛ فهي في أسفل الترتيب، برتبة 116 و 158 على التوالي، وفي غالبيتها هي من أغنى البلدان في إفريقيا من حيث الموارد الطبيعية.

(1) سالي محمد فريد. مرجع سبق ذكره، ص 112.

يرجع الإهمال الواضح لأهمية الموارد البشرية في أفريقيا إلى الانعكاس الضعيف للأداء الاقتصادي للبلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي. (1) حيث يساهم الأداء القوي للبلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي في تحسين جودة الموارد البشرية، فمسألة ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية في أي بلد ما تتوقف على نوعية مواردها البشرية، وهو ما يقودنا إلى التأكيد على أهمية الموارد البشرية في جذب الاستثمارات الأجنبية، هذه الأخيرة التي تساهم مساهمة نوعية من خلال توفير السيولة اللازمة في تمويل مختلف البرامج والمشاريع التنموية في القارة الأفريقية.

ثانيا: الموارد المعدنية والطاقة:

تمتلك أفريقيا التي تتميز بموقعها الجغرافي، وبمساحة إجمالية تبلغ 30.190 مليون كم² أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستراتيجية، فمن بين 50 معدنا هاما في العالم يوجد 17 معدنا منها في أفريقيا باحتياطيات ضخمة، وهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي " البوكسيت، والفروكروم، والكوبلت، والماس، والذهب، والمنجنيز، والفوسفات، والمعادن البلاتينية، والتيتانيوم، والغناديوم. (2)

وفي هذا السياق، تعد أفريقيا موطن 45% من احتياطي البلاتين العالمي، و78% من الألماس، و40% من الكروم، و28% من المنجنيز في نحو 19 دولة، وتتوافر كذلك في أفريقيا كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتوافر في جنوب أفريقيا، وزمبابوي، وشرق السودان، والكونغو. (3)

تبلغ حصة أفريقيا من قيمة احتياطي الذهب 1.3 تريليون دولار، وكان نصيبها من قيمة الإنتاج عام 2011 هو 30 مليار دولار. (4) وقد تصدرت غانا قائمة الدول الست الكبرى المنتجة للذهب في قارة أفريقيا بإجمالي إنتاج بلغ 158 طنا في عام 2018، بعد ارتفاع إنتاج المعدن فيها بنسبة بلغت 15.33% مقارنة بعام 2017، كل هذا بفضل عمليات التنقيب الجديدة وبدء استخراج الذهب من منجمي واسا وبرستيا. (5)

هذا بالإضافة إلى مخزون مهم من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب أفريقيا والنيجر، وناميبيا، بنسبة 17% من إجمالي الإنتاج العالمي لهذه المادة، ولديها خزان احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياط العالم،

(1) Chol James Tiong Gatluak, Human Resource Management in Africa: a critical review. Master Thesis, Business School, University of Hull, September 2017, p26.

(2) محمد المختار. مرجع سبق ذكره، ص06.

(3) سالي محمد فريد. مرجع سبق ذكره، ص 112.

(4) Bright Simons, « Africa's Fabulous Mineral Wealth that isn't ALL there ». Obtained from: <https://soo.gd/GhLV>, on 7/1/2020, at 19:30.

(5) تقرير الجزيرة، " هذه أكبر الدول المنتجة للذهب بأفريقيا "، أنظر: <https://soo.gd/LQHnT>، يوم 2020/01/07، على الساعة 18:14.

كما تعد أفريقيا من أكبر المنتجين للألماس العالمي الذي يرتكز في أنغولا، وبوتسوانا، والكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وناميبيا. (1)

وفي مجالات الطاقة ومصادرها، رغم ضخامة الطاقة الكهرومائية الكامنة في أفريقيا، والتي تتأخر 1750 تيراواط/ ساعة، إلا أنه لم يتم استغلال سوى 5% منها. (2) ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا لا تتجاوز نسبة السكان ممن لديهم نفاذ إلى الطاقة الكهربائية الـ 9%، على الرغم من امتلاك الدولة إمكانات ضخمة من الطاقة الكهرومائية، غير أن تجربة منظمة استثمار نهر السنغال رائدة في إنتاج الطاقة الكهرومائية منذ عام 2002 من محطة "مانتالي"، التي تقدر طاقتها الإنتاجية بـ 200 ميغا وات، رغم أنها عمليا تنتج 128 ميغا وات فقط، تزود عواصم السنغال، ومالي، وموريتانيا بإمدادات مهمة من الكهرباء، أما المشروع الأهم في هذا السياق، فهو سد النهضة الإثيوبي الذي يهدف إلى معالجة فقر الطاقة في القرن الإفريقي. (3)

كما أن 46 دولة إفريقية لديها احتياطات مهمة من النفط، والغاز، والفحم، ومعادن أخرى، ويتوزع النفط بكميات مرتفعة جدا في كل من نيجيريا والسودان والجزائر، وليبيا ومصر وأنغولا، أما احتياطي الغاز، فنجدته بنسبة كبيرة في كل من الجزائر ومصر، وبنسبة أقل في نيجيريا وليبيا، كل هذه المقدرات النفطية تتأخر 124 مليار برميل من احتياطي النفط، ما يمثل 12% من الاحتياطي العالمي. (4)

يتمتع النفط الإفريقي بالعديد من الميزات التفضيلية، فهو من النوع الخفيف، ويتميز بسهولة استخراجة وتكريره مقارنة بخام الشرق الأوسط الثقيل نوعا ما، بالإضافة إلى تواجده في مناطق بحرية بعيدة عن اليابسة، مما يسهل تعبئته ونقله عبر السفن إلى موانئ أوروبا وأميركا، بعيدا عن مخاوف السرقة، أو الاضطرابات السياسية والحروب في الدول المنتجة له. (5)

وهي ميزات تفضيلية يبحث عنها جميع المستهلكين للنفط، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى تحاول الاستثمار في النفط الإفريقي لتتخلص من الفائرة المرتفعة لحماية امدادات نفطها في الخليج العربي.

(1) سالي محمد فريد. مرجع سبق ذكره، ص 112.

(2) المرجع نفسه، ص 112

(3) سيدي أمير شيخنا، " تحولات الطاقة.. ومستقبل إفريقيا ". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص ص، 08، 09.

(4) سالي محمد فريد. مرجع سبق ذكره، ص 112

(5) سيدي أمير شيخنا. مرجع سبق ذكره، ص 05.

الفصل الثاني | واقع التنمية في القارة الإفريقية

بالنسبة إلى المقدرات النفطية في أفريقيا، فقد ورد في آخر الإحصاءات المنشورة عام 2015 ضمن تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية⁽¹⁾، العديد من الأرقام المؤكدة حسب التقرير للاحتياطيات النفطية في بلدان القارة، وبناء على المعطيات الواردة في هذا التقرير نرسم الجداول التوضيحية الآتية:⁽²⁾

الجدول رقم 02: جدول الاحتياطيات النفطية الإفريقية المؤكدة.

الدولة	الاحتياطي
ليبيا	48 مليار برميل
الجزائر	12 مليار برميل
مصر	4 مليارات برميل
تونس	425 مليون برميل
جنوب السودان	3.7 مليارات برميل
أوغندا	2.5 مليارات برميل
السودان	1.25 مليارات برميل
الغابون	2 مليار برميل
الكونغو برازفيل	1.6 مليارات برميل
تشاد	1.5 مليارات برميل
غينيا الاستوائية	1.1 مليارات برميل
الكاميرون	200 مليون برميل
الكونغو الديمقراطية	180 مليون برميل
نيجيريا	37 مليار برميل
غانا	660 مليون برميل
النيجر	150 مليون برميل
ساحل العاج	100 مليون برميل
موريتانيا	20 مليون برميل
أنغولا	9 مليارات برميل
جنوب أفريقيا	احتياطيات متواضعة ستنفد قبل 2020

المصدر: سيدي أمير شيخنا. مرجع سبق ذكره، ص ص، 04، 05.

(1) للاطلاع على تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، أنظر: <https://soo.gd/pAZn>

(2) سيدي أمير شيخنا. مرجع سبق ذكره، ص ص، 04.

من خلال الجدول، نلاحظ أن أربع دول أفريقية تمتلك احتياطات ضخمة من النفط، وهو ما يسمح لهذه الدول بإحداث ديناميكية اقتصادية كبيرة، وانتاج ثروة مالية يمكن أن تنعكس بصورة إيجابية على تمويل ودعم التنمية في بلدانها، خاصة في ظل تطوير الاستثمارات البتروكيمياوية، وفتح المجال أمام الدول الصناعية الرائدة في هذه الصناعات، مما يساهم في نقل التكنولوجيا، وتدريب المورد البشري وتطويره بما يتماشى ومتطلبات التنمية الشاملة في العالم.

وعلى العموم، تسمح الموارد المعدنية والطاقة بما توفره من ثروة حقيقية في تمويل التنمية بالقارة الأفريقية، حيث تستقطب هذه الثروات العديد من الاستثمارات الخارجية، وفي هذا السياق صرح خبير عالي المستوى في البنك الدولي: " لو تمنيت أنك قد اشتريت عقارا في مومباي شنغهاي أو ريو دي جانيرو فإنه بعد عقد من الآن ستتمنى لو حصلت على ذلك في أبوجا داكار أو نيروبي ".⁽¹⁾ وهو ما يعطي الأهمية القصوى لمستقبل الاستثمار في أفريقيا باعتبارها قارة عذراء.

وفي سياق الحديث عن الاستثمارات الخارجية، وأهمية رأس المال في تمويل التنمية، قد يبدو من المفيد الإشارة إلى المعطيات التالية:⁽²⁾

- أصبحت الصين أعلى مستثمر بالنسبة لرأس المال، في حين تبقى الولايات المتحدة في المرتبة الأولى كصاحبة أكثر عدد مشاريع في القارة.
- انخفضت نسبة استثمار رأس المال الأجنبي في افريقيا جنوب الصحراء مقارنة بشمال القارة الذي شهد زيادة معتبرة، إذ انخفض في كل من: غانا، نيجيريا، اثيوبيا، كينيا وجنوب افريقيا، لكن من المهم الإشارة الى أنها ارتفعت في ساحل العاج.
- إن ارتفاع نسبة استثمار رأس المال في شمال افريقيا في كل من: مصر، الجزائر، تونس والمغرب، يرتبط بشكل كبير بعودة الاستقرار الى المنطقة الغنية من حيث الموارد والموقع الاستراتيجي.

ثالثا: الموارد المائية والزراعة:

تشتهر أفريقيا بمواردها المائية، حيث يجري فيها 13 نهرا، هي: (زامبيزي، وشيري، وبونجولا، ولونجوا، أوجوي، وساند، وليبمبوبو، وروفيجي، وأكوكافانجو، ومارا، وفكتوريا، والنيل، وأوليفانتس)، وأطولها نهر النيل

(1) مريم براهيمي، " دور الاستثمار الأجنبي للنهوض بالأمن والتنمية في إفريقيا ". مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 05، أكتوبر 2019، ص 123.

(2) المرجع نفسه. ص 123.

الذي يبلغ 6695 كلم، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية، هذا كما تقدر الطاقة الكامنة للري في القارة الأفريقية بأكثر من 42.5 مليون هكتار، مع مراعات الطاقة الكامنة للري لكل من الأحواض، والموارد المائية المتجددة. (1)

يبلغ متوسط كمية المياه السطحية المتجددة سنويا في أفريقيا حوالي 4050 بليون م³، وهي تمثل 9% من مستوى العالم، بالرغم من أن أفريقيا تشكل 15.4% من إجمالي سكان العالم، ونحو 22.2% من مساحة القارات مجتمعة، ويبلغ نصيب الفرد السنوي من المياه الأفريقية حوالي 3681 م³/سنة، وهي تمثل تقريبا نصف نصيب الفرد العالمي 6305 م³/سنة. (2)

يبلغ متوسط سقوط الأمطار في القارة الأفريقية حوالي 837 مم سنويا بإجمالي 22.3 بليون كم³، مع الارتفاع الشديد في معدلات التبخر التي تصل إلى 80% في المتوسط، وتشكل الموارد المائية المتجددة فقط حوالي 20% من إجمالي كمية المطر، وهي غير متجانسة في التوزيع المكاني أو الزماني، حيث تتركز في وسط وغرب القارة الأفريقية بنسبة تتجاوز 71% من إجمالي مياه القارة، حيث تحتوي جمهورية الكونغو الديمقراطية بمفردها على حوالي 5814 بليون م³ مياه أمطار يجري منها على السطح 1300 بليون م³ بنسبة 32% من المياه السطحية في القارة، وتمثل حصيلة التصريف السنوي لنهر الكونغو على مدار العام، تصرف جميعها في المحيط الأطلنطي لعدم حاجة الكونغو لها بسبب ديمومة تساقط الأمطار طوال سائر العام، ومن هنا جاءت فكرة ربط نهر الكونغو بنهر النيل، وعلى النقيض من ذلك فإن شمال القارة يحصل على أقل من 2% من المياه الأفريقية، حيث تعاني الكثير من الدول خاصة في الصحراء الكبرى من قلة المياه. (3)

تعتبر المياه غاية في الأهمية للإنتاج، لذا فإن تناقص إمدادات المياه يترجم إلى تباطؤ في معدلات النمو، وقد تشهد بعض المناطق انخفاضا في معدلات نموها بنسبة تصل إلى 6% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2050 نتيجة للخسائر المرتبطة بالمياه في الزراعة، والصحة، والدخل، وتحقيق الرخاء، ويعد ضمان توفير إمدادات كافية وثابتة من المياه في ظل ندرة متزايدة غاية في الأهمية لتحقيق الأهداف العالمية المتمثلة في تخفيف وطأة الفقر. (4)

(1) سالي محمد فريد. مرجع سبق ذكره، ص 113.

(2) عباس محمد شراقي، "الموارد المائية في أفريقيا والعالم العربي". المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، جامعة القاهرة، المجلد: 02، العدد: 01، 2014، ص 05.

(3) المرجع نفسه. ص 06.

(4) البنك الدولي، "المياه". أنظر: <https://soo.gd/taOy>، يوم 2020/01/08، على الساعة 14:09.

وفي هذا السياق، يجب الانتباه للملاحظات الآتية: (1)

- من شأن تعظيم الاستفادة من المياه من خلال تحسين التخطيط والحوافز المساعدة في تحسين مستويات الرفاهية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما من شأن التطبيق الجيد للأدوات الاقتصادية، مثل تصاريح المياه والأسعار، تحسين إدارة موارد المياه والإشراف عليها.
- ضرورة زيادة إمدادات المياه وتوافرها، ويشمل ذلك الاستثمارات في تخزين المياه وإعادة استخدامها وتدويرها وتحليتها، ويجب أن يرافق هذه الإجراءات التدخيلة سياسات لتشجيع كفاءة استخدام المياه وتحسين توزيع المياه.
- يأتي على قمة الأولويات اقتصادات " العزل المائي " للحد من أثر الظواهر القاسية وحالات عدم اليقين، فمن شأن تحسين التخطيط الحضري وزيادة تأمين المحاصيل لحماية المزارعين ومشاركة المواطنين بناء القدرة على المجابهة والحد من الآثار الاقتصادية للأحداث السلبية.

هذا بالإضافة إلى كون الموارد المائية مصدر دخل حقيقي عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات الصناعية، حيث يستأثر قطاع الصناعة بما يقرب من 4% من إجمالي معدلات سحب المياه في العالم. (2) وهو ما يعني أن المياه ضرورة قصوى في جذب الاستثمارات، وهي مورد حقيقي يمكن الاعتماد عليه في تحسين مداخيل الدولة ودعم ميزانيات التمويل.

تزداد أهمية الموارد المائية عندما يتعلق الأمر بالقطاع الزراعي، أين تشكل المياه أساس الاستثمار في هذا المجال الحيوي، الذي يعتبر أحد أهم مصادر الدخل للكثير من البلدان الزراعية في العالم، خاصة غير الصناعية، أو تلك البلدان الفقيرة على مستوى الموارد الطبيعية والطاوقية، فهي تحاول تحقيق تنميتها وتسيير شؤونها الاقتصادية من خلال التركيز الكلي على الزراعة والاستثمار في المياه.

وفي هذا السياق تتمتع افريقيا بإمكانيات هائلة في مجال الزراعة، تؤهلها لتكون سلة الغذاء العالمي كما يرى كثير من الخبراء، ونظرا لاتساع رقعتها الجغرافية فهي تتميز بتنوع أقاليمها المناخية، وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، وبمواسم زراعية متنوعة، الأمر الذي يجعل منها بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضراوات، حيث تقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بنحو 35%

(1) البنك الدولي. مرجع سبق ذكره.

(2) ريتشارد كونور، مارك باكين، " الموارد المائية وفرص العمل: ملخص تنفيذي ". (ترجمة: أمل سمير عزيز بخيت)، تقرير مكتب برنامج الأمم المتحدة لتقييم المياه في العالم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2016، ص 04.

من اجمالي مساحة القارة، لكن باستغلال لا يتجاوز 7% فقط من هذه المساحة، ولا تزيد مساحة الزراعة المرورية في الجزء الواقع جنوب الصحراء على 50 مليون كم² من اجمالي 23 مليون كم². (1)

لذلك يمثل الاستثمار في المجال الزراعي أفضل الخيارات التي تقدمها أفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، والأمن الغذائي في أفريقيا والعالم، بالإضافة إلى أن ثلثي سكان القارة يعملون بالزراعة تقريبا، وتسهم بنحو 20% إلى 60% من اجمالي الناتج القومي لكل دولة أفريقية، كما أن التنوع البيئي والمناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الزراعي، دون الحديث عن ما توفره الموارد الغابية التي تزرع بها القارة، ومخزونها من الثروة السمكية، فهي تنتج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب أفريقيا فقط. (2)

وعلى العموم، تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في الاقتصادات الأفريقية، حيث تعد مصدرا أساسيا للنقد الأجنبي، إلى جانب دورها في التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا، وقد سعت الدول الأفريقية إلى الاستثمار في مواردها لجذب هذه الاستثمارات الأجنبية من أجل توفير السيولة المناسبة لتحريك عجلة التنمية بالقارة، لكن وبالرغم من هذه الجهود شهدت القارة تراجعا ملحوظا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بنحو 21% اتساقا مع ما شهته تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم من انخفاض ملحوظ في عام 2017، ليبليغ إجماليها نحو 42 مليار دولار، ممثلة نحو 2.9% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم. (3)

رغم كل الموارد البشرية والطبيعية والطاقوية التي تزرع بها القارة الأفريقية، غير أنها لم تحسن استغلال كل تلك الموارد بالشكل المناسب، والذي يسمح لها بخلق ديناميكية اقتصادية، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لتحقيق التنمية، بل على العكس من ذلك تماما، كان التوجه في الغالب في الكثير من الدول الأفريقية نحو الاستدانة وطلب القروض المالية، بالإضافة إلى محاولة تمويل التنمية من خلال المعونات، وهو التوجه الذي يعكس فشل هذه الدول في تسيير مواردها وحسن الاستفادة منها بالدرجة الأولى، واستمرار سيطرة القوى الاستعمارية القديمة على النخب الحاكمة.

(1) سالي محمد فريد. مرجع سبق ذكره، ص 113.

(2) المرجع نفسه، ص 113.

(3) سمر حسن الباجوري، " تحديات الاستثمار والتنمية في أفريقيا ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 216، المجلد: 54، أبريل 2019، ص 132.

المطلب الثاني: التمويل الخارجي للتنمية في الدول الإفريقية.

تعددت الآراء ووجهات النظر حول مشكلة تمويل التنمية في البلدان النامية، فيرى بعض الاقتصاديين، أن هذه المشكلة نشأت منذ فترة الاستغلال الاستعماري الذي حققت فيها الرأسمالية التراكم الرأسمالي، وتركت البلدان النامية تواجه قصورا في مصادر التمويل بسبب استنزاف فوائدها، ولتعدر اعتماد هذه البلدان على نفسها في التمويل، وفشلها في استغلال مواردها، فلا بد من نقل جزء من التراكم الرأسمالي من البلدان المتقدمة للإسراع بعملية التنمية فيها. (1)

وهو ما دفع أغلب البلدان الأفريقية عبر عقود طويلة إلى اللجوء للتمويل الخارجي لمختلف برامجها التنموية، وقد عرف هذا التمويل العديد من الأشكال كالقروض الخارجية بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى المعونات والمساعدات الرسمية.

أولا: القروض الخارجية:

يختلف مفهوم القرض الخارجي من رجل القانون إلى رجل الاقتصاد، فالقرض الخارجي عند القانونيين يتسم بكونه التزاما بين طرفين، مدين ودائن، ومصدر هذا الالتزام في الغالب عقد أو ما شابه ذلك، ويجوز أن يحكمه القانون الدولي، أما بالنسبة للاقتصاديين فهو مفهوم يتمثل في مقدار الخصوم التعاقدية المنصرفة، والقامة في وقت محدد على المقيمين في بلد ما إلى غير المقيمين لسداد أصل هذا القرض من فوائد أو أقساط سواء كان القرض بفوائد أو دون ذلك. (2)

أما رجال السياسة وصناع القرار، فيمثل القرض بالنسبة لهم أحد الحلول السريعة في توفير سيولة مالية تسمح لهم بتسيير بلدانهم قبل الوقوع في أزمات اقتصادية أو اجتماعية تعصف بحكمهم.

تلجئ الدولة إلى الاقتراض من الخارج عند فشلها في توفير مدخرات أو رؤوس أموال وطنية كافية لتغطية الدين العام الذي تحتاجه، فتضطر إلى الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية لاستخدامها في إجراءات التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها، في حين يمكنها عند تحسين ظروفها

(1) ناصري نفيسة، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - حالة الجزائر - " .

أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر)، 2014/2013، ص 107.

(2) عمار فوزي كاضم المياحي، " القروض الخارجية كأحد وسائل حل عجز الموازنة المستدام بالدول العربية النفطية وغير النفطية - مصر والعراق نموذجا - " . مجلة مصر المعاصرة، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد:

533، يناير 2019، ص 09.

الاقتصادية إلى تحويل القرض الخارجي إلى قرض داخلي قبل حلول أجله من خلال قيامها أو رعاياها بشراء السندات من الدائنين المقيمين بالخارج. (1) وفي جميع الأحوال تمثل هذه القروض الخارجية ديون تتقل في الغالب كاحل البلدان المدانة.

بدأت أزمات ديون أفريقيا في أواخر سبعينات القرن الماضي عندما تراكمت القروض الخارجية لدى العديد من البلدان الأفريقية التي تعاني من نقص في المدخرات المحلية، وتبحث عن تمويل الإنفاق العام، ففي أعقاب صدمات أسعار النفط وارتفاع أسعار السلع الأساسية سنة 1973، أخذت البلدان الأفريقية على نحو متزايد في الاقبال على قروض جديدة لتسهيل إنفاقها مع توقعاتها باسترداد الأسعار في نهاية المطاف. (2)

وفي ذات السياق، زاد عبء الديون الخارجية لأفريقيا زيادة كبيرة بين عامي 1970 و 1999، فمن أكثر من 11 مليار دولار عام 1970 تراكمت الديون الخارجية لتصل في بداية الثمانينات إلى 120 مليار دولار، ما دفع بلدان القارة إلى محاولة التكييف الهيكلي لهذه الديون في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات دون جدوى، حيث بقية الديون في تزايد مستمر إلى أن وصلت ذروتها بـ 340 مليار دولار عام 1995، وهو العام الذي سبق مباشرة إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. (3)

بشكل عام، بلغ متوسط الدين الخارجي في أفريقيا من 39 مليار دولار خلال السبعينات إلى أزيد من 317 مليار دولار في أواخر التسعينات، وقد ارتفع مع ذلك بالموازاة إجمالي حزمة الدين التي تدفعها القارة من حوالي 3.5 مليار دولار إلى ذروة 26 مليار دولار. (4) وهو ما عمق من أزمة القارة خاصة في ظل عدم جدوى تلك الدين التي لم تستفد التنمية من سيولتها طيلة العقود المعنية.

ولا تزال بلدان أفريقية عديدة تقترض بشروط ميسرة من مؤسسات بريتين وودز* المتعددة الأطراف، ففي عام 2012 شكلت القروض المتعددة الأطراف نسبة 21% من مجموع الدين الخارجي المستحق في أفريقيا،

(1) عمار فوزي كاضم المياحي. مرجع سبق ذكره، ص 09.

(2) Adedeji Adeniran, Mma Amara Ekeruche, And Others, « Africa's Rising Debt : Implications For Development Financing And A Sustainable Debt Management Approach ». Discussion Paper , Uganda: Geg-africa, 2018, P04.

(3) Africa Economic Development Report, « Debt Sustainability : Oasis or Mirage ? ». New York : United Nations, 2004, p 05.

(4) Ibid, p 05..

* في أثناء الحرب العالمية الثانية بادرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة للتخطيط الاقتصادي والمالي لفترة ما بعد الحرب، وقد اتفق الطرفان على عقد مؤتمر عقد بعد ذلك عام 1944 في مدينة بريتون وودز شاركت فيه وفود 45 دولة، وتمخض عنه إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. لمزيد من التفاصيل، أنظر: جيمس بوتون، " هل هناك اتفاق بريتون وودز جديد؟ ". مجلة التمويل والتنمية، المجلد: 46، العدد: 01، مارس 2009.

وتمنح هذه القروض عموماً بأسعار فائدة ثابتة، أو على أساس أعباء تحدد مسبقاً، ما يعني أن مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بهذه القروض محدودة، ويصدق ذلك أيضاً على معظم القروض الثنائية، مثل القروض التي تمنح في إطار نادي باريس*، ومع ذلك هناك بعض البلدان الأفريقية التي اقترضت من جهات عامة، وجهات خاصة خارجية بأسعار فائدة متغيرة، ويتعلق الأمر بأنغولا وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وساحل العاج، الأمر الذي يجعل هذه البلدان شديدة التأثر بالتقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة العالمية. (1)

ثانياً: المعونات والمساعدات الخارجية:

تتمثل المعونات والمساعدات الخارجية في التدفقات التي تحصل عليها الاقتصادات النامية من الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية، سواء كانت تلك المعونات أو المساعدات نقدية في شكل عملات أجنبية قابلة للتحويل أو عينية في شكل سلع وخدمات أو خبرات فنية. (2)

وتبرز أهمية المعونات والمساعدات للطرفين على حد سواء، حيث تعمل الدول المانحة على تحقيق أغراض سياسية، ومصالح تجارية مع الدول المتلقية، بينما تستفيد هذه الأخيرة من زيادة انفاقها الاستثماري حتى تستطيع رفع المستوى المعيشي لأفرادها، وتحقيق نسب مرتفعة من النمو الاقتصادي، وهو ما يجعل من المعونة آلية دولية لتحقيق المصالح المشتركة.

وفي ذات السياق، تمكنت بعض الدول الأفريقية (أوغندا، تنزانيا، وموزمبيق) بعد اعتمادها على المعونات لاستمرار الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في زيادة نسبة النمو في بلدانها، حيث نجحت موزمبيق في تحقيق معدل نمو 7% منذ أواسط التسعينات، ويعتبر آنذاك من أسرع معدلات النمو في العالم النامي، ولم تكن المحافظة على ذلك النمو ممكنة من دون تحويلات المعونة التي تمثل دعماً حيوياً للبنية التحتية وميزان المدفوعات. (3)

* مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها، أبرمت الدول الدائنة ما يزيد على 430 اتفاقية تتعلق بتسعين دولة مدينة، ووصل حجم الديون المتعامل معها إلى 583 مليار دولار. لمزيد من التفاصيل، أنظر: نادي باريس، <https://soo.gd/ryxO>.

(1) تقرير مجلس التجارة والتنمية، "إعادة النظر في القدرة على تحمل الدين في أفريقيا". جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التنفيذية: 61، حزيران 2015، ص 07.

(2) ناصر نفيصة. مرجع سبق ذكره، ص 110.

(3) هويدا عبد العظيم عبد الهادي، "كيف تستفيد أفريقيا من المعونات الدولية؟". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 169، المجلد: 42، جولية 2007، ص 75.

وتأتي المعونات في شكل معونات ثنائية أو جماعية، حيث تمثل المعونة الثنائية ما يزيد على 10% من الدخل القومي لـ 23 دولة أفريقية، وتصل في موزمبيق إلى 60%.⁽¹⁾ بينما بلغت المساعدات في أثيوبيا إلى ما يربو 97% من ميزانية الدولة، كما تقدر كذلك في ليبيريا بنحو 56%.⁽²⁾ بينما تظهر أهمية المعونة الجماعية في مجال الصحة على سبيل المثال، حيث أوقف برنامج ممول من 14 دولة مانحة انتشار مرض العمى النهري في غرب أفريقيا.⁽³⁾

وتتميز المعونات والمساعدات الخارجية بالمشروعية، حيث يشترط المانحون شروطا معينة حتى لا يساء استخدام تلك المعونات المقدمة، والحقيقة أنها تمثل أداة للضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات، فقد استخدمت المؤسسة الإنمائية الدولية 30 شرطا في منتصف التسعينات، وان كانت قد انخفضت إلى 15 شرطا مع سنة 2003، كما أن صندوق النقد الدولي يحدد نحو 13 شرطا على المنح المخصصة لتقليل الفقر وتعزيز النمو، وما قد يعمق من إشكالات المشروعية أكثر هو أن الدول المتلقية لا تحصل على المعونة من جهة واحدة، وإنما من عدة جهات، وهو ما يحتم عليها تقديم تقارير مفصلة لكل جهة على حدة، فأثيوبيا على سبيل المثال قد تلقت سنة 2003 معونات من 37 مانحا، وكل مانح يدير العشرات من المشروعات.⁽⁴⁾

حصلت أفريقيا في الأعوام الخمسين الماضية على نحو ترليون دولار، وهو مبلغ كاف لإحداث نمو اقتصادي حقيقي لو تم حسن توظيفه، غير أنه لم يتم الاستفادة منه بشكل كامل في مشروعات التنمية، نظرا لانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية من جهة.⁽⁵⁾ بالإضافة إلى النهب المنظم لثروات ومقدرات القارة من طرف الدول الاستعمارية سابقا، والمانحة حاليا.

حيث نشرت صحيفة غارديان البريطانية بحثا موسوما بـ: "المساعدات المضللة"، ورد فيه أن أكثر من 40 مليار دولار يتم نهبها سنويا من الثروات الإفريقية، وذكر البحث الذي قام به تحالف من حملة المساواة والتنمية من المملكة المتحدة ومن أفريقيا، بالتعاون مع مؤسسة العدالة العالمية الآن Global Justice Now، أن البلدان الأفريقية تلقت 162 مليار دولار في عام 2015، في شكل قروض ومساعدات وتحويلات شخصية،

(1) هويدا عبد العظيم عبد الهادي. مرجع سبق ذكره، ص 75.

(2) سلوى يوسف درويش، "المساعدات الغربية وأثرها في التنمية في أفريقيا" قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 05، جوان 2010، ص 36.

(3) هويدا عبد العظيم عبد الهادي. مرجع سبق ذكره، ص 75.

(4) المرجع نفسه. ص 75.

(5) سلوى يوسف درويش. مرجع سبق ذكره، ص 36.

ولكن في العام نفسه تم نهب 203 مليار دولار من القارة، إما مباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تعيد أرباحها وتحول الأموال بشكل غير قانوني إلى ملاذات ضريبية، أو التكاليف التي تفرضها الاتفاقيات الدولية من خلال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، كما ذكر أن الحكومات دفعت مبالغ طائلة كفوائد للدين المرتفع بسرعة. (1)

وفي مؤتمر عقد في داكار بالسنغال في أبريل 2013، وأمام طلبة كلية إدارة الأعمال ذكر الخبير الاقتصادي البورندي ليونيل ديكرمانا مارتيل Léonce Ndikumana martèle في أثناء عرض كتابه الموسوم بـ: " ديون إفريقيا البغيضة.. كيف استنزفت الديون وتهريب رؤوس الأموال القارة؟"، كلاماً مفاده أن: " إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي إلى حد كبير دائن مقابل بقية العالم، ففي عام 2008 بلغ رصيد رأس المال الذي نهب من 33 دولة - هي الدول التي شملتها الدراسة المذكورة- 944 مليار دولار، مقابل ديون خارجية تقدر بـ 177 مليار دولار؛ وبالتالي فإن هذه البلدان خرج منها حوالي 767 مليار دولار من الأصول الأجنبية الصافية. (2)

المبحث الثالث: معوقات التنمية في القارة الإفريقية.

في عام 1988، أصدر المفكر الفرنسي المعروف رينيه ديمون Rene Dumont كتاباً بعنوان البداية الخاطئة في إفريقيا، أشار فيه إلى فشل الأنظمة الوطنية في الدول الإفريقية في تحقيق التنمية والنهضة المنشودة، وهي الغاية التي مثلت أجندة مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد كانت التنمية مخيبة لآمال وطموحات الشعوب الإفريقية، حتى أنه نظر إلى سنوات الثمانينات من القرن الماضي باعتبارها عقداً ضائعاً للتنمية في إفريقيا. (3)

وفي هذا السياق، تتداخل العديد من الأسباب وراء هذا الفشل التنموي الكبير، حيث يتشابك الفساد السياسي، وظاهرة الانقلابات العسكرية، وعدم الاستقرار مع جملة أخرى من المعوقات الاقتصادية كضعف البنية التحتية، وفشل البرامج الاقتصادية، وغياب البيئة المحفزة للاستثمار، بالإضافة إلى العديد من المعوقات

(1) محمد بشير، " الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية ". مجلة قراءات افريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 36، أبريل 2018، ص 82.

(2) المرجع نفسه. ص 82

(3) حمدي عبد الرحمن حسن، " المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 169، المجلد: 42، جولية 2007، ص 56.

الاجتماعية الأخرى على غرار الفقر، وطبيعة المجتمعات الاثنية والعرقية المعادية لقيم المواطنة، والتي تتميز بالحروب الأهلية، والنزاعات المسلحة.

المطلب الأول: المعوقات السياسية.

تتداخل العديد من العوامل السياسية في تعطيل مسيرة التنمية في البلدان الأفريقية، حيث يرى العديد من الباحثين في دراسات التنمية أن الفساد* هو السبب الرئيسي فيما آلت إليه القارة من ركود وانتكاس تنمويين عبر عقود عديدة من تاريخ الدولة الوطنية المستقلة في مرحلة ما بعد الاستعمار، هذا بالإضافة أيضا إلى أسباب سياسية أخرى ترتبط بالاستعصاء الديمقراطي، والانقلابات العسكرية التي لازمت الدولة في أفريقيا.

أولا: الفساد:

لقد كانت كلمات الكاتب النيجيري تشينوا أتشيببي Chinua Achebe معبرة جدا بشأن انتشار الفساد في أفريقيا، حين قال: " لا شك أن الفساد قد تغلغل في المجتمع الأفريقي، وأن أي شخص يمكن أن يرى أن الفساد في أفريقيا لا ينذر بالخطر، فهو إما أحمق، أو محتال، أو لا يعيش في هذه القارة ". (1)

وعلى مدى عقود عديدة، حدد الفساد بكونه أهم المشكلات التي تعيق التنمية في البلدان النامية، وهو ما جعله محل اهتمام مجموعة كبيرة من العلوم التي تناقش السياسات الكبرى للدولة، وتهتم بوضع الخطط والبرامج لأجل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويعد أهم حقل علمي اهتم بالفساد من بين جميع الحقول الأخرى حقل دراسات التنمية. (2) حيث يسود اعتقاد راسخ بين دارسي هذا الحقل العلمي مفاده أن أفريقيا تواجه أزمة تنموية خطيرة. (3) وهو ما تدعمه العديد من الأدلة في البلدان الأفريقية التي تشير إلى أن أصل الأزمة يكمن في التأثير السلبي للفساد على النمو والتنمية في القارة، على حد قول الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan، الذي يرى أن: " الفساد يقوض الأداء الاقتصادي، ويضعف المؤسسات الديمقراطية،

* يعرف الفساد من الناحية القانونية بأنه سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية، أو ارتكاب الأعمال المحضرة التي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده، ومن بينها الاحتيال، والاختلاس والرشوة، والابتزاز، واستغلال النفوذ والمحسوبية، غير أن منظمة الشفافية العالمية حصرته في استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة. لمزيد من التفاصيل حول المفهوم، أنظر: أحمد محمود نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010.

(1) Elizabeth Nduku, John Tenamwenye, Corruption in Africa : A Threat to Justice and Sustainable Peace. Geneva : Globethics.net, 2014, p27.

(2) مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص233.

(3) حمدي عبد الرحمن حسن، الفساد السياسي في أفريقيا. القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، 46.

وسيادة القانون، ويعطل النظام الاجتماعي، ويدمر ثقة الجمهور، وبالتالي فهو يسمح للجريمة المنظمة، وإرهاب، والتهديدات الأخرى للأمن الإنساني أن تزدهر، وفي جميع الأحوال فإن الخاسر الأكبر هو الصالح العام". (1)

وهذا ما انعكس بشكل واضح في تقارير ومنشورات اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا، والبنك الدولي، والعديد من المنظمات الدولية الأخرى. (2) التي تحذر من خطورة الفساد على التنمية، وتدعو البلدان الأفريقية إلى العمل على مكافحته، والحد من انتشاره.

وفي ذات السياق، يعمل الفساد في البلدان الأفريقية على استغلال الإدارة غير الجيدة للميزانية العامة، فبالرغم من قلة الموارد المستغلة التي تحوزها هذه البلدان، غير أنها تصرف كذلك في غير وجهها الحقيقي، حيث تمثل إساءة تخصيص الموارد التي تصرف بطرق غير فعالة، أو تذهب إلى جيوب المسؤولين، بدلا من دخولها في الدورة الإنتاجية، السمة المشتركة بين غالبية الدول الأفريقية، والخطر الأكبر الذي يهدد السياسات التنموية للبلاد، هو السياسات والأنظمة المضللة وغير المتناسقة وغير الفاعلة التي ينميها الفساد، أو تلك التي تجد في بيئته ظروف تطورها. (3)

حيث شهدت غينيا خلال تسعينات القرن الماضي فضيحة فساد كبيرة، عندما تم تقديم مشروع سيماندو Simandou لاستخراج خام الحديد، وهو أكبر مشروع من نوعه في أفريقيا، ويشمل بناء السكة الحديدية، واستكشاف أربع كتل تعدين في منطقة سيماندو، إلى شركة ريو تينتو Rio Tinto، قبل أن يتم سحب كتلتين من الشركة، وإعادة منحها دون أي مناقصة إلى شركة أخرى تدعى بي أس جي ريسورس BSG Resources، وهو ما شكل أزمة كبيرة بين الشركة الأولى والحكومة، ولا يزال التحقيق جاريا من قبل مكتب التحقيق الفدرالي في هذه القضية التي تبين بعد ذلك تورط العديد من المسؤولين المحليين فيها في شبهات تلقي رشاي. (4)

وعلى ضوء كل هذا، تبقى التنمية في غينيا الخاسر الأكبر وراء هذه الفضيحة، خاصة وأن المشروع يعتبر من أكبر مشاريع التعدين في العالم من حيث الأرباح المتوقعة وراء عمليات الاستخراج التي تعطلت وتم تشويه بيئة الاستثمار في هذا البلد الغني بموارده الطبيعية.

(1) Elizabeth Nduku, John Tenamwenye, *Op Cit*, p27.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن. الفساد السياسي في أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(3) مصطفى خواص. مرجع سبق ذكره، ص 234.

(4) Report Economic Commission For Africa, « Measuring Corruption In Africa : The International Dimension Matters - African Governance Report IV ». Addis Ababa : United Nations Economic Commission For Africa, 2016, P19.

وفقا لتقديرات الأمم المتحدة في عام 1991، تم سحب أكثر من 200 مليار دولار من رأس المال في أفريقيا من قبل النخب الحاكمة، وكان المبلغ نصف الديون الخارجية لأفريقيا آنذاك والمقدرة بـ 300 مليار دولار، وتشكل هذه الثروة الناتجة عن الفساد جزءا من هروب رؤوس الأموال التي تتجاوز سنويا ما يدخل أفريقيا كمعونة أجنبية. (1)

وفي أوغندا عام 2010، حصلت شركة Muhlbauer Technology Co على عقد لإصدار بطاقة الهوية الوطنية من خلال عملية تعاقد أحادية المصدر يحوم حولها العديد من شبهات الفساد، على الرغم من أن الهيئة العامة للصفقات في أوغندا أوصت بعدم إبرام الاتفاق، لكن في النهاية حصلت الشركة على العقد المقدر بـ 100 مليون دولار، ولم تصدر سوى 500 بطاقة بحلول عام 2012. (2)

أما في الجزائر، فتقدر التقارير المحلية إنفاق الدولة حوالي 1000 مليار دولار بين عامي 1999 و2019، وهي مداخيل 20 سنة من قطاع المحروقات، ويتحدث الخبراء الاقتصاديون أن المبلغ ضخم جدا، وهو ما دفع المعارضة في البرلمان إلى استجواب الوزير الأول أحمد أويحي آنذاك حول مصير المبلغ، وأين تم صرفه؟ غير أن الوزير الأول اكتفى بالرد: " اسألوا الشعب إنه يعرف ".

قبل أن يحاول في ندوة صحفية عقدها في مقر حزبه أن يستدرك ذلك بعد موجة الغضب الشعبية، ويحاول تبرير صرف الـ 1000 مليار دولار في انجاز المشاريع التنموية في مختلف القطاعات، وفي مختلف أنحاء الوطن، نافيا بذلك الاتهامات الصادرة عن المعارضة، وبعض الخبراء والمختصين الذين يجمعون على أن جزءا كبيرا من هذا المبلغ قد تعرض للاختلاس والتبذير.

هذا فيما عصفت موجة الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019 بعد ذلك بالنظام الحاكم، لتسقط حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتفتح المجال أمام محاكمات قضائية تاريخية جرت العديد من الوزراء بمن فيهم، وزيرين أوليين سابقين، وأكثر من 11 وزيرا آخر، ونواب برلمانيين، ورجال أعمال نافذين بتهم الفساد، والاختلاس وتبديد الأموال العامة، وسوء تسيير قطاعات حيوية في الدولة.

لقد ضيع الفساد على الجزائريين فرصة تاريخية في إحداث قفزة تنموية نوعية على اعتبار المبلغ الضخم الذي تم تبديده في الـ 20 سنة الماضية.

(1) Gbenga Lawal, « Corruption And Development In Africa : Challenges For Political And Economic Change ». Humanity & Social Sciences Journal, Pakistan, Vol : 02, N° : 01, 2007, P 05.

(2) Report Economic Commission For Africa. Op Cit, p 19.

في حين يظهر الأثر السلبي للفساد على التنمية في كينيا، حيث عجزت الحكومة الكينية عن خفض مستوى الملاريا الذي يعتبر حسب معهد كينيا للبحوث الطبية القاتل الأول في البلاد، إذ يقضي على حوالي 20% من الأطفال الذين هم دون سن الخمسة أعوام، وبسببه يعاني ما بين 30% إلى 50% من الأشخاص الذين ينقلون إلى المستشفيات، وتخسر كينيا 170 مليون يوم عمل كل عام، مع العلم أن معالجة المصابين بالملاريا لا يتطلب سوى حقن بقيمة 8 دولارات أمريكية، والقضاء على المرض نهائيا لا يتطلب كذلك سوى مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 80 مليار شيلينغ كيني، باعتبار عدد أطفال كينيا 8 ملايين طفل، غير أن الحكومة تتحجج بعدم توفر الموارد اللازمة، في وقت أن المبلغ نفسه هو قيمة آخر فضيحة فساد كشفت في البلاد، وتعرف بفضيحة: Anglo-Leasing Scandal، وهو ما يجعل من الفساد الحاصد الأكبر للأرواح والمعطل الأول للتنمية. (1)

أما في ملاوي، فقد شكلت فضيحة Cashgate المتمثلة في عمليات نهب واسعة النطاق من قبل المسؤولين الحكوميين، الذين أساءوا استخدام أنظمة معلومات للمشتريات في البلاد، من خلال إبرام عقود مشكوك فيها مع شركة Apollo International Ltd بمبالغ تتجاوز 75 مليون دولار. (2)

ظهر تعطيل الفساد للتنمية بشكل جلي في دراسة للجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة، صدرت في مؤشرات أفريقيا للتنمية لعام 2010، حيث اعتبرت الفساد الظاهر ليس سوى جزء صغير من الفساد ككل، وهو يعمل على تحطيم التنمية عبر خفض الإنتاجية، والتقليل من رأس المال البشري، والقضاء على الكفاءة في سوق العمل، وتركيز الأسواق، وتكوين ما يشبه الاحتكارات الكبرى، وخفض الموارد الموجهة لمصلحة الفقراء، والاستثمارات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، وأكثر من هذا وذاك نزع الثقة من المؤسسات الحكومية، لتصبح جميع السياسات التي تروج لها الحكومة مشكوكا فيها، ومحل ريبة ونفور عند المواطن. (3)

وفي ذات السياق، أكدت دراسة أجراها مؤشر الأوروبارومتر سنة 2019 حول الفساد في أفريقيا، أن غالبية المواطنين الأفارقة بنسبة 55% يعتقدون أن الفساد في بلدانهم في تزايد مستمر خلال 12 شهر الماضية، وقد أبلغت عن زيادة الفساد في 22 دولة من 35 دولة شملها الاستطلاع، وجاءت جمهورية الكونغو الديمقراطية في طليعة هذه البلدان، حيث يرى 85% من المواطنين ارتفاع الفساد في بلدانهم، أما في السودان والغابون

(1) مصطفى خواص. مرجع سبق ذكره، ص ص 235، 236.

(2) Report Economic Commission For Africa. Op Cit, p 19.

(3) مصطفى خواص. مرجع سبق ذكره، ص 236.

فيعتقد ثمانية من كل عشرة مواطنين أن الفساد قد زاد بنسبة 83% و80% على التوالي. (1) وهو يعني أن المواطن الأفريقي وصل إلى مراحل جد متقدمة من فقدان الثقة في الحكومات والنخب الحاكمة.

ثانيا: الاستعصاء الديمقراطي:

لقد طرح الدكتور حمدي عبد الرحمن سؤالاً جوهرياً مفاده؛ ما الذي يقف اليوم عائقاً أمام تحقيق حلم النهضة الأفريقية؟ وحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإشارة إلى مقولة شهيرة لأحد شيوخ السوازي، يقول فيها: " لدينا مشكلتان؛ هما: الفئران والحكومة "، فالنخب الحاكمة فاسدة، وتحاول التمسك بأهداف السلطة مهما كان الثمن! ويردف مستشهداً بمثال آخر؛ عبر من خلاله الاقتصادي الغاني جورج آيتي عن جوهر المأساة الأفريقية بسبب النخب الحاكمة التي يطلق عليها اسم " نخب فرس النهر"، فيقول: " جيل فرس النهر هي النخب الحاكمة، انهم عالقون في نظرياتهم الفكرية، يشكون من الاستعمار والامبريالية، لن يتحركوا قيد أنملة إذا طلبت منهم اصلاح الاقتصاد فلن يصلحوه، لأنهم ببساطة يستفيدون من الوضع الراهن الفاسد ". (2)

إن الحديث عن تحقيق التنمية في أفريقيا يقودنا للحديث عن الديمقراطية، فالتنمية الحقيقية عملية تقنية بالدرجة الأولى تحتاج إلى تخطيط ومشاريع ومؤسسات، بالإضافة كذلك لكونها عملية مجتمعية تحتاج إلى الدعم الشعبي والجماهيري لمرافقتها، وهو ما لا يمكن الوصول إليه سوى من خلال إرساء دعائم الديمقراطية، وفي مقدمتها التداول السلمي على السلطة بالطرق القانونية والدستورية المتعارف عليها، وإشراك المواطنين ودمجهم في تلك البرامج والمشاريع.

وعلى هذا الأساس، شكل الاستعصاء الديمقراطي، وعسر التحول إلى الأنظمة الديمقراطية في أفريقيا أحد أكبر عوائق التنمية، فقد كشف العقد الأخير عن حالة خطيرة من تراجع الديمقراطية في القارة، عبرت عنها محاولات أنظمة حاكمة للاستمرار في السلطة، من خلال تعديلات دستورية وهمية، يقابلها تصاعد لتدخل بعض مؤسسات الدولة في تغيير بعض المسارات السياسية، وتبني نظم حكم لآلية الانتخابات التعددية كمظهر من مظاهر التحول الديمقراطي مع فشل هذه الأنظمة في بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية، مما أفرغ عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا من مضمونها، وابتعدت كثيراً عن أهدافها. (3)

(1) Coralie Pring, Jon Vrushi. Global Corruption Barometer Africa 2019, Afrobarometer, 2019, P 09.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، " الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في أفريقيا: مسارات متناقضة ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 37، جويلية 2018، ص 24.

(3) أميرة محمد عبد الحليم، " حالة الديمقراطية في أفريقيا ". مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 71، جويلية 2018، ص 194.

إن مسألة الديمقراطية تقودنا إلى قضية التداول على السلطة في أفريقيا، وهي إحدى أكثر القضايا المثيرة للجدل، والتي تدور في فلكها كافة الأزمات التي تعاني منها دول القارة منذ حصولها على الاستقلال في ستينات القرن الماضي، فأى حدث يقع في القارة يمكن ارجاعه إلى الأسلوب الذي تم من خلاله تداول السلطة، بل إن الفقر والحروب الأهلية والمجاعات والأمراض التي يعاني منها شعوب القارة كلها عوارض للتناحر بين مختلف القوى من أجل الوصول إلى السلطة، والتي انشغلت بها النخب السياسية أكثر من اهتمامهم بالتنمية حتى أصبح الوصول إليها غاية في حد ذاتها، وليس وسيلة لتحقيق آمال الشعوب. (1)

وأمام هذا الواقع الأفريقي المرير، تتزايد مظاهر العسكرة ممثلة في الانقلابات العسكرية في أفريقيا، وهي ظاهرة أصبحت لصيقة بالقارة لكثرتها خلال العقود الأخيرة، فقد بلغ عددها منذ الاستقلال حوالي 80 انقلابا، بعضها نجح في الإطاحة بالحكام، والبعض الآخر فشل في بلوغ أهدافه.

وفي هذا السياق، سجلت زيمبابوي في نوفمبر 2017 آخر الانقلابات الناجحة في أفريقيا حين خرجت آليات الجيش من تكنتاتها، لتتمكن بشكل مباغت من السيطرة على المنشآت الحيوية للبلاد، في مشهد يعبر عن عملية انقلابية كاملة الأركان ضد الرئيس روبرت موبيرت موجابي، انتهى بإقالته وتنصيب نائبه السابق ايميرسون منانجاوا رئيسا جديدا للبلاد. (2)

سجلت الغابون خلال عام 2018 كذلك عملية انقلابية فاشلة، وهي استمرار لسلسلة من الانقلابات التي رافقت عمر الدولة منذ الاستقلال، ويرى الكثير من الباحثين في العلاقات المدنية العسكرية أن مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا لا يمكن أن ينتهي طالما هناك صراع حقيقي على السلطة بعيدا عن مسالك الديمقراطية.

إن استمرار الانقلابات العسكرية في أفريقيا، هو تمديد للاستعصاء الديمقراطي في القارة، وهو كذلك تأجيل صريح للتنمية، هذه الأخيرة التي لا يمكن لها أن تنمو وتزدهر في البيئة الحالية لأفريقيا، بيئة الفساد والصراع العنيف على السلطة، فالتنمية الحقيقية تحتاج إلى بيئة الحكم الراشد، أين تبرز الشفافية، والنزاهة، والرقابة، وسيادة القانون، وحسن الاستجابة، والمشاركة، والرؤية الاستراتيجية.

(1) أميرة عبد الحليم، " الحكم في أفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي ". مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 20، أكتوبر 2005، ص 169.

(2) أيمن شبانة، " زيمبابوي: تداول قسري للسلطة ". مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 69، يناير 2018، ص 194.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية.

على الرغم من كونها ركيزة أساسية للتنمية في أفريقيا، فإن البنية التحتية / الأساسية للقارة لا تزال إحدى أبرز المعضلات والمشكلات القارية التي تواجه بلدانها، خاصة أن مستقبل القارة الافريقية يعتمد بشكل كبير على تطوير وتحديث بنيتها التحتية. (1)

والعلاقة بين البنية التحتية والتنمية علاقة ارتباطية، حيث نسجل في الاقتصاديات مرتفعة الدخل كالولايات المتحدة الأمريكية، تأثيراً إيجابياً ملحوظاً للبنية التحتية على النمو الكلي رغم كون المداخل الاقتصادية على الاستثمار في البنية التحتية أكبر في اقتصاديات الدخل المرتفع مقارنة بالاقتصاديات منخفضة الدخل، وتساهم هذه الاستثمارات عادة في تقديم نتائج توزيع أكثر مساواة، بالإضافة إلى تأثيرها حسب العديد من الدراسات في انخفاض معدل وفيات الرضع، وتحسين التغذية. (2)

وفي هذا السياق، قام كل من كالديرون Calderón، وسيرفن Servén عام 2004* بدراسة العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي من خلال استخدام تحليل المكونات الرئيسية لإنشاء مؤشر تمثيلي للبنية التحتية من ثلاثة متغيرات، الاتصالات السلكية واللاسلكية (عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 شخص)، والطاقة (قدرة توليد الكهرباء للاقتصاد، بالميجاواط لكل 1000 شخص)، والنقل (طول شبكة الطرق بالكيلومتر لكل كيلومتر مربع من إجمالي المساحة). (3) وهي المتغيرات التي ترتبط أيضاً بصورة مباشرة بمؤشرات التنمية.

هذا في حين تؤثر البنية التحتية بشكل مباشر على الإنتاج والإنتاجية باعتبارها جزء من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكمدخل في وظيفة الإنتاج في القطاعات الأخرى، وهي تؤثر كذلك بشكل غير مباشر عن طريق تخفيضها لتكاليف المعاملات وغيرها، فسوء جودة الطاقة على سبيل المثال؛ تفرض تكاليف إضافية، مثل: العمال المتوقعين عن العمل أثناء انقطاعات الطاقة أو في فترة تذبذبها، أو الإنتاج المتوقع لذات السبب،

(1) أحمد عسكر، " إشكاليات البنية التحتية الافريقية وسياسات تطويرها ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 216، المجلد: 54، أبريل 2019، ص 126.

(2) Report The office of The Special Adviser on Africa (OSAA), « Infrastructure Development Within The Context of Africa's Cooperation With New And Emerging Development Partners ». United Nations, Office of Special Adviser on Africa, 2015, p08.

* لمزيد من التفاصيل حول الدراسة، أنظر:

Calderón C, Servén L, The Effects of Infrastructure Development on Growth and Income Distribution. Policy Research Working Paper N° : WPS3400. Washington : The World Bank., 2004.

(3) The African Capacity Building Foundation, Infrastructure Development And Financing In Sub-Saharan Africa : Toward a framework for capacity enhancement. Zimbabwe : ACBF, Occasional Paper No. 25, 2016, p 18.

أو المعدات التالفة جراء ذلك، في المقابل يمكن كذلك لأنظمة النقل الحديثة زيادة القدرة التنافسية للصناعة من خلال نقل المواد الخام للمنتجين والسلع المصنعة للمستهلكين. (1)

تتطلب عملية تشخيص حالة البنية التحتية في أفريقيا من جمع مجموعة بيانات شاملة لقطاعات مختلفة تغطي الطاقة والنقل والري والمياه والصرف الصحي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (2)

لقد أسهمت البنية التحتية الموروثة عن الاستعمار في أفريقيا بشكل فعال في دعم الاقتصاديات الأفريقية الناشئة خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، بل وساعدت الكثير من دول القارة في مواجهة الصدمات النفطية والأزمات الاقتصادية التي ظهرت في بداية السبعينات، لكن ومع بداية الثمانينات بدأ يظهر عليها العجز في ظل عدم الصيانة، وإطلاق المشاريع الجديدة، وهو ما تسبب مع نهاية التسعينات في نمو الفجوة بين البنية التحتية ومتطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى درجة وصول بعض التقديرات إلى الإشارة بضرورة تجاوز النفقات السنوية للبنية التحتية (الصيانة والاستثمار) لسقف 09% من الناتج المحلي بين عامي 2005 و2015 حتى تستطيع تجاوز العجز المسجل. (3)

وفي هذا السياق، تشير الدراسات إلى أن العجز في البنية التحتية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أدى إلى انخفاض إنتاجية الشركات بحوالي 40% في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. (4)

بالإضافة إلى هذا العجز، فإن توزيع البنية التحتية غير متوازن من جهة، ولا يلبي متطلبات التنمية الشاملة من جهة أخرى، خاصة ما تعلق بالبنية التحتية الاجتماعية، حيث تقدر نسبة الأفارقة الذين يحصلون على المياه المنقولة بالأنابيب، والكهرباء، والصرف الصحي، والاتصالات الأرضية الهاتفية في المناطق الحضرية أعلى بكثير منها في المناطق الريفية. (5)

وتشير التقديرات في أفريقيا إلى أن متوسط الاستثمارات الرأسمالية في قطاع الطرق على سبيل المثال يصل إلى نحو 4.6 مليار دولار سنويا، بإجمالي 87 مليار دولار حتى عام 2030، في إطار جميع المبادرات الإقليمية والخطط الاستراتيجية الوطنية، كما أن قيمة المشروعات في مجال البنية التحتية بالقارة بلغت نحو

(1) African Economic Outlook 2018, « Africa's Infrastructure : Great Potential But Little Impact On Inclusive Growth ». African Development Bank, 2018, P 65.

(2) Vivien Foster, Cecilia Briceño-Garmendia, « Africa's Infrastructure : A Time for Transformation. » Washington : The International Bank for Reconstruction and Development, 2010, p01.

(3) Antonio Estache, « Africa's infrastructure : challenges and opportunities ». Paper presented at the high-level seminar : Realizing the Potential for Profitable Investment in Africa, Tunisia : the IMF Institute and the Joint Africa Institute, February 28 – March 1, 2006, p03.

(4) African Economic Outlook 2018, Op Cit, p08.

(5) Report The office of The Special Adviser on Africa (OSAA), Op Cit, p08.

81 مليار دولار في عام 2017، ومع ذلك تحتاج القارة إلى استثمار نحو 130 إلى 150 مليار دولار من أجل تلبية احتياجات تطوير البنية التحتية في بلدانها. (1)

ويكلف نقل حاوية من كينيا إلى بورندي أكثر من تكلفة نقلها من بلجيكا أو بريطانيا إلى كينيا، فمن المتعذر عبور 20% من شبكات البنية التحتية الدولية في أفريقيا، مثل شبكة الطرق السريعة، ويعد الارتباط بخطوط الطيران هو الأدنى في العالم، ويتركز في حوالي 328 مركزا فقط من إجمالي مساحة القارة، وهو ما يجعل السفر بين البلدان الافريقية مكلفا، ويستغرق الكثير من الوقت. (2) كل هذا بسبب تردي شبكات الطرق والموانئ البرية والبحرية، والجوية، وعدم قدرة الحكومات الأفريقية على تغطية تكاليف صيانتها، ما أدى إلى انعدام شبكة الربط بين أرجاء القارة.

وهذا ما يجعل من البنية التحتية في أفريقيا إحدى أهم العقبات أمام الاستثمار والنمو في القارة، حيث تعاني معظم البلدان الافريقية فجوة كبيرة في البنية التحتية انعكست بشكل مباشر على التكامل الإقليمي في القارة، وهو ما جعلها تواجه العديد من التحديات المتمثلة في:

- قلة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البنية التحتية.
- ضعف الاقتصادات الافريقية والافتقار إلى المؤسسات الإقليمية المعنية بتطوير البنية التحتية.
- الصراعات السياسية والتنظيمات الإرهابية التي تهدد البنية التحتية بالتخريب.
- الافتقار إلى مقومات وأدوات التكنولوجيا والابتكار. (3)
- تحدي الجغرافيا الاقتصادية الصعبة التي تقف عائقا أمام تطوير البنية التحتية في القارة.
- ارتفاع تكلفة خدمات البنية التحتية في أفريقيا التي تبلغ ضعف تكلفة خدماتها في أماكن أخرى، مما يؤثر على كل من وفورات الحجم الكبير في الإنتاج، وهوامش الربح العالية الناجمة عن قلة المنافسة.
- تعد الطاقة أكبر تحد في البنية التحتية في أفريقيا، حيث تواجه 30 دولة نقصا منتظما في الطاقة، ويدفع الكثيرون أقساطا عالية مقابل الحصول عليها. (4)

(1) أحمد عسكر. مرجع سبق ذكره، ص 126

(2) كارلوس لوبيز، " التقدم ببطء نحو التكامل ". مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد: 53، يونيو 2016، ص 17.

(3) المرجع نفسه. ص ص 126، 127.

(4) Vivien Foster, Cecilia Briceño-Garmendia, Op Cit, p01.

المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية.

تكتسب مسألة الاثنيات* في العالم اليوم أهمية كبرى، فبعد أن ساد اعتقاد في نهاية القرن العشرين أن الانسان مع ترقيه في سلم الحداثة، سيصل إلى درجة تتلاشى فيها الانتماءات الاثنية والعرقية والثقافية وتندثر، ليحل محلها الانتماء الطبقي بالمفهوم الماركسي، أو الإنسان الأخير حسب فرنسيس فوكوياما، فتأتي الوقائع والأحداث عكس كل هذه التنبؤات، ويسجل العالم خلال هذه المرحلة تصاعدا كبيرا في الاهتمام بهذه الولاءات والانتماءات الضيقة. (1)

وتعد القارة الأفريقية من أكثر الدول تضررا من التعددية الإثنية وإشكالاتها المختلفة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، وذلك بسبب ما أنجر عن مؤتمر برلين** المنعقد في أواخر عام 1884 وبداية 1885، الذي مثل بداية تقسيم القارة بين القوى الأوروبية الغربية الفاعلة آنذاك خاصة فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إسبانيا، البرتغال، دون مراعاة الوقائع والحقائق الاجتماعية لمختلف الدول الأفريقية. (2)

ومن الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف بالمصالح الأفريقية، وهو ما جعل هذه الحدود الموروثة عن الاستعمار تقسم الجماعات الاثنية بين دولتين أو أكثر، كما أنها وضعت العديد من الجماعات الاثنية ذات التاريخ العدائي والصراع فيما بينها داخل حدود إقليمية واحدة، وهو ما شجع على تزايد حدة الصراعات الاثنية والعرقية في كثير من المواقف. (3) وأصبح عدم الاستقرار المجتمعي السمة الطابغة على المجتمع في القارة.

* يعرف قاموس علم الاجتماع الإثنية بأنها: جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية من المجتمع الأكبر، ولهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى أو في المجتمع، وقد يكون لهم لغة خاصة، ودين خاص، وأعراف متميزة، وربما يكون الشعور بالتوحد كجماعة متميزة من الناحية التقليدية أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام. لمزيد من التفاصيل حول المفهوم، أنظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

(1) فاطمة الزهراء بوسكران، " أثر التنوع الإثني على الوحدة الوطنية في السودان ". كتاب جماعي، المشكلات السياسية في القارة الأفريقية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 66.

** لمزيد من التفاصيل حول مؤتمر برلين، أنظر:

Thomas Pakenham, *The scramble for Africa : 1876-1912*. New York : Random House, 1991.

(2) عبد الوهاب بن خليف، " التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في أفريقيا: القرن الأفريقي أنموذجا ". المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، المجلد: 03، العدد: 06، جوان 2016، ص 39.

(3) حمدي عبد الرحمن حسن، " الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 01، أكتوبر 2004، ص 46.

ويقول عالم الاجتماع الفرنسي جورج جوروفيتش G. Guruvich في هذا الصدد: " في مجتمع معقد قليل التوحد، ومنقسم بفعل كثرة من السلاسل الترابية وكثرة التجمعات والأنظمة، يصبح الوجود الاجتماعي للوحدات الجماعية وأعضائها، نحن والآخرون مستحيلا دون المعرفة السياسية، ويصبح معرضا للتحويل إلى حرب الجميع ضد الجميع ". (1)

وهو ما حدث فعليا في أفريقيا، فقد شكلت الصراعات الداخلية على أسس اثنية وعرقية السمة الأبرز للمشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي طيلة عملية بناء الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستعمار، هذا المشهد الذي تحولت فيه بعض الدول الأفريقية إلى ساحاتٍ للإحتراب الأهلي، وحرب الجميع ضد الجميع على حد وصف جوروفيتش، مثل ما جرى في رواندا والبحيرات العظمى بين الهوتو والتوتسي، وما وقع في أفريقيا الوسطى بين المسيحيين والمسلمين، والتشاد، ومالي، وأنغولا، وليبيريا، والسودان.. وغيرها.

في السودان، وصلت حدة الصراعات الاثنية إلى مرحلة الحرب الأهلية، التي اتسمت بتعدد الأبعاد والمستويات، فهي من ناحية حرب أهلية بين الشمال والجنوب نجح هذا الأخير بموجبها في الحصول على استقلاله، ومن ناحية أخرى فقد كانت حربا بين التيارات أو القوى السياسية في الشمال ذاته، وتعود جذور المشكلة بالأساس إلى التركيبة الاثنية والعرقية * التي يتميز بها الجنوب عن الشمال، والتي استثمر فيها الاستعمار البريطاني خلال الفترة 1898-1956، بعد أن عمل على اذكاء وتكريس الانقسامات الداخلية، مما أدى على تعزيز حالة الانقسام والتعدد في الجنوب، وباعد بينه وبين الشمال. (2)

ولمزيد من التوضيح حول الحرب الأهلية في السودان، يمكن تلخيص أهم الأسباب وراء الصراع والأزمة في جنوب السودان في أربعة معالم متداخلة، وهي: (3)

(1) نسرين عبد الحميد نبيه، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص 136.
* ينقسم السودان على مستوى تركيبته الإثنية والعرقية واللغوية إلى 530 قبيلة تختلف أصولها العرقية بين العرب والزنج، كما تختلف لغاتهم ولهجاتهم المحلية وتنقسم تلك القبائل إلى قبائل منطقة البحر الأحمر وقبائل بني عامر التي تتكلم بلغاتها القديمة المشتقة من الحامية والسامية، كما نجد أيضا قبائل النوبية في شمال وادي النيل وهي تتكلم العربية المختلطة بقايا اللغة النوبية، أما في وسط البلاد فهناك مجموعة متنوعة من القبائل العربية كالكباش والكواهلة والجعليين والرشادية، بينما يعرف الجنوب تمركز القبائل الزنجية كالنويز والشيك والكاوك، بالإضافة إلى الدنكا أكبر هذه القبائل في البلاد. لمزيد من التفاصيل حول السودان، أنظر: محمد نور البصراي، " جنوب السودان: جذور المشكلة، وتداعيات الانفصال ". برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2017.
(2) أحمد إبراهيم محمود. مرجع سبق ذكره، ص 222.

(3) رافائيل بدال، " الصراع في جنوب السودان ". الدوحة: معهد الجزيرة للإعلام، متحصل عليه من: <https://soo.gd/8kwL>، يوم 2018/03/28، على الساعة 21:34.

- التراث الإداري الاستعماري.
- المتنافرات الثقافية بين القلب والمحيط الخارجي؛ العربية والأصولية الإسلامية في مقابل المعتقدات المسيحية والإفريقية القديمة.
- التصنيف الاجتماعي؛ كالطبقة، والمنزلة الاجتماعية والسلطة، ميراث الاستعباد.
- التفاوت الاقتصادي؛ عدم التوازن التنموي والاقتصادي الاجتماعي الإقليمي، وفي مرحلة متقدمة تحول إلى صراع اقتصادي على الموارد الاقتصادية الطبيعية، النفط والماء والأرض.

وقد كان لهذا الصراع في السودان قبل الانقسام تأثيرات سلبية على التنمية التي بقيت لعقود طويلة تعاني من ارتداداته المختلفة، ليس فقط في الجنوب، وإنما حتى الشمال في حد ذاته، أين ظهرت أزمة دارفور التي تعد الأسباب وراء نشوبها في هذا الإقليم، حيث يذهب الكثير من الباحثين وراء تحميل الحكومات السودانية المتعاقبة المسؤولية الكبيرة في ما وصل إليه حال الإقليم اليوم، فسوء توزيع الثروة، ورفض المشاركة الفعلية للمعارضة، والتمادي في تطبيق سياسات التهميش والقمع، ومصادرة الحريات، وإعطاء الأهمية للأمن على حساب التنمية، كلها أسباب جعلت من سكان الإقليم يشعرون بالتهميش وغياب التنمية، ولعل أهم ما يدعم هذه الطروحات هو تصفية المشاريع التي كانت قائمة في بعض المناطق، مثل مشروع ساق النعام، ومشروع طريق الإنفاق الغربي، حيث صدر قانون في سنة 1995 في شكل مرسوم مؤقت من طرف المجلس الوطني الانتقالي على أن يتم تنفيذه مع حلول مطلع عام 1997، وقد أصبح منسيا لليوم، وهكذا تعاملت الحكومات السودانية مع إقليم دارفور بنوع من التبسيط والإهمال، مما أدى إلى تفاقم الوضع في الإقليم، وتقويت الفرصة على الحكومة لحل الأزمة التي كانت في بداية الأمر مشكلة تتعلق بالتنمية، والمطالبة بالمساواة مع بقية المواطنين في الأقاليم الأخرى خاصة القريبة من المركز. (1)

أما في أوغندا، فقد بدأت الحرب الأهلية مع نهاية عهدة الرئيس السابق عيدين أمين، حيث ساهمت السياسة الإثنية المتحيزة التي تبناها لصالح قبيلته الكاكاوا، والإجراءات القمعية الشديدة التي اتبعتها، على ازدياد نطاق المعارضة لحكمه، ومع بداية العام 1979 توحدت تلك الحركات بدعم من تنزانيا في مدينة موشي التنزانية، وأصدرت ما عرف آنذاك بميثاق موشي الذي نص على اتفاق الجميع حول الإطاحة بنظام عيدين، لكن الاختلافات بين شخصيات المعارضة، أفضل المشروع ما دفع القوات التنزانية إلى اجتاحت أوغندا والوصول إلى مدينة كمبالا، وطرد قوات عيدين إلى حدود السودان، وفي أعقاب ذلك تكونت حكومات وطنية ضعيفة

(1) الهاشمي كمرشو، "سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية: دراسة قانونية لإقليم دارفور السوداني". مذكرة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2012/2013، ص 13.

فشلت جميعها في تحقيق الاستقرار السياسي، ووضع الأساس الدستوري للحكم المدني.⁽¹⁾ ما انعكس بدوره بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وأدخلها في دوامة من التخلف، وضعف التنمية التي وصلت إلى مستويات متدنية.

في حين لم يختلف الوضع كثيرا في رواندا، التي اندلعت فيها الحرب الأهلية بفعل التناقضات السياسية والاثنية العديدة بين التجمعين القبليين الأكبر* في البلاد: الهوتو، والتوتسي، حيث تعود جذور الصراع إلى الستينات القرن الماضي عند استقلال روندا من الاستعمار البلجيكي عام 1963، أين قام الهوتو بعدها بتنفيذ العديد من موجات المذابح في البلاد للقضاء على العائلات الكبيرة من ملاك الأراضي التوتسيين، مما اضطر آلاف الأفراد من هذه العائلات إلى الهروب صوب تنزانيا وأوغندا وزائير وبورندي، وتقدر التقارير أعدادهم بحوالي 185 ألف لاجئ تقريبا، نجح هؤلاء بعد ذلك في تكوين جيش نظامي ودخول روندا عام 1990 والمشاركة في حرب طاحنة، كان المستفيد الأكبر من ورائها تجار السلاح الفرنسيين، والروس، والرومانيين، والبلجيكين، والسلوفاك، والجنوب أفريقيين، الذين استقادوا ماديًا من أموال التسليح التي أنفقها الروانديون على مدار عقود طويلة من الصراع.⁽²⁾ في حين بقيت التنمية الخاسر الأكبر بعد وصول البلاد إلى مرتبة الكارثة الإنسانية التي لم تتخلص منها سوى بعد اتفاق الأطراف، وانتهاء الصراع الإثني، وتطلق النهضة الرواندية التي سميت بعد ذلك بالمعجزة الرواندية بعد تحقيق أعلى مستوى للنمو في العالم خلال السنوات القليلة الماضية حسب العديد من التقارير الدولية.

شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى أزمة سياسية كبيرة اثرت على سكانها بالكامل، فمنذ الإطاحة بالحكومة في مارس 2013 من طرف حركة التمرد سيليك، شهدت المناطق الشمالية والغربية من البلاد عنفا شديدا غير مسبوق ضد المدنيين، والأقليات، وفي ديسمبر 2013 تصاعدت أعمال العنف في بانغوي وحولها عندما هاجمت ميليشيا معارضة العاصمة واستمر القتال مع متمردى سيليك في جو من العنف الخطير الذي انذر بتقسيم البلاد إلى دولتين خاصة بعد عدم قدرة أي طرف على هزيمة الآخر، وقد أدت التهديدات المتزايدة أثناء الاقتتال ضد المسلمين إلى مغادرتهم البلاد، خاصة بعد تنصيب الفصائل والميليشيات المتناحرة أنفسهم ممثلين عن المسلمين والمسيحيين، ما أعطى الصراع طابعا دينيا خطيرا، ساهم في تهجير أكثر من مليون شخص من

(1) أحمد إبراهيم محمود. مرجع سبق ذكره، ص 230.

* يمثل الهوتو أغلبية السكان في رواندا؛ حيث تصل نسبتهم إلى حوالي 75% من إجمالي تعداد السكان، بينما يمثل التوتسي حوالي 14%.

(2) المرجع نفسه. ص 237.

مدنهم ومنازلهم، بالإضافة إلى تشريد أغلبهم في أدغال أفريقيا أين عصفت بهم موجة حادة من سوء التغذية، ما دفع المؤسسات الدولية إلى دق ناقوس الخطر، واعتبار ما يحدث بمثابة الكارثة الكبرى التي تهدد الأمن الإنساني. (1)

وفي هذا السياق، تتجاوز المخاوف بشأن تدفقات الأسلحة في أفريقيا كل الحدود، ففي العام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة، التي حددت العنف وتدفقات الأسلحة غير المشروعة باعتبارها معوقات للتنمية في القارة، وهو ما دفعها إلى محاولة الالتزام بتقليل هذه التدفقات مع حلول عام 2030، وقد جددت تمسكها بالهدف مرة ثانية في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة الثالث لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عام 2018، واعتبرت ذلك أمراً ضرورياً للحفاظ على السلام، وتعزيز المصالحة والأمن، وحماية الأرواح، ودعم التنمية المستدامة. (2)

لقد أدت الصراعات والحروب الإثنية على مدار عقود طويلة في أفريقيا إلى نشوء ما يعرف باسم اقتصاديات الحرب، حيث يهيمن أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي يسيطرون عليها، ويستثمرون عائدات بيع تلك الثروات في تكريس الثروة وتدبير تكاليف الصراع، وعادة ما يرتبط هؤلاء بشبكات التجارة الدولية، كما يترك قادة الجماعات المتصارعة أتباعهم يمارسون عمليات السلب والنهب، بما في ذلك سلب مواد الإغاثة الإنسانية، وذلك كبديل عن دفع رواتبهم. (3)

كما تسهم هذه الصراعات الإثنية كذلك في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المنكوبة بتلك الصراعات، وخصوصاً مع تزايد الانفاق العسكري في الدول محل الصراع، وهناك العديد من المؤشرات واضحة الدلالة على ذلك التدهور، لعل أهمها: تدمير البنية التحتية الأساسية، نهب الثروات، وزيادة معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة. (4)

(1) تقرير مكتب الشؤون الإنسانية، " أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى وتأثيرها الإنساني الإقليمي ". جونيف: مكتب الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، 2015، ص 08.

(2) تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي 2019، " نطاق الأسلحة: خارطة تدفقات الأسلحة الصغيرة في أفريقيا ". ترجمة: محمد صالح عياد، جونيف: مؤسسة مسح الأسلحة الصغير، 2019، ص 22.

(3) أيمن السيد شبانة، " الصراعات الإثنية في أفريقيا: الخصائص، التدايات، سبل المواجهة ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 06، سبتمبر 2010، ص 99، 100.

(4) المرجع نفسه. ص 100.

خلاصة الفصل:

تشكل مؤشرات التنمية في أفريقيا النقطة السوداء في القارة، حيث تميزت ولعقود طويلة من تاريخ الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستعمار بضعف بنيوي كبير، ساهمت العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تعميقه، فكانت بداية القياس بمؤشر النمو الاقتصادي الذي عرف تذبذبا كبيرا عبر فترات زمنية متقطعة، غير أن أهم ما يلاحظ في هذا السياق هو التحسن الكبير الذي ظهر في العقد الأخير، لكن في المقابل فهذا التحسن لم ينعكس على مؤشر الدخل الفردي الذي يعاني رغم تحسن الدخل القومي، وهو ما أحدث حالة من عدم التوازن أدت إلى تدهور المؤشر الاقتصادي بصفة عامة، هذا في الوقت الذي شكل المؤشر الاجتماعي صورة أخرى من صور الفشل التنموي على مستوى الصحة والتعليم، ليتواصل التدهور في الجانب السياسي أين تعاني جل البلدان الافريقية على مستوى الحريات العامة والمشاركة السياسية.

ولعل أحد أهم أسباب الوصول إلى هذه الحالة هو ضعف التمويل الذي حظيت به التنمية، فقد سجلنا مصدرين رئيسيين للتمويل في هذا السياق، مَثَّل التمويل الداخلي أول المصادر باعتبار ما تزخر به القارة من موارد طبيعية، ومصادر للثروة يمكن الاستعانة بها في سبيل تحقيق حلم التنمية المنشودة، لكن ذلك لم يتحقق بسبب عدم قدرة بلدان القارة على الاستفادة المثلى من مواردها التي بقيت تحت سيطرة القوى الدولية الكبرى، هذا فيما شكل التمويل الخارجي المصدر الأكبر لتمويل التنمية، فقد ساهمت الدول المانحة والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية العالمية من خلال القروض تارة، والمعونات والمساعدات تارة أخرى في تشكيل هوية التنمية لملاحظها الحالية خاصة في ظل سياسات المشروطية المتزايدة.

إن مسألة تمويل التنمية تقودنا إلى مسألة أخرى تضاف إلى مسائل عديدة تميز القارة من حيث التناقضات الصارخة، فالقارة رغم ثرائها بالموارد المختلفة، غير أنها فقيرة على مستوى التنمية، ويعيش أغلب بلدانها على المعونات والمساعدات الدولية، وهي مسألة تفتح المجال أمام التطرق إلى جملة من المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت مجتمعة في الوصول إلى هذه الحالة، فالفساد الذي أصبح ينخر جسد القارة، والاستعصاء الديمقراطي الذي أضحى سمة المجال السياسي الأفريقي، وضعف البنية التحتية التي تميز معظم بلدان القارة، وكثرة النزاعات والصراعات الاثنية التي عصفت بشعوب القارة ولازالت، كلها حلقات متشابكة في سلسلة طويلة تعيق دوران عجلة التنمية المتأخرة.

الفصل الثالث:

عملية الأمانة وإشكاليات

التنمية في أفريقيا

الفصل الثالث:

عملية الأمانة وإشكالات التنمية في أفريقيا

تتعلق عملية أمانة التنمية في أفريقيا من تحويل المساعدات التنموية نحو القطاعات الأمنية والعسكرية، وهو بالضبط ما دفع وودز لوصفها بكونها: " مجرد اختطاف واضح لسياسة المساعدات والتنمية من قبل الجهات الفاعلة في مجال الدفاع والأمن لصالح الدول الغربية ".⁽¹⁾ وقد شهدت هذه العملية رواجاً كبيراً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها في الغرب حربهم العالمية على الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة التي اعتبرت داعماً أساسياً للإرهاب، من خلال تبني خطاب الأمانة الكلية، وهي الدعوة الصريحة التي استجابت لها جميع الأنظمة السياسية في أفريقيا، وحاولت الانخراط فيها عن طريق تبني خطاب الأمانة على المستوى المحلي في بلدانها.

غير أن هذه الأسباب المعلنة المتمثلة في محاربة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة لا تعتبر الأسباب الوحيدة لهذا التحول في سياسات التنمية الدولية، حيث يرجع العديد من الباحثين أسباب أخرى ترتبط بالأجندة الخفية لعملية الأمانة، تتعلق أساساً بتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية للجهات المانحة والدول الغربية الكبرى، والبحث عن الحالة الاستثنائية بالنسبة للحكومات الأفريقية.

وعلى هذا الأساس، سنحاول دراسة عملية الأمانة بمختلف التأثيرات التي تلقيها على التنمية في القارة الأفريقية، انطلاقاً من جملة المباحث الآتية:

- المبحث الأول: أسباب ودوافع أمانة التنمية في القارة الإفريقية.
- المبحث الثاني: ميكانيزمات أمانة التنمية في أفريقيا.
- المبحث الثالث: مخرجات ونتائج أمانة التنمية في أفريقيا.

⁽¹⁾ Jonathan Fisher, David Anderson, Op, Cit, P 133.

المبحث الأول: أسباب ودوافع أمانة التنمية في القارة الإفريقية.

نشأة فكرة أمانة التنمية على أنقاض المناقشات الأكاديمية في تسعينات القرن الماضي حول موضوع الأمن الإنساني، وجدليات العلاقة بين الأمن والتنمية، أما في أفريقيا فقد شكلت مساعدات المانحين في الأماكن التي يهيمن عليها النزاع أو التهديد جوهر الفكرة.

المطلب الأول: واقع أمانة التنمية في أفريقيا.

تشهد القارة الأفريقية خلال العقود الأخيرة اتجاها متصاعدا لأمانة التنمية، وهو ما يرتبط موضوعيا بالمساعدات الخارجية والمعونة المقدمة من الدول والمؤسسات والمنظمات الغربية، والتي تستفيد منها بشكل مباشر العديد من دول القارة الفقيرة.

وفي هذا السياق، تختلف وجهات النظر حول أهمية ودور المساعدات الخارجية، بين من يرى أنها جاءت لتحقيق مصلحة أو منفعة الجهات أو الدول المانحة، من خلال الاستثمار في أمن الدول المتلقية للمعونة مع تحقيق برامج تستهدف تحقيق الأمن الإنساني، وبين من يراها بصورة سلبية على أساس ما يعتبرونه اختطافا صريحا للمساعدات والسياسات التنموية من قبل الفاعلين في القطاعات الأمنية والدفاعية بما يخدم مصالح الدول الغربية دون أي أهداف أخرى. (1)

أولا: بداية الأمانة في أفريقيا.

تعتبر التنمية أحد أهم المجالات التي تم دمجها بشكل متزايد مع المخاوف الأمنية، فقد أصبحت سياسات أمانة التنمية أكثر وضوحا خلال التسعينات، خاصة فيما تعلق بظهور الصراعات الداخلية المسلحة في البلدان الفقيرة، وتزايد الاشتغال بالجريمة والعنف في الاقتصاديات النامية في المناطق الحضرية. (2)

وفي ذات السياق، أرجع صناع السياسات والباحثين ظاهرة الصراع المسلح والجريمة إلى عدم المساواة الاقتصادية، والتخلف، وغياب التنمية، وهي الصلة السببية التي أعيد اختراعها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتقديم تفسيرات علمية لظاهرة الإرهاب. (3) وشكلت بعد ذلك تحولا جوهريا في العلاقة بين التنمية والأمن تجلّى بشكل مباشر في المساعدات التنموية، والمعونة التي تقدمها الدول الغربية والمنظمات الدولية المانحة للدول الأفريقية الفقيرة.

(1) هدى رؤوف، " أمانة المساعدات: تصاعد استخدام المساعدات الخارجية لأغراض الأمن القومي ". اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد: 17، ماي 2016، ص 42.

(2) Lars Buur, Steffen Jensen, Finn Stepputat, The Security-Development Nexus : Expressions of Sovereignty and Securitization in Southern Africa. Stockholm : Elanders Gotab AB, 2007, p09

(3) Ibid., p09.

حيث عرفت سياسة المساعدات الغربية والتنمية الدولية العديد من التغييرات، لتتحول تدريجيا نحو التركيز على سياسات الأمانة، والعسكرة، لا سيما في المناطق الساخنة في ما كان يسمى الحرب العالمية على الإرهاب، فعلى الرغم من التفسيرات المختلفة لمتطلبات هذه العملية، يبدو أن هناك اتفاق واسع النطاق حول قضيتين متصلتين: **أولا**، أن الأمانة كان لها تأثير سلبي وغير مرغوب فيه على مجالات التنمية الرئيسية مثل الحياة الاجتماعية، حقوق الانسان، وإصلاح الحكم، **وثانيا**، أن جدول أعمال الأمن في الحرب العالمية على الإرهاب قد وضع وروج له من طرف الجهات الغربية الفاعلة. (1)

هذه الجهات بالأساس، ترى أن وجود حكومات ضعيفة لا تملك سيطرة تامة على أراضيها، سيساهم بشكل فعال في تغذية الإرهاب، وبالتالي يصبح دعم هذه الحكومات الضعيفة بالمساعدات الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى تحويل ميزانيات التنمية نحو التسليح والقطاعات الأمنية أولوية قصوى.

وهو ما ذهب إليه رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير Tony Blair عام 2004، عندما قال: " نحن نعلم أن الفقر، وعدم الاستقرار يؤديان إلى دول ضعيفة، يمكن أن تصبح ملاذا للإرهابيين، وغيرهم من المجرمين... حتى قبل 11 سبتمبر كان لتنظيم القاعدة قواعد في أفريقيا، ولا تزال كذلك، فهم يختبئون في الأماكن التي يصعب على الحكومات الضعيفة السيطرة عليها، ومن هناك يخططون لهجماتهم المقبلة التي يمكن أن تكون في أي مكان من العالم، بما في ذلك أفريقيا ". (2)

لقد ساعد هذا التوجه بشكل كبير في تزايد الأمانة، حيث ساد تيار جديد يرى أن توجيه المساعدات لمناطق الصراع يمكن أن يحسن من آفاق التنمية في تلك المناطق ويمنع انتقال الجريمة والإرهاب والهجرة للدول المانحة، وعلى هذا الأساس تجلت الأمانة بشكل واضح في استراتيجية الأمن القومي لعام 2002، والتي بموجبها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة استخدام المعونات الخارجية لأغراض الأمن القومي من خلال توجيه تلك الزيادة عن طريق وزارة الدفاع إلى قطاعات الأمن المختلفة. (3) هذا كما ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين النفقات العسكرية للمجهودات الحربية الأمريكية، وتقديم الدعم المادي للدول المؤيدة لتلك الجهود... بالموازاة مع العمل على تقييد الدعم الاقتصادي للتنظيمات الإرهابية من خلال تجميد حسابات عدد من المنظمات والجمعيات والأشخاص المتهمين بعلاقتهم مع مختلف التنظيمات الإرهابية. (4)

(1) Jonathan Fisher, David Anderson, op, cit, p 131.

(2) Lars Buur, Steffen Jensen, Finn Stepputat. Op, cit, p 09.

(3) هدى رؤوف، مرجع سبق ذكره. ص 43.

(4) نظام بركات، " تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي ". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه من:

<https://soo.gd/66sDz>، يوم 2020/03/14، على الساعة 16:40.

لقد تنامي الاهتمام السياسي والعسكري بأفريقيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير بعد هذه الأحداث، فزيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى كل من السنغال ونيجيريا وبوتسوانا وأوغندا وجنوب أفريقيا في ماي 2003، وكذا زيارة قائد القوات الأمريكية في أوروبا الجنرال تشارلز والد التي قادته إلى عشر دول أفريقية، دليل واضح على ملامح الاستراتيجية الجديدة.⁽¹⁾

من جانب آخر، فإن التوجه الرامي لأمانة التنمية لم يقتصر على الولايات المتحدة، إذ أن جزءا كبيرا من المساعدات الثنائية المقدمة من جانب كل من أستراليا وكندا والسويد بين عامي 2007 و2011 تكشف بشكل صارخ عن إعطاء الأولوية للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، لا سيما في أفريقيا، كما سعى الإتحاد الأوروبي كذلك إلى الاستثمار في إصلاح القطاع الأمني، وحفظ السلام الإقليمي في الصومال ودارفور ومالي وأفريقيا الوسطى، ويلاحظ في كثير من الأحيان أن ذلك كان موجها بشكل واضح لخدمة مصالح الأمن القومي للدول المانحة.⁽²⁾

إن الحديث عن كل هذا التحول في سياسات الدول الكبرى تجاه أفريقيا، إنما يؤكد أن أجندة الأمانة لا تعدوا أن تكون مجرد محاولة لتحقيق جملة من الأهداف الأمنية للدول الغربية المانحة على حساب التنمية، وقد ساعدت الكثير من الأنظمة السياسية الحاكمة في أفريقيا هذا التوجه، باعتباره توجها يتقاطع مع مصالحها الضيقة، رغم تعارضه الشديد مع مصالح الشعوب الفقيرة ومتطلبات التنمية المختلفة في القارة، فهذه الأخيرة تجد في هذا التوجه سبب بقاءها واستمراريتها مادامت راعية لتلك المصالح الغربية في بلدانها.

وعلى هذا الأساس، تصاعدت العديد من الأصوات الراضة لعملية الأمانة خاصة في ظل سياساتها الرامية إلى دمج المساعدات الإنمائية الرسمية في إطار الأمن القومي، حيث أعربت العديد من المنظمات المحلية في أفريقيا عن مخاوفها جراء إعطاء الأولوية للأمن على حساب الأهداف الإنسانية، وهو ما يعمل حسبها على تفويض جهود التنمية، وتحويل الأموال من مشاريع الحد من الفقر إلى أماكن أخرى، ويحاول هؤلاء المرافعة على فكرة أن المساعدات المستخدمة لمنع الإرهاب لن تعود بالنفع على المحتاجين الأكثر فقرا، ولكن من المرجح أن يتم تجنيدهم من قبل المنظمات الإرهابية.⁽³⁾ وبالتالي فالنتائج يمكن أن تتحول إلى عكسية

(1) خالد التزاني، " الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات " . مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 436، جوان 2015، ص ص، 22، 23.

(2) هدى رؤوف. مرجع سبق ذكره، ص 43.

(3) Jaroslav Petřík, « Securitization of Official Development Aid : Analysis of current debate ». 2008 International Peace Research Conference, 14-19 July, Leuven, Belgium Conflict Resolution and Peace-Building Commission, p06.

تماما لما تم تسطيره من قبل الجهات المانحة، وقد عرف هذا التوجه تناميا متزايدا في أواسط المعارضة والحقوقيين الأفارقة.

ثانيا: دور الجهات المانحة في ترسيخ الأمانة.

يرى أنصار المنظور البنائي أن توجهات المانحين وسياساتهم تركز على المعايير والقيم الإنسانية في مجتمعات البلدان المانحة، فهي التي تشكل البنى الأساسية والرئيسية للسياسات الخارجية في دعم الدول الفقيرة ومساعدتها في كسر مصيدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء، فعندما تقدم الدول المانحة المساعدات، فهي بالأساس تعبر عن قلق أخلاقي وإنساني إزاء ظاهرة الفقر في العالم، وهي ترجمة للأفكار والأعراف السائدة في مجتمعاتها، هذا بالإضافة إلى وجود اعتقاد عالمي بأن السلام والازدهار في العالم لن يتحقق إلا وفق نظام دولي وترتيبات تنموية عادلة. (1)

الحقيقة أن هذا المنظور البنائي قدم لنا تفسيراً للهدف المعلن من تقديم الدول الغنية مساعدات خارجية للدول الفقيرة، في حين أن هذا التفسير النظري لا يعكس الواقع العملي في سياسات المساعدات الخارجية وبرامجها، ذلك أن الكثير من الدراسات العلمية التي اعتمدت أمثلة تطبيقية من بلدان مختلفة في العالم، فندت جميع الفرضيات القائمة على الوازع القيمي الأخلاقي والجانب الإنساني كمتحكم رئيسي في منح المساعدات للدول الفقيرة، وأثبتت بالمقابل صحة العديد من الفرضيات الأخرى التي تركز على الأهداف والمصالح الاستراتيجية الوطنية للدول المانحة. (2)

وهو ما دفع المفكر الأفريقي وولتر رودني Walter Rodney إلى رفض دور الهيئات الدولية في مجال التنمية بالقارة الأفريقية معتبرا دورها يصب في مصلحة فئة معينة من الدول المانحة، كما يرفض أيضا رأس المال الأجنبي معللا ذلك بكونه يخدم مصالح دول المصدر، وأن هذه الثنائية (الهيئات الدولية، ورأس المال الأجنبي) بمثابة الاستعمار الاقتصادي الجديد للقارة. (3) لكن، ولعقود طويلة أصبحت المساعدات المقدمة من طرف الجهات المانحة سواء كانت هيئات دولية أو دول، ثنائية كانت أم متعددة الأطراف بمثابة السياسات الأكثر رواجاً في القارة الأفريقية - كما رأينا سابقاً - وهو ما يفتح الباب أمام التساؤل حول دور هذه الجهات

(1) موسى عالية، " المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة ". سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 14، ماي 2015، ص 81.

(2) المرجع نفسه. ص 81.

(3) باسم رزق عدلي رزق، أفريقيا ... والغرب: دراسة لآراء المفكر الأفريقي اللاتيني وولتر رودني. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011، ص 101.

المانحة في مجال التنمية بالقارة الأفريقية، والأسباب الحقيقية التي تدفعها إلى مواصلة دعمها والحرص على تطويره.

لقد أكدت دراسة علمية حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تخصيص المساعدات الخارجية، للباحثين روبرت فليك Robert K. Fleck، وكريستوفر كيلبي Christopher Kilby، استخدما خلالها بيانات إحصائية لـ 119 بلدا في الفترة الزمنية بين 1960 و1997، على الأهمية الاستراتيجية الأمنية، والأهمية التجارية، وأهمية درجة التحول الديمقراطي في تخصيص الولايات المتحدة الأمريكية لمساعداتها تجاه البلدان الفقيرة. (1)

هذا في وقت رفعت الولايات المتحدة قيمة مساعداتها الخارجية للبلدان الأفريقية بعد 11 سبتمبر 2001 بشكل واضح جدا، ويثير العديد من التساؤلات حول الأهداف الخفية وراء هذه الزيادة المتسارعة كما بينها الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: مساعدات التنمية الأمريكية للبلدان الأفريقية المختارة بين 1998-2005 (ألف دولار)

السنوات	أنغولا	جيبوتي	إريتريا	أثيوبيا	كينيا	مالي	نيجيريا
1998	13,000	0	11,200	42,885	19,500	37,500	7,000
1999	14,019	0	10,175	42,702	20,470	35,372	16,917
2000	9,996	0	8,827	39,738	31,373	35,248	37,500
2001	9,963	0	10,119	40,647	33,199	33,679	54,304
2002	11,174	0	10,908	43,257	41,110	36,176	58,034
2003	12,365	2,000	10,160	50,438	51,398	40,402	71,296
2004	11,300	0	6,290	52,763	44,110	38,596	56,151
2005	11,674	0	6,386	54,720	44,133	34,767	59,314

السنوات	رواندا	الصومال	جنوب أفريقيا	السودان	تنزانيا	أوغندا
1998	7,500	4,000	70,100	0	19,700	44,764
1999	14,755	1,500	54,816	0	21,951	49,106
2000	16,120	0	46,167	0	23,822	49,012
2001	4,164	3,000	50,027	4,500	21,103	49,878
2002	18,502	2,767	57,708	11,131	24,808	59,724
2003	22,296	3,372	62,958	18,871	37,809	68,297
2004	18,160	999	52,006	61,763	28,200	61,642
2005	18,527	986	50,800	81,000	26,988	54,744

Source: Rhetoric and Reality: US-Africa Relations since 9/11, University of San Diego: <https://soo.gd/Kq17>, 19/03/2020, 01 :28.

(1) لمزيد من المعلومات حول الدراسة، أنظر:

Robert K.Fleck & Christopher Kilby, « How Do Political Changes Influence Us Bilateral Aid Allocations? Evidence From Panel Data » Review Of Development Economics, Vol. 10, No. 2 (2006), Pp. 210-223.

عرفت جميع الدول التي صنفت ضمن تقارير وزارة الخارجية الأمريكية كحلفاء استراتيجيين في الحرب على الإرهاب باستثناء أريتيريا ارتفاعا متزايدا في حجم المساعدات، لكن الحصة الأكبر من هذه المساعدات التنموية بعد 2001 حصل عليها السودان الذي ارتفع تمويله بنسبة 94.4%، وهو البلد الذي صنف في ثلاثة تقارير متتالية لوزارة الخارجية حول الإرهاب العالمي كواحد من بين السبع الدول الراحية للإرهاب، ولا شك أن زيادة التمويل تعكس المخاوف الأمنية الأمريكية من الداخل السوداني. (1)

وهو ما يفسر كذلك التحول الكبير الذي طرأ على موقف الرئيس جورج بوش الابن من قضايا المساعدات الخارجية التي تقدمها بلاده للدول الفقيرة، إذ من المعروف عنه أنه رئيس محافظ اتخذ وحزبه موقفا رافضا لزيادة الدعم الأمريكي للدول الفقيرة في العالم، معتبرا ذلك إهدارا للموارد الأمريكية، وعليه فقد نظر كثير من المراقبين والمحليين بحذر شديد إلى إعلانه في 14 مارس 2002 عن مشروعه الذي أطلق عليه " حساب تحدي القرن "، والذي يهدف إلى زيادة المساعدات التنموية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الفقيرة بنحو خمسة بلايين دولار خلال ثلاث سنوات تبدأ من السنة المالية لعام 2004. (2)

أما الجانب الأوروبي، فقد ركز خلال السنوات الأخيرة على استراتيجية جديدة تجاه أفريقيا، تعتمد بالأساس على جانبين مهمين؛ هما: الأمن والاقتصاد، حيث يبدو ذلك جليا في انخراط الأوروبيين إلى حد كبير في مسائل التدريب العسكري، والإمداد بالمعدات كما حدث في شمال مالي، ومناطق الساحل والصحراء، فهناك مخاوف أوروبية متزايدة من تحديات الإرهاب والقرصنة البحرية والجريمة المنظمة، وشبكات الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والأسلحة وانعكاسات كل ذلك على الأمن الأوروبي. (3)

أعلن الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية جان كلود يونكر Jean-Claude Juncker في خطابه لعام 2015 عن انشاء الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا، حيث يهدف هذا الصندوق إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والهجرة غير الشرعية، وفي غضون عامين أصبح الصندوق يعمل بكامل طاقته 2.9 مليار يورو موجهة لدعم 117 برنامج مساعدات، تركز أغلبها على التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، والحوكمة والأمن الغذائي، والرعاية الصحية، وإدارة الهجرة. (4)

غير أن المخصصات التمويلية للصندوق قد عرفت ارتفاعا محسوسا لتصل حسب آخر التقارير الصادرة عن مراجعي الحسابات لعام 2018 إلى 4.1 مليار يورو منها 3.7 مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي

(1) Rhetoric and Reality : US-Africa Relations since 9/11, op cit.

(2) حمدي عبد الرحمان، مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2013، ص 30.

(3) حمدي عبد الرحمان، أفريقيا وتحولات النظام الدولي. مرجع سبق ذكره، ص 184.

(4) Commission Européenne, « Partenariat Clé de L'ue avec L'afrique ». L'état De L'union En 2017, P03.

وصناديق التنمية الأوروبية، ويدعم الصندوق حاليا 26 دولة إفريقية موزعة على ثلاث مناطق: بحيرة التشاد والساحل، القرن الإفريقي، وشمال أفريقيا. (1)

يهدف الصندوق بالأساس حسب السيدة بيتينا جاكوبسون Bettina Jakobsen عضو المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات إلى معالجة قضية الهجرة، وقد انتقدت أداء الصندوق بعد ثلاث سنوات من العمل، حيث قالت: " فإذا أخذنا في الاعتبار التحديات غير المسبوقة، وحجم الميزانية المطروحة، فيجب أن يكون الصندوق أكثر تركيزا وأن يوجه جهوده الداعمة نحو إجراءات محددة قادرة على احداث أثر ملموس يمكن قياسه بشكل كمي ". (2)

إن متابعة برامج المساعدات التي يقدمها الصندوق، والبلدان الأفريقية المستفيدة من هذه البرامج يقودنا إلى التأكيد على الأهمية الأمنية لهذه المساعدات بعيدا عن كل الأسباب التنموية المعلنة، فمعظم الدول الأفريقية بالأساس تعتبر بلدان مصدرة للهجرة غير الشرعية، وتشكل مصدر قلق متزايد لدى صناعات القرار والطبقة السياسية في أوروبا.

وعلى هذا الأساس تصبح الأهداف الاستراتيجية للدول من منح المساعدات الخارجية مرتبطة بتحقيق المصالح الدبلوماسية ذات الصلة الأمنية والعسكرية كإنشاء القواعد العسكرية، وعقد اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك، والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، والحد من الهجرة غير الشرعية، دون أي اهتمام بأدنى شروط نجاح الأهداف المعلنة المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية، ولعل أهم ما يدل على صحة هذه الفرضيات هو الغياب التام والكلي لمساءلة البلدان المتلقية في حالة عدم تحقيق أي نتيجة مثمرة من برامج المساعدات. (3)

إن هذا التوجه العام لسياسات الدول المانحة، والذي يعمل على إضفاء الطابع الأمني على قضايا التنمية يؤثر بشكل مباشر في مستويات التنمية بالقارة، حيث أدى بعد قرابة العقدين من الزمن إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الوفيات والفقر والتسرب المدرسي وعمالة الأطفال.. وغيرها من مؤشرات التنمية المختلفة رغم الارتفاع الموازي لحجم الأموال والإعانات والمساعدات التنموية.

وعلى هذا الأساس يمكن التأكيد على الدور السلبي الذي لعبته الجهات المانحة في سياق تحقيق أهداف التنمية من خلال تسبيق أهدافها الأمنية والاستراتيجية على الأهداف التنموية المسطرة.

(1) Le fonds fiduciaire de l'UE pour l'Afrique : un instrument souple, mais pas assez ciblé, selon la Cour des comptes européenne, Obtenu : <https://soo.gd/Jdqx> , Jour : 25/03/2020, à 17h15.

(2) ibis.

(3) موسى عناية. مرجع سبق ذكره، ص 81.

المطلب الثاني: الأسباب المعلنة لأمانة التنمية في أفريقيا.

تختلف الأسباب التي تختفي وراءها الدول الكبرى والجهات المانحة في سياق سياساتها الرامية إلى إضفاء الطابع الأمني على التنمية في القارة الأفريقية، لكن يتفق الجميع على فرضية استحالة تحقيق أي تنمية حقيقية بعيدا عن تحقيق الأمن التام في القارة، لذلك أصبح توجه مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، بمثابة التوجه السائد في أجندة هذه الدول الكبرى.

أولا: مكافحة الإرهاب الدولي *

يبدو من المفيد في البداية التأكيد على أن ظاهرة الإرهاب لم تكن بذلك الحضور القوي في القارة الأفريقية قبل العام 2001، حيث لم تكن هناك أي تنظيمات إرهابية أجنبية مصنفة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، واقتصرت الوجود الإرهابي على عدد من التنظيمات المحلية التي كانت تصنفها الحكومات الوطنية آنذاك بكونها جماعات إرهابية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مترددة في الاعتراف بها على ذلك النحو بسبب ممارسات تلك الحكومات الاستبدادية، والتي تعمل على تصنيف الجماعات المعارضة كجماعات إرهابية حتى يتسنى لها كسب الدعم الدولي للقضاء عليها. (1)

لكن الوضع اختلف كثيرا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث عرفت أفريقيا حركة كبيرة للتنظيمات الإرهابية، ووجود قوي للجماعات الجهادية التي أدت الحرب العالمية على الإرهاب في الشرق الأوسط بها إلى محاولة إيجاد نقاط ارتكاز جديدة داخل العمق الأفريقي، خاصة في ظل ضعف العديد من دول القارة، ومعاونة مجتمعاتها من الفقر والجهل، والتهميش، وغياب العدالة الاجتماعية، والتي تعتبر بمثابة البيئة الحاضنة، والمناخ الملائم لتنامي مثل هذه التنظيمات.

وفي هذا السياق برزت العديد من التنظيمات الإرهابية الناشطة في القارة الأفريقية، سنحاول التعرف على أهمها:

* تعرف الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب الدولي بأنه: " استخدام القوة أو العنف ضد الأشخاص أو الممتلكات لأغراض التخويف أو الإكراه أو الفدية من قبل مجموعات أو أفراد تتمركز أنشطتهم في الخارج أو ضمن نطاق الحدود الوطنية "، بينما يعرفه الاتحاد الأفريقي بأنه: " استخدام مفاجئ للعنف ضد أهداف عشوائية أو مختارة، من طرف المجرمين الذين يستغلون حدود الدولة الإقليمية لاستهداف الأبرياء واثارة الخوف بين الجمهور واستعداد الدولة ". أنظر:

Wayne Wanta, Yusuf Kalyango, « Terrorism And Africa : A Study Of Agenda Building In The United States ». International Journal Of Public Opinion Research, Vol : 19, No : 04, 12 October 2007, pp, 435, 436.

(1) Jessica R. Piombo, « Terrorism And U.S. Counter-Terrorism Programs In Africa : An Overview ». Strategic Insights, Center For Contemporary Conflict, Naval Postgraduate School In Monterey, California, Vol : 06, No : 01, January 2007, P 02.

1. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

يعد التنظيم أحد أقدم التنظيمات الإرهابية في أفريقيا، كونه امتداد للجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، وقد تأسس التنظيم بين عامي 2006 و2007 عقب إعلان زعيم التنظيم عبد المالك درودكال المكنى بأبو مصعب عبد الودود مبايعته لتنظيم القاعدة.⁽¹⁾

وقد شكلت العديد من العوامل قوة التنظيم الذي عرف نشاطا كبيرا في الجزائر وتونس ومالي والنيجر، وصولا حتى ساحل العاج في غرب أفريقيا، كل هذا بفضل تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار من عوائد الفدية التي كان يفرضها على الدول التي ينتمي إليها الرهائن، يضاف إلى ذلك حصوله على أسلحة متطورة يمكنها إسقاط الطائرات بعد الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح في المنطقة، وازداد هذا التنظيم قوة بعد نجاحه في تجنيد ما يقارب الـ 600 إرهابي فروا من أفغانستان بعد اشتداد الضغط عليهم نحو الصحراء الإفريقية.⁽²⁾

2. جماعة نصرة الإسلام والمسلمين:

تعتبر إحدى أخطر التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، كونها تشتمل على أكبر تحالف يدين بالولاء لتنظيم القاعدة، تأسست عام 2017، وتضم 4 جماعات إرهابية، وهي: كتيبة المرابطون، وإمارة منطقة الصحراء الكبرى، وجماعة أنصار الدين (أغلب عناصرها من الطوارق شمالي مالي)، وكتائب تحرير ماسينا (أغلب عناصرها من قبيلة الفلاني وسط مالي)، يتمركز الوجود الأساسي للتنظيم في مالي، لكنها تعرف نشاطا موسعا في دول الجوار كالتشاد، والنيجر، وبوركينا فاسو، يقدر عدد عناصر التنظيم حسب العديد من التقارير الأمنية والاستخباراتية الدولية بين 1500 - 2200 من جنسيات مختلفة، يملكون خبرة عسكرية كبيرة، باعتبار الكثير منهم قيادات منشقة عن الجيش المالي.⁽³⁾

وقد أكد زعيم التنظيم - خلال إعلان التأسيس - أن هذا الاندماج يهدف إلى "الوقوف صفا واحدا ضد العدو الصليبي المحتل"، وذلك في إشارة واضحة للوجود الفرنسي في المنطقة.⁽⁴⁾

(1) تقي النجار، "تحولات خريطة الإرهاب في أفريقيا". القاهرة: وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مارس 2020، ص 01.

(2) خالد بركة، "التحديات الجديدة للأمن الإقليمي المغاربي". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 484، جوان 2019، ص 54.

(3) تقي النجار، مرجع سبق ذكره. ص 01.

(4) "جماعة الإسلام" .. تنظيم يتبع القاعدة بمنطقة الساحل، موقع الجزيرة. أنظر: <https://soo.gd/BE71>، يوم 2020/04/15، على الساعة 13:30.

3. حركة الشباب الصومالية:

يعتقد أكثر الباحثين في تاريخ حركة الشباب أن نواتها الأولى تشكلت عام 2004، واتخذت معسكر صلاح الدين في مقديشو مقرا لها، بينما يرى الدكتور عبد الرزاق محمود تكرر أنها تأسست قبل ذلك في عام 2002، وبدأت نشاطها رسميا في العام 2003 حين شاركت في استهداف شخصيات غير صومالية داخل الشمال الصومالي. رغم ذلك، بقي الإعلان الرسمي عن تأسيس الحركة إلى غاية سبتمبر 2006 حين أطيح بتنظيم اتحاد المحاكم الإسلامية - وهو التنظيم المؤسس لحركة الشباب الصومالية - سيطرته على جنوب الصومال، ليصبح القوة الرئيسية الأولى في البلاد. (1)

على الصعيد الميداني حققت الحركة العديد من المكاسب على الأرض، حيث نجحت في تأسيس ولايات إسلامية في معظم مناطق جنوب ووسط الصومال، وخضع لسيطرتها أكثر من ثلثي مساحة أحياء العاصمة مقديشو من 2009 إلى أواخر العام 2011 أين بدأ بريق الحركة في الأفول نتيجة العديد من الحسابات السياسية بين مختلف العشائر في البلاد، ناهيك عن تزايد أعداد القوة الأفريقية التي تحولت في ظرف ثلاث سنوات من 4 آلاف جندي إلى 15 ألف، وأصبحت تهاجم معاقل الحركة بعد ما كانت تعمل على حماية القصر الرئاسي قبل ذلك. (2)

4. بوكو حرام*:

تأسست الحركة في بداية القرن العشرين كحركة اجتماعية (3)، تضم الكثير من النخب والأساتذة الجامعيين، انخرطوا في العمل المجتمعي من أجل التعليم والغذاء والاعانات، لكن سرعان ما عرفت الحركة العديد من التحولات التي دفعتها إلى الدخول في شراكة سياسية مع الدولة النيجيرية بين عامي 2002 و2009، لعبت خلالها دورا هاما في انتخاب علي مودو شريف حاكما لولاية بورنو العام 2003، قبل أن تتصدع الشراكة

(1) أحمد أنور ميو، " حركة الشباب المجاهدين في الصومال: نشأتها وواقعها مساراتها المستقبلية ". مجلة رؤية تركية، العدد: 04، شتاء 2015، ص ص 137، 138.

(2) محمد أحمد عبد الله، " حركة الشباب المجاهدين في الصومال ... إلى أين؟ ". مركز الجزيرة للدراسات، أنظر: <https://soo.gd/AC3e>، يوم 2020/04/17، على الساعة 12:14.

* بوكو حرام تعني بلغة الهوسا؛ التعليم الأجنبي حرام، وهو ما يفسر أصل نشأة الحركة وهدفها الأساسي الذي كان بعيدا عن مختلف التجاذبات السياسية. للمزيد أنظر: محمد محمود أبو المعالي، التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017، ص 65.

(3) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

Nathaniel D. F. Allen, « Unusual Lessons from an Unusual War: Boko Haram and Modern Insurgency ». The Washington Quarterly, Volume 40, Issue 4 (Winter 2018), pp. 115-13.

جراء موجة الصدمات العنيفة بين أعضائها وقوات الأمن لتتحول بعد ذلك إلى المعارضة ثم ممارسة العنف، وتصنف رسمياً كجماعة إرهابية. (1)

تولى أبو بكر شيكاو قيادة الجماعة بعد مقتل المؤسس محمد يوسف، وأقدم شيكاو في العام 2015 على مبايعة تنظيم داعش، وتغيير اسم الحركة ليصبح تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، قبل أن يتم عزله من طرف قيادة التنظيم، وتعيين أبي مصعب البرناوي في 2016، وهو الذي بقي حتى عام 2019 أين تم اعتقاله من طرف عناصر أكثر تطرفاً داخل التنظيم، وتعيين با ادريسا مكانه. (2)

لعل أهم ما يمكن التأكيد عليه في هذا السياق، هو أنه رغم تعدد التنظيمات الإرهابية في أفريقيا وكثرتها، إلا أن جميعها عملياً تنتمي إلى تنظيمين كبيرين هما؛ تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية المعروف بداعش، حيث تسارع في العادة جميع التنظيمات الفرعية الأخرى إلى محاولة الاحتواء تحت مظلة أحد هذين التنظيمين المصنفين ضمن خانة تنظيمات الإرهاب الدولي التي تعمل الدول الغربية على محاربتها من خلال تقديم الدعم المادي واللوجستي للحكومات الأفريقية.

وهو ما دفع مندوبي بعض الدول الأفريقية خلال الجلسات الخامسة والسادسة من اجتماع اللجنة السادسة للدورة الـ 74 للأمم المتحدة إلى دعوة الحضور لمساعدتهم مالياً في مكافحة الجماعات الإرهابية، حيث قال مندوب بورندي أن: " المال هو عصب الحرب "، وهي دعوة صريحة لتمويل ما تطلق عليه العديد من الحكومات الأفريقية حربها على الإرهاب، أما مندوب بوركينا فاسو فقد شدد على خطورة الوضعية الأمنية في غرب أفريقيا داعياً الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف إلى تقديم المزيد من الدعم، في حين أكتفى مندوب الكاميرون بقوله أن: " الخطر والتهديد لا يمكن أن تتصدى له دولة وحدها، وإنما ينبغي أن تتضافر جهود العديد من الجهات ". (3)

وعلى هذا الأساس، تعمل الدول الغربية والجهات المانحة على دعم تلك الحكومات الأفريقية للقضاء على هذه التنظيمات من خلال جملة من المشاريع التي تشرف عليها تلك البلدان بشكل مباشر أو في إطار المعونات المقدمة من المؤسسات الدولية. وهو ما يبيئه الجدول الآتي:

(1) سارة خليل، " التجربة النيجيرية في مكافحة إرهاب بوكو حرام ". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، <https://soo.gd/KNAQ>، يوم 2020/04/17، على الساعة 12:41.

(2) تقي النجار، مرجع سبق ذكره. ص 02.

(3) Meetings Coverage And Press Releases, " Delegates Call for Critical Financial Support to Combat Terrorist Groups, as Sixth Committee Continues Debate on Eliminating Global Menace ". United Nations, Look : <https://soo.gd/PI9F>, On 20/20/2020, at 12:20.

الجدول رقم 04: مشاريع الأمم المتحدة لتعزيز مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

سنة الموافقة	اسم المشروع	المنطقة/البلد	المبلغ
2016	دعم الجهود الإقليمية التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.	المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد)	921.880 دولار
2017	تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض الإرهاب	منطقة الساحل وشمال أفريقيا	1.014.818 دولار
2017	دعم بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تعزيز تصدي العدالة الجنائية القائمة على سيادة القانون في مجال منع الإرهاب والتطرف العنيف	منطقة الجنوب الأفريقي	694.540 دولار
2017	تعزيز القدرات في مجال علم الأدلة الجنائية لكيانات إنفاذ القانون الجيبوتية بغية تقديم الإرهابيين إلى العدالة	جيبوتي	2.016.522 دولار

المصدر: موقع الأمم المتحدة، أنظر: <https://soo.gd/HiUW>

هذا في حين قادت كل من فرنسا وألمانيا بمعوية جهات مانحة أخرى تحالفا دوليا من أجل منطقة الساحل حصلت بموجبه على دعم بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد ضمت حافطة التحالف حاليا على أكثر من 800 مشروعا معتمدا أو جاريا أو محل الدراسة بقيمة 11.6 مليار يورو، استثمر منها أعضاء التحالف ما يقارب 1.9 مليار يورو في بلدان مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل خلال عام 2018. (1)

وقد تعهدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel خلال اجتماع عقد في أبريل 2019 مع قادة بلدان الساحل الخمس في واغادوغو بالعمل على ضمان انجاز الدعم المالي بسرعة وبشكل موثوق، حيث شددت على أن مسألة مكافحة الإرهاب ليست مسؤولية الدول الخمس فحسب، بل مسؤولية أوروبا أيضا، لتخصص مبلغ 10 مليون أورو كمساعدات لبوركينا فاسو تهدف إلى تعزيز دور الشرطة وتجهيزاتها، في حين أعطت الضوء الأخضر لتقديم مساعدات مالية إضافية بما يقارب 200 مليون يورو كدعم لتعزيز جهود النيجر في هذا السياق. (2)

(1) Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, « L'action de la France au Sahel ». Voir : <https://soo.gd/Hay0> , 20/04/2020, à 12 :41.

(2) شادي عاكوم، " ميركل في غرب أفريقيا: دعم مكافحة الإرهاب وزيادة التقديمات المالية ". جريدة العرب، 02 ماي 2019.

أما بريطانيا، فقد أعلنت رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي Theresa May في 01 سبتمبر 2018 عن تمويل بريطاني جديد بقيمة تتجاوز 09 ملايين دولار مخصصة لدعم بعثة السلام في الصومال، لتعلن بعدها وزيرة الشؤون الأفريقية في الحكومة البريطانية هاريت بالدوين Harriett Baldwin في 21 فيفري 2019 أن المملكة المتحدة تعتزم ضخ نحو 30 مليون جنيه إسترليني في مشاريع أمنية وتموية في مختلف بلدان القارة، وسيستخدم جزء من التمويل بصفة خاصة في تدريب قوات حفظ السلام في كينيا. (1)

في حين إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب على فكرة المكافحة الناعمة للإرهاب، وهي فكرة مستوحاة من نظرية القوة الناعمة * لجوزيف ناي Joseph Nye. (2) وعلى هذا الأساس أطلقت الإدارة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 العديد من مشاريع الدعم في أفريقيا من أجل محاصرة الإرهاب وتجفيف منابعه، يمكن أن نبرز أهمها في:

✓ مبادرة الساحل الأفريقي 2002 Pan Sahel Initiative:

طرحته الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الساحل الأفريقي مع دول غرب أفريقيا (مالي، موريتانيا، تشاد، النيجر) في نوفمبر 2002، وخصصت على إثرها وزارة الخارجية مساعدات مالية بقيمة 7.75 مليون دولار تهدف لتعزيز القدرات العسكرية لهذه الدول، من خلال عمليات التدريب، بالإضافة إلى مشاركة وحدات من القوات الخاصة الأمريكية والبحرية في عمليات مشتركة مع القوات المسلحة المحلية. (3)

✓ مبادرة الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء 2005 TSCTP:

تعتبر الشراكة بمثابة استراتيجية أمريكية متعددة الأوجه والسنوات بين الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة كبيرة من الدول الأفريقية (الجزائر، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال، تونس)، وتهدف الشراكة إلى بناء مؤسسات مرنة قادرة على منع الإرهاب والتصدي له بطرق شاملة وطويلة الأمد من خلال العمل على تمكين الدول الشريكة من توفير خدمات أمنية وقضائية فعالة

(1) فريق المركز، " ملف أنشطة الحكومات الأوروبية في أفريقيا لمكافحة الإرهاب والتطرف ". ألمانيا: المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020، ص 09.

* يعرف جوزيف ناي القوة الناعمة بأنها: " قدرة الحصول على ما تريد من خلال الترغيب والجذب لا الإكراه ". لمزيد من التفاصيل أنظر:

William F.S. Miles, "Deploying Development to Counter Terrorism: Post-9/11 Transformation of U.S. Foreign Aid to Africa". African Studies Review, Volume: 55, Issue: 03, December 2012, p31.

(2) ibis, p31.

(3) Stephen Ellis, " Briefing: The Pan-Sahel Initiative ". African Affairs, Royal African Society, N: 412, 2004, P 459.

وخاضعة للمساءلة تسمح بتعزيز تعاون المواطنين مع أجهزة إنفاذ القانون والثقة بها، بالإضافة إلى تطوير المؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب كأمن الحدود، وأمن السجون، وجهود إعادة الإدماج. (1)

وفي هذا الإطار تم تخصيص ميزانية بقيمة 500 مليون دولار لمدة 5 سنوات (100 مليون دولار في السنة) من الكونغرس الأمريكي إلى جانب الدعم التقني والتكنولوجي لحيوش دول الساحل الأفريقي من أجل تحقيق أهداف المبادرة. (2)

✓ القيادة العسكرية الأمريكية أفريكوم 2008:

أنشئت الأفريكوم في 6 فيفري 2007 من طرف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، ودخلت الخدمة رسميا في 1 أكتوبر 2008 كجهاز أمني جديد يكون مسؤولا عن جميع الدول الأفريقية باستثناء مصر التي تبقى تحت إشراف القيادة المركزية. (3) وقد قدمت القيادة مساعدات تقدر بحوالي 5.5 مليار دولار خلال 2018/2017 دعما للاستقرار والأمن في غرب أفريقيا، وكمساعداً للمجموعة الدولية لدول الساحل الخمس (بوركينافاسو، تشاد، مالي، النيجر، وموريتانيا) بمشاركة أوروبية من فرنسا وألمانيا، وبريطانيا وإيطاليا. (4)

ثانيا: محاربة الجريمة المنظمة*:

أصبحت قضايا محاربة الجريمة المنظمة في السنوات الأخيرة تحتل المرتبة الثانية بعد مكافحة الإرهاب في قائمة الاهتمامات العالمية، حيث استحوذت هذه القضايا على أجندة التفاعلات الدولية خاصة في المحافل القارية والدولية، وقد أخذت القارة الإفريقية في هذا السياق نصيبا كبيرا من هذا الاهتمام نظرا لما تعانيه معظم بلدانها من خطر الجريمة المنظمة.

(1) U.S. Department of State. " Trans-Sahara Counterterrorism Partnership", Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs: <https://soo.gd/N4m4a>, 25/05/2020, 11:48.

(2) زينب مصطفى رويحة، " ما بعد الانسحاب: دوافع وتداعيات خروج الولايات المتحدة من الساحل الأفريقي ". قراءات أفريقية: <https://soo.gd/9wWl> ، يوم 2020/05/25، على الساعة 12:06.

(3) Alex Amaechi Ugwuja, " The United States' Africa Command (Africom) And Africa's Security in The Twenty-first Century ". Renaissance University Journal of Management and Social Sciences (RUJMASS) Vol: 4, N°: 1, July, 2018. P 64.

(4) زينب مصطفى رويحة، مرجع سبق ذكره.

* انتهى المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة المنظمة ومعاملة المذنبين المنعقد من طرف الأمم المتحدة في جوفيف عام 1975 إلى تعريف الجريمة المنظمة بكونها نشاطا إجراميا معقدا وواسع النطاق، تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم تهدف إلى تحقيق الثراء للمشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهديد الأشخاص، وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي. أنظر: إدريس عطية، " الجريمة المنظمة والإرهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في أفريقيا ". مجلة الأستاذ الباحث، جامعة المسيلة، العدد: 08، نوفمبر 2017، ص 55.

لقد اكتسبت إفريقيا أهمية خاصة في السنوات الأخيرة بإعتبارها ساحة رئيسية من ساحات محاربة الجريمة المنظمة، حيث تستغل تنظيمات الإجرام حالة الفراغ السياسي وارتفاع معدلات الفقر والضعف التقليدي للدولة في أغلب أرجاء القارة بإعتبارها وضعا مثاليا لتنفيذ العمليات الإجرامية من دون تلقي أي مقاومة كبيرة من جانب الحكومات الإفريقية التي تعجز قدراتها الوطنية على منع تلك الجماعات من تنفيذ برامجها أو الإمساك بمرتكبيها. (1)

ولعل الحال لا يقف عند هذا العجز فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تغلغل تلك التنظيمات الإجرامية في العديد من المؤسسات الرسمية في أفريقيا والسيطرة عليها من خلال الفساد الذي طال المسؤولين الحكوميين في أعلى مناصب الدولة، وضباط الشرطة، وحتى أنظمة العدالة الجنائية. (2)

وفي هذا السياق، تتخذ الجريمة المنظمة في إفريقيا على غرار بقية دول العالم، أشكالا متعددة تشمل التجارة بالمخدرات، وتهريب الموارد الطبيعية، والتزوير، وتهريب السجائر، وتجارة الأسلحة، وغسيل الأموال، والقرصنة البحرية وغيرها، وقد تشكلت اليوم قناعة متزايدة بأن معظم هذه الأشكال، تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة الجماعات الجهادية والإرهابية في القارة، وهو ما يتفق مع ما تمخض عنه النقاش بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ماي 2013 حول مظاهر نمو وترابط الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا، حيث أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه إزاء التعاضد والتلاحم، في كثير من الحالات، بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، من جهة وبين نقشي ممارسة الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر من جهة أخرى، وقد شدد المجلس على الحاجة إلى تعزيز تنسيق الجهود على المستويات الوطنية وشبه الإقليمية، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل مضاعفة السبل الكفيلة بالمواجهة العالمية لهذا التحدي وهذا التهديد الخطير للسلم والأمن في إفريقيا والعالم. (3)

وعلى هذا الأساس، تعمل البلدان الغربية المانحة على دعم الحكومات الأفريقية في حربها على الجريمة المنظمة على غرار مكافحة الإرهاب، خاصة وأنها ترى في هذه التنظيمات الإجرامية تهديدا حقيقيا لأنها ومسالحتها الاقتصادية.

(1) إدريس عطية، " الجريمة المنظمة والإرهاب : مصادر جديدة لتهديد الأمن في أفريقيا ". مرجع سبق ذكره، ص 54.

(2) Gerald Dapaah Gyamfi, Joshua Ofori Essiam, " Strategies for Combating Transnational Organized Crime in Africa The Ghanaian Experience " International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. 3, Issue 1, Jan 2015, P02.

(3) فريدوم أونوها، جيرالد إزيريم، " غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الأول) ". تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 03.

هذا كما تشير الكثير من الدراسات إلى العلاقة بين الإرهاب الدولي في أفريقيا وشبكات الجريمة المنظمة التي شكلت في القارة بنشاطها مصادر تمويل كبيرة للجماعات الإرهابية خاصة في الساحل الإفريقي، وبلدان جنوب الصحراء، أين شهدت السنوات الأخيرة نشاطا متنامي للعمل الإجرامي كاختطاف الرهائن، وتجارة البشر، والتفريب، وتجارة الأسلحة، والمخدرات، وشبكات الهجرة السرية نحو أوروبا.

المطلب الثالث: الأجندة الخفية لأمانة التنمية في أفريقيا.

رغم وضوح الأسباب المعلنة التي تحاول الجهات المانحة والحكومات الأفريقية الاختباء وراءها في تبرير عملية الأمانة المتزايدة، غير أن هناك العديد من الأسباب الخفية الأخرى التي يطلق عليها منظرو مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية تسمية الأجندة الخفية، حيث تنقسم هذه الأجندة وفق مكاسب كل طرف إلى قسمين رئيسيين؛ الأول يرتبط بأجندة الحكومات المحلية التي تبحث عن الحالة الاستثنائية لتبرير استمراريتها في الحكم بعيدا عن قواعد الديمقراطية والقانون، والثاني يتعلق بأجندة الجهات المانحة التي تبحث عن تحقيق أهدافها الأمنية والاقتصادية في آن واحد.

أولاً: البحث عن الحالة الاستثنائية (أجندة الحكومات المحلية)

قد تبدوا الحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة أسبابا قوية للبحث عن الحالة الاستثنائية، هذه الحالة التي تحاول الحكومات الأفريقية الاختباء وراء شرعيتها من أجل تبرير استمراريتها من جهة، وممارساتها الاستبدادية من جهة أخرى.

عادة ما تعطي الحالة الاستثنائية وإعلان حالة الطوارئ الحكومات صلاحيات واسعة في تفويض الأجهزة الأمنية لمواجهة الأوضاع المستجدة والطارئة، لكن مع ذلك يوجد في الأنظمة الديمقراطية العديد من الموانع التي تحول دون استمرار الأوضاع إن لوحظت أي تجاوزات أو منحى استبدادي حكومي يتكسر جراء هذه الحالة... فأعلان حالة الطوارئ يثير الكثير من المخاوف بشأن الحريات والديمقراطية نظرا للصلاحيات الاستثنائية التي يتم منحها للأجهزة الأمنية مع ما يرافقها من شدة واحتمال وقوع العديد من التجاوزات.⁽¹⁾

تمثل حالة الطوارئ الأداة المثالية لتفويض الديمقراطية تحت غطاء الشرعية الدستورية، فهي تعتبر حجة جيدة لسبب الحاجة إلى مزيد من السلطة، لماذا على من يملكون السلطة أن يهتموا بحقوق الإنسان والقيود التشريعية أو غيرها من المؤسسات بينما تتعرض البلاد للخطر أو الهجوم؟ وبالتالي، يمكن لحالات

(1) حالة الطوارئ... صلاحيات استثنائية، متحصل عليه من موقع الجزيرة: <https://soo.gd/hnOCc>، يوم 28/05/2020، على الساعة 07:40.

الطوارئ أن تساعد في تفكيك الديمقراطية وتقويض مقاومة زوالها، حيث يمكن بكل سهولة وصف المعارضة بأنها غير وطنية لتحديها الحكومة في وقت تتعرض فيه الدولة للخطر، ويتطلب الوحدة.⁽¹⁾

إن تعطيل المؤسسات الرسمية، وتركيز جميع السلطات في يد الرئيس أو السلطة التنفيذية يسمح بتنامي النزعة الاستبدادية، خاصة في ظل غياب قوانين وتشريعات منظمة للحالة الاستثنائية وحالة الطوارئ*، ففي كثير من البلدان تنص الدساتير على ضرورة اللجوء لإجراءات الطوارئ في الحالات الاستثنائية دون تشريع ولا تقنين يرافق هذه الإجراءات، بل دون حتى الضبط الزمني للحالة، ما جعلها تتجاوز الثلاثين سنة في بعض البلدان الأفريقية.

لقد عانت جميع البلدان الأفريقية من الحكم الاستبدادي تحت مظلة قوانين الطوارئ في الحالات الاستثنائية التي تهدد الدولة ومؤسساتها، سواء أثناء النزاعات العرقية الداخلية التي بقيت صفة لصيقة ببناء الدولة في أفريقيا، أو من خلال الحرب العالمية على الإرهاب تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولازالت الكثير من هذه البلدان تعاني من حالات الطوارئ لحد الساعة.

ففي شمال القارة، بقيت الجزائر قرابة العقدين تحت حكم الطوارئ**، فمنذ إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992 ودخول البلاد في أتون الحرب الأهلية، وتعاطم مساحة العنف والإرهاب، أعلنت السلطة سريعا حالة الطوارئ التي بقيت سارية المفعول حتى بداية شهر أبريل سنة 2011 أين أجبرتها موجة الحراك العربي على إحداث جملة إصلاحات سياسية في محاولة لإمتصاص غضب الشارع، تمخضت عن رفع حالة الطوارئ.

حيث استبدل رئيس الجمهورية في هذا السياق قانون الطوارئ بقانون الإرهاب الجديد، هذا الإجراء الذي يسمح بموجبه القانون فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، بالإضافة إلى إلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني.⁽²⁾

بينما شكلت تلك الموجة في تونس سببا دفع السلطة الجديدة بعد هروب الرئيس السابق بن علي، ونجاح الحراك في تغيير أوجه النظام إلى إعلان حالة الطوارئ التي بقيت 3 سنوات، رفعها بعد ذلك الرئيس

⁽¹⁾ Anna L Uhrmann, Bryan Rooney, " When Democracy Has A Fever: States of Emergency as a Symptom and Accelerator of Autocratization". Working Paper, The Varieties of Democracy Institute, Sweden: Department of Political Science, University of Gothenburg, 2019, P 11.

* لمزيد من المعلومات حول النزعة الاستبدادية وحالة الاستثناء والطوارئ، أنظر: خاموش عبد الله، تأثير قوانين الطوارئ على حريات الأفراد في الدساتير (دراسة مقارنة). السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008.

** لمزيد من المعلومات حول الوضع السياسي في الجزائر خلال بداية مرحلة التعددية، أنظر: هشام دراجي، " محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد: 05، العدد: 01، 2019.

⁽²⁾ عصام بن شيخ، " مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم إستمرار لاحتكار السلطة للصواب؟". سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 04.

المرزوقي قبل أن تعاود الأحداث الإرهابية سنة 2015 اللجوء إليها لتبقى تونس تحت حالة الطوارئ إلى حد الساعة.

لا يختلف الحال كثيرا في مصر، هذه الأخيرة التي واجهت الإرهاب عن طريق قانون الطوارئ رقم 162 لعام 1958، والذي تطبقه منذ اغتيال الرئيس السادات في عام 1981، حيث يتم استخدام هذا القانون لتبرير العديد من الجرائم وأعمال العنف التي ترتكبها الحكومة بما يتنافى مع الدستور وحقوق الإنسان، وقد تم تمديد العمل بهذه الحالة في ثلاث مناسبات إبان حكم الرئيس السابق حسني مبارك كانت الأولى في 30 أبريل 2006، والثانية في ماي 2008، وآخر مناسبة في ماي 2010، حيث دافعت الحكومة في كل مرة على هذا التمديد معتبرة رفع حالة الطوارئ دون إصدار تشريع جديد لمكافحة الإرهاب سيؤدي إلى فراغ قانوني يشكل تهديدا خطيرا للدولة. (1)

أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي حالة الطوارئ مجددا في مصر يوم 09 أبريل 2017 بعد أحداث تعجير كنيسةتين في طنطا والاسكندرية، وهو ما أتاح له وللحكومة جملة من الصلاحيات الاستثنائية كإحالة المتهمين لمحاكم أمن الدولة، ومصادرة الصحف، وفرض رقابة على الخصوصية في وسائل التواصل الاجتماعي. (2)

أما في شرق القارة الأفريقية، فقد أعلنت الحكومة الأثيوبية رسميا حالة الطوارئ في 8 أكتوبر 2016 على جميع أنحاء البلاد في أعقاب خروج آلاف المتظاهرين الراضين لبرنامج التنمية المتكامل " الخطة الاستراتيجية " التي دعت إلى توسيع العاصمة لتمتد إلى قرى ومدن المجموعة العرقية للأورومو المجاورة، غير أن قوات الأمن قابلت هذه الاحتجاجات بالعنف واصفة المتظاهرين بالإرهابيين وأنهم قوى مناهضة للتنمية ما أدى إلى سقوط أكثر من 700 متظاهرا، واعتقال أزيد من 26 ألف آخرين، هذا بالإضافة إلى وضع قيود كبيرة على الوصول للإنترنت، ومراقبتها، لكن سرعان ما توسعت دائرة الاحتجاج بعد خروج مجموعة الأمهرة العرقية للتظاهر، وهو ما دفع البرلمان الإثيوبي في 15 مارس 2017 إلى تمديد حالة الطوارئ. (3)

(1) أنطوان برنارد، وآخرون، مصر: مكافحة الإرهاب في إطار حالة طوارئ لا تنتهي. باريس: الغديرالية الدولية لحقوق الإنسان، 2010، ص 09.

(2) ماذا يعني إعلان حالة الطوارئ في مصر؟. متحصل عليه من موقع الجزيرة: <https://soo.gd/024k>، يوم 2020/05/30، على الساعة 16:17.

(3) Awol Allo, " Protests, Terrorism, And Development: on Ethiopia's Perpetual State of Emergency ". Yale Human Rights And Development Law Journal, Volume 19, Issue 1, 2017, P P , 133-137.

أما في نيجيريا، فقد كانت الحرب على الإرهاب أحد أحجار الزاوية في السياسة العامة النيجيرية خلال العقود الأخيرة، ففي عام 2013، شن الرئيس جودلاك جوناثان هجوما كبيرا ضد الجماعات المتمردة أعلن خلاله عن حالة الطوارئ في ثلاث ولايات شمالية؛ يوبي وبورنو، وأداماوا، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة في مكافحة الإرهاب، لاتزال بوكو حرام من أخطر التنظيمات الإرهابية النشطة في أفريقيا والعالم.⁽¹⁾

وفي هذا السياق، تشير الإحصائيات والبيانات أن أكثر من ثلثي بلدان القارة تعيش تحت حالة الطوارئ، وأن ما عاشه المواطن الأفريقي تحت هذه الحالة منذ الاستقلال إلى اليوم أكثر مما عاشه في الحالة العادية، ولايزال الكثير من المواطنين الأفارقة يعيشون لليوم تحت هذه الحالة بما يترتب عنها من قمع وانتهاك للحريات العامة، وتضييق على التنمية، وغياب للديمقراطية.

إن البحث عن الحالة الاستثنائية، والاختباء وراء قوانين الطوارئ يعبر عن واقع الديمقراطية المريضة في القارة، فهي تمثل مناخا جيدا للأنظمة الاستبدادية، وحنة جيدة لبقائها في السلطة دون الحاجة للشرعية التنموية، فأغلب الحكومات رغم فشلها في تحقيق التنمية لاتزال مختبئة وراء الشرعية الأمنية وحربها على الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو ما يخول لها أمام شعوبها والرأي العام الدولي على حد سواء التصرف في ميزانياتها والقروض التي تحصل عليها بما يخدم مصالحها.

ثانيا: تحقيق الأهداف الاقتصادية للجهات المانحة (أجندة الدول الكبرى)

لا تقتصر الأجندة الخفية على تحقيق مصالح الحكومات المحلية في أفريقيا فحسب، بل يتعدى ذلك أيضا إلى تحقيق الكثير من المصالح الاقتصادية للجهات المانحة التي تساهم في عملية الأمنة من أجل ضمان مصالحها في القارة.

يأتي الانفاق العسكري للبلدان الأفريقية على رأس الأجندة الخفية للجهات المانحة، فعملية الأمنة تتطلب المزيد من تدفقات السلاح الذي تعكف الدول الكبرى على توفيرها لهذه البلدان.

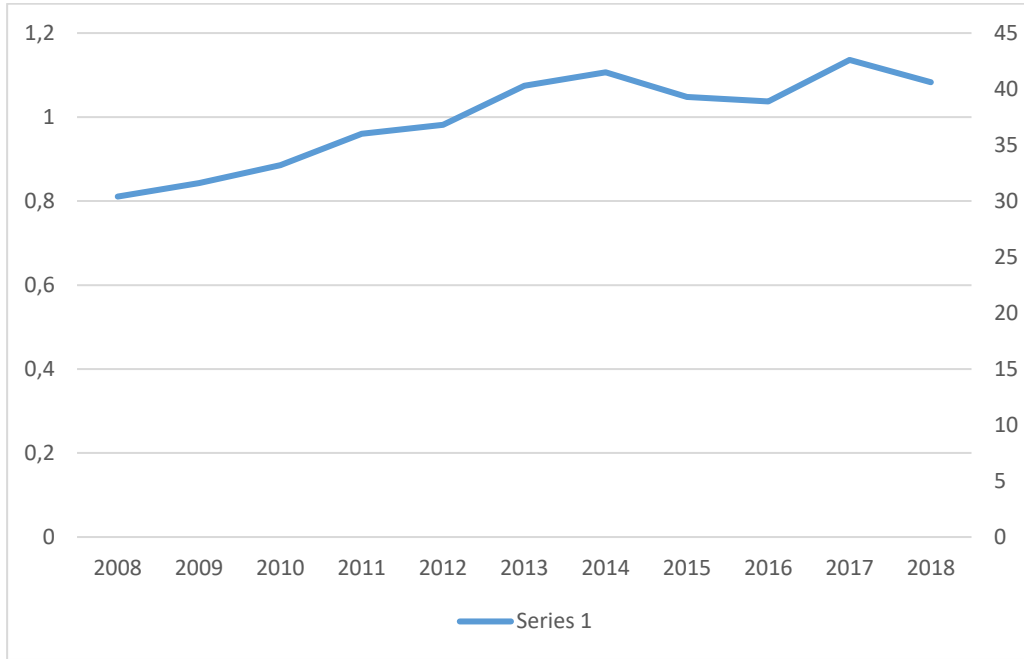
لقد وصل الانفاق العسكري في أفريقيا عام 2017 إلى نحو 42.6 مليار دولار، في حين بلغ مجموع الانفاق منذ العام 2008 إلى غاية العام 2018 مبلغ 409.3 مليار دولار.⁽²⁾ في منحنى تصاعدي يؤكد

(1) John Madeira, " Pandemics, Security, and Terrorism in Nigeria ". American security project: <https://soo.gd/TiXf>, 29/05/2020, 9:14.

(2) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018. فريق الترجمة: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 202.

التوجه الحكومي المتزايد في القارة نحو التسلح والاهتمام بالجوانب العسكرية وتحديث الجيوش رغم الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها المختلفة على أغلب الاقتصاديات الأفريقية التي أقرت العديد من التدابير والإجراءات التقشفية لمواجهةها.

الشكل رقم 06: منحى الإنفاق العسكري في أفريقيا (2008- 2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (إصداري 2018-2019)

يشير المنحنى البياني في الشكل رقم 01 إلى تصاعد متزايد للإنفاق العسكري في القارة الأفريقية، مع انخفاض طفيف بين عامي 2015 و2016 لم يدم طويلا حتى عاد للارتفاع مجددا متجاوزا آثار الأزمة الاقتصادية بسرعة، غير أن هذا التعافي السريع يطرح العديد من الأسئلة حول مصادر تمويل هذه الصفقات الضخمة في ظل نقص السيولة المصاحبة لانخفاض أسعار النفط.

وفي ذات السياق، سجلت قائمة أكبر الموردين للسلاح في أفريقيا بين عامي 2013-2017 حضور قويا للولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وفرنسا، وألمانيا، والصين، والمملكة المتحدة، وإسبانيا، والكيان الصهيوني، وإيطاليا، وهولندا. (1) وتعتبر أغلب هذه الدول من أكبر الجهات المانحة للقروض والمساعدات لأفريقيا، وبالتالي عملية الأمانة تبدو أكثر وضوحا في هذا الجانب من الأجندة الخفية للجهات المانحة.

(1) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018. مرجع سبق ذكره، ص 240.

تهدف هذه الأجندة بالأساس إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية للجهات المانحة على المستويين القريب والبعيد، حيث يعبر زيادة الانفاق العسكري في البلدان الأفريقية المتلقية للمساعدات عن برنامج غربي كبير يعمل على:

✓ استرجاع أموال المساعدات:

يقول المثل العربي القديم: " ما يعطى باليمين يؤخذ بالشمال "، وهو مثل ينطبق تماما على العلاقة بين الجهات المانحة والبلدان الأفريقية، هذه الأخيرة التي تقبل سنويا على إبرام عشرات صفقات التسلح مع البلدان الكبرى الموردة، والتي تعتبر جزءا مهما من الجهات المانحة في آن واحد، حيث تحقق هذه الأخيرة أرباحا كبيرة من تجارة السلاح في القارة.

والحقيقة أن الدول المنتجة للسلاح لا تهتم سوى بإيجاد أسواق لها، ولا أسواق إلا بإشعال الحروب والنزاعات، وإثارة المشاكل والفتن بمبررات سليمة في بعض الأحيان أو واهية في أحيان أخرى، فلا يهم هذه الدول غير تصريف ما في مخازنها من منتوجات. ⁽¹⁾ بل ويصل بها الحال كما يحدث في أفريقيا إلى أن تصبح ممولا رئيسيا لعمليات التسلح من خلال المساعدات والقروض التي تقدمها تحت غطاء التنمية، فتمنح تلك المساعدات في إطار التزاماتها الدولية من جهة، وتسترجعها عن طريق صفقات توريد السلاح لتلك البلدان المتلقية.

تشير الاحصائيات إلى أن نصيب أفريقيا من حجم صادرات الأسلحة الصينية في الفترة بين عامي 2013-2017 قد تجاوز 21%، بينما حلت روسيا ثانية بنسبة 13%، في حين شكلت الصادرات الإيطالية نسبة 12%، ثم تليها ألمانيا بنسبة 8.4%، ثم فرنسا بنسبة 7.5%، لتحل الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بنسبة 2.2%. ⁽²⁾ رغم أن حصة أفريقيا من صادرات السلاح الأمريكية لا يتجاوز 2.2%، إلا أن حجم الإنتاج الأمريكي الضخم جدا يجعل من هذه النسبة البسيطة أكبر من حصة الكثير من البلدان الأخرى ذات الإنتاج الضعيف على غرار إيطاليا، وهو ما يؤكد على الهيمنة الأمريكية* على سوق السلاح الدولي كما تشير لذلك معظم التقارير الدولية.

⁽¹⁾ بشير رجب الصمصاف، " اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي ". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 470، أبريل 2018، ص 137.

⁽²⁾ التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018. مرجع سبق ذكره، ص 240.

* تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المورد الأول للسلاح في العالم حسب تقارير سيبري SIPRI للتسلح في السنوات العشرين الأخيرة التي تصدر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة على سوق السلاح الدولي بفضل الضغط الذي تمارسه على العديد من الدول في العالم، فمثلا أن الدول المستجيبة تقوم بتلك الصفقات لاعتبارات سياسية في المقام الأول، تتضمن اعتبارات أمنية بالطبع، بمعنى أنها تطلب السلاح استجابة للضغط الأمريكي، حتى لو لم يكن لتلك الدول حاجة مباشرة أو رهنة لتلك الأسلحة أو لم يكن لها القدرة على الاستثمار فيها فعليا، أو لم يكن لديها أجنحة فعلية تتطلب امتلاكها تلك الأسلحة أو أنواع محددة منها، وهكذا فإن الدول المعنية تطلب السلاح، لأن ذلك من متطلبات استمرار علاقتها مع الدول الراعية أو الضامنة لأمنها. (1)

هذا في الوقت الذي تتجاوز فيه عائدات تجارة السلاح على الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا في بعض الحالات حجم المساعدات المالية التي تقدمها هذه الدول، ما يحول تلك المساعدات إلى مجرد دعم صريح لسياسات الأمانة، ويفسر الأسباب الحقيقية وراء العجز التنموي في القارة، كل ذلك في ظل التواطؤ الصريح للمؤسسات الدولية التي تغض الطرف عن هذه السياسات المنتهجة من قبل الجهات المانحة والمتلقية على حد سواء.

✓ تأمين إمدادات النفط وحماية الشركات الدولية الكبرى:

يعتبر تسليح الجيوش الأفريقية بمثابة الضمان الحقيقي للجهات المانحة في سبيل تأمين إمدادات النفط من القارة نحو أوروبا وأمريكا وحماية شركاتها الكبرى الناشطة في القارة، وهو ما يتطلب بطبيعة الحال جيوشا نظامية على درجة عالية من التسليح والاحترافية في مواجهة مختلف التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة.

فقد أصبح تأمين إمدادات الطاقة واحدا من الاعتبارات الرئيسية التي تصوغ بها الدول سياساتها وعلاقاتها الخارجية، وهو ما دعى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال إلى استخدام عملية الأمانة في سياق تأمين إمدادات النفط الأفريقي من خلال الرفع من قيمة المساعدات، وطرح العديد من البرامج العسكرية الموجهة للمهام التدريبية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة تواجدتها العسكري في القارة من خلال الانتشار والتمركز قرب الأقاليم الغنية بالموارد الطاقوية، والتنسيق مع الجيوش المحلية في تلك المناطق. (2) وهي المهمة التي تقوم بها القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة لأفريقيا " أفريكوم "، حيث يرى الكثير من الخبراء داخل أفريقيا وخارجها أن الغرض الأساسي لهذه القيادة سيكون تأمين وصول الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الأفريقي الذي

(1) بشير رجب الصفصاف. مرجع سبق ذكره، ص 16.

(2) نجلاء مرعي، " النفط ... والتدافع الأمريكي نحو القارة الأفريقية ". ملف الأهرام الإستراتيجي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 211، جويلية 2012، ص ص، 79-80.

يسد حسب العديد من التقارير الاقتصادية ما يقارب الـ 15% من الاحتياجات الأمريكية، مع الإشارة إلى التوقع بارتفاع هذه النسبة على مدار السنوات العشر القادمة.⁽¹⁾

هذا دون إغفال الدور الذي تلعبه فرنسا في القارة سواء من خلال عمليات تسليح الكثير من الجيوش الأفريقية، أو من خلال التدخل المباشر كما يحدث في الساحل الأفريقي، وفي ساحل العاج، وأفريقيا الوسطى، أين لا تخفي فرنسا دعمها العسكري واللوجستي.

غير الدور الفرنسي يقودنا للحديث عن شركات الأمن الخاصة التي أصبحت ترهق ميزانيات بعض الدول الأفريقية، فمعظم هذه الشركات تعتمد على المرتزقة في حماية المنشآت الاقتصادية مقابل الكثير من الأموال التي تدفعها الحكومات الأفريقية الضعيفة، والتي تحصلت عليها عن طريق المساعدات الخارجية الموجهة بالأساس من أجل التنمية.

فقد انتشرت الشركات الأمنية انتشارا واسعا في القارة الأفريقية، فزاد قمع الشعوب، وتورطت بعض الأنظمة في ارتهان استقلالها وحرمة كياناتها لصالح شركات أمنية غربية صارت عبئا على ميزانيات ضعيفة، في مقابل تمدد نفوذها في قطاعات استراتيجية في هذه الدول خاصة قطاع النفط والتعدين، حيث تقوم هذه الشركات الغربية بوظائف بالغة الخطورة على غرار تأمين الشركات النفطية، وتأمين معدات التعدين والحفاظ على سلامة عمالها، والملفت للانتباه في هذا السياق هو نشاطها في غياب تام للقوانين المنظمة له، ما جعلها تملّي شروطها على دول القارة التي تخلت طواعية عن سيادتها لصالح تأمين مكلف ودفاع كان بالإمكان تحقيقه عبر الجيوش المحلية.⁽²⁾

لكن المتتبع لخيوط الموضوع، يدرك أن الدول الغربية تملك رؤية واضحة حول المناطق التي تعمل على تسليح جيوشها، والمناطق التي يمنع عليها التسليح مع فرض الشركات الأمنية داخلها، على غرار ما يحدث في التشاد والنيجر، وبعض الدول الأخرى التي تتربع على ثروات طبيعية هائلة لكنها دول ضعيفة السيادة على أراضيها.

إن الهدف الرئيسي وراء تسليح الدول الأفريقية وفرض الشركات الأمنية يكمن في استرجاع أموال المساعدات الدولية مع ضمان حماية المصالح الاقتصادية الغربية في القارة، وهو الهدف الذي يُمكن بدوره

⁽¹⁾ Theresa Whelan, " Why Africom? ". Whitehall Report 4-07, The African Military in the 21st Century: Report of the 2007 Tswalu Dialogue, The Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, 2007, P 67.

⁽²⁾ بوحنية قوي، " شركات الأمن الخاصة في أفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة في أفريقيا ". تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 12 أبريل 2015، ص 02.

الجهات المانحة من استرجاع جزء كبير من أموالها مع ضمان التحكم في هذه الدول الأفريقية، والأهم من ذلك هو استمرار ديناميكية المساعدات وعدم انقطاعها باعتبارها تمثل التزاما دوليا لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر والهشاشة.

رغم وضوح الأسباب المعلنة لأمننة التنمية في أفريقيا، والتي اتفق الجميع سواء الجهات المانحة أو الحكومات والدول الأفريقية على تخصيصها في محاربة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، غير أنهم اختلفوا بعد ذلك في أجنداتهم الخفية، حيث حاولت الحكومات الأفريقية الاستفادة من الأمانة عن طريق ضمان الحالة الاستثنائية التي تفرضها الحرب على الإرهاب من أجل تحويل ميزانيات التنمية نحو قطاعات العسكرية والأمن، وهو ما يسمح لها بعد ذلك من ضمان قبضتها على الشعوب والاستبداد، وفرض حالات الطوارئ التي تمكنها من إسقاط جميع أحكام الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما تحاول الجهات المانحة الاستفادة الاقتصادية من وراء هذه الأمانة خاصة بما توفره من عوائد توريد السلاح، وشركات الأمن الخاصة، وحماية لمصالحها الاقتصادية في تلك الدول على غرار تأمين امدادات النفط، وحماية الشركات الكبرى، وتعميق التبعية، ولا يتوانى الكثير من الباحثين الأفارقة في توصيفها بالاستعمار الجديد.

إن التعارض الجلي بين الأسباب المعلنة والأجندة الخفية لأمننة التنمية في القارة الأفريقية يقودنا إلى التأكيد على أهمية المصالح الخاصة سواء للجهات المانحة أو للحكومات الأفريقية، رغم تعارض هذه المصالح مع المصلحة العامة للشعوب الأفريقية التي لازالت تنتظر إلى اليوم تحقيق حلم التنمية المؤجل بحكم الأمانة إلى إشعار آخر.

المبحث الثاني: ميكانيزمات أمانة التنمية في أفريقيا.

بعد التعرف على عملية أمانة التنمية، وبدائها في القارة الأفريقية، والأسباب المعلنة وراء التوجه لها، بالإضافة إلى أجندتها الخفية، وجب علينا بعد ذلك محاولة التعرف على العملية في حد ذاتها، فالسؤال عن كيفية تحقيق الأمانة يدفعنا إلى دراسة ميكانيزمات أمانة التنمية من خلال تتبع الخطوات الرئيسية للعملية انطلاقا من الممارسة الخطابية وأفعال الكلام ووصولاً إلى العسكرية وتحويل ميزانيات التنمية نحو القطاعات الأمنية وما يتمخض عن ذلك من ارتفاع في فاتورة التسلح التي أثرت بشكل مباشر في ديناميكية التنمية في القارة الأفريقية.

المطلب الأول: دور الممارسة الخطابية في ترسيخ الأمانة.

يرى أولي ويفر أن الأمن مجرد أفعال كلام، وأن عملية الأمانة لا تعدو أن تكون مجرد تصنيف قضايا معينة في خانة الأمن بمجرد التكلم عليها بمفردات أمنية. (1) وعلى هذا الأساس سار منظرو مدرسة كوبنهاجن في تفسير نظرية الأمانة - كما رأينا سابقا - حيث أكدوا على الدور الكبير الذي تلعبه الممارسة الخطابية في تحقيق عملية الأمانة.

وفي هذا السياق، سنحاول دراسة ميكانيزمات أمانة التنمية في أفريقيا انطلاقا من الخطوة الأولى التي تحاول من خلالها الفواعل السياسية فرض الخطاب الأمني على حساب الخطاب التنموي، وهو ما ساهم كما سنرى لاحقا في السيطرة على الرأي العام العالمي والمحلي على حد سواء.

أولا: هيمنة الخطاب الأمني على الخطاب التنموي.

عند البحث في تأثير الخطاب وأهميته، يبدو من المناسب أن نبدأ بالسؤال عن أهمية الكلمات واللغة، وهو ما أجاب عنه ريتشارد جاكسون Richard Jackson حين قال: "الكلمات ليست محايدة أبدا، إنهم لا يصفون العالم فحسب، بل يساعدون في الواقع على صناعة العالم". (2)

إن استخدام المصطلحات الثنائية، والطبيعة التأسيسية للغة، والروابط العاطفية، والتداعيات التاريخية لمصطلحات وعلامات معينة؛ تجعل الخطاب أداة قوية ومحملة بالقيمة، فإلى جانب هذا الموقف يجب النظر إلى الخطاب كمرادف للقوة، حيث يجادل ميشال فوكو في هذا السياق بأن الأنظمة الحقيقية في المجتمع هي من تقرر أنواع الخطاب التي يقبلها هذا المجتمع ويجعلها صحيحة، ويتم في العادة إنتاج مثل هذه الخطابات عدد قليل من الأجهزة السياسية والاقتصادية الكبرى (الجامعة، الجيش، الإعلام). (3)

لقد ساهم الخطاب الأمني بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في ترسيخ الأمانة في أفريقيا بشكل فاق كل التصورات، ولعل أهم ما ساهم في قوة هذا الخطاب على حساب الخطاب التنموي هو تأثيره المزدوج بين العالمية والمحلية، فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية خطاب الأمانة الكلية*، في حين عكفت الدول الأفريقية على تدوير خطاب الأمانة على المستوى المحلي.

(1) سيد أحمد فوجيلي، "فهم الأمانة: مقارنة نقدية للدراسات الأمنية". مرجع سبق ذكره، ص 73.

(2) Chris Rossdale, "The Constitutive Effects for Conflict and Insecurity of The Post-9/11 Discourse on Terrorism". E-International Relations, Jun 11 2009, P02.

(3) Ibid, p02

* طرح باري بوزان مفهوم الأمانة الكلية أو الأمانة على مستوى النظام الدولي، بمعنى يدفع دولة معينة إلى صياغة قضية ما باعتبارها تشكل تهديدا لأمن النظام الدولي ككل، وقد يساعدها في ذلك عاملان رئيسيان، هما: العولمة، والإيمان بوجود أيديولوجية

1. خطاب الأمانة الكلية Macro securitization:

لقد خُص آدم هودجز Adam Hodges إلى القول، بعد تحليله خطابات بوش الابن حول الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، أنها أنشأت سردا ثقافيا مشتركا واسع النطاق، سواء داخل الأمة الأمريكية أو خارجها، مما منحه بعد ذلك حرية اتخاذ القرارات، والقدرة على تحديد واقع اجتماعي معين، وفرض تصوراته على الصعيد العالمي بكل سهولة وحرية، وهي الفكرة التي أشار إليها باري بوزان في دراسته عام 2006 بالأمانة الكلية، والتي تستند إلى نفس مفهوم نظرية الأمانة غير أنها تمارس على نطاق أوسع، معتمدة على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية. (1)

لقد تشكلت الملامح الرئيسية لخطاب الأمانة الكلية من خلال جملة من المتغيرات الرئيسية، يمكن اجمالها في: **أولا**، صعود لغة الثنائيات؛ الخير/ الشر، الحضارة/الهمجية، وهو ما أفرز بدوره تقسيم بنيوي جديدا للعالم على أساس؛ نحن/ هم، تجلى بشكل صريح في خطاب جورج بوش الابن الشهير: " أنت معنا، أو أنك مع الإرهابيين"، **ثانيا**، الاستخدام المفرط للمتوازيات التاريخية عبر التلميحات المتكررة للحرب الباردة والحرب العالمية، **ثالثا**، الاحتجاج المتواصل بالعسكرة والاستثناء، وهو ما جعل فكرة الحرب على الإرهاب تحمل مشروعا قويا ومتكاملا. (2)

إن الاستخدام المفرط للغة الثنائيات ضمن خطاب الأمانة الكلية أعطى تصورا عاما بأن الولايات المتحدة وحلفاءها يقودون معركة لا تقبل الحياد، وهو ما ساهم في توسيع نطاق حلفهم ليشمل عدد كبيرا من دول العالم التي رأت في عدم انضمامها تصنيفها تلقائيا لها في الحلف المقابل.

فقد تم الترويج للمعركة بأنها معركة الحضارة والخير ضد البربرية والشر، وأنها معركة تتضمن فريقين لا ثالث لهما، وهو ما قسم العالم إلى فريقين، وجعل الولايات المتحدة الأمريكية تنصب نفسها المسؤولة عن تحقيق العدالة في العالم. (3) هذا في وقت عمق استخدام المتوازيات التاريخية كالحرب الباردة، والحرب العالمية من بناء تصور عالمي في المخيال الجمعي للحكومات والمجتمعات على حد سواء، يشير إلى أن الوضع مقبل

=عالمية تتمثل في الليبيرالية، كما عبرت عنها أطروحات نهاية التاريخ والرجل الأخير. أنظر: شادي عبد الوهاب. مرجع سبق ذكره، ص 32.

(1) فوزية قاسي، " أثر خطاب الأمانة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11: اسهامات مدرسة كوبنهاجن ". مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد: 10، العدد: 01، أبريل 2019، ص 1511.

(2) Chris Rossdale, op cit, p03.

(3) فوزية قاسي، " أثر خطاب الأمانة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11: اسهامات مدرسة كوبنهاجن ". مرجع سبق ذكره، ص 1512.

على حرب كونية شاملة، وليست مجرد معركة لرد فعل انتقامي عابر من الولايات المتحدة الأمريكية على أحداث 11 سبتمبر 2001، وبالتالي أصبح هذا الجزء من الخطاب يعمل على تعميق الشعور بالخوف لدى الحكومات، ويدفعها إلى محاولة الانخراط في الحرب.

على مستوى آخر، يتم تعزيز خطاب الأمانة الكلية بشكل فعال عن طريق الإشارات المتزايدة لحالة الحرب التي ظهرت في خطابات بوش الابن آنذاك، ومن خلال التمثيل الخطابي لحالة الاستثناء، حيث أقيمت الدول الأوروبية على خطى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا إلى الرفع من حالة الاستنفار الأمني في مجتمعاتها من خلال بث الحملات الإعلانية التي تحث المواطنين على التبليغ عن حالات الاشتباه في الأمور المريبة كالحقائب والأكياس والأشخاص، وفتح أرقام خضراء للتبليغ، وهو ما ساهم في تعزيز استمرار حالة التهديد، واستدعى التوجه نحو حالة الاستثناء. (1)

لقد ساهم خطاب الأمانة الكلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في خلق حالة توتر واستنفار دولي هيمنة على جميع المجالات الأخرى حتى الاقتصادية منها، وجعل العالم يتحدث أمنياً متجاوزاً كل الخطابات الأخرى على غرار خطاب التنمية والديمقراطية اللذين هيمنوا على الخطاب الرسمي منذ منتصف القرن العشرين، فالأمانة تستدعي حالة الاستثناء، وتتطلب معالجات سريعة، وبالتالي تلجأ الفواعل السياسية إلى إعادة ضبط أجنداتها بما يتماشى وتلك المعالجات، فتأجل مواضيع معينة كانت تحمل الأولوية في السابق كالديمقراطية والتنمية، وتقدم مواضيع أخرى كالأمن والعسكرة، وهي مواضيع لا تنعكس على الرفاه الاجتماعي للمواطنين بشكل مباشر خاصة في البلدان الفقيرة كالبلدان الأفريقية.

وقد وصف رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير قارة أفريقيا بأنها: " ندبة على ضمير العالم "، لكن الاهتمام الجديد المتزايد بالقارة هو جزء من الأمانة المتزايدة التي حولت جميع التفاعلات تدريجياً من فئة " التنمية / الإنسانية " إلى فئة " الخطر / الخوف / التهديد " في سياق الحرب على الإرهاب، وهو ما ساعد حسبه في إضفاء الشرعية على الحرب على الإرهاب، لكنه بالمقابل لم يقدم الكثير لمشاكل التنمية المترابطة في القارة. (2)

2. خطاب الأمانة:

بعد هيمنة خطاب الأمانة الكلية على الساحة الدولية - كما رأينا سابقاً - توجهت أغلب دول العالم، وعلى رأسها الدول الأفريقية إلى الانخراط في الحرب الدولية على الإرهاب، وأقدمت على إعادة ترتيب أولوياتها

(1) Chris Rosedale, op cit, p04.

(2) Rita Abrahamsen, " Blair's Africa: The Politics of Securitization and Fear ". Alternatives: Global, Local, Political 30, no, 2005, p55.

وفق الأجندة الجديدة، حيث أصبح الأمن يأخذ الأولوية على حساب بقية المشاريع الأخرى كالتنمية والانتقال الديمقراطي، والمواطنة الخ.

وعلى هذا الأساس، تبنت الكثير من الدول الأفريقية خطاب الأمانة، وباشرت في تحويل خطابها الرسمي من حشد القدرات والطاقات الوطنية من أجل البناء والتنمية إلى خطاب أمني جديد يقوم على تعظيم التهديد وطرق مواجهته كالبحث عن الحالة الاستثنائية، وقوانين الطوارئ، وإسقاط جميع أعراف وقوانين الديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى يتسنى معالجة تلك التهديدات والقضاء عليها.

وقد تجلت الملامح العامة لخطاب الأمانة في الترويج المتزايد لأسبقية الأمن على التنمية، حيث يرى صناع القرار أن الأمن هو المدخل الرئيسي للقضاء على هشاشة الدولة، ما يسمح بعد ذلك بإحداث تحول ديمقراطي حقيقي، ويستند أصحاب هذا الخطاب إلى العديد من الخبراء والمختصين الذين يجمعون على أولوية الاستثمار في قطاع الأمن باعتباره مقدمة للاستثمار في القطاعات الأخرى، على غرار محاربة الفقر، وإقامة البنية التحتية، والتأسيس لمفهوم الحكم الرشيد. (1)

وهو ما دفع معظم الدول الأفريقية إلى محاولة بناء خطاب أمني جديد يركز على تضخيم تهديد الجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة من خلال الخطابات الرسمية للمسؤولين، أو عن طريق وسائل الإعلام المحلية المختلفة، التي احتل مواضيع التفجيرات والعمليات الإرهابية، ونشاط قوات الأمن والجيش في مكافحتها صدارة العناوين الرئيسية داخلها، هذا كما عمدت هذه الدول كذلك إلى خلق جو عام غير طبيعي داخل مجتمعاتها يميزه الخوف وانعدام الطمأنينة، ويدفع الأفراد إلى مزيد من الحذر الشديد، والعيش في ظل عدم الثقة بين المواطنين.

ويرى الباحث الفرنسي في الشؤون الأفريقية مارك أنطوان بيروز دي مونكلو Marc - Antoine Peruz de Monclo في هذا السياق، أن الخطاب الأمني في أفريقيا يشكل كنز الأنظمة الاستبدادية في القارة، فهو يعطي الشرعية لجميع أفعالها وتصرفاتها مهما تعارضت مع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهي تقمع المعارضة بحجة الإرهاب. (2)

(1) حمدي عبد الرحمن، " الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في أفريقيا ". مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 56، أكتوبر 2014، ص 46.

(2) مارك أنطوان بيروز دي مونكلو، " مكافحة الإرهاب.. كنز الأنظمة الاستبدادية في أفريقيا ". متحصل عليه من: <https://soo.gd/6FE6>، يوم 2020/06/06، على الساعة 21:37.

في النهاية يبدو من المفيد التأكيد على أن التزاوج بين خطاب الأمانة الكلية التي تبنته الدول الكبرى والجهات المانحة، وخطاب الأمانة على المستوى المحلي الذي أشرفت عليه الدول الأفريقية قد أدى إلى هيمنة الخطاب الأمني بشكل كلي على خطاب التنمية، فقد أصبحت الجهات المانحة لا تهتم بالتنمية بقدر إهتمامها بمحاربة الإرهاب، وهو ما تقاطع مع مصالح الحكومات والأنظمة المحلية التي وجدت في الخطاب الجديد فرصة ذهبية لفرض بقائها واستمراريتها بعيدا عن معارضة.

ثانيا: السيطرة على الرأي العام العالمي والمحلي.

تهدف الممارسة الخطابية وأفعال الكلام التي يتضمنها خطاب الأمانة بشكل مباشر إلى السيطرة على الرأي العام العالمي والمحلي على حد سواء، وهو ما يعطي للفواعل السياسية الدولية والمحلية التي تتبنى هذا الخطاب شرعية استعمال جميع الأساليب المشروعة وغير المشروعة في سياق حربها على الإرهاب من جهة، وتنفيذ أجندها الخفية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الرأي العام العالمي يشكل عائقا كبيرا أمام سياسات الدول الكبرى في القارة الإفريقية، خاصة مع تزايد دور وسائل الإعلام الغربية والصحافة الاستقصائية في كشف خيوط الأجنده الخفية للحرب المعلنة على الإرهاب في القارة، لذلك يلعب خطاب الأمانة الكلية دورا محوريا في السيطرة على الرأي العام العالمي لضمان عدم تأثيره في رسم وتنفيذ السياسات المنتهجة في القارة.

لقد وضعت الإدارة الأمريكية الرأي العام الأمريكي والعالمي بعد 11 سبتمبر أمام الأمر الواقع، فقد استعملت جميع أنواع الخطاب الممكنة للسيطرة عليهما بدأ بخطاب التهديد والخطر الذي أعقب مباشرة التفجيرات وأحدث حالة هلع كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الأوروبية، ومرورا بالخطاب الديني الذي مهد له صامويل هنتغنتن الطريق بكتابه صدام الحضارات قبل أن يعل عنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن بشكل رسمي خلال خطابه الشهير الذي وصف فيه الحرب على الإرهاب بالحرب الصليبية محاولا استحضار الحملات الصليبية القديمة التي كانت تطلقها الكنيسة للسيطرة على القدس، وانتهاء بخطاب الحق في الدفاع المشروع عن النفس.

وبحسب نشرة واشنطن التي يحررها ديفيد أنثوني ديني David Anthony Denny بتاريخ 20 أوت 2004، ذهبت كوندوليزا رايس Condoleezza Rice يوم كانت تشغل منصب مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي في سياق استعراضها لجهود الحكومة الأمريكية لمحاربة التطرف في خطاب ألقته في التاسع عشر من

نفس الشهر والسنة إلى أن الانتصار في الحرب ضد الإرهاب سيحتاج إلى حرب أيديولوجية. (1) في إشارة واضحة لربط الإرهاب بالإسلام.

لقد ساهم خطاب الأمانة الكلية بشكل صريح في كسب الرأي العام الدولي والقضاء على جميع أشكال المعارضة للسياسات الأمريكية والغربية تجاه أفريقيا والشرق الأوسط من خلال المساعد في خلق وضع جديد للرأي العام بين " الأنا والآخر "، فقد أصبح المواطن الغربي اليوم يرى المسلم من زاوية الآخر الذي يشكل تهديدا وجوديا له ولمجتمعه ولقيم الديمقراطية التي يسعى إلى تحقيقها. (2) وبالتالي أصبح لا يبالي أي انتهاكات لحقوق الإنسان ترافق الحرب على الإرهاب.

وعلى نفس المنوال، تعمل الحكومات المحلية في أفريقيا للسيطرة على الرأي العام المحلي من خلال تبني خطاب الأمانة الذي يسمح باستدعاء الحالة الاستثنائية ومعالجة قضايا السياسات الدنيا باعتبارها قضايا أمنية ذات أولوية ما يتيح بعد ذلك لهذه الفواعل القضاء على جميع أشكال المعارضة السياسية تحت غطاء الحرب على الإرهاب وضمن دستورية قوانين الطوارئ.

وتستغل هذه الحكومات جميع وسائل الدعاية الممكنة في سياق لغة الأمن التي تتبناها، فتسخر وسائل الإعلام المختلفة الرسمية منها وغير الرسمية التي تحول نشراتها الإخبارية إلى عرض حال لنشاطات التنظيمات الإرهابية من خلال بث صور ما تخلفه من مجازر وخراب كبيرين، وهو ما يساهم في بث جو من الخوف والقلق داخل المجتمع يؤدي إلى: (3)

- زيادة شعور المواطن في الشارع بأنه معرض في أي لحظة لأن يصبح ضحية عمل إرهابي يستهدف حياته وممتلكاته.

- إشاعة شعور عام بأن المجتمع بما يحتويه من قوانين ومؤسسات وأجهزة أمنية عاجز عن مواجهة العنف أو كبح جماح الجماعات الإرهابية.

وهنا يصبح تبرير التدخل الأمني ومعالجة التهديد والخطر أمر مطلوب ومرغوب فيه بشدة من طرف الرأي العام المحلي الذي لا يهمه في ذلك الوسائل التي تتبناها الحكومات وأنظمتها الأمنية (الجيش والشرطة)

(1) سعد سلوم، " حرب قصف العقول وكسب القلوب: القوة الناعمة في تحولات الخطاب السياسي الأمريكي ". مجلة مدارك، العدد: 03، 2006، ص 116.

(2) أنظر: خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن أمام المعهد الوطني للديمقراطية، بتاريخ 06 أكتوبر 2005.

(3) اسماعيل وصفي الأغا، " معالجة الصحف العربية لظاهرة الإرهاب: دراسة تحليلية لعدد من الصحف العربية ". رسالة ماجستير، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، 2004، ص 111.

من حيث المشروعية أو الشرعية الديمقراطية أو مدى تطابقها مع القوانين والتشريعات المعمول بها أو مبادئ حقوق الإنسان.

هذا كما تستغل الفواعل السياسية المؤسسات الدينية كالمساجد والكنائس ومختلف دور العبادة في القارة الأفريقية في الترويج لخطاب الأمانة على اعتبار ما تشكله هذه المؤسسات من تأثير كبير على الجمهور والرأي العام، وهو ما يساعد في سيطرة هذه الفواعل على المجتمع بشكل أكبر.

المطلب الثاني: التحول من الخطاب إلى العسكرية.

بعد نجاح الدول الكبرى والحكومات المحلية في الترويج لخطاب الأمانة على المستويين الدولي والمحلي، تأتي الخطوة الثانية من ميكانزمات العملية، والتي تهدف إلى التحول نحو مزيدا من العسكرية في القارة الأفريقية من خلال تبني استراتيجية جديدة تعتمد على تحويل ميزانيات التنمية نحو مختلف القطاعات الأمنية، وما يترتب على ذلك من ارتفاع كبير في ميزانيات التسلح.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التحول الكبير في ميزانيات التنمية نحو القطاعات الأمنية قد تم بالأساس كنتيجة لخطاب الأمانة الكلية متجسدا بشكل مباشر في المساعدات التنموية الموجهة للدول الأفريقية التي تحولت بشكل آلي بعد أحداث 11 سبتمبر إلى مساعدات أمنية تستهدف الجيوش والمؤسسات الأمنية، لكن الإشكالية الكبرى التي نحن بصدد البحث فيها تتجلى فيما تبقى من المساعدات التنموية التي فشلت الجهات المانحة في المحافظة عليها، وتم تحويلها هي الأخرى نحو القطاعات الأمنية من طرف الحكومات المحلية رغم محافظتها على مضمونها التنموي في عقود التمويل.

فحسب العديد من هيئات مكافحة الفساد، فإن عمليات تحويل الأموال من قطاعات التنمية، إلى قطاع الدفاع أسلوب متبع في دول أفريقية كثيرة. ⁽¹⁾ وغالبا ما يتم ذلك في سرية تامة نظرا لما يقال عن القطاع العسكري باعتباره يختلف عن الأجزاء الأخرى من القطاع العام بطريقتين على الأقل: الأولى هي الحاجة إلى السرية في مجال الأمن القومي، والثانية هي الطبيعة السياسية للغاية لقرارات الإنفاق المتعلقة بالقطاع العسكري، وخاصة قرارات الحصول على الأسلحة. ⁽²⁾

وعلى هذا الأساس، تحاول الكثير من الدول الأفريقية إحاطة ميزانيات الجيوش وعمليات التسلح بالسرية التامة، وتعمل على فرض عدم إخضاعها للرقابة من المؤسسات الرقابية المحلية كالبرلمانات واللجان المالية

⁽¹⁾ مصطفى خواص. مرجع سبق ذكره، ص 208.

⁽²⁾ Wuyi Omitoogun, Eboe Hutchful, " Budgeting for the Military Sector in Africa: The Processes and Mechanisms of Control ". Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2006, p15.

التقنية على مستوى الحكومات، وحتى عند تقديم تلك الميزانيات أمام البرلمان، تحاول تقديم أرقام مجملة دون ذكر أي تفاصيل. (1)

تشير العديد من الدراسات والتقارير الدولية إلى التزايد الكبير في حجم ميزانيات الجيوش، وتنامي عمليات توريد السلاح في أفريقيا خلال العقدين الماضيين، رغم الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي دفعت الكثير من الدول الأفريقية إلى تبني سياسات تقشفية يبدو أنها لم تشمل القطاعات العسكرية التي حافظت على ميزانياتها.

ففي شمال القارة، يشكل سباق التسلح بين الجزائر والمغرب مثالا حقيقيا لحالة العسكرة التي تشهدها القارة، حيث حرصت الجزائر خلال الثلاث عقود الماضية على زيادة انفاقها العسكري في محاولة منها لعصرنة قواتها المسلحة بعد عشرية كبيرة من الحرب على الإرهاب، وقد استعانة في ذلك المسعى بأموال الربيع النفطي التي عرفت ارتفاعا كبيرا مع بداية الألفية الثالثة، وهو ما دفع الجارة المغرب إلى محاولة مجاراة هذا التسلح الكبير رغم عدم توفر السيولة اللازمة ما دفعها لتحويل الكثير من أموال القروض والمساعدات التنموية نحو القطاعات العسكرية.

أما في الجزائر، فرغم انخفاض سعر البترول، وتداعيات الأزمة الاقتصادية منذ 2008 وما أعقبها من إجراءات تقشفية أقرتها الحكومات المتعاقبة إلا أن ميزانيات الجيش والتسلح بقية على حالها دون أي تعديلات كبيرة تذكر، وهو ما يدل على أولوية التسليح في المنطقة على جميع القطاعات الأخرى حتى التنموية منها على غرار الصحة والتعليم والسكن والأشغال العمومية.

إن ارتفاع الانفاق العسكري في الجزائر والمغرب، لا يعكس تماما الطبيعة الاقتصادية للبلدين الذين يشكوان تدهورا كبيرا منذ سنوات، انعكس سلبا على نسبة الفقر والبطالة وتدني مستويات المعيشة، وهو ما يعني أن التنمية هي الخاسر الأكبر من هذا السباق المحموم.

أما في مصر، فقد وصل الانفاق العسكري إلى نروته بعد الانقلاب العسكري على الرئيس محمد مرسي، ووصول السيسي إلى السلطة، وهو ما فتح المجال أمام مضاعفة ميزانيات الجيش والتسلح على حساب بقية الميزانيات الأخرى.

ويشكل الانفاق العسكري في شمال أفريقيا أكثر من ثلثي الإنفاق العسكري العام في قارة أفريقيا، حيث يوضح الجدول الآتي نسبة الانفاق بالتفصيل:

(1) مصطفى خواص. مرجع سبق ذكره، ص 209.

الجدول رقم 05: الانفاق العسكري في منطقة شمال أفريقيا (2018)

الإنفاق العسكري			الدولة
من إنفاق الحكومة المركزية	من إجمالي الناتج المحلي	بالأسعار الجارية للعملة المحلية	
4.14%	1.25%	55.30 مليار	مصر
13.81%	5.27%	1.12 ترليون	الجزائر
10.48%	3.10%	34.70 مليار	المغرب
6.89%	2.09%	2.23 مليار	تونس
/	/	/	ليبيا

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببيانات البنك الدولي*.

لا يختلف الحال كثيرا في منطقة الساحل الأفريقي التي تشهد العديد من التوترات الأمنية مع حركة نشاط كبيرة للجماعات الإرهابية، حيث صرح الرئيس البوركيني روك مارك كريستيان كابوري، الرئيس الحالي لمجموعة دول الساحل الخمس، أن ما يقارب (18 - 32%) من ميزانيات بلدان منطقة الساحل مخصصة في الوقت الراهن للأمن، خاصة لمكافحة الإرهاب، وأوضح كابوري خلال جلسة عمل بين مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا وإفريقيا في بياريتز بفرنسا، أن الأولوية لدول الساحل تتمثل في الأمن بدرجة أولى ثم التنمية، وقال أيضا: " نحن خمس دول حاليا، ونحارب الإرهاب بدعم عدد من الشركاء، لكن هذا الأمر من شأنه أن يتمدد، لأنه كالسرطان يتكاثر، مما قد يسبب لنا مشاكلات تستحيل معالجتها. ⁽¹⁾ وهو ما يؤكد إقدام دول هذه المجموعة على تحويل ميزانيات التنمية نحو القطاعات الأمنية والعسكرية.

وفي ذات السياق، أقدم النظام التشادي المدعوم فرنسيا على استخدام إيرادات تنفيذ مشروع خط أنابيب النفط الممول من البنك الدولي الذي انطلق عام 2000 في ابرام صفقات تسليح وشراء عتاد عسكري. وهو ما

* البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري مستمدة من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، ومأخوذة من تعريف حلف الناتو، وهو يشمل جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة، بما في ذلك قوات حفظ السلام، ووزارات الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المشاركة في مشروعات دفاعية، والقوات شبه العسكرية إذا حُكم بأنها مدربة ومجهزة للعمليات العسكرية.

⁽¹⁾ ملحق المشهد الأفريقي. " عين على أفريقيا "، مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 42، أكتوبر 2019، ص 106.

يدل على حقيقة التواطؤ الدولي مع النظام التشادي من خلال غض الطرف على هذه التصرفات المنافية لاتفاقيات التمويل الثنائي للمشاريع التنموية.

لقد طغى الانفاق العسكري في منطقة الساحل على الميزانيات العامة لدول المنطقة بسبب حالة الأمانة المتزايدة بفعل النشاط الإرهابي، ليصل حسب الأرقام الرسمية إلى مستويات كبيرة، يمكن أن تكون أكبر بالنظر لعمليات الانفاق السرية خارج الأطر الرسمية.

الجدول رقم 06: الانفاق العسكري في منطقة الساحل الأفريقي (2018)

الإنفاق العسكري			الدولة
من إنفاق الحكومة المركزية	من إجمالي الناتج المحلي	بالأسعار الجارية للعملة المحلية	
%14.29	%2.87	275.20 مليار	مالي
%9.49	%2.45	127.62 مليار	النيجر
%14.64	%2.13	129.45 مليار	التشاد
%11.19	%3.02	56.83 مليار	موريتانيا
%8.01	%2.06	173.65 مليار	بوركينافاسو

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببيانات البنك الدولي.

يظهر جليا من خلال الجدول حالة التناقض الكبيرة بين نسبة الإنفاق العسكري المرتبطة بإجمالي الناتج المحلي المنخفضة بالمقارنة مع نسبته من إجمالي الإنفاق العام للحكومة المرتفعة، وهو ما يدل على الحجم الكبير لأموال القروض والمساعدات التنموية التي لا تندرج ضمن إجمالي الناتج المحلي لكنها تحولت نحو الإنفاق العسكري وساهمت في رفع نسبة إنفاق الحكومة المركزية على إجمالي هذا الإنفاق.

وعلى هذا الأساس، تبرز عملية الأمانة بشكل أكبر في منطقة الساحل الأفريقي من نظيرتها في منطقة شمال أفريقيا، وذلك بسبب تجلي الأسباب المعلنة للعملية بشكل أكثر وضوحا في هذه المنطقة التي تشهد حالة عدم استقرار أمني كبير نتيجة النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية.

أما في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، فقد تراجعت عملية الأمانة في بعض البلدان كإثيوبيا وجنوب السودان، بينما شهدت مستويات عالية في السودان، في حين أخذت العملية منحنيات خطيرة في بلدان

أخرى بسبب السرية التامة لعمليات الانفاق العسكري وتحويل الميزانيات التنموية نحو القطاعات الأمنية والعسكرية كما هو الحال في إريتريا وجيبوتي والصومال، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 07: الانفاق العسكري في منطقة شرق أفريقيا (2018)

الإنفاق العسكري			الدولة
من إنفاق الحكومة المركزية	من إجمالي الناتج المحلي	بالأسعار الجارية للعملة المحلية	
11.64%	2.28%	24.23 مليار	السودان
3.36%	1.33%	8.40 مليار	جنوب السودان
3.85%	0.64%	13.65 مليار	اثيوبيا
4.81%	1.22%	111.13 مليار	كينيا
/	/	/	إريتريا
/	/	/	جيبوتي
/	/	61 مليون	الصومال

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببيانات البنك الدولي.

شكل السودان حالة استثنائية في منطقة شرق أفريقيا نظرا لانخفاض نسبة الإنفاق العسكري من نسبة إجمالي الناتج المحلي، وارتفاع نسبتها من إجمالي إنفاق الحكومة المركزية، وهو ما يدل بشكل قطعي على وجود مصادر تمويل أخرى خارج إجمالي الناتج المحلي ساهمت في هذا الارتفاع، وهو ما يقودنا إلى المساعدات التنموية التي تم الاستلاء عليها وتحويلها نحو القطاعات العسكرية، هذا في حين تدعم نسبة النمو المنخفضة وضعف مؤشرات التنمية صحة هذا التوجه.

أما بخصوص جنوب السودان، واثيوبيا، وكينيا فقد أبدت هذه البلدان تحكما جيدا في إنفاقها العسكري، ما جعلها تحاول إكتساب نوع من التوازن بين نسبه من إجمالي الناتج المحلي، ونسبه من إجمالي الإنفاق العام للحكومة.

إن غياب المعطيات عن إريتريا وجيبوتي والصومال يثير الكثير من المخاوف نظرا لما يمكن أن يشكل ذلك من إبرام لصفقات تسلح غير مشروعة من جهة، ويطرح العديد من التساؤلات حول مصادر تمويل

هذه الصفقات المشبوهة من جهة أخرى، وهو ما يجعل من الأمانة في مثل هذه الحالات أكثر خطورة من بقية الحالات الأخرى التي تكون فيها قابلة للقياس.

أما منطقة غرب أفريقيا، فتشهد انتشارا كبيرا للسلاح خاصة الخفيف منه حسب العديد من تقارير نزع السلاح الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وهو ما جعلها حديقة خلفية للجماعات الإرهابية التي تنشط في منطقة الساحل الأفريقي، لذلك تسعى الحكومات في المنطقة إلى فرض سيطرتها من خلال الزيادة المستمرة في نسبة الإنفاق العسكري.

الجدول رقم 08: الانفاق العسكري في منطقة غرب أفريقيا (2018)

الإنفاق العسكري			الدولة
من إنفاق الحكومة المركزية	من إجمالي الناتج المحلي	بالأسعار الجارية للعملة المحلية	
%8.80	%1.85	192.72 مليار	السنغال
%9.88	%2.47	1.89 ترليون	غينيا
%3.15	%0.80	236.04 مليار	سيراليون
%1.48	%0.77	157.865 مليون	ليبيريا
%5.98	%1.36	337.81 مليار	كوديفوار
%1.56	%0.41	1.01 مليار	غانا
%7.11	%1.97	58.01 مليار	طوغو
%3.72	%0.86	50.13 مليار	بنين
%4.05	%0.51	654.40 مليار	نيجيريا
%6.03	%1.25	238.91 مليار	الكاميرون

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببيانات البنك الدولي.

عرفت السنغال وغينيا عملية الأمانة بشكل واضح في منطقة غرب أفريقيا، فقد شهد البلدين نسبة إنفاق معتبرة على القطاع العسكري مقارنة ببقية البلدان الأخرى في المنطقة، غير أن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا

الفصل الثالث | عملية الأمانة وإشكالات التنمية في أفريقيا

السياق هو ضعف نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي، وارتفاعها في نسبة إجمالي الإنفاق العام للحكومة المركزية، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول مصادر التمويل الحقيقية للإنفاق العسكري في ظل ضعف الناتج المحلي في حد ذاته.

ولعل الإجابة على هذه التساؤلات تقودنا إلى مصادر أخرى للتمويل كالمساعدات والقروض التنموية التي تحصل عليها هذه البلدان، وتعمل على تحويلها من مصارفها الأصلية نحو القطاعات الأمنية والعسكرية تحت ذريعة الأسباب المعلنة لعملية أمانة التنمية في القارة.

هذا في الوقت الذي ترتفع نسبة الإنفاق العسكري من إنفاق الحكومة المركزية أكثر بالمقارنة مع نسبتها من إجمالي الناتج المحلي في منطقة وسط أفريقيا، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 09: الانفاق العسكري في منطقة وسط أفريقيا (2018)

الإنفاق العسكري			الدولة
من إنفاق الحكومة المركزية	من إجمالي الناتج المحلي	بالأسعار الجارية للعملة المحلية	
%8.45	%1.41	17.20 مليار	أفريقيا الوسطى
%9.17	%1.53	145.17 مليار	الغابون
%10.44	%2.55	162.42 مليار	جمهورية الكونغو
%7.08	%1.43	1.52 ترليون	أوغندا
%5.47	%0.67	477.26 مليار	الكونغو الديمقراطية
%4.68	%1.23	102.49 مليار	رواندا
%8.43	%1.82	116.38 مليار	بوروندي
%6.81	%1.21	1.54 ترليون	تنزانيا

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببيانات البنك الدولي.

تتشارك جميع بلدان منطقة وسط أفريقيا في تقارب نسب الإنفاق العسكري من بعضها البعض، حيث ترتبط جميعها في الفجوة الكبيرة بين نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي، وبين نسبته من إنفاق الحكومة المحلية، وهو ما يدل على وجود مصادر تمويل أخرى خارج الناتج المحلي.

لا يختلف الحال كثيرا في منطقة جنوب أفريقيا التي حافظت على نفس نسق الإنفاق العسكري في بقية المناطق الأفريقية، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

الجدول رقم 10: الانفاق العسكري في منطقة جنوب أفريقيا (2018)

الإنفاق العسكري			الدولة
من إنفاق الحكومة المركزية	من إجمالي الناتج المحلي	بالأسعار الجارية للعملة المحلية	
9.40%	1.78%	501.22 مليار	أنغولا
5.66%	1.40%	3.96 مليار	زامبيا
3.11%	0.85%	42.66 مليار	مالاوي
5.61%	2.17%	420.364 مليون	زمبابوي
3.18%	0.99%	8.76 مليار	موزمبيق
8.56%	2.78%	5.40 مليار	بوتسوانا
8.80%	3.35%	5.98 مليار	ناميبيا
3.54%	0.60%	244.16 مليار	مدغشقر
2.95%	0.98%	48.21 مليار	جنوب أفريقيا

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببيانات البنك الدولي.

تمثل أنغولا أعلى بلدان منطقة جنوب أفريقيا من حيث حجم الإنفاق العسكري، فقد تجاوز 9% من إجمالي الإنفاق العام للحكومة، وهو ما يدل على الاهتمام الكبير للإنفاق العسكري الذي بلغ 501.22 مليار بالعملة المحلية على حساب التنمية في بلد يشهد العديد من المشاكل التنموية على غرار التعليم والصحة والبطالة وضعف البنية التحتية.

المبحث الثالث: مخرجات ونتائج أمانة التنمية في أفريقيا.

ساهمت عملية أمانة التنمية في أفريقيا في بروز العديد من النتائج السلبية على مدار السنوات الأخيرة، فقد أدت حالة الاستثناء التي رافقت عملية الأمانة على المستوى المحلي إلى ضمان استمرارية الأنظمة الحاكمة بعيدا عن متطلبات الديمقراطية ما عزز النزعة الاستبدادية والتسلطية في بلدان القارة، هذا بالإضافة إلى تعميق حالة التخلف على مستوى جميع الأصعدة نظير التراجع التنموي في مقابل أولوية قطاعات الأمن، كما ساهمت عملية الأمانة أيضا من خلال اعتمادها المباشر على المساعدات الخارجية في ترسيخ التبعية بالقارة.

المطلب الأول: تعزيز النزعة الاستبدادية في أفريقيا.

منذ أوائل التسعينات، كانت الديمقراطية، والحكم الراشد من المبادئ الأساسية لخطابات وسياسات التنمية، حيث أعلن المانحون عن أهمية الحرية والحقوق والمساءلة من أجل التنمية والازدهار، ومع ذلك، لا يبدو أن عملية التحول الديمقراطي قد توقفت فقط في العديد من البلدان الأفريقية، بل يبدو أيضا أن المساعدات الخارجية تتدفق بحرية إلى بعض البلدان الأكثر استبدادية وقمعية في القارة، فقد استمرت دول مثل اثيوبيا ورواندا وأوغندا في جذب دعم كبير من الجهات المانحة. (1)

وفي ذات السياق، حكم أربعة من أهم عشر متلقين للمساعدات في أفريقيا؛ أثيوبيا، موزمبيق، رواندا، وأوغندا، أنظمة استبدادية لا تسمح بالمشاركة الديمقراطية، وتعمل على تجريم المعارضة السياسية، في الوقت الذي يدعي فيه المانحون الثنائيون، ومتعدو الأطراف باستمرار تشجيعهم للديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان في القارة. (2)

هذا في حين كانت الديمقراطية في بعض البلدان الأخرى أفضل حالا، فقد أصبحت الانتخابات متعددة الأحزاب حدثا روتينيا في جميع أنحاء القارة، ومع ذلك، عند وصف نتائج عقدين من تعزيز الديمقراطية، يستحضر المراقبون مصطلحات مرجحة مثل؛ " الدكتاتوريات الانتخابية "، و" السلطوية التنافسية "، و" الأنظمة الهجينة ". (3) وهو ما ساهم في بروز اتجاهات مقلقة لتثبيت رؤساء الدول والحكومات بالسلطة ومنع الانتقال السلس إليها، ومن أشهر هذه النماذج خلال السنوات الأخيرة ما قام به الرئيس البورندي بيير كورونزيزا، ورئيس

(1) Rita Abrahamsen, " Discourses of democracy, practices of autocracy: shifting meanings of democracy in the aid-authoritarianism nexus ". Collective Book, Aid and Authoritarianism in Africa: Development Without Democracy, London: Zed Books, 2016, P21.

(2) Tobias Hagmann, Filip Reyntjens. " Aid and Authoritarianism in Sub-Saharan Africa After 1990 ", Collective Book, Aid and Authoritarianism in Africa: Development Without Democracy, London: Zed Books, 2016, P01.

(3) Rita Abrahamsen. Op cit, p 21.

الكونغو برازافيل دينيس ساسو نغيسو، ورئيس رواندا بول كجامي، والرئيس التشادي إدريس ديبي، من تغيير دساتير بلدانهم للترشح لمدة رئاسية غير محددة، والنتيجة أن أفريقيا تشهد استمرار رؤساء في السلطة لأكثر عدد من السنوات في العالم، ومن هؤلاء الرؤساء تيودورو أوبيانج نجوما في غينيا الاستوائية (36 سنة)، وبول بيا في الكاميرون (32 سنة)، ويوري موسيفيني في أوغندا (29 سنة)، وقد تمكن الجيش من الإطاحة بحكم روبرت موجابي الذي حكم زيمبابوي لمدة 36 سنة في نوفمبر 2017، وتم إجباره على تقديم استقالته أمام البرلمان. (1)

حيث وضع الجيش بهذا الصدد خطة محكمة للإطاحة بموجابي تستهدف أمرين، أولهما: تجنب الصدام مع قوى الداخل، والحيولة دون سقوط أي ضحايا، وعدم إدخال البلاد في حالة من الصراع والفوضى الأمنية، والأمر الآخر: هو الحفاظ على العلاقة بالاتحاد الإفريقي، وعدم إحراج الدول الأعضاء في جماعة التنمية لدول الجنوب أفريقي (سادك)، وتجديد التواصل مع المؤسسات الدولية والجهات المانحة. (2)

ولعل الأمر الغريب في هذه الحالة، هو موقف هذه المؤسسات الدولية، والجهات المانحة التي لم تبد أي معارضة لهذا الانقلاب العسكري، وواصلت تعاونها مع السلطة الجديدة رغم عدم شرعيتها*، لكن عندما نعلم أن نظام موجابي في حد ذاته كان ضمن أكبر عشر أفارقة متلقين للمساعدات رغم استبداده بالسلطة لأكثر من 36 سنة ندرك جيدا حينها أن الجهات المانحة لا تهتم بالديمقراطية قدر اهتمامها بمصالحها الخاصة وراء تقديم المساعدات.

إن إحدى أهم خصائص المساعدات الإنسانية المعاصرة هي الاعتراف بضرورة خدمتها مصلحة الأمن القومي للمانحين، في حين كانت الدوافع الجيوسياسية في الماضي ترتدي ثوب الإنسانية، فإن الافتراض اليوم هو؛ أن أهداف التنمية والأمن يمكن متابعتها بطريقة تعزز بعضها البعض، أو كما أعلن الرئيس الأمريكي السابق للأمم المتحدة: " إن إستراتيجيتي للأمن القومي لا تعترف بالتنمية كواجب أخلاقي فحسب، بل كواجب استراتيجي واقتصادي كذلك"، وبعبارات مماثلة، ذكر حزب المحافظين في بريطانيا أن: " معالجة الصراع

(1) أميرة محمد عبد الحليم. مرجع سبق ذكره، ص 195.

(2) أيمن شبانة. مرجع سبق ذكره، ص 195.

* في مسألة شرعية النظم الانقلابية في أفريقيا، تستمر المؤسسات العسكرية في لعب دور فعال، إضافة إلى تدخلها في السياسة عندما ترى هذا التدخل ضروريا، ومن المثير للاهتمام أن العديد من هذه التدخلات تؤدي إلى تقليص صلاحيات السلطة التنفيذية، فالبعض أصبح يشير إليها بالانقلابات الديمقراطية، أو استعادة الديمقراطية. لمزيد من التفصيل أنظر: أميرة محمد عبد الحليم. مرجع سبق ذكره، ص 197.

العالمي لم يعد واجبا أخلاقيا فحسب، بل هو مصدر قلق واضح للأمن القومي"، ويمكن سماع أصداء هذه التحولات في بيانات معظم المانحين الثنائيين، حتى أولئك الذين يرتبطون في الغالب بأجندة تنموية أكثر ليونة وتقدمية على غرار الدنمارك وكندا. (1)

والحقيقة وراء هذه التحولات تكمن في تشریح العلاقة بين المساعدات التنموية وبين الأمانة كعملية تستهدف تحقيق جملة من الأهداف المعلنة، والأجندة الخفية - كما رأينا سابقا -، حيث تتيح الأهداف المعلنة المتمثلة في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود مجالا واسعا للحكومات المحلية من أجل البحث عن الحالة الاستثنائية التي تعتبر بمثابة الذريعة المثالية لتعطيل الفعل الديمقراطي، والاستبداد بالسلطة حتى وإن تطلب الأمر إجراء انتخابات صورية.

ففي رواندا على سبيل المثال، اتسمت مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية بمجتمع منقسم برئاسة حكومة وصلت إلى السلطة من خلال قوة المتمردين، وهو ما دفع زعيم الحرب الأهلية بول كاغامي Paul Kagame بسرعة إلى التحرك نحو إقامة حكم مدني، فأجريت أول انتخابات على مستوى الخلية (القرية الفرعية) في عام 1999، وعلى مستوى المقاطعات في عام 2001، وتم بعدها الاتفاق على الدستور، ثم إجراء الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها حزب الجبهة الشعبية الرواندية عام 2003 بأربعين مقعدا، هذا في حين أسفرت الانتخابات الرئاسية في نفس السنة على فوز كاغامي بـ 95% من الأصوات. (2)

لكن ما حدث بعد ذلك، من إقالة لرئيس الوزراء، وحظر للحزب المعارض الرئيسي الوحيد في البلاد، وإغلاق للفضاء السياسي، والحفاظ على مناخ الخوف، واختفاء الأصوات الناقدة، وزيادة تكميم الصحافة، والهجوم على تنظيمات المجتمع المدني، يشير بوضوح إلى مسار الديمقراطية المتعثر في دولة شمولية متزايدة، تم الحفاظ فيها على مسار انتخابات أريد لها تزيين الواجهة السياسية. (3)

فقد أقدم كاغامي بعد توليه رئاسة رواندا بالتركية عام 2000 باعتباره الزعيم المنتصر في الحرب، ثم انتخابه في الأعوام 2003 و2010 و2017، على تعديل الدستور في 2015 ليتسنى له البقاء في الرئاسة ثلاث فترات أخرى تنتهي عام 2034. (4)

(1) Rita Abrahamsen. *Op cit*, p 32.

(2) Zoë Marriage, " Aid to Rwanda: unstoppable rock, immovable post ". Collective Book, *Aid and Authoritarianism in Africa: Development Without Democracy*, London: Zed Books, 2016, pp, 50,51.

(3) *Ibid*, p 51.

(4) بول كاغامي.. زعيم حرب أصبح رئيس دولة. أنظر موقع الجزيرة: <https://soo.gd/mXPp>، يوم 2020/07/07، على الساعة 12:38.

كل هذه النزعة الاستبدادية لم تمنع المانحين من مواصلة تقديم المساعدات لرواندا، بل عرفت سياسات المساعدات تزايد ملحوظ خلال العقدين الماضيين، وارتباطا أقوى بعمليات الأمانة المتواصلة تحت ذريعة التهديد الذي تشكله القوى الديمقراطية لتحرير رواندا، والتي تعرف نشاطا كبيرا في الجارة الكونغو، وهو ما يعبر بشكل عكسي عن دور الأمانة والمساعدات الخارجية في تعميق النزعة الاستبدادية في رواندا.

ومن جهة أخرى، لاحظ نوكس شيتيو Knox Chitiyo، رئيس برنامج أفريقيا في المعهد الملكي للخدمات المتحدة، أن: " بريطانيا لديها الكثير من الاستثمارات المالية، والارتباطات الرمزية، والعاطفية في رواندا، والمفارقة في هذه العلاقة تؤكد أن بريطانيا بحاجة لرواندا أكثر من حاجة هذه الأخيرة لها".⁽¹⁾ فالالاقتصاد الرواندي المزدهر جراء نسب النمو المرتفعة في السنوات الأخيرة، يجعل البيئة الاستثمارية في البلاد محط جذب للدول الكبرى التي تحاول الاستفادة من هذه الفرص، وهو ما يعبر عن جوهر الأجندة الخفية لعملية الأمانة في شقها المرتبط بتحقيق الأهداف الاقتصادية للجهات المانحة.

أما في إثيوبيا، تعد انتهاكات الحريات العامة وحقوق الإنسان إحدى أهم السمات التي لم تتخل عنها السلطات الحاكمة المتعاقبة على البلاد منذ عقود طويلة، فهي لم تختفي مع التغييرات التي طرأت من نظام سياسي لآخر، وإن اختلفت أشكالها ودرجاتها؛ إلا أن حالتها في ظل النظام السياسي الحالي تشهد جدلا كبيرا وحراكا متسارعا لا سيما خلال السنوات الأخيرة.⁽²⁾

وهو ما دفع العديد من الدراسات السياسية الحديثة إلى محاولة إبراز الطابع الاستبدادي للنظام السياسي الإثيوبي، وتقديم رؤى نقدية لمفهوم الديمقراطية الثورية* التي تقدمت به الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية

⁽¹⁾ Zoë Marriage, Op cit, p 61.

⁽²⁾ هاني سليمان، " الاستبداد المقنع: حالة حقوق الإنسان والحريات في إثيوبيا ". مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 21، أكتوبر 2016، ص 52.

* كانت الديمقراطية الثورية في البداية أداة أيديولوجية لقيادة الاقتصاد السياسي للدول التي تمر بمرحلة انتقالية من الرأسمالية الإقطاعية إلى الاشتراكية، وقد أكد لينين، زعيم الثورة البلشفية الروسية على إمكانية ممارسة الاشتراكية في البلدان التي لا تصل إلى المستوى الرأسمالي من خلال تعبئة الطبقة العاملة الحضرية، على عكس الخطوط الماركسية لتوصيف الاشتراكية التي تصور أن البلدان يجب أن تمر عبر الرأسمالية كشرط مسبق لتطور الاشتراكية، وقد نجحت في هذا السياق الثورة الروسية في تعبئة الفلاحين الحضريين للإطاحة بنجاح بسلالة القيصر الطويلة، أما في إثيوبيا، فقد تم استيراد أفكار الديمقراطية الثورية في أوائل السبعينيات، من طرف تيار ماركسي متطرف يبحث عن التغيير من خلال الإطاحة بالنظام الإمبراطوري عبر الثورة. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

Habtmu Girma Demieessie, " Revolutionary Democracy in Ethiopia: Origin, Evolution and Development ". Ethiopia: Jigjiga University, July, 2019, P 05.

الحاكمة، واستخداماتها المستمرة لسياسات التنمية في السيطرة على الجماهير،⁽¹⁾ بمعنى يتجه نحو تطبيقات مقارنة دور الدولة التنموي على غرار النموذج الصيني.

ولعل أهم ما ساعدها في هذا التوجه هو قدرتها العالية في اجتذاب كمية متزايدة من المساعدات الدولية في السنوات الأخيرة، مؤكدة نفسها كواحدة من أكبر المستفيدين من المساعدة الإنمائية الرسمية في جميع أنحاء العالم، وهذا ما يثير العديد من التساؤلات حول حالة التناقض الشديد بين غياب الديمقراطية، واستمرار تدفق المساعدات التنموية على الرغم من استراتيجيات تكيف هذه المساعدات التي تربطها أساساً بأداء البلدان المتلقية في مجالات الحكم الراشد والديمقراطية.⁽²⁾ وهو ما يعرف بالمشروطة السياسية*.

فمنذ الانتخابات الوطنية لعام 2005، سنت الحكومة الإثيوبية قوانين وأنظمة تقييدية تحكم الصحافة ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى تدابير تسلطية لمكافحة التهديدات الإرهابية على غرار تقييد الحقوق المدنية والسياسية، وهو ما دفع العديد من الأكاديميين في سياق تحليل النظام السياسي الإثيوبي إلى إطلاق العديد من التوصيفات كالوصاية الجديدة، والاستبداد الانتخابي، ودولة الحزب الواحد الشمولية.⁽³⁾

وبهدف تفسير هذه المفارقة، شدد بعض المراقبين على قدرة الحكومة الإثيوبية على التلاعب بخطاب التنمية الدولي، ومواجهة المانحين الدوليين بحزم من أجل توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية للوفاء بأولوياتها السياسية، بينما أشار آخرون إلى سذاجة المانحين أو جهلهم بالديناميات السياسية المحلية وعمليات صنع القرار الحقيقية، في حين يرى تيار ثالث أن الأولويات الجيوسياسية الغربية في الحرب العالمية على الإرهاب تتفوق بشكل جلي على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وهو ما يجعلها ورقة قوية بيد الحكومة الإثيوبية تسمح لها بضمان استمرارية المساعدات التنموية، هذا في الوقت الذي تشير الأسباب الأخرى التي تم تحديدها إلى عمل جهاز المساعدة الدولية، الذي اعتمد إثيوبيا كعرض لإثبات فعالية عمله.⁽⁴⁾

(1) Emanuele Fantini, Luca Puddu. " Ethiopia And International Aid: Development Between High Modernism and Exceptional Measures ". Collective Book, Aid and Authoritarianism in Africa: Development Without Democracy, London: Zed Books, 2016, P 91.

(2) Ibid, p 92.

* ظهرت المشروطة السياسية مع بداية التسعينيات عندما بدأت الدول المانحة، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول النامية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المساعدات والتسهيلات المالية، أو إيقافها فعلاً بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي لا تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي. لمزيد من المعلومات، أنظر: عصام عبد الشافي، " بين المشروطة السياسية والحكم الراشد ". سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

(3) Emanuele Fantini, Luca Puddu. Op cit, p 91.

(4) Ibid, p 92.

يتوافق الطرح الثالث المرتبط بالحرب العالمية على الإرهاب مع الأسباب المعلنة لأمانة التنمية في أفريقيا، وهو ما يدفعنا إلى دعم هذا التفسير خاصة في ظل المخرجات العملية لعملية الأمانة على مستوى الوضع السياسي للبلاد في شقه المرتبط بأبعاد الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمواطنة.

لا يختلف الوضع كثيرا في أوغندا، ففي 29 يناير 1986، أدى يوري موسيفيني اليمين الدستورية كرئيس للبلاد، وكان عليه آنذاك هو وحركة المقاومة الشعبية إيجاد حلول سريعة لمشكلة الشرعية بعد وصولهما للسلطة بالقوة، وهو ما دفع موسيفيني إلى القول حينها: " أن الشعب الأوغندي هو مصدر السيادة "، في محاولة منه لكسب التأييد الشعبي. (1)

لكن ما حدث بعدها، يؤكد عكس ذلك تماما، فقد انفردت أوغندا بالنظام غير الحزبي بعد أن منع الرئيس الأحزاب السياسية من النشاط، وفرض الترشح في الانتخابات على أساس الجدارة الشخصية، ووفقا لحركة المقاومة الوطنية، فإن هذا الإجراء يهدف إلى منع الطائفية، وهو ما دافع عنه الرئيس أيضا عندما أكد على أن هذا النظام يناسب أفريقيا بشكل أفضل من أي شكل آخر من أشكال الديمقراطية الغربية، مدعيا أن الأحزاب السياسية بسبب طبيعة المجتمع الأوغندي الريفية ستتحول لا محالة إلى اللعب على أوتار العرق، والمنطقة، واللغة، والدين بدلا من المصالح الوطنية، وقد بقي الحال على هذا الشكل حتى عام 2005 عندما سمح للأحزاب والجمعيات السياسية بالنشاط مجددا. (2)

لكن بالمقابل، تجد هذه الأحزاب السياسية أمامها حركة المقاومة الشعبية الحاكمة بأسلوبها وممارساتها القوية التي لا يمكن منازعتها، فهي تعمل على مواجهة أي جماعة معارضة تشكل تهديدا حقيقيا للحكم بالقمع والحبس أو المضايقة والتخويف الممنهج، وهو ما دفع العديد من المختصين إلى وصف النظام الأوغندي حاليا بالنظام الدكتاتوري وغير المتسامح. (3)

فهو يتبنى مزيدا من العسكرة في التعامل مع النشطاء السياسيين، والحقوقيين، وجميع الأصوات المعارضة في البلاد، حيث سجلت لجنة حماية الصحفيين زيادة تتجاوز عشرة أضعاف الاعتداءات على الصحفيين في أوغندا بين عامي 2008 و2011، وقد كانت قوات الأمن مسؤولة عن أكثر من 90% من هذه الأعمال، ناهيك عن إطلاق النار على المتظاهرين من قبل الأجهزة الأمنية في العديد من المحطات الاحتجاجية

(1) Simone Gavazzi, " Democracy in Uganda ". Final Paper: <https://soo.gd/0gNN>, 9/7/2020 at 14:52.

(2) Ibid.

(3) رشيد عبيدي، " أوغندا.. السعي نحو الهيمنة الإقليمية ومحدوديات سياسات التدخل ". تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014، ص 02.

على غرار أبريل 2007، وسبتمبر 2009، وأفريل 2011، هذا كما رد النظام الأوغندي كذلك على ما يعتقد أنه معارضة قوية بإغلاق الصحف ومحطات الإذاعة المستقلة بشكل تعسفي.⁽¹⁾

ويرى في هذا السياق العديد من الباحثين أن هذه العسكرة المستمرة للنظام السياسي الأوغندي لم تكن لتحدث دون مساعدة دولية، خاصة من الجهات المانحة الغربية التي التزمت الصمت تجاه مجموعة كبيرة من الانتهاكات التي ارتكبتها نظام موسيفيني، بل وأكثر من ذلك يرجع هؤلاء مساهمتهم المباشرة في تعزيز قدرته على القيام بتلك الانتهاكات من خلال تمويل أجزاء كبيرة من ميزانيته وتدريب وتجهيز جيشه وتعزيز قوات الأمن في الداخل والخارج، فمنذ منتصف التسعينات، قام المسؤولون المانحون في واشنطن ولندن وبروكسل بالترويج للنظام الأوغندي بشكل متزايد في الدول المجاورة، وضمن المحافل الإقليمية والدولية، كمزود حيوي لمكافحة الإرهاب وحلول حفظ السلام، وساهموا في تسهيل التدخل العسكري للقوات الأوغندية في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا.⁽²⁾

وكونها الدولة التي لديها أكبر جالية في بعثة الاتحاد الإفريقي إلى الصومال، فإن أوغندا ركيزة أساسية في الاستراتيجية الغربية لمكافحة التمرد والإرهاب في الصومال، ومن المعلوم كذلك أن أوغندا هي الرباط الذي يربط عملية حفظ السلام في الصومال بأكملها، وهي عنصر ضمان بقاء الحكومة الفيدرالية الصومالية.⁽³⁾

لقد استفاد النظام الأوغندي من التحولات الكبيرة في السياق الدولي والإقليمي منذ عام 1986 من أجل تأمين علاقاته مع المانحين تدريجياً، وزيادة حجم الدعم الدولي الموجه نحو قواته العسكرية والأمنية، حيث التزمت الجهات المانحة بالمساعدة في بناء وتعزيز نظام عسكري في أوغندا من خلال الموافقة على الأمانة التدريجية لعلاقتهم مع حكومة موسيفيني، وبذلك، ساهموا في إنشاء دولة استبدادية على نحو متزايد.⁽⁴⁾

وهو ما يؤكدّه وليم إيسترلي William Easterly أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك في كتابه؛ "عبء الرجل الأبيض"، حيث يرى أن: "تقديم المساعدات من أعلى إلى أسفل دون مساءلة، وبدون وجود دليل على أن المساعدات تعزز التنمية المستدامة، كما أن ربطها بمحاربة الإرهاب، والعمل على عسكريتها، إنما يعزز الأنظمة القمعية".⁽⁵⁾

(1) David M. Anderson, Jonathan Fisher., " Authoritarianism and the securitization of development in Uganda ". Collective Book, Aid and Authoritarianism in Africa: Development Without Democracy, London: Zed Books, 2016, P 61.

(2) Ibid. p 68.

(3) رشيد عبيدي. مرجع سبق ذكره، ص 05.

(4) David M. Anderson, Jonathan Fisher. op cit, p 68.

(5) عبد الحميد صيام، " مساعدات أميركا للدول النامية.. منة أم التزام قانوني؟ ". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

في الأخير، يمكننا التأكيد بعد دراسة العديد من التجارب الأفريقية على الدور السلبي لعملية الأمانة المتزايدة في عرقلة التحول الديمقراطي، وتغذية الأنظمة الاستبدادية التي وجدت في العملية على مستوى الأسباب والدوافع، أو الميكانيزمات البيئية المناسبة لإنتاج التسلط والاستبداد في القارة الأفريقية.

المطلب الثاني: ترسيخ التبعية الجديدة في أفريقيا.

يرى علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية نظرية التبعية كإحدى أكثر النظريات المتشائمة في حقل الدراسات الاجتماعية، فعلى المستوى الكلي، تنطلق هذه النظرية الهيكلية من فرضية رئيسية مفادها استحالة فهم العمليات والمشكلات في إفريقيا دون النظر إلى السياق الاجتماعي التاريخي الأوسع للتوسع في أوروبا الغربية (الرأسمالية الصناعية والتجارية) واستعمار هذه الأماكن من قبل الاقتصادات الغربية، ووفقا لولتر رودني، لم يكن الاستعمار مجرد نظام استغلال، بل كان هدفه الأساسي هو إعادة الأرباح التي تحققت في أفريقيا إلى ما يسمى بأرض الوطن، وهو ما يعني من منظور التبعية، عملية ترحيل منهجي لقيم الفائض التي تم إنشاؤها بواسطة العمالة الأفريقية، وباستخدام الموارد الأفريقية، وعلى هذا الأساس، يمكن النظر إلى تنمية أوروبا كجزء من نفس العمليات الجدلية التي أدت إلى تخلف أفريقيا؛ وبعبارة أخرى، فإن هيمنة أوروبا على إفريقيا أعاققت التطور الاقتصادي للقارة لخمس قرون متتالية، استفادت خلالها أوروبا من مواجهتها مع إفريقيا. (1)

وفي نفس السياق، تدعم هذه النظرة السوسيو تاريخية العديد من الدراسات الاقتصادية على غرار دراسات التنمية التي تم فحصها من وجهات نظر متباينة في أفريقيا، وأجمعت معظمها على مساندة أطروحة **تنمية التخلف الشائعة**، والتي تعتبر مبدأ رئيسي في مناقشة التبعية خاصة في ظل استحضر العديد من المفاهيم والمتغيرات الرئيسية على غرار الإمبريالية والاستعمار. (2)

غير أن هذه النظرة التقليدية قد شهدت العديد من التغييرات في مرحلة ما بعد الاستعمار أين أصبح الحديث عن مسألة التبعية الجديدة يقودنا إلى الحديث عن إشكالات المساعدات التنموية وعمليات الأمانة المتزايدة في القارة. وهو ما تطرق له رودني أيضا بعبارات واضحة لا تقبل التأويل عن طبيعة ومآلات الإمبريالية واستعمار إفريقيا، وأدى إلى وضع أساس مفهوم الاستعمار الجديد كأيديولوجية جديدة لاستمرار استغلال دول إفريقيا بعد تحقيق الاستقلال. (3)

(1) Jephias Matunhu, "A critique of modernization and dependency theories in Africa: Critical assessment". *African Journal of History and Culture*, Vol: 3 (5), June 2011, p 68.

(2) Luke Amadi, "Africa: Beyond the "new" dependency: A political economy". *African Journal of Political Science and International Relations*, Vol: 6(8), December 2012, p192.

(3) حمدي عبد الرحمان، "فرنسا وفخ الاستعمار الجديد في غرب إفريقيا". قراءات أفريقية: <https://soo.gd/BjD5>، يوم 2020/07/13، على الساعة 21:40.

إن دمج مرحلة الاستعمار بمرحلة ما بعد الاستعمار لم يكن اعتباطيا؛ إذ حافظت الدولة المستقلة في أفريقيا على تركيبها المؤسساتية والقانونية نفسها، ولم يعط الاستقلال للمجتمع المحلي المبادرة الكاملة في بناء الدولة، ما جعل برتران بديع يرى أن الدولة مستوردة من المستعمر، واعتبرتها الباحثة شازان، التي كانت أكثر وضوحا، دولة موروثية، وفي جميع الأحوال فإن كليهما يرى أن الدولة في أفريقيا إما احتفظت بميراثها الكولونيالي، وإما استوردت بعضه بعد الاستقلال. (1)

وهو ما يعني استمرار العلاقات غير المتكافئة بين الدول المتخلفة والدول الاستعمارية أو القوى الكبرى، وتبعية الدول المتخلفة لتلك القوى، فهذا الاستعمار الجديد قد نجح في تسخير الاقتصاديات الإفريقية لخدمة مصالحه وأهدافه، ويمكن التدايل على ذلك بشكل واضح من خلال دور الاستثمارات الأجنبية في القارة، التي أفضت إلى أحداث نوع من النمو دون أي تنمية تذكر، بمعنى ينصرف نحو زيادة معدل الصادرات الإفريقية دون تنمية شاملة وحقيقية للقطاعات الاقتصادية الإفريقية - أو بالأحرى ترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات -، فهي اقتصاديات لم تستطع الفكاك من أسر التبعية للاقتصاديات الرأسمالية الإمبريالية. (2)

ذلك أنها في الحقيقة اقتصاديات غير صناعية تعتمد على مصادر دخل غير مستدامة تتمثل في سلع واحدة في أغلب الأحيان، وهو ما دفع صناع القرار في بلدانها نحو خيار الارتباط بالدول الصناعية، وجعلها مسألة ذات أولوية قصوى، ومن ناحية أخرى لعبت المعونة التي تقدمها الجهات الغربية للدول الإفريقية دورا مهما في ضمان استمرارية التبعية للدول المانحة أيضا. (3) فهي تمنح غالبا في مقابل مشروطيات الدول والمنظمات المانحة التي لم تكن في مجملها دافعة للتنمية الاقتصادية بقدر حرصها على تطبيق نموذج ينطوي على انصياح للعولمة وزيادة التبعية. (4)

وهو ما يعني انشاء روابط اقتصادية، من حيث الإنتاج ووسائل الإنتاج مع القوى الاستعمارية، قائمة على تبعية سياسية لا يمكن الفكاك منها بسهولة، لذلك استمرت حتى في مرحلة ما بعد الاستعمار. (5)

(1) مصطفى خواص. مرجع سبق ذكره، ص 97.

(2) جهاد عمر الخطيب، " أوروبا وتخلف أفريقيا: قراءة نقدية لأبرز الأطروحات الفكرية لوالتر رودني ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 39، جانفي 2019، ص 112.

(3) سعيدة محمد عمر، إشكالية التحول الديمقراطي في أفريقيا: دراسة حالة جمهورية جيبوتي. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2016، ص 19.

(4) غادة أنيس البياع، " العولمة وتحديات التنمية في أفريقيا ". ورقة بحثية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، ص 11.

(5) مصطفى خواص. مرجع سبق ذكره، ص 102.

وفي ذات السياق، يؤكد الخبير السياسي في شؤون البحيرات الكبرى في إفريقيا ستانيسلاس مارورو Stanislas Maroro على تأثير التبعية في المجال السياسي والأمني للقارة الأفريقية، حيث صرح قائلاً: " لا يمكن فهم بعض الحروب الأفريقية جنوب الصحراء كحالة الكونغو الديمقراطية، إلا عبر تسليط الضوء على المسار التاريخي لتطور الرأسمالية الشاملة"، وهو ما يفسر الهدف الرئيسي للدول والقوى الغربية في السعي نحو توسيع الهيمنة الامبريالية عبر ابتكار آليات اقتصادية وعسكرية وانسانية جديدة تقيد سياسات دول العالم الثالث، وتجعلها أكثر تبعية للقوى الكبرى. (1)

هذا فيما يرى سمير أمين - في مرحلة مبكرة من تطويره لنظرية التبعية إفريقيا- أن دول إفريقيا تتسم جميعها بأشكال متطرفة من التخلف، عمقتها آليات الاستعمار الجديد، حيث لم تتمكن الدول التابعة- بسبب دورها التابع- من اتخاذ قرارات مستقلة بخصوص وتيرة واتجاه نمو اقتصاداتها القومية، وأن مسائل من قبيل: ماذا ينتج؟ وكيف ينتج؟ ولمن ينتج؟ أصبحت تقرر من قبل أبنية وعمليات دولية. (2) عادة ما تمثل الجهات المانحة، والشركات الدولية متعددة الجنسيات هذه الأبنية والعمليات.

ولأن التبعية تتجسد بشكل أكبر في الدول الأفريقية الأكثر تلقياً للمساعدات من جهة، وتلك التي تشهد عمليات أمانة متزايدة للتنمية في بلدانها من جهة ثانية؛ فقد كان الرئيس الغابوني الراحل عمر بونغو الذي حكم بلاده لأكثر من أربعين عاماً من أشد المدافعين عن الرابطة الفرنسية الأفريقية*، ولم يثق الرئيس بونغو في حياته بأحد مثل ثقته بفرنسا، فهو يقول في أحد تصريحاته: " إن أفريقيا بدون فرنسا كالسيارة بدون قائد، كما أن فرنسا بدون أفريقيا كالسيارة بدون وقود ". (3)

وقد استخدم بونجو ثروة بلاده النفطية في تعزيز روابطه بالدوائر السياسية والاستخباراتية والاقتصادية الفرنسية على مدى أربع عقود خلت، فقد عمد منذ توليه السلطة عام 1968 على استرضاء فرنسا بشتى السبل،

(1) فوزية زراوية. مرجع سبق ذكره، 127.

(2) محمد عبد الكريم أحمد، " إفريقيا بين الاستعمار والتبعية: رؤية نقدية لأطروحات سمير أمين ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 38، أكتوبر 2018، ص 110.

* تعتبر الرابطة الفرنسية الأفريقية بمثابة خلية خاصة في قصر الإليزيه، أنشأها جاك فوكار Jacques Foccart الذي شغل منصب مستشار الشؤون الأفريقية لكل من ديغول وبومبيدو وشيراك، وتهدف الخلية بالأساس إلى ضمان السيطرة على الموارد الطبيعية في المستعمرات السابقة، واستمرارية تبعية تلك الدول المستقلة لفرنسا، وقد ساهمت هذه الخلية أو الرابطة على مدار عقود طويلة في سقوط الأنظمة وتعيين الحكام والانقلابات العسكرية. لمزيد من التفاصيل، أنظر: فوزية زراوية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

(3) حمدي عبد الرحمن، مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا. مرجع سبق ذكره، ص 56.

فأعطى الشركة النفطية إيف Eif-Aquitaine حقوق استغلال احتياطات النفط في الغابون، وبالمقابل، تعهدت باريس بضمان استقرار النظام الحاكم في مستعمرتها السابقة من خلال الإبقاء على قواعدها العسكرية هناك لتأمين حكم الرئيس بونغو. (1)

تعد الغابون إحدى أهم الدول الريفية في إفريقيا جنوب الصحراء، ويمكن مقارنتها بدول الخليج العربي من حيث الاحتياطي النفطي الذي يشكل 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي بعد ذلك عائدات مناجم المنغنيز واليورانيوم، فضلا عن عائدات أخشاب الغابات الاستوائية، لكن النفط يهيمن على الجزء الأكبر من اقتصاد الغابون، حيث يمثل ما يناهز 80% من صادرات البلاد، فهي رابع أكبر منتج للنفط الخام في جنوب الصحراء الإفريقية، وتحتل المرتبة 37 على مستوى العالم، كما تأتي في المرتبة الثالثة عالميا بعد أستراليا وجنوب إفريقيا من حيث احتياطي المنغنيز. (2)

كل هذه الثروات لم تساهم في أحداث أي تنمية حقيقية على مدار عقود طويلة من عمر الدولة الوطنية في الغابون، بسبب التبعية الكبيرة التي ربطها الرئيس عمر بونغو مع فرنسا، بل وأكثر من ذلك فقد أغرق البلاد بالقروض والمساعدات سواء الفرنسية، أو من صندوق النقد الدولي. (3)

حاول الرئيس علي بونغو ابن الرئيس السابق عقب وصوله للحكم في انتخابات رئاسية مسبقة عام 2009 بعد وفاة والده، بداية عهد جديد على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي، فقد كان واضحا جدا في إرادته تقليص النفوذ الفرنسي بالبلاد من خلال تطوير علاقات دبلوماسية بديلة مع الصين، ودول جنوب شرق آسيا كماليزيا وسنغافورة، ومع أطراف جديدة في أوروبا على غرار بريطانيا، كما لم يخف أيضا رغبته في بناء علاقات إقليمية جديدة مع رواندا والكاميرون، غير أن الأزمة الاقتصادية في عام 2016 والتي رافقت انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، قد أجبرت الحكومة الغابونية إلى التوجه من جديد نحو الاستجد بالاستدانة الخارجية من خلال إبرام اتفاق جديد في جوان 2017 مع صندوق النقد الدولي الذي فرض شروطه المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد الغابوني. (4)

(1) حمدي عبد الرحمن، مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا. مرجع سبق ذكره، ص 56.

(2) سيدي أحمد ولد الأمير، " أي مستقبل للغابون بعد الانتخابات الرئاسية؟ ". تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2016، ص 03.

(3) الغابون... واحتمالات الفوضى الإفريقية. أنظر: <https://soo.gd/a7wDe>، يوم 2020/07/24، على الساعة 22:22.

(4) بلغيث عبد الله، " الاقتصاد السياسي للدولة الريفية النفطية في إفريقيا الاستوائية: دراسة حالة الغابون ". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو، المجلد: 03، العدد: 01، 2020، ص 579.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الغابونية لتدارك الوضعية الاقتصادية الهشة على غرار تعديل قانون المحروقات على أمل جلب بعض الشركات العالمية المعروفة للعمل في الغابون، وكذا التوجه نحو تأسيس " نادي ليبروفيل " بالشراكة مع نادي باريس لمعالجة مشكل الديون الخارجية المرتفعة جدا، والتي أضحت تشكل 29.2% من إجمالي الدخل العام، إلا أن الإرث التاريخي المتراكم، أصبح يشكل عبئا حقيقيا على الاقتصاد الغابوني، والوضعية الاجتماعية والتنمية المتدهورة في البلاد. (1)

وبعيدا عن تسبب خدمة الدين في ابتلاع الموارد المحلية، فإنها قد تسببت كذلك في تحويل مساعدات التنمية بعيدا حيث يتم استخدام المساعدات الثنائية التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي في تمويل ديون صندوق النقد والبنك الدوليين. (2)

إن هذه التبعية، وتلك المساعدات التنموية والقروض المتراكمة، والتي رهنت مستقبل البلاد، لم تكن وليدة لحظة تاريخية معينة أراد من خلالها عمر بونغو التقرب من فرنسا فحسب، بل هي نتيجة حتمية لسياسات الأمانة التي تبناها النظام الغابوني لعقود من الزمن، حاول من خلالها العمل على تقوية الجيش وقوات الأمن كي يتسنى له الاستمرارية والبقاء بعيدا عن متطلبات البناء الديمقراطي، وأولويات التنمية، وبمباركة من الجهات المانحة، وعلى رأسها فرنسا.

أما في نيجيريا، فقد اتسم الاقتصاد النيجيري على مر عقود طويلة بالتضخم المتصاعد، وسعر الصرف غير المتكافئ الذي تقاوم بشكل كبير نتيجة انخفاض قيمة العملة، والاعتماد المستمر على الاستيراد، وانتشار البطالة على نطاق واسع، والبنى التحتية المتداعية، وهو ما يميز بوضوح تحديات التنمية التي تواجهها نيجيريا بسبب الاعتماد التاريخي على الاقتصاديات الرأسمالية الأجنبية في أمريكا الشمالية وأوروبا، كل هذا يرجع بالدرجة الأولى لموروثها الاقتصادي المشوه في مرحلة ما بعد الاستعمار، والذي يستجيب بشكل جلي لتقلبات النظام الرأسمالي الدولي، ويتميز بقاعدة إنتاجية منخفضة، بالإضافة إلى الاعتماد المباشر، وبشكل دائم على الأسواق الأجنبية، والمساعدات الخارجية والتكنولوجيا المستوردة. (3)

استمرت الدولة في نيجيريا في مرحلة ما بعد الاستعمار، في اتباع استراتيجية التنمية التي أملتتها عليها الدول الاستعمارية وحلفاؤها المحليون، لذلك وقعت الدولة في أزمة عميقة، أدركت أنه لا يمكن التخلص منها

(1) بلغيث عبد الله. مرجع سبق ذكره، ص 580.

(2) محمد امحمد الساعدي. مرجع سبق ذكره، ص 233.

(3) Jack Jackson, Nkwocha Ifeoma Better, Boroh Stanley Ebitari. " Dependency and Third World Underdevelopment: Examining Production-Consumption Disarticulation In Nigeria". African Research Review, Vol: 10, N°: 4, September 2016, P P, 208-210.

سوى عن طريق أحداث تغييرات أساسية في طبيعتها الأساسية. (1) الأمر الذي فتح النقاش حول مسائل عديدة على غرار؛ المساعدات التنموية، والاستثمارات الأجنبية، والقروض الخارجية، وعلاقة كل هذه المسائل باستراتيجيات التنمية المنتهجة، وسياسات الأمانة المتزايدة لتحقيق أهداف الجهات المانحة دون وضع أي اعتبارات للأهداف التنموية المحلية، كالحد من الفقر، والتعليم، والصحة.. الخ.

فالقروض الخارجية على سبيل المثال، شكلت موردا هاما رخيصا لتمويل البرامج الصناعية الطموحة غير المستدامة، وساهمت أيضا في توسع حجم البيروقراطية من ناحية، والتوسع في القطاع الاجتماعي من ناحية أخرى، وعلى هذا الأساس، فقد كانت الاستثمارات ذات العائد السياسي، وتراكم الأسلحة المعقدة بمثابة الاستثمارات الأكثر منطقية عند صناع القرار من التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، والأسوأ من كل هذا أن جزءا كبيرا من هذه القروض قد تم نهبه وتحويله للبنوك الأوروبية، حيث يقال، أن: " ما يربو على 98 بليون دولار قد تم تحويلها من رجال الدولة في نيجيريا، وأقاربهم وأصدقائهم للبنوك الأوروبية ". (2)

إن الوضع التنموي المتدهور في أحد أغنى بلدان أفريقيا يعبر بوضوح عن حالة التبعية التي ورثها النظام السياسي من الاستعمار، والتي ساهمت عملية الأمانة من خلال المساعدات الخارجية، والقروض الأجنبية في ترسيخها، بل وأصبحت هذه التبعية نتيجة حتمية لهذه العملية، كل ذلك عبر رسم مسارات أمنية جديدة تبتعد تماما عن مسارات التنمية، وترتبط بالمقابل بأجندة الجهات المانحة في مكافحة الإرهاب الدولي، وضمان سيطرتها على الموارد الطبيعية وثروات البلاد.

وأمام هذا الوضع الكارثي الذي تعيشه الكثير من البلدان الأفريقية الأخرى كذلك، ترتفع العديد من الأصوات سواء لصناع القرار والسياسات، أم للباحثين والإعلاميين، منادية بضرورة التخلص من علاقات التبعية التي تربط الدول الإفريقية بشكل عام بالدول الغربية، والقائمة على تزويد الاقتصاديات الأجنبية بالموارد الطبيعية الضرورية مقابل حماية المجموعات الحاكمة، واستمرارها في تولي السلطة. (3)

وهو ما يشكل خطوة جوهرية في مسيرة نزع الأمانة، والتخلي عن إضفاء الطابع الأمني على عملية التنمية في القارة الأفريقية، ما يسمح بعد ذلك بفك الارتباط عن الدول الاستعمارية التقليدية، التي عملت على

(1) هاشم نعمة فياض، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية - الاقتصادية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص ص، 40، 41.

(2) محمد امحمد الساعدي. مرجع سبق ذكره، ص 232.

(3) بلغيث عبد الله، " التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 44، أبريل 2020، ص 55.

تمديد سيطرتها واستعمارها الجديد في ثوب الجهات المانحة من جهة، ويعمل كذلك على وضع التنمية في سكتها الصحيحة وتحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: تعميق حالة التخلف في أفريقيا.

بعد أكثر من خمسة عقود من الاستقلال، لم تتجح معظم الدول الإفريقية في القضاء على حالة التخلف* الموروثة عن الاستعمار، فلم يشفع لها في هذا المسعى الطويل وفرت مواردها الطبيعية، ولا ضخامة رأس مالها البشري، ولا تنوع خلفيتها الاجتماعية والاقتصادية، بل أخذ الأمر منحى آخر معاكس تماما، فقد عمقت الأنظمة السياسية والحكومات المتعاقبة في أفريقيا من حالة التخلف في القارة بعد فشلها الذريع في تحقيق التنمية المنشودة.

وهو ما دفع العديد من الباحثين إلى محاولة إيجاد تفسيرات علمية لحالة التخلف في أفريقيا، حيث رأى تيار واسع من هؤلاء أن حالة التخلف والأداء الاقتصادي السيئ لأفريقيا يرجع لحد كبير للخيارات السيئة التي اتخذها القادة الأفارقة، فهم عاجزون عن التغيير وتقديم أفكار جديدة، لأنهم ببساطة غير قادرين على قبول سياسات جديدة تتوافق مع موارد القارة من جهة، ولا يملكون قرارهم السياسي من جهة أخرى، فهم بذلك بمثابة سلاح سياسي للحكومات الأجنبية، والجهات المانحة، يعملون على حماية مصالحها بدل العمل على الازدهار المحلي لبلدانهم.⁽¹⁾

إن حالة التخلف التي وصلت إليها القارة الإفريقية، نتيجة حتمية وطبيعية لاختلال العلاقة بين أطراف المعادلة الثلاثية - الأمن والعسكرة والتنمية -، حيث تشير هذه المعادلة إلى علاقة نسبية عكسية، فكلما زادت الدولة من إنفاقها على التعسكر تصبح أقل أمنا، وأدنى تنمية.

لذلك فإن توزيع الموارد على الأنشطة المختلفة هو العنصر الحيوي لحفظ توازن الدولة، ويطلق عزرا سادان Ezra Sadan على عملية التوزيع هذه: " التوزيع ذو الأبعاد الثلاثة - المشكلة الثلاثية لصاحب القرار "، وهو يعني بالأبعاد الثلاث: مخصصات الدفاع، مخصصات تأمين النظام، مخصصات التنمية.⁽²⁾

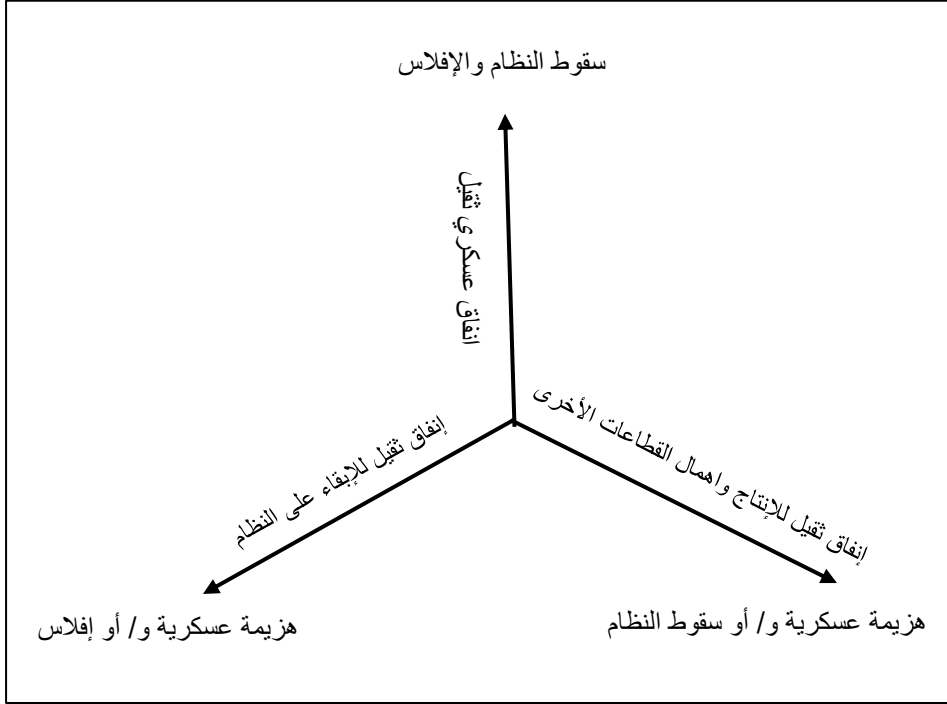
* نقصد بالتخلف؛ ذلك المفهوم الذي وضعه ألفريد سوفي من خلال الإشارة إلى خصائص معينة، مثل: ارتفاع معدلات الوفيات والمواليد، وعدم كفاية مستوى الغذاء، والعمالة الناقصة في المناطق الريفية، وغياب الطبقة الوسطى، وعمالة الأطفال، وغياب الديمقراطية. لمزيد من التفاصيل حول المفهوم، أنظر:

Kalilou A. Boly, Aide au Developpement au Burkina Faso : Facteurs Contextuels Et Opinion Des Bénéficiaires. Thèse De Maîtrise, Université Du Québec A Montréal, Mai 2011, P 21.

⁽¹⁾ Negussie Siyum, " Why Africa Remains Underdeveloped Despite Its Potential? Which Theory Can Help Africa To Develop? ". Open Acc Biostat Bioinform, Volume: 1, Issue: 2, February 2018, P P, 2,3.

⁽²⁾ أمين هويدي. مرجع سبق ذكره، ص 106.

الشكل رقم 07: التوزيع ذو الأبعاد الثلاثة- المشكلة الثلاثية لصاحب القرار



المصدر: أمين هويدي. مرجع سبق ذكره، ص 108.

إن إهمال اعتمادات التنمية كلياً أو جزئياً يؤدي بالضرورة إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وانهيار الاقتصاد الوطني، وتضاعف الدين الخارجي ليصل إلى نقطة تحول دون إمكانية الاقتراض من الجهات الأجنبية فتتعرض الدولة لخطر الإفلاس، ويتحول الدائنون بعد ذلك إلى هيئة حراسة عالمية مثل نادي باريس، ويعلنون "المورatorium* Moratorium". (1)

والحقيقة أن هذه المسؤولية التي يتحملها القادة الأفارقة بالدرجة الأولى، لم تكن لتصبح سبباً رئيسياً لحالة التخلف لو لم تتقاطع مع العديد من الأسباب الأخرى على غرار العولمة التي عززت بدورها التهميش الاقتصادي لأفريقيا من خلال ترسيخ تبعية الاقتصاديات الوطنية بشكل كبير للخارج، وهو ما أدى إلى بروز العديد من الإشكاليات المرتبطة بالتخلف كتفاقم حدة الفقر، وعدم المساواة الاقتصادية، وما يترتب عن ذلك من عدم قدرة عدد كبير من الأفارقة في المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية لبلدانهم. (2)

* المورatorium هو قرار رسمي بتأجيل دفع الديون المستحقة، مع تعليق أو توقيف النشاط في الفترة التي يكون فيها هذا القرار نافذ المفعول.

(1) أمين هويدي. مرجع سبق ذكره، ص 106.

(2) عربي بومدين، "العولمة وثنم الاستقرار في أفريقيا.. نحو تفعيل ثلاثية: الأمن والتنمية والديمقراطية". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 35، جانفي 2018، ص 40.

وفي هذا السياق، تستعمل العولمة وسائل عديدة كالشركات متعددة الجنسيات على سبيل المثال، والتي تعتبر القوة الضاربة التي تستعملها عن طريق ما تملكه من قدرات تقنية هائلة، وما تحوزه من رؤوس أموال ضخمة تملكها، أو رؤوس أموال أخرى تستطيع تعبئتها في أسواق المال العالمية، أو بالاعتماد على ما لديها من سيطرة على حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة، وأيضا بالاعتماد على قدراتها الهائلة في ممارسة الضغوط على البلدان الأفريقية، واستعمال المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.⁽¹⁾

حيث تهدف البرامج التي يضعها صندوق النقد الدولي، وتلك التي يتبناها البنك الدولي، واتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، وتحرير الخدمات المالية والمصرفية، وحماية حقوق الملكية الفكرية التي تستعملها منظمة التجارة العالمية إلى خلق الظروف الاقتصادية والنقدية والمالية والتشريعية المناسبة داخل البلدان النامية لتمكين الشركات متعددة الجنسيات من احكام سيطرتها وتدخلها في هذه البلدان، وجرها إلى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي العمل على نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، الذي يعمل على تهميش البلدان النامية، واستغلال خيراتها الطبيعية، واستمرار تخلفها.⁽²⁾

فإذا كانت الأرقام تشير إلى تزايد استثمارات الشركات الدولية في القارة، واقتران ذلك بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول الإفريقية، بما يعطي انطباعا بمساهمة إيجابية لهذه الشركات في النهضة الاقتصادية الإفريقية، فإن أرقاما أخرى تلقي الضوء على جانب آخر من دور هذه الشركات، فقد كشف تقرير لمجموعة من الباحثين والناشطين في مجال التنمية: أن مقارنة حجم التحويلات المالية التي يتم تحويلها إلى داخل القارة بحجم ما يحول خارجها يشير بشكل واضح إلى أن إفريقيا هي التي تساهم في تكوين ثروات الدول والشركات الأخرى وليس العكس، فحجم الأرباح التي تحققها هذه الشركات داخل القارة وتعمل على تحويلها إلى الخارج بدل إعادة استثمارها في القارة يبلغ حوالي 46 مليار دولار سنويا.⁽³⁾

وعلى هذا الأساس، يمكن الاعتماد على السرديات الخارجية للتخلف الأفريقي في الربط بين الاستعمار، وبين أزمة التخلف في إفريقيا ما بعد الاستعمار خاصة في ظل ما رأيناه سابقا في إشكاليات التبعية، والاستعمار

(1) غربي محمد، " تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي ". مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد: 06، جانفي 2009، ص 25.

(2) المرجع نفسه. ص 26.

(3) راوية توفيق، " الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 33، سبتمبر 2018، ص 34.

الجديد، ومع ذلك، تشير العديد من الحقائق المعاصرة التي لا يمكن اغفالها إلى وجود عوامل أهلية أخرى أعاقَت أيضا التنمية، وساهمت في تعميق حالة التخلف في القارة على غرار الطبقة المحلية الحاكمة سعت لعقود طويلة وراء الربيع والتراكم البدائي للثروة، بالإضافة إلى الطابع المستوطن والمنهجي والعرضي للفساد في الحياة العامة عبر المناطق وتأثير هذه الظاهرة على تنمية المنطقة.⁽¹⁾

وبالتالي، فإن أزمة التخلف التي تعانيها القارة اليوم نتيجة سياسات الأمانة المتزايدة، وتهميش التنمية في مقابل الاهتمام بالأمن، ما هي إلا صورة معينة من صور عديدة لهذه السياسات التي تتحملها الدول الغربية، والجهات المانحة بالدرجة الأولى، دون إغفال الدور السلبي الذي لعبته النخب السياسية الحاكمة في أفريقيا، والتي فضلت مصالحها الضيقة، على التنمية والتطور وبقية المصالح العامة الأخرى.

⁽¹⁾ Augustine AO, " The Crisis of Underdevelopment in Sub-Saharan Africa: Multi-dimensional Perspectives". Journal of Political Sciences & Public Affairs, Volume: 6, Issue: 4, Oct 18, 2018, p08.

خلاصة الفصل:

لقد عرفت الفترة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 تصاعدا ملحوظا لعملية الأمانة في القارة الإفريقية، حيث لجئت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين في الغرب إلى استخدام المساعدات التنموية في حربهم على الإرهاب الدولي، وهو ما دفعهم إلى استخدام خطاب الأمانة الكلية للتعبير عن التهديد الكبير الذي يمثله الإرهاب للعالم، وهو الخطاب الذي انعكس بعد ذلك بشكل محوري على الأنظمة السياسية الإفريقية التي توجهت نحو تبني نفس الخطاب على المستوى المحلي.

لقد اجتمع الأسباب المعلنة لتبني سياسات الأمانة في القارة الإفريقية، حيث اتفقت الدول الكبرى، والحكومات والأنظمة الإفريقية على الهدف الرئيسي وراء هذه السياسات، والذي تمثل في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، لكن اختلف الطرفان في أجندتهما الخفية وراء هذا التوجه، ففي الوقت الذي كانت تبحث فيه الدول الكبرى على تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية للجهات المانحة على غرار استرجاع أموال المساعدات التي كانت تدفعها لهذه الدول من خلال صفقات التسلح التي تبرمها تحت مظلة عملية الأمانة، بالإضافة إلى ضمان تأمين امدادات النفط الأفريقي، والشركات المتعددة الجنسيات في القارة، كانت الحكومات الإفريقية والأنظمة الحاكمة في القارة تتطلع إلى البحث عن الحالة الاستثنائية التي توفرها عملية الأمانة، وتمكنها من الاستمرار في الحكم بعيدا عن التكاليف الباهظة للديمقراطية، والتداول السلمي على السلطة.

تتعلق عملية الأمانة في أفريقيا من خلال هيمنة الخطاب الأمني على الخطاب التنموي في القارة، وينقسم خطاب الأمانة في هذا السياق إلى قسمين رئيسيين: يتعلق الأول بخطاب الأمانة الكلية الذي تطلقه الدول الكبرى، ويهدف إلى تهيئة الرأي العام العالمي لعملية استغلال المساعدات التنموية في تحقيق أهداف أمنية، بينما يرتبط الثاني بخطاب الأمانة على المستوى المحلي، والذي تطلقه الحكومات والأنظمة الحاكمة في أفريقيا، ويهدف بدوره إلى السيطرة على الرأي العام المحلي، وتنفيذ أجندة الأمانة بشكل استثنائي بعيدا عن جميع أشكال المعارضة، فتتعلق في تحويل ميزانيات التنمية نحو القطاعات الأمنية والعسكرية بكل سهولة، ودون أي اعتراض من الجهات المانحة التي كانت تضع العديد من الشروط المرتبطة بالديمقراطية، وضمان تصريف الأموال في مصارفها التنموية قبل أن يدفعها خطاب الأمانة الكلية إلى غض الطرف عن مثل هذه الممارسات المنحرفة، بل وأصبحت تشجع مثل هذه الممارسات، وتطلق العديد من المساعدات المالية الأمنية في بعض البلدان التي تعاني من مظاهر التخلف والفقر والحرمان، ما ساهم في عرقلة مسار التنمية في هذه البلدان الإفريقية الفقيرة.

لقد ساهمت عملية أمانة التنمية في أفريقيا في بروز، وتفاقم العديد من الإشكالات المرتبطة بأنظمة الحكم، والتنمية في القارة، فقد شجعت سياسات الأمانة في:

- تعزيز النزعة الاستبدادية في الكثير من بلدان القارة، حيث أثرت الحالة الاستثنائية التي فرضتها عملية الأمانة في مسار التحول الديمقراطي الذي انطلق في نهاية الثمانينات، فقد انتشرت حالة الطوارئ المرتبطة بالحرب على الإرهاب الدولي في القارة، واستخدمت من طرف الأنظمة في ضرب المعارضين، وجميع الأصوات التي تنادي بالإصلاح والتغيير.
- ترسيخ التبعية من خلال ربط الاقتصاديات الأفريقية بالمساعدات التنموية، والقروض الخارجية، ما ساهم بشكل مباشر في تفاقم حالة المديونية التي رهنت معظم بلدان القارة لدى الجهات المانحة سواء دول أم مؤسسات دولية، وهو ما سمي بعد ذلك بالاستعمار الجديد في أفريقيا.
- تعميق حالة التخلف عن طريق الاهتمام المتزايد بالقطاعات الأمنية وإهمال التنمية.

الفصل الرابع:

**نزع الأمانة ومستقبل التنمية
في القارة الإفريقية**

الفصل الرابع:

نزع الأمانة ومستقبل التنمية في القارة الإفريقية

لقد شكلت عملية الأمانة - كما رأينا سابقا - عقبة كبيرة أمام التنمية في إفريقيا، حيث ساهمت سياساتها المتبعة لأكثر من عقدين من الزمن في تغذية النزعة الاستبدادية في القارة، وتعميق حالة التخلف فيها، وترسيخ تبعيتها السياسية والاقتصادية للجهات المانحة التي نهبت ثروتها.

وعلى هذا الأساس، سنحاول التأسيس لمنحى مغاير لهذا الواقع التنموي من خلال التطرق إلى نزع الأمانة أو نزع الطابع الأمني عن سياسات التنمية في القارة الإفريقية، وهي العملية التي تتطلب مجموعة من الاستراتيجيات، سنحاول التطرق إليها بالتفصيل، لنحاول بعد ذلك وضع تصور عام لمرحلة ما بعد الأمانة وفق الترتيبات المحتملة، والمعضلات المرتبطة بها، ومدى انعكاس كل هذه التفاصيل على مستقبل التنمية في القارة، عبر تحديد الخيارات الممكنة، وكيفية تنفيذها، كل هذا من خلال جملة المباحث الآتية:

المبحث الأول: إستراتيجيات نزع الأمانة في القارة الإفريقية.

المبحث الثاني: مرحلة ما بعد الأمانة في أفريقيا.

المبحث الثالث: مستقبل التنمية في مرحلة ما بعد الأمانة في أفريقيا.

المبحث الأول: إستراتيجيات نزع الأمانة في القارة الإفريقية.

تعتبر عملية نزع الأمانة بالأساس دعوة صريحة لعكس مسار الأمانة وإضفاء الطابع الأمني على مختلف القضايا المؤمنة، ويرى أولي ويفر بهذا الصدد أنه: " من الضروري إزالة جميع الإشارات إلى الأمن عند محاولة تجاوز مشكلة أمنية ما "، فهو يعتبر نزع الأمانة أفضل أداة تحليلية كونها أكثر فعالية، وأقل عرضة لخطر الاستغلال من طرف صناع القرار السياسي. (1)

ويضيف ويفر: " من المرجح أن تؤدي دراسات الأمانة إلى اهتمام خاص بالاستراتيجيات التي تجهض أو تحبط الأمانة بدلا من تلك التي تسعى لحل المشاكل الأمنية القائمة ". (2) وهو ما يعني أن نزع الأمانة تعبر عن الخيار الأمثل في معالجة القضايا الأمنية في ظل المنحى السلبي لعملية الأمانة في معالجة تلك القضايا المختلفة.

المطلب الأول: الاستراتيجية الموضوعية لنزع الأمانة.

تعتمد الاستراتيجية الموضوعية على رؤية جيف هويسمانس Jef Huysmans لنزع الأمانة، حيث يركز هويسمانس في هذا السياق على الهدف التقليدي الذاتي / الموضوعي لمفهوم الأمن. (3) ما يعني أن نزع الأمانة يتوقف على معالجة الهدف الموضوعي لعملية الأمانة في حد ذاتها.

ولأن الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة يشكلان الهدف الموضوعي لمفهوم الأمن في دراسة عملية أمانة التنمية في القارة الإفريقية، فإن عملية نزع الأمانة تتطلب معالجة شاملة لهما خاصة فيما تعلق بالأسباب الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي جعلت منهما ظاهرتين حقيقتين، وهو ما يقودنا في سياق هذه الدراسة الى معالجتهم من جذورهما بعيدا عن المعالجة الأمنية التقليدية التي تعتمد على المواجهة المسلحة والمباشرة.

أولا: المعالجة الثقافية:

سيكون من الخطأ الافتراض - بناء على النزاعات المستمرة والعديدة - أن ثقافة العنف هي القاعدة في جميع أنحاء إفريقيا، ومع ذلك، سيكون من الخطأ أيضا التغاضي عن حقيقة وجود مثل هذه الثقافة في أرجاء واسعة من القارة، فقد كتبت عالمة السياسة البارزة أدا بوزمان Adda Bozeman في هذا السياق: " الأفرقة أكثر

(1) Jonathan Bernard, Op Cit, p 34.

(2) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. مرجع سبق ذكره، ص 90.

(3) المرجع نفسه، ص 90.

ارتياحا للصراع في مظاهره المتعددة من معاصريهم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية... في حين أن الصراع والوفاق، والعدوان والدفاع، والحرب والسلام، ينظر لها عموما باعتبارها متضادات في البيئات الغربية، فإنها لا تختبر كظواهر متعارضة في إفريقيا".⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس، تنطلق المعالجة الثقافية لظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة من معالجة ثقافة العنف المتجذرة في المجتمعات الإفريقية، وهو ما لا يمكن أن يحدث سوى من خلال الفحص والتشخيص التاريخي لمرحلة الاستعمار التي عاصرت مرحلة النهضة والتطور في المجتمعات الغربية، ففي الوقت الذي عرفت ظاهرة العنف تراجعاً كبيراً في المجتمعات الغربية بفعل سيطرة القانون ومؤسسات الدولة، والعدالة، فقد شهدت بالمقابل تكريساً متعمداً للظاهرة في المجتمعات الإفريقية من قبل الدول الاستعمارية التي عكفت على تغذية الصراعات العرقية والاثنية، وعلى فرض منطق القوة ضمن معادلة قانون الطبيعة الذي ساد بفعل غياب العدالة والتنظيم، وهو ما ساهم جلياً في استمرار سيطرة ثقافة العنف داخل المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار بسبب التأخر الحضاري عن موجة النهضة من جهة، وبسبب فشلها كذلك في بناء دولة المؤسسات الرسمية التي تفرض العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، وتتفي الحاجة للعنف، وتزيل الضبابية عن الثنائيات المتضادة كالدفاع والعدوان، الحرب والسلام.. الخ، والتي تصبح واضحة أمام الجميع يفرقون بينها على أسس واضحة المعالم.

ومن هذا المنطلق، تصبح مسألة بناء مؤسسات قوية داخل الدولة تعمل على فرض القانون وإفشاء العدالة والمساواة بين المواطنين مسألة ضرورية في سياق القضاء على مظاهر العنف التي تصبح بعد ذلك مظاهر غير صحية نتيجة عدم الحاجة لها في ظل وجود قنوات سلمية يضمن المواطنون من خلالها الحصول على حقوقهم مقابل التزامهم بواجباتهم المختلفة.

ثانياً: المعالجة السياسية:

تشارك جميع الدول الإفريقية في نظام مركزي موروث عن الاستعمار، وهو عامل رئيسي للفوضى التي تتجلى في العديد من المظاهر السلبية على غرار عدم الكفاءة الحكومية والإدارية الكبيرة، والقصور المؤسسي، والتدهور المتزايد في القواعد السياسية والاقتصادية الرسمية، واللجوء إلى الحلول الرأسية والشخصية لحل المشكلات المجتمعية، وهو ما دفع رينيه ليمارشاند René Lemarchand، كأحد أهم الشخصيات الإفريقية المؤثرة إلى ملاحظة يأس القارة الإفريقية، فهي حسبته : " مليئة بحطام المنظمات السياسية المنفصلة، من

⁽¹⁾ Robert L. Feldman, " The Root Causes of Terrorism: Why Parts of Africa Might Never Be at Peace ". Defense & Security Analysis, Vol : 25, No : 4, December 2009, P 360.

غينيا - بيساو إلى بوروندي، ومن الكونغو - برازافيل إلى الكونغو - كينشاسا، من سيراليون إلى غينيا وكوت ديفوار، تواجهنا الدولة المنهارة أو المتعثرة بسلسلة مألوفة من الإخفاقات - مجتمعات مدنية حطمتها العنف العرقي الإقليمي، والفيضانات الهائلة للاجئين المنهكين الذين يعبرون الحدود، الكوارث البيئية، والجريمة المتزايدة، والإفلاس المطلق للاقتصادات الوطنية". (1)

إن هذا الوضع السياسي الفوضوي الذي تعيشه القارة الإفريقية، كان العامل الأكثر تأثيرا في بروز وتصاعد الجماعات الإرهابية، وتنظيمات الجريمة المنظمة التي وجدت في تلك الفوضى السياسية، وغياب الدولة أو هشاشتها في أفضل الأحوال الملاذ الآمن لها، حيث تزدهر أعمالها ونشاطاتها.

هذا كما يشكل الاستبداد السياسي أيضا أحد أهم العوامل المحفزة على تزايد حدة الإرهاب والجريمة المنظمة في أفريقيا، حيث تشير الأدلة إلى أن القمع من قبل الحكومات، وانتهاكات حقوق الإنسان المترتبة عن ذلك، تعمل على إشعال مشاعر السخط والغضب والاستياء تجاه الدولة، وهو ما يؤدي إلى سيطرة حالة اليأس والقنوط على الشباب الذين يفقدون ثقتهم بالوسائل السلمية حتى تأخذهم الحكومة بعين الاعتبار، وبالتالي يفقدون إيمانهم بإحلال التغيير السياسي السلمي المطلوب، فعندما يتم الاضطهاد بناء على أوامر الدولة، لا تتوفر لدى الضحايا طرق وسبل للحصول على حماية أو إمكانية اللجوء لمؤسسات الدولة، هذا فيما يؤدي سوء التصرف الرسمي لإثارة الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتبلور منطق الـ "نحن / هم" التي يسعى من خلالها الشباب للبحث عن الهوية والتماسك في أماكن أخرى، غالبا ما يجدون مرادهم لدى الجماعات المتطرفة والإرهابية التي توفر لهم المناخ الملائم لفرض هويتهم. (2)

وعلى هذا الأساس، يرى الدكتور عمرو الشوبكي أن النظام الديمقراطي الحقيقي قادر على تهميش الإرهاب ومحاصرته، إن لم يقض عليه نهائيا، وأن العكس أيضا صحيح؛ فلإرهاب دور لا ينكر في تعطيل العمل الديمقراطي، مشيرا إلى أن غياب التحول الديمقراطي قادر على تغذية الإرهاب في المجتمع. (3)

ويركز الشوبكي أيضا على دور الدولة الوطنية في مواجهة تنظيمات ما دون الدولة، فهو يرى أن البلاد التي تغيب عنها الدولة فهي تحتاج إلى جهد مضاعف وثمان باهض لكي تنتصر في معركتها على التنظيمات

(1) Jakkie Cilliers, " L'Afrique et le terrorisme ". *Afrique contemporaine*, n : 209, Printemps 2004, p91.

(2) أويو ساليغو، إيرين ندونغو، " ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في أفريقيا ". الورقة البحثية رقم: 296، معهد الدراسات الأمنية ISS، آب / أغسطس 2016، ص 05.

(3) كلمة الدكتور عمرو الشوبكي في مؤتمر: " التنمية والإرهاب والأمن في الشرق الأوسط "، المنعقد بالقاهرة بتاريخ 5-6 ديسمبر 2007 من تنظيم المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع جامعة القاهرة، ومنظمة كونراد الألمانية.

الإرهابية والجماعات الإجرامية المتعولمة، فمثل ما هو الحال في ليبيا على سبيل المثال، فإن إعادة بناء الدولة الوطنية، بالتوازي مع خلق مسار سياسي ديمقراطي وعادل يضمن مشاركة الفرقاء السياسيين، أمر ضروري وخطوة هامة في محاصرة الجماعات المتطرفة وتنظيمات ما دون الدولة. (1)

وهو ما تضمنته الاستراتيجية الجزائرية الجديدة لمكافحة الإرهاب - استراتيجية تفكيك التطرف ومكافحة الإرهاب - حين ركزت على إقامة دولة القانون والديمقراطية التشاركية، حيث رأى مهندسو هذه الاستراتيجية أن الديمقراطية يمكن أن تلعب دورا هاما في الوقاية من التطرف العنيف والإرهاب، فالتنمية القائمة على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص تشكل حاجزا منيعا ضد الدعاية الظلامية المتطرفة، وتُحصن المواطنين - لا سيما الشباب والمراهقين- ضد محاولات تجنيدهم في صفوف الجماعات الإرهابية، خاصة وأن احترام حقوق المواطنين وبناء دولة القانون يجب أن يسبق كل سياسة لتفكيك التطرف، ومحاربة الإرهاب، ولهذا فإن تقليص رقعة الفساد، وإصلاح الإدارة، والقضاء على البيروقراطية، وإقامة الحكم الرشيد، وتكريس الديمقراطية واحترام اختيار الشعب في مختلف الانتخابات، وإشراك المجتمع المدني في التسيير، هي في حقيقة الأمر أدوات يرى العديد من الخبراء والمراقبون أنها آليات فعّالة للتصدي للفكر المتطرف والتكفير، والقضاء عليه. (2)

فدولة القانون تشمل كل المواطنين الذين يحترمون النظام في الدولة، ويرفضون استخدام العنف ضد أبناء وطنهم أو من أجل الوصول إلى السلطة، ولديهم وعي بأن التغيير يتم دون اللجوء إلى العنف، وهو الأمر الذي يرتبط بالسماح أكثر بحرية التعبير لجميع المواطنين. (3)

ثالثا: المعالجة الاجتماعية:

تشير " نظرية الإحباط - العدوان " إلى العلاقة بين الإحباط (الحرمان من تحقيق هدف أو الانخراط في السلوك) وبين العدوان، حتى أن البعض ينظر إليها بكونها التفسير الرئيسي لفهم سبب العنف البشري، فالفرضية الأساسية للنظرية تنقسم إلى شقين مفادهما؛ أولا: ينتج العدوان دائما عن الإحباط، وثانيا: يؤدي الإحباط دائما إلى العدوان. (4)

(1) عمرو الشوبكي، " الدولة الوطنية العربية في مواجهة تنظيمات ما دون الدولة ". كتاب جماعي، الشرق الأوسط: تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016، ص 26.

(2) فتحي بولعراس، " الدرس الجزائري في تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب ". الاتجاهات الأمنية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 02 نوفمبر 2017.

(3) المرجع نفسه.

(4) Randy Borum, *Psychology of Terrorism*. Tampa: University of South Florida, 2004, p13.

فحالة الإحباط التي تتولد عن غياب العدالة الاجتماعية، وحرمان فئات شعبية واسعة من حقوقها الاجتماعية على سبيل المثال يشكل دافعا قويا لدى هذه الفئات في ممارسة العنف بشكل دموي من أجل تغيير الأمر الواقع، ومحاولة تحسين ظروفهم.

وتتوافق هذه النظرية كذلك مع نظرية الحرمان النسبي، التي تفسر ذلك الاستياء الذي يتولد لدى الفرد نتيجة إدراكه أن ما يحصل عليه من مقومات المعيشة غير كاف، وهو أقل بكثير مما يستحقه أو يتوقعه، أو بمعنى آخر أن ما يحصل عليه لا يوافق ما يتوقعه أو يستحقه، بالإضافة إلى مقارنة وضعه بأقرانه في المجتمعات الأخرى، أو حتى في نفس المجتمع الذي ينتمي له، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحرمان النسبي يختلف عن الحرمان المطلق الذي يشير إلى غياب مقومات الحياة الأساسية كالغذاء والمال. (1)

ويوضح تيد غور Ted Gurr في هذا السياق أن السخط الجماعي والشعور بالاستياء ينشأ نتيجة الفجوة بين الرفاهية المتوقعة والمحقة لدى أفراد أو مجموعات معينة في المجتمع، ما يدفعها نحو العنف السياسي الذي يبرر في أعقاب هذا الاستياء حقيقة أن المجموعة الضعيفة ترى أنه تم التعامل معها بشيء من قلة الشأن مقارنة بتلك المجموعات التي تحصل على المزيد من الفوائد أو الفرص، وعلى هذا الأساس، تظهر حالات العنف السياسي السائدة في شكل حركات ونزاعات، ويظهر العمل الجماعي في شكل عنف يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحول نشاط الجماعات إلى أنشطة إرهابية في مراحل لاحقة من التصعيد والعدوان. (2)

يشير تاديس Tadesse إلى أن مشاعر الإقصاء والتهميش الاجتماعي في أوساط الشباب المتزايدة أعدادهم في شرق أفريقيا على سبيل المثال بمثابة الوصفة المناسبة لتصاعد التطرف، ويضيف أنه حتى عند الشباب الأكثر ثقافة وعلماء، أدت التوقعات المخيبة للأمال والحرمان النسبي لتعرض الكثير من هؤلاء الشباب لخطر التحول الراديكالي، فالكثير من الشباب في كينيا يواجهون صعوبات في الوصول للخدمات الصحية، والإسكان والتعليم، وهذه الأمور تزيد من عرضتهم للتطرف. (3)

أما في نيجيريا، فقد أثبتت دراسة أجريت في عام 2013 حول انخراط الشباب في جماعة بوكو حرام أن العائلات الهشة والمحرومة أسهمت في زيادة عرضة الشباب للتطرف، تم الوصول إلى هذه النتيجة بعد

(1) عمر تاسيبنار، " لماذا ينضم الشباب إلى «داعش»؟ ". ترجمة: مروة عبد الله، متحصل عليه من: <https://soo.gd/dyAA> يوم 2020/08/13، على الساعة 22:22.

(2) Marium Akhtar, " Role of Identity Crisis and Relative Deprivation as Catalysts of Political Violence and Terrorism: Case Study of Kurd Fighters in Turkey ". Proceedings of the RAIS Conference, FEBRUARY 19-20, 2018, p 183.

(3) أويو سالفو، إيرين ندونغو. مرجع سبق ذكره، ص 13.

ملاحظة ارسال العائلات الفقيرة في شمال البلاد لأطفالهم للتعليم في المدارس المجانية التي تتكفل بها جماعات دينية، ما يسمح بعد ذلك لبوكو حرام في استقطابهم وتجنيدهم، في حين تُجمع العديد من الدراسات الأخرى التي أجريت في موريتانيا حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وفي الصومال حول حركة الشباب المجاهدين، على أن أغلب الشباب المنتسبين للجماعتين من فئة الأيتام الذين فقدوا أحد والديهم أو كلاهما، أو أولئك الذين عاشوا في ظل انفصال الوالدين عن بعضهما، وهو ما يشير بشكل قاطع إلى دور عامل الحرمان النسبي في زيادة نسب التطرف. (1)

وعلى هذا الأساس، تنطلق المعالجة الاجتماعية لمشكلة الإرهاب من العمل على محاولة تضيق الفجوة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع عن طريق تفعيل مؤسسات الدولة لمفاهيم العدالة المجتمعية، ومعالجة إشكاليات التوزيع، وخلق فضاءات للاهتمام بالفئات الهشة والمحرومة، كالأطفال اليتامى، وأبناء العائلات الفقيرة، والبطالين، وعد ترك هؤلاء عرضة لمختلف الجهات الأخرى ما دون الدولة، والتي تحاول الاستثمار في حرمانهم من أجل استعمالهم في أنشطتها الراديكالية، كالإرهاب، والجريمة المنظمة.

رابعاً: المعالجة الاقتصادية:

تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى خطورة تفاوت معدلات التنمية الاقتصادية، في تصاعد نزعة التطرف، وتغذية الإرهاب، بالفقر والتدهور الاقتصادي الحاد، وتمركز الموارد بالدولة في يد مؤسسات معينة، وانتشار البطالة بشكل كبير، وقلة الفرص الاقتصادية والاجتماعية، والفرار الدائم والعشوائي للعناصر المنتجة، بمثابة العوامل المحفزة على تصاعد حدة التطرف داخل المجتمعات، وهو ما يساهم بدوره في تغذية الجماعات الإرهابية ومنظمات الجريمة المنظمة بأولئك الشباب الناقمين على أوضاعهم الاقتصادية المزرية. (2)

تعمل الكثير من التنظيمات الإرهابية كداعش، وحركة تحرير دلتا النيجر على الرفع من الشعور لدى الشباب الذي يعاني مشاكل اقتصادية بوجود غاية للحياة، ومسار بديل ومختلف عن الأوضاع الحالية، بما في ذلك مشكلة البطالة والفقر التي يعانون منها، من خلال توفير وظائف عمل كجزء من حملتها التجنيدية، فقد أشارت العديد من الدراسات التي أجريت حول هذه التنظيمات إلى حصول أتباعها على مرتبات شهرية منتظمة بالعملة الصعبة. (3)

(1) أويو ساليغو، إيرين ندونغو. مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) سيد غنيم، " التطرف والإرهاب بين الأسباب الجذرية والتداعيات ". التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، 22 سبتمبر 2018، ص 03.

(3) أويو ساليغو، إيرين ندونغو. مرجع سبق ذكره، ص 08.

ولقد قامت الكثير من الدراسات * في هذا السياق بتحليل المشاكل الاقتصادية العميقة في نيجيريا، وعلاقتها بالعنف، حيث قام الدكتور أوجستين إيكيليغي Augustine Ikelegbe بتحليل التطرف لدى الشباب وصناعة الميليشيات في سياق الأزمات الاقتصادية، وأزمات الموارد العميقة في نيجيريا، وخلص في نتائج دراسته إلى أن استراتيجيات شركات النفط متعددة الجنسيات، وقمع الدولة أدى إلى ظهور وتوطيد ظاهرة الميليشيات من الشباب الذين يعانون من البطالة والفقر، كما خلص أيضا إلى أن ضعف النخب السياسية، وعدم قدرتها في السيطرة على المجتمع قد ساهمت في تحويل الميليشيات نحو الجريمة والعنف، وهو ما فرض حالة انعدام الأمن. (1)

هناك أيضا أنماط مشابهة مرتبطة بالتطرف في غرب أفريقيا، ودول الساحل الأفريقي، وهي من بين الدول الأكثر فقرا في العالم - كما رأينا سابقا -، فهناك على سبيل المثال ما يقرب الـ 41 مليون شاب في منطقة الساحل، يواجهون مستقبلا غامضا ومثيرا لليأس، والقنوط، وهو ما دفع الدكتور روبرت كابلان Kaplan Robert إلى تشبيههم بالجزئيات الطليقة في سائل اجتماعي غير مستقر، وعلى وشك الاشتعال. (2)

لا يختلف الوضع كثيرا في شمال أفريقيا، أين ساهمت الأوضاع الاقتصادية المزرية التي يعاني منها الشباب في تنامي ظاهرة التطرف والالتحاق بالجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أو تلك التنظيمات التي تدين بالولاء لداعش.

وتشير دراسة ميدانية أجراها الباحث ماجد القروي حول " الشباب السلفي في تونس " إلى دور العامل الاقتصادي كالبطالة والفقر وتدني الأجور في تفكيك العلاقة بين الدولة والشباب، وهو ما يدفع بالشباب إلى محاولة إيجاد حلول لمختلف أزماتهم الاجتماعية والاقتصادية بمعزل عن الدولة. (3)

لذلك تركز المعالجة الاقتصادية في مكافحة ظاهرتي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة على تحسين الظروف المادية والاقتصادية للشباب، والاهتمام بهذه الفئة الكبيرة في القارة الإفريقية، والاستثمار في طاقاتها لإحداث التنمية المنشودة، بدل تركها لمختلف الجماعات المتطرفة والاجرامية.

* (e.g., Adeniji, Obi and Evans, 2018; Evans, 2019b)

(1) Evans Olaniji, Kelikume Ikechukwu, " The impact of poverty, unemployment, inequality, corruption and poor governance on Niger Delta militancy, Boko Haram terrorism and Fulani herdsmen attacks in Nigeria ". International Journal of Management, Economics and Social Sciences, Vol: 08, N: 02, 2019, pp, 62, 63.

(2) أويو ساليغو، إيرين ندونغو. مرجع سبق ذكره، ص 09.

(3) ماجد قروي، الشباب السلفي في تونس: دراسة سوسيولوجية بمدينة سيدي علي بن عون. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 76.

تسمح الاستراتيجية الموضوعية بمختلف معالجاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بدراسة الأسباب الحقيقية للتطرف والإرهاب باعتبارهما السبب المعلن الرئيسي لعملية الأمانة، وبالتالي فالنجاح في الحد من خطر الإرهاب والجريمة المنظمة في مختلف المجتمعات الإفريقية هو نجاح في نزع الأمانة، فما الحاجة للأمانة وقد انتفى السبب الرئيسي، أو الهدف الموضوعي لها.

هذا فيما تشكل تلك المعالجات في حد ذاتها مداخل عملية لتحقيق التنمية والأمن الإنساني في القارة الإفريقية، فالتركيز على الإنسان من خلال تقويم سلوكياته وثقافته، وإعطائه قدر كبير من الحرية السياسية، وإشراكه في تسيير شؤونه العامة، والعمل على تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية بمثابة المرتكزات الأساسية لإعادة استكشاف المواطن في أفريقيا ما بعد الأمانة، وهي المرحلة التي تعقب نزع الأمانة وإضفاء الطابع الأمني على التنمية في القارة، تلك المرحلة التي تسترجع فيها التنمية قيمتها وأهدافها بعيدا عن الاستغلال الأمني الذي ميز المرحلة السابقة.

المطلب الثاني: الاستراتيجية البنائية لنزع الأمانة.

ترتكز الاستراتيجية البنائية أيضا على رؤية هويسمانس لنزع الأمانة، لكنه خلال هذه الاستراتيجية يركز على محاولة فهم كيفية عمل الأمانة، وهو ما يتوافق عمليا مع رؤية أولي ويفر التي يركز خلالها على ثلاث خطوات رئيسية في نزع الأمانة؛ **أولا:** عدم التحدث عن القضية المؤمنة كتهديد وجودي على الإطلاق (توقيف خطاب الأمانة)، **وثانيا:** إدارة الأمانة بشكل يمنع تصاعدها، **وثالثا:** إعادة إدماج ومعالجة القضية المؤمنة في السياسة العادية. (1)

وهو ما يعني العمل على عكس مسار الأمانة مع المحافظة على الميكانيزمات التي تم الاعتماد عليها في عملية البناء خلال إضفاء الطابع الأمني في البداية، وعلى هذا الأساس، سنحاول دراسة عملية نزع الأمانة عن قضايا التنمية في أفريقيا وفق هذه الخطوات الآتية:

أولا: توقيف خطاب الأمانة:

من المعلوم في أدبيات الدراسات الأمنية - كما رأينا سابقا - نظرة أولي ويفر للأمن بكونه مجرد أفعال كلام، وهي النظرة التي دفعته إلى وضع تعريفه المعياري لعملية الأمانة باعتبارها عملية تصنيف دقيق لقضايا معينة في خانة الأمن بمجرد التكلم عليها بمفردات أمنية، ووفق هذه الرؤية سارت مدرسة كوبنهاجن في تفسير

(1) Edin Fako, " Strategies of Desecuritization ". Master Thesis, (Central European University, Department of International Relations and European Studies), 2012, p10.

نظرية الأمانة بتأكيدھا على دور الممارسة الخطابية في تحقيق عملية الأمانة، وهو ما دفع ويفر بالمقابل في سياق نزع الأمانة إلى تبني استراتيجية تعتمد على عكس مسار الأمانة من خلال الاعتماد على الخطاب والممارسة الكلامية، حيث يعتبر عدم التحدث عن القضية المؤمنة كتهديد وجودي بمثابة الاستراتيجية الأولى التي تبناها ويفر في هذا السياق، وعمل على دراسة تأثيراتها المختلفة.

ولأن قضية أمانة التنمية قد أخذت مستويين رئيسيين في المعالجة: مستوى النظام الدولي / الأمانة الكلية، والمستوى المحلي / الأمانة، فإن عملية نزع الأمانة يجب بدورها أن تركز على نفس المستويين، حيث يطلب بدرجة أولى من الفواعل الدولية / الجهات المانحة التي تتبنى خطاب الأمانة في أفريقيا التراجع عن خطاب مكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة في أفريقيا، والعودة إلى الخطاب التنموي قبل 11 سبتمبر 2001، أين كانت التنمية تحتل أعلى هرم الأولويات، ثم التحول بعد ذلك بدرجة أخرى نحو توقيف خطاب الأمانة على المستوى المحلي في دول القارة، وما يرافق ذلك من إعادة برمجة الرأي العام المحلي وفق الرؤية التنموية الجديدة.

وترى الدكتورة بيرل أليس مارش Pearl Alice Marsh في هذا السياق، أن الصراع في العالم الثالث، يأخذ استقطابا حادا بين خطابين عامين: خطاب إحصائي رسمي يركز على الجغرافيا السياسية وعملية الأمانة، وخطاب آخر غير رسمي يركز على حقوق الإنسان، وتقرير المصير الوطني / المشاركة، ونزع الأمانة. (1) وعلى هذا الأساس، تصبح مسألة عدم التحدث عن القضايا المؤمنة كتهديد وجودي، مسألة نضال وطني تتبناها النخب الأفريقية، ومؤسسات المجتمع المدني في القارة للضغط على المجتمع الدولي الغربي، والجهات المانحة من جهة، وعلى الحكومات الإفريقية من جهة أخرى من أجل توقيف خطاب الأمانة بجميع مستوياته المختلفة.

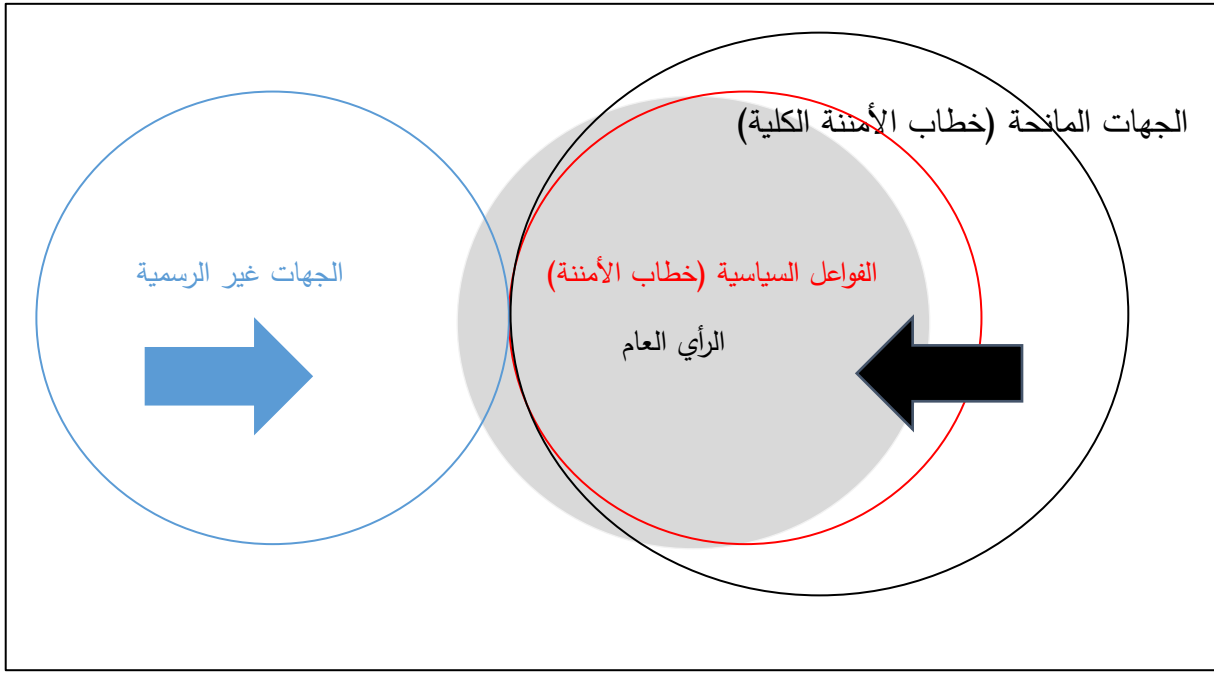
ويملك المجتمع المدني في إفريقيا رصيذا ثريا بالنضالات الطويلة في وجه الاستبداد، والحروب، والكوارث الانسانية يؤهله لقيادة عملية نزع الأمانة، فقد اقترن بروز المصطلح في القارة بموجة التحولات الديمقراطية في أواخر الثمانينيات، أين لعب دورا محوريا في مجالات متنوعة كنزع السلاح، وتنظيم الانتخابات، وهو ما دفع البنك الدولي، والكثير من المؤسسات غير الحكومية إلى الإشادة بجهوده الكبيرة في تقاريرها. (2)

(1) Pearl-Alice Marsh, " Grassroots Statecraft and Citizens' Challenges to U.S. National Security Policy ". *On Security*, New York : Columbia University Press, 1998, p97.

(2) زينب مصطفى رويحه، " المجتمع المدني في إفريقيا.. التحديات وحدود الدور ". قراءات أفريقية: <https://soo.gd/9sfy>، يوم 2020/08/04، على الساعة 22:37.

إن الضغط المستمر من النخب الإفريقية، وتنظيمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأحزاب السياسية المعارضة في القارة من أجل وقف خطاب الأمانة مسألة بالغة الأهمية في استراتيجية نزع الأمانة، فجميع هذه الكيانات غير الرسمية تملك قوة تأثير كبيرة تستمد من مساحة انتشارها الواسعة في المجتمع، وقدرتها الهائلة في السيطرة على الرأي العام، بالإضافة إلى علاقاتها المتنوعة بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي تشكل بدورها قوة ضغط موازية تعمل على المستوى الدولي لوقف خطاب الأمانة الكلية.

الشكل رقم 08: توقيف خطاب الأمانة



المصدر: من إعداد الطالب

إن النجاح في توقيف خطاب الأمانة، وفرض واقع جديد يقوم على عدم التحدث عن القضايا المؤمنة كتهديد وجودي يسمح في الحقيقة بإعادة برمجة الرأي العام وفق أولويات مستجدة بعيدة كل البعد عن حالة الطوارئ التي سبق أن فرضها الطابع الأمني لخطابات السلطة السياسية في البلدان الإفريقية، وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على عملية الأمانة في حد ذاتها، فلا تقوم هذه العملية بالأساس دون خطاب باعتبارها أفعال كلام بالدرجة الأولى، ودون السيطرة على الرأي العام، ودون الحاجة إلى البحث عن الحالة الاستثنائية، وقوانين الطوارئ التي تعتبر في مراحل متقدمة بمثابة البيئة الملائمة لتطور العملية.

غير أن ما يعاب على هذه الخطوة هو اعتمادها المباشر والوحيد على الجهات غير الرسمية في الضغط على الفواعل السياسية، ما يجعل بذلك كل الاستراتيجية رهينة هذه الخطوة الأولى التي تتوقف بدورها على قوة الجهات غير الرسمية في مقابل ضعف الفواعل السياسية، وهو ما لا يمكن الرهان عليه خاصة في

ظل قوة الفواعل السياسية في كثير من الدول الإفريقية، والتي تستمد شرعيتها من التجارب الثورية، أو من الانقلابات العسكرية التي جعلها الحلقة الأقوى ضمن المعادلة السياسية في البلاد، وبالتالي يصبح رهان الجهات غير الرسمية رهان خاسر، ما لم يلقى الدعم والتأييد من المجتمع الدولي، أو الرأي العام الدولي بالتحديد الذي يضغط بدوره على الجهات المانحة.

ثانياً: إدارة الأمانة بشكل يمنع تصاعدها:

بعد النجاح في توقيف خطاب الأمانة، تعتمد الخطوة الثانية على الفواعل السياسية التي تعمل على إدارة عملية الأمانة بشكل يمنع تصاعدها، حيث تعتمد هذه الخطوة بشكل فعلي على وقف حالة الطوارئ التي فرضها خطاب مكافحة الإرهاب الدولي في أفريقيا، والعودة إلى إدارة الحياة السياسية والشأن العام الاجتماعي والاقتصادي بشكل طبيعي.

ويتطلب وقف حالة الطوارئ، مجموعة من الإجراءات العملية التي تحول دون الوقوع في حالة الفوضى، يأتي في مقدمتها الاستعانة بقوانين مكافحة الإرهاب، وهي القوانين التي تسمح بإدارة عملية الأمانة بالشكل الذي يكبح تصاعدها من جهة، ويعطي الفعالية في التعامل مع التهديدات الأمنية من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى وجود النموذج الإفريقي لقانون مكافحة الإرهاب كأحد أهم الوثائق القانونية في القارة، فقد صدر في الجلسة العادية رقم 17 لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقدة في مالابو شهر جويلية 2011، بهدف إلى مساعدة الدول الإفريقية في تنفيذ كافة البنود الواردة في إطار الآليات الدولية والقارية المتنوعة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك معاهدة منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.⁽¹⁾

وقد ركز هذا القانون على تحديد جرائم الإرهاب المختلفة، كما وضع مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمنع غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، وعلى رأسها إنشاء وحدة مخبرانية مالية تعد الجهاز المركزي الوطني المنوط به استقبال وطلب وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بجرائم الإرهاب المختلفة وتمويلها، وأيضاً الإجراءات المتعلقة بأنظمة التقارير والمراقبة، والتطرق إلى مسائل أخرى من قبيل التحقيقات، ومشاركة المعلومات، وتسليم المجرمين، والمساعدات القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وغيرها.⁽²⁾

(1) محمود زكريا، " مكافحة الإرهاب في أفريقيا: دراسة في الأطر القانونية والمؤسسية ". دراسات، القاهرة: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 2020/02/12، متحصل عليه من: <https://soo.gd/TPFT>، يوم 2020/08/06، على الساعة 15:39.

(2) المرجع نفسه.

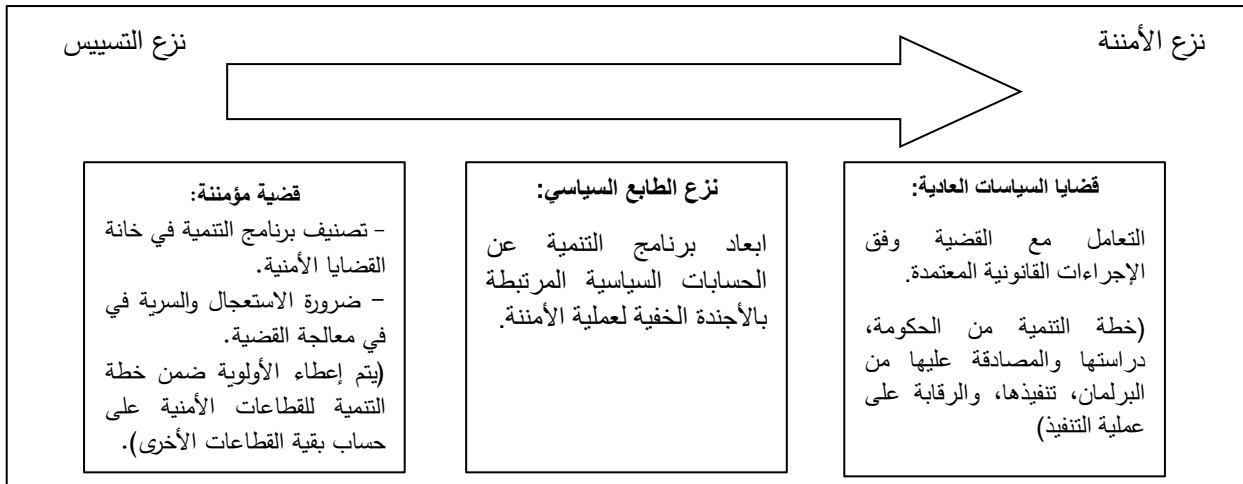
هذا كما حدد القانون في الجزء الثاني المتعلق بالجرائم والعقوبات 24 جريمة ضمن سياق الجرائم التي تصنف باعتبارها أعمال إرهابية أو جرائم تتصل أو ترتبط بأعمال إرهابية، محددًا العقوبات التي تستوجب كل جريمة، مع الإجراءات الجزائية الواجب التقيد بها أثناء اعتقال الإرهابيين، ومحاكمتهم، وتنفيذ العقوبات في حقهم، فيما خص بقية الأجزاء بإجراءات الوقاية من الإرهاب خاصة في المسائل المالية كغسيل الأموال، وتمويل الإرهاب.. وغيرها. (1)

وبالتالي فإن القانون يعتبر من حيث مبدأ العمل الذي يقوم على تنظيم تعامل الحكومات والدول مع ظاهرة الإرهاب في أفريقيا بمثابة البديل الجيد لقوانين الطوارئ التي تعتمد عليها عملية الأمانة، وسبق لنا الحديث عن سلبياتها في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة، فيصبح بذلك قانون مكافحة الإرهاب الأداة التنظيمية والإدارية المناسبة للحد من تصاعد عملية الأمانة، وهو ما تهدف له هذه الخطوة في استراتيجية نزع الأمانة ونزع إضفاء الطابع الأمني على قضايا التنمية في القارة الإفريقية.

ثالثًا: إعادة إدماج ومعالجة القضية المؤمنة في السياسة العادية:

بعد إلغاء حالة الطوارئ، تعتمد الخطوة الثالثة في استراتيجية نزع الأمانة على إعادة إدماج ومعالجة القضايا المؤمنة في السياسات العادية، حيث لم يعد هناك داع لمعالجة تلك القضايا في السياسات العليا بعد انتفاء حالة الاستثناء.

الشكل رقم 09: إعادة معالجة القضية المؤمنة في السياسة العادية



المصدر: عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة". مرجع سبق ذكره،

(1) لمزيد من التفاصيل حول النموذج الإفريقي لقانون مكافحة الإرهاب، أنظر:

African union, " The African model anti-terrorism law ". Malabo, 30 June – 1 July, 2011.

تتوقف هذه الخطوة على نزع الطابع السياسي للقضايا المؤمّنة، حيث عكفت الفواعل السياسية على إعطاء أولوية للقطاعات الأمنية والعسكرة على حساب بقية القطاعات التنموية الأخرى بحثاً عن تحقيق الأجندة الخفية لعملية الأمانة، والتي ترتبط أساساً - كما رأينا سابقاً - بالبقاء في السلطة واستمرار الأنظمة الحاكمة بعيداً عن متطلبات الديمقراطية، وهي أهداف سياسية بالدرجة الأولى.

بعد النجاح في نزع الطابع السياسي، تصبح مسائل العسكرة والتسلح مسائل سياسات عادية، يتم مناقشتها في أطرها القانونية كالمجالس التشريعية المنتخبة والبرلمانات، وتخضع للجان الرقابة المالية، وهو ما يساهم بطبيعة الحال في ترشيد عمليات التسلح التي استحوذت على معظم ميزانيات التنمية في السابق خلال عملية الأمانة.

لذلك يجب على هذه البرلمانات أن تكون صاحبة السلطة الحاسمة في صناعة القرار المالي، نظراً لكونها المحتكر الرئيسي للسلطة التشريعية، تسليماً بما تقتضيه الممارسة الديمقراطية من فصل في السلطات، وبالنظر لما يترتب على اعتماد قوانين المالية، وبرامج التنمية من تكاليف على الشعب، الأمر الذي يحتم ضرورة إشراكه عبر ممثليه في تقنين وتوزيع هذه التكاليف ومراقبة أوجه إنفاقها. (1)

لابد في نهاية الحديث عن الاستراتيجية البنائية لنزع الأمانة من الإشارة إلى جملة من النقاط الهامة التي تعتبر بمثابة الشروط الأساسية لنجاح العملية:

- ✓ وجود ضغط دولي من المنظمات الدولية غير الحكومية.
- ✓ وجود مؤسسات قوية داخل الدولة.
- ✓ وجود فصل نسبي على الأقل بين السلطات.
- ✓ وجود معارضة قوية داخل الدولة.
- ✓ وجود مجتمع مدني قوي، وعلى درجة عالية من التكوين.
- ✓ توفر وعي مجتمعي عالي بضرورة التغيير.

دون توفر هذه الشروط، ستواصل الفواعل السياسية ممارسة الأمانة، والتمتع بما توفره لها من شرعية في الحكم، وموارد مالية طائلة بعيداً عن الرقابة والمحاسبة التي تسقطهما حالة الاستثناء، فهذه الفواعل السياسية في أفريقيا غير مستعدة للتنازل عن مكتسبات الأمانة سوى بعد الضغط عليها خارجياً وداخلياً.

(1) حسن بوغشي، "واقع سلطة البرلمان المغربي في المصادقة على قانون المالية". الدراسات البحثية، برلين: المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه من: <https://soo.gd/wNLn>، يوم 2020/08/09، على الساعة 18:29.

المبحث الثاني: مرحلة ما بعد الأمانة في أفريقيا

تعتبر مرحلة ما بعد الأمانة مرحلة هامة جدا في سياق تحديد مستقبل التنمية في القارة الإفريقية، حيث تظهر خلال هذه المرحلة العديد من الترتيبات، وكذا جملة كبيرة من الإشكاليات التي ترتبط بالتصورات الموضوعية للأمن وانعدام الأمن في القارة، خاصة في ظل ما يمكن أن تُخلفه عملية نزع الأمانة من فراغ معياري داخل المجتمعات الإفريقية التي ستجد نفسها أمام العديد من المعضلات الجديدة.

المطلب الأول: خيارات ما بعد الأمانة في أفريقيا

تعمل النخب السياسية الحاكمة في إفريقيا على محاولة إيجاد حلول جديدة تمكنها من مواصلة بسط سيطرتها على الدولة والمجتمع بعد نزع الأمانة والحدة من قبضتها الأمنية القوية التي كانت تختفي وراء شرعيتها في جذب حالة الاستثناء التي تمكنها من الحكم بعيد عن جميع أشكال الديمقراطية والتداول على السلطة، لذلك فهي مضطرة في مرحلة ما بعد الأمانة إلى الاختيار بين مجموعة كبيرة من الاختيارات التي تمثل عصب الترتيبات الجديدة في هذه المرحلة.

وعلى هذا الأساس، سنجد أنفسنا أمام خيارين رئيسيين يسيطران على مشهد ما بعد الأمانة في القارة الإفريقية، وهما الخيار التنموي، أو خيار دور الدولة التنموي الذي يعطي السلطة الحاكمة شرعية الحكم دون الحاجة إلى التداول السلمي على السلطة أو إطلاق الحريات السياسية، وبالتالي فهو بديل جيد للأمانة، ويرتكز الخيار الثاني على السلطوية، وهو الخيار الذي يدفع بالمشهد السياسي إلى العديد من المعضلات الأمنية.

أولا: خيارات الدولة التنموية في مرحلة ما بعد الأمانة:

يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - كما رأينا سابقا - إلى الدولة التنموية باعتبارها: الدولة ذات الحكومة الناشطة أو في الكثير من الأحيان النخبة غير السياسية التي تتخذ من التنمية الاقتصادية السريعة هدفا رئيسيا لها، مع منح الأجهزة الإدارية والجهاز البيروقراطي النفوذ والسلطة المطلقتين من أجل التخطيط للسياسات وتنفيذها، ما يتيح لها في النهاية اكتساب شرعية سياسية من خلال الأداء التنموي. (1)

وهكذا تصبح هذه الشرعية السياسية الجديدة بمثابة البديل الجيد لعملية الأمانة التي أكسبت النخب الحاكمة في أفريقيا سابقا شرعية مواصلة الحكم عن طريق العسكرية، وباستعمال القبضة الأمنية وحالات

(1) خالد مالك، وآخرون. مرجع سبق ذكره، ص 68.

الطوارئ، وهو ما يؤكد بالمقابل رغم اختلاف الوسيلتين (التنمية / الأمانة) إلا أنهما يشتركان في كونهما مصدران رئيسيان من مصادر الشرعية السياسية في ظل حالة الاستعصاء الديمقراطي التي لازمت عمر الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستعمار في أفريقيا.

وفي ذات السياق، يتوقف نجاح الدولة في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي على مدى قدرتها المباشرة في تحقيق عاملين رئيسيين:

1. دور الدولة الفاعل:

يرتبط دور الدولة الفاعل بشكل مباشر بإعادة بناء جهاز الدولة الذي صمم في البلدان الأفريقية بشكل يتماشى مع الدور الأمني، ليتوافق وفق الترتيبات الجديدة مع المهمة التنموية، حيث تقوم إعادة البناء على الأسس التالية: (1)

- ✓ بناء جهاز بيروقراطي قادر على تنفيذ سياسات الحكومة.
- ✓ توفير حد أدنى معين من التجانس والتناسق بين أجهزة الدولة المختلفة، ابتداء من انشاء جهاز مركزي ضابط على غرار مجلس التخطيط الاقتصادي في كوريا الجنوبية، ومجلس التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية في تايوان، وهما نموذجان ناجحان في عملية الانتقال من المشروع الأمني إلى المشروع التنموي.
- ✓ توفير حد أدنى من استقلالية جهاز الدولة بمراجعة المجتمع السياسي، بدءا من نزع التسييس نسبيا عن الجهاز الحكومي، ويترتب على ذلك: عدم ربط الجهاز الحكومي باعتبارات التشكيلة الحزبية أو السياسية القائمة، سواء في تكوينه العضوي أم في توجهات النشاط.
- ✓ توفير الأدوات اللازمة لقيام الدولة بدورها، ويتمثل ذلك في السيطرة على النظام المصرفي*، باعتباره مدخلا حاكما لتمويل التنمية والتصنيع، وخاصة من قناة الاقتراض الأجنبي.

(1) محمد عبد الشفيق عيسى. مرجع سبق ذكره، ص124.

* في جمهورية كوريا الجنوبية على سبيل المثال، تحكمت الدولة تماما في عملية استقبال القروض الأجنبية ".... وهذه إما أنها قروض مقدمة للحكومة الكورية نفسها، وإما أنها مقدمة للقطاع الخاص، لكنها مضمونة السداد من جانب الحكومة الكورية، وفي الحالتين تقبض الدولة الكورية على القروض الأجنبية، منذ لحظة وصولها إلى المصب داخل البلد، ثم تقبض عليها مجددا حال إعادة تدفقها إلى المستثمرين الكبار من المنبع المحلي "...، وبعبارة أخرى فإن الدولة الكورية وحدها الضامن لمقدرات الشركات الخاصة للوصول إلى القروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية. أنظر: المرجع نفسه، ص124. ويهدف تطبيق هذا الاجراء في أفريقيا بالأساس إلى قطع الطريق أمام الجهات الاقتصادية الداخلية والخارجية المستفيدة لعقود طويلة من أموال الأمانة والقطاع العسكري.

2. الالتزام السياسي بقضية التنمية:

وهو ما يعني أن تتحول قضية التنمية إلى الرسالة المقدسة والتعهد التعاقدى الذي يجب الوفاء به، فالإجراءات السابقة تعمل على خلق مناخ بيروقراطي يساعد في الرفع من نسبة نجاح السياسات التنموية، لكنه لا يكفي لتحقيق الوثبة التنموية المطلوبة دون توفر التزام سياسي بهذه القضية، فالمشكلة الرئيسية في أفريقيا لم تكن يوما في قدرتها البشرية - المادية على تحقيق أهدافها التنموية، بل كانت دائما خلال فترة ما بعد الاستعمار في الإرادة السياسية لتحقيق هذه التنمية المنشودة.

بعد نزع الأمانة، وتهديد شرعية النخب الحاكمة يتوقف بحثها عن شرعية بديلة في التزامها السياسي تجاه التنمية، والتي ستوفر لهذه النخب شرعية جديدة بعيدا عن الديمقراطية التي ترى فيها هذه النخب خطرا يهدد بقاءها واستمراريتها في السلطة.

وعلى هذا الأساس، تتحول الدولة الأمنية الاستبدادية في نموذج الأمانة القديم إلى دولة تنموية استبدادية في نموذجها الجديد، دولة ملتزمة بقضية التنمية، وترى في الإنجاز الاقتصادي قاعدة الشرعية السياسية للنظام السياسي، والذي يمكنها من إعادة التكيف وفق الترتيبات الجديدة (1)

ثانيا: خيارات الدولة السلطوية في مرحلة ما بعد الأمانة:

في الوقت الذي تفضل فيه الكثير من الأنظمة السياسية الأفريقية تبني خيارات الدولة التنموية بحثا عن الشرعية المفقودة في مرحلة ما بعد الأمانة، تصر بعض الأنظمة بالمقابل على البحث عن سياسات تسلطية جديدة، تحاول من خلالها إعادة بسط سيطرتها على المجتمع بطرق ووسائل مختلفة، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى مواجهة مباشرة بين الدولة والمجتمع تترجم نتائجها مستقبل التنمية.

1. إعادة بناء النموذج الجديد للسيطرة (تسييس الهوية):

تسعى الأنظمة الحاكمة في أفريقيا، والتي لا تؤمن بمسار التنمية في اكتساب الشرعية إلى محاولة إعادة بناء نموذجها السلطوي وفق ديناميات تسلطية جديدة، تعمل من خلالها على إعادة اختراع أساليب وطرق مستجدة في إدارة الشأن العام على غرار البحث عن أسباب جديدة لإعادة استدعاء الحالة الاستثنائية، وهو ما يدفعها للعمل على استخدام الخصوصيات الثقافية والهوياتية، ودعم جماعات اثنية وعرقية معينة داخل المجتمع على حساب بقية الجماعات الأخرى، ليتسنى لها بعد ذلك السيطرة عبر هذه الجماعات على بقية المجتمع.

(1) محمد عبد الشفيق عيسى. مرجع سبق ذكره، ص 126.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة التعدد الديني والاثني والقبلي، والأشكال الأخرى من الانتساب إلى الأطر الإقليمية البدائية كالمناطق الجغرافية أو المدن وغيرها... ظاهرة قديمة تستغلها الأنظمة الحاكمة من خلال الإدارة السياسية -عملية التسييس - لهذا التعدد المجتمعي الذي شهد عبر محطات تاريخية وجوها مختلفة من النزاعات العنيفة أو الباردة. (1)

فتعكف هذه الأنظمة على تحويل الاختلافات والتميزات بين هذه الجماعات إلى امتيازات أو مكاسب موروثية، فتحاول المجموعة المميز بعد ذلك إيجاد أساس أيديولوجي تجمع أفرادها حوله بطريقة منظمة، لتقابلها المجموعة المضطهدة وتخلق أيديولوجيا مضادة بقصد الاحتجاج وتغيير وضعيتها دستوريا وواقعا، ومن المعروف أنه لا يوجد أي مجتمع أو دولة تقوم على أساس المساواة الكاملة والمطبقة عمليا، ولكن الفوارق كذلك لا تصل درجة الصراع العدائي إلا حين تحاول الدولة أن تجعل منها سياسة فارقة رسمية ومعلنة، فكل دولة بالذات هي دولة نخبة غالبا ما توظف لصالحها تفوقا اثنيا أو أقليا أو دينيا، وفي هذه الحالات لا بد من آليات استبعاد أو تقريب وظيفي من أجل استمرارية واستقرار الدولة. (2)

ولعل السبب الرئيسي وراء عملية التسييس الممنهج للهوية، يكمن في رغبة السلطة الحاكمة في فرض سطوتها على المجتمع من خلال اللجوء إلى إثارة الفتن العرقية والمذهبية، والاستعداد الديني والعرقى داخل المجتمع، وتحريض مختلف الجماعات على بعضها البعض، أو الاستعانة بجماعات معينة ومنحها الامتيازات والصلاحيات لضرب الجماعات الأخرى... وهذا ما يؤسس لحالة الصراع الدائم بين فئات المجتمع والذي تقوده الفئات المقهورة ضد الفئات القاهرة وبوسائل من العنف والعنف المضاد، فالأولى تكون مدفوعة بهاجس الانتقام والثأر، والثانية مدفوعة بأوهام الدفاع عن امتيازاتها المختلفة واستمرار سطوتها. (3)

إن الوضع المجتمعي في أفريقيا، وطبيعة التمايزات الاثنية والقبلية، وكثرة الأقليات داخل الدولة الواحدة، يجعل من خيار تسييس الهوية أحد أهم الخيارات المطروحة لدى النخب الحاكمة في إعادة السيطرة على المجتمع في مرحلة ما بعد الأمانة، حيث يسمح هذا الخيار للسلطة الحاكمة في بسط هيمنتها على المجتمع دون الحاجة لاستخدام القوة العسكرية ووسائل الإكراه المادي، فتقريب مجموعات اثنية وعرقية معينة، واعطائها امتيازات ثقافية ومادية يجعل منها أداة قوية في يد السلطة تضرب بها بقية المجموعات الأخرى داخل المجتمع.

(1) أنطوان مسرة، " ما معنى الطائفية وكيف ندرسها اليوم؟ ". كتاب جماعي، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 62.

(2) حيدر إبراهيم علي، ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي. دمشق: دار الفكر، 2002، ص ص، 90، 91.

(3) صاحب الربيعي، سلطة الاستبعاد والمجتمع المقهور. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2007، ص 56.

2. المقاومة المجتمعية:

تبرز خلال تبني النخب الحاكمة خيار الدولة السلطوية، وأثناء إعادة بناء النموذج التسلطي الجديد مقاومة مجتمعية تنتج بالأساس من رحم القوى الضاغطة القديمة التي ساهمت في عملية نزع الأمانة، هذه المقاومة التي يحاول المجتمع من خلالها الوقوف في وجه الفواعل السياسية عبر تنظيمات المجتمع المدني، والنخب المثقفة، ووسائل الإعلام، ومختلف النشطاء السياسيين، والحقوقيين.

وتكمن أهمية هذه المقاومة في قدرتها الفائقة على تعطيل النموذج السلطوي الجديد، ما يعطي الأمل في إمكانية تغيير النخب الحاكمة والفواعل السياسية لاستراتيجيتها، وتبني الخيارات التنموية في اكتساب الشرعية، حتى وإن أبدت هذه النخب عدم رغبتها في هذه الخيارات، وإنما تصبح بمثابة الخيارات الوحيدة أمامها بعد فشلها في تحقيق خياراتها السلطوية.

أما في حالة نجاح هذه النخب الحاكمة في إعادة بناء نموذجها السلطوي الجديد، فتبرز العديد من المعضلات في مرحلة ما بعد الأمانة.

المطلب الثاني: معضلات ما بعد الأمانة في أفريقيا

تبرز خلال مرحلة ما بعد الأمانة، وفي ظل النموذج السلطوي الجديد معضلتين أساسيتين على الأقل، ترتبط المعضلة الأولى بدمج عمليتي الأمانة، ونزع الأمانة في عملية واحدة يطلق عليها بعملية الأمانة المعيارية، بينما تتعلق المعضلة الثانية بانعدام الأمن، وظهور ما يعرف بالمعضلة الأمنية المجتمعية نتيجة الصراع المحتمل داخل المجتمع بعد ضعف وتراجع القبضة الأمنية للدولة.

أولاً: المعضلة المعيارية للأمن في أفريقيا:

ترى كلاوديا أرادو Claudia Aradau أن وجود المعضلة المعيارية لتكلم وكتابة الأمن يعني بالضرورة أن نظرية (الأمانة- نزع الأمانة) كمارسة معيارية مدمجة في نظرية واحدة يطلق عليها حسبها " نظرية الأمانة المعيارية "، فالمشاركة في تكوين السياسة تعني المسؤولية السياسية للمحلل في إنتاج الحقيقة، وهو ما يفسر تأكيدها بعد ذلك بأن نزع الأمانة يترك القضية أو الفاعل المؤمن تحت رحمة القوة غير الديمقراطية والاستثنائية لصاحب السيادة (الحاكم)، وبهذا المعنى تعيد عملية نزع الأمانة المشكلة ذاتها بجلب الأمانة مجدداً إلى النظام السياسي. (1)

(1) سيد أحمد فوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. مرجع سبق ذكره، ص 96.

أما هويسمانس فيناقش المعضلة المعيارية للتحدث أو الكتابة الأمنية في مقاله الشهير: " تعريف البنائية الاجتماعية في الدراسات الأمنية "، فيجادل بأنها تركز على فهم الدور الأدائي للغة، ويوضح أن: " اللغة ليست مجرد أداة تواصل تستخدم للتحدث عن عالم حقيقي خارج اللغة فحسب، بل هي تعمل كأداة وسيطة تجلب الممارسات الاجتماعية في إطار تواصل مؤسسي معين، ويشير هويسمانس إلى القوة الرمزية لـ "الأمن"، ككلمة ومفهوم، وكيف أن استحضارها يعبر عن عقلانية محددة، وبالتالي، يفهم الأمن بذلك على أنه تقنية سياسية محضة... وبالتالي، فإن الأمن، كمفهوم وأداة سياسية، قادر على الترويج لذاتية الخوف، وغالبًا ما يتجسد كنتاج لأعمال قمعية أو غير ديمقراطية، وكذلك عمليات استبعاد اجتماعي وسياسي. (1)

وبهذا الشكل، فإن بقاء سلطة استدعاء الأمانة ونزعها في يد الحاكم صاحب السيادة يعني بالضرورة استمرار حالة الاستثناء التي يعمل من خلالها على بسط نفوذه على المجتمع، وسيطرته التامة على الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في الدولة، وهو ما يعني بالضرورة أيضا عدم وجود أي قيمة لعملية نزع الأمانة التي عادة ما تتحول في مثل هذه الحالات لمجرد بروتوكول يهدف إلى محاولة التفاف الفواعل السياسية على مطالب نزع الأمانة.

في أفريقيا، تشير جميع المؤشرات المسجلة إلى تصاعد حدة المعضلة المعيارية للأمن في مرحلة ما بعد الأمانة، خاصة في ظل الهيمنة المطلقة للفواعل المؤمنة على الحياة السياسية، واحتوائها لتنظيمات المجتمع المدني، والضعف البنوي الكبير للمعارضة، التي فشلت بعد تجارب طويلة في تحقيق أي مكاسب سياسية تتعلق بالتغيير السياسي أو الإصلاح في الأنظمة السياسية الإفريقية.

فقد تساهم النظم السلطوية في أفريقيا في تعميق المعضلة المعيارية للأمن في مرحلة ما بعد الأمانة، خاصة في ظل نموذجها لصنع القرار الذي يأخذ في هذه الأنظمة الشكل الهرمي، حيث تصنع القرارات في قمة الهرم السياسي بواسطة جماعة محدودة العدد لا تعبر عن أي إجماع وطني، لتقوم بعد ذلك بفرض هذه القرارات على المحكومين دون أدنى مراعاة لتفضيلاتهم أو اختياراتهم، بل قد تصل أوتوقراطية صنع القرار في بعض هذه الأنظمة إلى أقصى مدى حينما تصبح من اختصاص شخص واحد يقرر وينفذ ما يشاء دون أي اعتبارات للقانون أو حقوق الانسان أو الديمقراطية. (2)

(1) Catherine Charrett, "A Critical Application of Securitization Theory: Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security". Barcelona: Institut Català Internacional per la Pau, December 2009, p14.

(2) محمد حمزة بولحسن، " المقاربات النظرية للدولة السلطوية في أفريقيا ". مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، برلين: المركز العربي الديمقراطي، المجلد: 02، العدد: 05، مارس 2019، ص 206.

وهو ما يعزز من قدرة هذه الأنظمة السلطوية، والأوتوقراطية في استخدام حالة الاستثناء بالاعتماد على مفهوم السيادة لسميث في مرحلة ما بعد الأمانة، ما يعني إعادة استدعاء الأمانة مجدداً، والدخول في حلقة مفرغة بين الأمانة، ونزع الأمانة، وإعادة استدعاء الأمانة من جديد.

وعلى هذا الأساس، تتحول الأمانة في أفريقيا من خلال اللغة وألعاب الكلام إلى سلاح بين السلطة والفواعل السياسية، وبين مختلف الجهات الداخلية والخارجية التي تبحث عن نزع الأمانة، بهدف تحرير التنمية، وهو ما يساهم بالمقابل في عدم استقرار الوضع الداخلي، وعدم القدرة على معالجة القضايا والمشكلات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة من منظور تنموي، على أساس ما تمثله التنمية من قدرة على إنتاج الأمن، لذلك فإن تجاوز المعضلة المعيارية للأمن بمثابة الخطوة الأكثر أهمية في سياق تحرير التنمية من هيمنة الأمانة.

يرتبط نجاح عملية نزع الأمانة، ومستقبل التنمية في مرحلة ما بعد الأمانة في أفريقيا بقدرة المعارضة، وتنظيمات المجتمع المدني في الضغط على الفواعل السياسية لإحداث جملة من التحولات السياسية التي يجب أن تصاحب عملية نزع الأمانة، وتدفع النظام السياسي إلى مزيد من الانفتاح على الديمقراطية.

لكن بالمقابل، فإن قدرة هذه الجهات غير الرسمية على الضغط بشكل كبير على هذه الأنظمة السلطوية والأوتوقراطية في أفريقيا، والتي لا تملك بالأساس مؤسسات رسمية قادرة على إدارة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قد يدفع الدولة إلى الدخول في حالة من الفوضى، لأن النجاح في نزع الأمانة بعيداً عن المعضلة المعيارية للأمن، وعدم معالجة الأسباب الرئيسية المعلنة لعملية الأمانة - الإرهاب والجريمة المنظمة - من خلال المقاربات التنموية، يؤدي بالضرورة إلى الفشل المزدوج " الأمني / التنموي "، وبالتالي تدخل الدولة في مرحلة الفشل المؤسساتي، الذي يؤدي بدوره إلى بروز المعضلة الأمنية المجتمعية التي ترتبط في هذه الحالة بعدم قدرة النظام السياسي على إدارة التنوع داخل المجتمع.

ثانياً: المعضلة الأمنية المجتمعية في أفريقيا.

تحدث المعضلة الأمنية المجتمعية في مرحلة ما بعد الأمانة في أفريقيا نتيجة نجاح عملية نزع الأمانة دون معالجة أسبابها معالجات تنموية تحد من حالة الاستقطاب الحاد للظاهرة الإرهابية، فالكثير من الباحثين يرون بقدرة المقاربة التنموية في القضاء على الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة*، خاصة على مستوى المناطق

* نظراً لأهمية المقاربة التنموية في معالجة ظاهرة الإرهاب، اتفق زعماء العالم، في أيلول/سبتمبر 2015، على الجيل الجديد من الأهداف المتصلة بالتنمية، واعتمدت، في 1 كانون الثاني/يناير 2016، الأهداف العالمية الطموحة السبعة عشر، المعروفة مجتمعة باسم أهداف التنمية المستدامة. ومع ما تتسم به أهداف التنمية المستدامة من أهمية كبيرة في حد ذاتها، باعتبارها وسيلة

الفقيرة والمحرومة التي تسيطر عليها هذه التنظيمات بسبب الفقر والبطالة، والوضعية الاجتماعية الصعبة، لذلك فإن تفكيك الأمانة دون بدائل تنموية في البيئة الإفريقية سيؤدي بالضرورة إلى تغذية النعرات الطائفية والاثنية والقبلية، ودفع مختلف الجماعات داخل المجتمع الواحد إلى محاولة تعزيز أمنها في مقابل بقية الجماعات الأخرى، وهو ما يشعل حرب " النحن / هم "، على غرار ما حدث في السودان عندما ساهم الفراغ الأمني والتنموي المزدوج في إشعال فتيل العديد من الصراعات داخل المجتمع.¹

عرف عالم ما بعد الحرب الباردة تصاعد كبير لظاهرة الدولة العاجزة / الفاشلة التي تحولت إلى مصدر ومحصلة للنزاع بين الجماعات الإثنية المختلفة داخل المجتمع الواحد، وهي الوضعية التي تتميز باختفاء وتراجع تحكم الدولة بإقليمها، وعدم قدرة الحكومة على احتكار استخدام القوة ووسائل القهر، في مقابل تبني المجموعات المتناحرة لاستراتيجية إشاعة الفوضى واستخدام الميليشيات شبه العسكرية، والعصابات الإجرامية في تحقيق أهدافها الخاصة.⁽²⁾

يثير موضوع فشل الدولة القلق لدى الكثير من الباحثين في الشأن الأفريقي، خاصة في ظل عدم قدرة الدولة على الحفاظ على نفسها كعضو في المجتمع الدولي، ويجادل كل من هيلمان Helman وراتنار Ratner في هذا السياق بأن الدول الفاشلة من شأنها: " تعريض مواطنيها للخطر، وتهديد جيرانها من خلال تدفق اللاجئين وعدم الاستقرار السياسي والحرب العشوائية، ويرى مايكل إغناطييف Michael Ignatieff أن فشل الدولة يحدث أساسا عندما تفقد الحكومة المركزية احتكار وسائل العنف "، بينما يرى زارتمان Zartman أن فشل الدولة يحدث عادة عندما تفشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية، ويسقط عنها الهيكل والسلطة والقانون.⁽³⁾

وعلى سبيل المثال، تشير تقديرات صندوق السلام Peace Fund الخاص بالدول الفاشلة في عام 2013 أن 33 دولة أفريقية تحتل مراكز متقدمة ضمن أكثر 50 دولة فاشلة على مستوى العالم.⁽⁴⁾ وهو ما يعبر عن الوضعية الحقيقية للدولة في القارة الأفريقية.

= لحدس جهود المجتمع الدولي من أجل التصدي للتحديات الخطيرة المتصلة بالتنمية، فهي قادرة أيضا على دعم جهودنا لمكافحة الإرهاب بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال معالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره. أنظر: عمرو عبد اللطيف أبو العطا، " خطة عام 2030 - فرصة فريدة لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب ". موقع الأمم المتحدة (2020/08/28).

(1) هشام دراجي، نور الدين دخان، " السياسات التنموية في المنطقة العربية: بين تحديات الهوية ورهانات المساواة المجتمعية "، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 19، العدد: 02، 2019، ص 342.

(2) عادل زقاغ، " المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة ". مرجع سبق ذكره، ص 106.

(3) Jonathan Di John, " 'Failed States' in Sub-Saharan Africa: A Review of The Literature (ARI)". Spain: Real Instituto Elcano, 14/1/2011, P02.

(4) حمدي عبد الرحمن، " الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في أفريقيا ". مرجع سبق ذكره، ص 63.

ويمكن إيجاد تفسيرات واضحة لهذه الحالة من خلال تحليل نمط سيطرة الدولة في أفريقيا تحت غطاء الأمانة، وهو النمط الذي أنتج بعد عقود طويلة من عمر دولة ما بعد الاستعمار أنظمة متسلطة لا يمكن لها الاستمرار بعيدا عن قوة الاكراه المادي لمجتمعاتها، هذا بالإضافة إلى مجتمعات تطبعت على هذا النمط من العلاقة بالسلطة، وبالتالي فإن أي اختلال في ميزان هذه العلاقة يمكن أن يفتح الباب أمام العديد من الإشكالات المرتبطة بانعدام الأمن والفوضى، وهو ما يقودنا مباشرة نحو فشل الدولة.

وعلى هذا الأساس، فإن عدم قدرة الدولة في السيطرة على المجتمع، وانعدام الأمن والفوضى، مع توفر شروط أخرى كالضعف التنموي وحالة التخلف، كلها شروط تستدعي العديد من الإشكالات على غرار المعضلة الأمانية المجتمعية.

المبحث الثالث: مستقبل التنمية في مرحلة ما بعد الأمانة في أفريقيا.

يتوقف مستقبل التنمية في أفريقيا ما بعد الأمانة على خيارات النخب الحاكمة، حيث يعتبر تبني الخيار التنموي في اكتساب الشرعية السياسية مؤشرا قويا على نجاح التنمية، لأن النخب الحاكمة في هذه الحالة مجبرة على تحقيق نتائج إيجابية إذا أرادت البقاء والاستمرار في السلطة.

وأمام هذه المعادلة، يمكن رسم مستقبل التنمية في مرحلة ما بعد الأمانة بالاستعانة بثلاث خيارات محتملة: خيار التنمية بالشراكة مع الجهات المانحة التقليدية مع الحرص على نزع المشروطية، وخيار التنمية بالشراكة مع القوى الصاعدة (الصين، الهند، تركيا)، وخيار التنمية المستقلة.

المطلب الأول: خيار التنمية وفق ترتيبات " نزع المشروطية Di-Conditionality "

هناك مدرستان متضادتان في نظرتيها للجذوى من الاعتماد على الدعم الخارجي، الأولى تنظر للمساعدات الخارجية في إطار إيجابي، فتعتمد على ما يسمى نظرية المكمل، حيث تقوم الجهة الأجنبية المساعدة أو المانحة بحسب هذه النظرية بسد العجز الذي تعرفه البلدان النامية في الموارد، أما المدرسة الثانية، فتتظر إلى الجهة المانحة نظرة سلبية، وتستند إلى نظرية البديل في تعليل مواقفها، فبسبب هذه المنح والمساعدات، تخف أعباء الموارد الداخلية، ويجري التأثير في الحافز على الادخار المحلي، وربما يزداد الإنفاق الحكومي في ما لا طائل منه، وينتهي الأمر بالحكومة إلى انعدام الكفاءة الاقتصادية، وإلى الفساد حتما، هذه النظرية الأخيرة تعتمد على الواقع الذي خلفته المساعدات في البلدان النامية، ردا على نظرية المكمل، وعلى ضرورة نقادي المساعدات، والاقبال من اعتماد الدول الإفريقية على البلدان الكبرى والجهات المانحة. (1)

(1) مصطفى خواص. مرجع سبق ذكره، ص 258.

يعتمد هذا الخيار بشكل كلي على فرضية مفادها استمرارية الشراكة بين الجهات المانحة سواء الدول الغربية الكبرى أو المؤسسات المالية الدولية، وبين الدول الأفريقية، وبالتالي فهو يعتمد على نظرية المكمل، لكن ولتجاوز الآثار العملية لسلبيات هذه النظرية، فهو يرهن استمرارية الشراكة، ونجاحها بتعطيل المشروطة التي لازمت تمويل تلك الجهات المانحة للتنمية طوال العقود الماضية، وأثرت بشكل كبير في توجيه تلك المساعدات، والاستفادة منها في الشق التنموي.

ويرجع الهدف الرئيسي وراء خيار تعطيل المشروطة للكثير من الانتقادات التي تعرضت لها خلال مرحلة الأمانة، والتي كشفت عن الآثار السلبية لهذه السياسات من الناحية الفعلية، كما كشفت أيضاً عن المقاصد الحقيقية وراء فرضها، ومن أهم هذه الانتقادات: (1)

✓ أن المشروطة السياسية تعمل على تقييد التحول الديمقراطي؛ لأن مسؤولية النظام في الدولة الأفريقية أمام الجهات الخارجية تتعارض مع المحاسبة الديمقراطية التي يجب أن تكون في يد المجالس التشريعية والمواطنين في الداخل، فيعتمد تقييم النظام على المصادر الخارجية التي قد تضع تقييماً مخالفاً لما يراه المواطن في الداخل.

✓ تؤدي المشروطة إلى تراجع سيطرة أجهزة صنع القرار الداخلية في الدولة على اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى تراجع الديمقراطية.

✓ أن تدخل الفاعلين الخارجيين في شؤون الدول الأفريقية يجعل الموجة الجديدة للديمقراطية مجرد موجة للاستعمار الجديد تتزامن مع النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، بالإضافة إلى أن الفوائد الاقتصادية التي تعود على الدول النامية نتيجة امتثالها لقواعد المشروطة السياسية محدودة؛ والدليل على ذلك الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها العديد من هذه الدول.

✓ أن زعم بعض الدول المانحة للمساعدات الاهتمام بالديمقراطية يفتقد للمصداقية؛ فالولايات المتحدة وإن كانت قد أعلنت تأييد مبدأي الديمقراطية وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية النامية، إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها، وليست هدفاً تسعى إلى تحقيقه، وترتبط بمدى الاهتمام الأمريكي بحالة كل نظام سياسي على حدة تبعاً لطبيعة المصالح التي قد تختلف طبيعتها من دولة إلى أخرى.

(1) عصام عبد الشافي، " بين المشروطة السياسية والحكم الراشد " . سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 03 ديسمبر 2013، ص ص، 06، 07.

✓ أن الدول المانحة تتبع معايير مزدوجة عند تطبيق قواعد المشروطة السياسية على الدول الإفريقية؛ فهي تتخذ مواقف متعارضين من قضية ذات طبيعة واحدة في بلدين مختلفين طبقاً لارتباط هذا البلد بمصالحها، فالدول الغربية والجهات المانحة يهتمها تطبيق برامج التكيف الهيكلي (في شقها الاقتصادي) باعتبارها، من وجهة نظر تلك الجهات المخرج الوحيد للدول الإفريقية من أزمتها الاقتصادية أكثر من حرصها على تطبيق المشروطة السياسية حتى وإن كانت تلك الجهات تعلن تمسكها بالإصلاحات السياسية التي توفر مناخاً ملائماً لدفع التنمية الاقتصادية.

إن هذا الكم الكبير من الانتقادات الموجهة للمشروطة، يجعل منها في ظل سياسات الأمانة بمثابة القوة المعرقة الأولى لمسار الشراكة " الغربية - الإفريقية " من أجل التنمية، وهو ما يعني ضرورة التخلي عنها، والبحث عن ديناميات جديدة تربط العلاقة بين جميع الأطراف.

وقد ظهر في هذا السياق، نظام ما بعد المشروطة الذي يعتمد على فكرة التراجع ضمناً عن فرض التحولات من الخارج، والاعتماد بدل عن ذلك على فكرة الامتلاك Ownership، بحيث تتبنى الدول الإفريقية سياسات مصممة داخليا تحت شعار " تعزيز الحرية والديمقراطية، وليس تصديرهما "، ويصبح التركيز بذلك على أدوات التأثير الناعمة، والعمل مع الفاعلين الداخليين، كما أن الديمقراطية التي من المفروض أن يؤدي العامل الخارجي دوراً في تحفيزها أو انطلاقتها أو دعمها، هي غالباً ذات طابع اجرائي يتمثل في تنظيم انتخابات تعددية على نحو دوري ونزيه، كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، أي بديمقراطية اقتصاد السوق⁽¹⁾. وهي شروط تحققها معظم الدول الإفريقية منذ عقدين على الأقل، فهي تعكف دورياً على تنظيم الانتخابات التعددية، وتكاد تكون منخرطة كلياً في الاقتصاد الرأسمالي.

وقد انطلق نظام ما بعد المشروطة رسمياً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث لاحظ الكثير من الباحثين والمراقبين تراجع الاهتمام بالمشروطيتين السياسية والاقتصادية المرتبطين أساساً بالديمقراطية والنظام الرأسمالي في سياسات المعونة الأمريكية، بينما شهدت نفس الفترة تصاعداً كبيراً للمشروطة الأمنية الجديدة التي ارتبطت بشكل مباشر بعمليات الأمانة والعسكرة.

لذلك فالتحدي الكبير أمام الأفارقة اليوم، يتمثل في قدرتهم على بناء شراكة جديدة مع الجهات المانحة، تعتمد في سياق ما بعد المشروطة على عملية نزع المشروطة بالأساس، سواء تلك التي ترتبط بالديمقراطية

(1) محمد سعدي، " الاتحاد الأوروبي والمشروطة الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي ". مجلة سياسات عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 36، كانون الثاني / يناير 2019، ص ص، 79، 80.

والرأسمالية، والتي أصبحت عديمة الجدوى بعد تحقيقهما على الأقل اجرائيا، وبالتالي تجاوزها في بداية الألفية الجديدة، أو تلك المشروطة المرتبطة بالأمانة والعسكرة، والتي ساهمت على مر قرابة العقدين من الزمن في عرقلة مسار التنمية.

وتعتمد الشراكة الجديدة وفق مبدأ نزع المشروطة على معادلة " رابح - رابح "، أي أنها شراكة ندية تنطلق من فكرة تحقيق المصالح المشتركة بعيدا عن الهيمنة أو التدخل، وهو ما لا يمكن تحقيقه سوى عبر سياسات الاعتماد المتبادل، فالجهات المانحة تحتاج أفريقيا بقدر احتياج هذه الأخيرة لها، والعلاقة بينهما تتوقف على ايفاء كل طرف من الطرفين لالتزاماته العقدية، وهنا يمكننا التركيز على مفهوم " المصلحة الوطنية " بوصفها دافعا وهدفا مباشرا للسلوك السياسي، والاهتمام المتبادل بين الطرفين؛ برغم الاختلاف الإدراكي المسجل بينهما، وهذا ما يمكن الإشارة إليه على النحو الآتي: (1)

- **بالنسبة للجهات المانحة:** تكمن مصلحتها في التصدي ومواجهة التنافس الآسيوي، وبخاصة الصيني، فالصين تمثل ثالث أكبر شريك لإفريقيا، أضف إلى ذلك الرغبة في فتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات الأوروبية والأمريكية، خصوصا أن حجم السوق الإفريقية يبلغ 20% من إجمالي السوق العالمية.

- **بالنسبة للطرف الإفريقي:** تكمن مصلحته في سعي الدول الإفريقية، بعد استقلالها إلى البحث عن المعونة والخبرة الأوروبية للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومطالبة الأوروبيين والأمريكيين بإلغاء ديونها الخارجية، أو إلغاء جزء منها، هذه الأخيرة كونها العائق أمام تحقيق تنمية شاملة، وحل النزاعات القائمة، وكذا محاربة الفقر والبطالة والأمراض الفتاكة.

وعلى هذا الأساس، فإن الاعتماد المتبادل، والمصلحة المشتركة تحتم على الطرفين العمل وفق أرضية مشتركة تمكن كل طرف من تحقيق أهدافه بعيدا عن إلحاق أي نوع من الضرر بالطرف الآخر، وهو ما يحتم بطبيعة الحال على الطرف الإفريقي الساعي وراء تحقيق الأهداف التنموية التقييد بجملة الإجراءات التالية:

- بناء منظومة قانونية وتشريعية داخلية تنظم حركة الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال التي تتدفق من الجهات المانحة، ويهدف هذا الاجراء تحديدا إلى محاربة الفساد المالي في البلدان الإفريقية، والذي يؤثر بدوره بشكل مباشر في حالة التخلف التي تميز المشهد الداخلي في القارة.

(1) رتيبة برد، " استراتيجية الاتحاد الأوروبي لاستعادة الهيمنة على القارة الإفريقية ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 28، أبريل 2016، ص ص، 39، 40.

- إرساء قواعد الحكامة في منظومة التسيير المحلية بهدف تحسين أداء المؤسسات الوطنية، فمن الضروري أن ترسخ الدول الأفريقية الآليات التي تعزز الدستورية والمساءلة والديمقراطية والحكم الرشيد إذا كان لها أن تحقق أهدافها الإنمائية. (1)

- الاهتمام ببرامج تدريب الموارد البشرية بهدف تحسين الإنتاجية داخل البلدان الأفريقية، حيث يسمح نمو الإنتاجية بزيادة الدخل، ويحد من الفقر في حلقة حميدة، بينما يخفض أيضا من تكاليف الإنتاج، ويزيد من عائدات الاستثمار التي يتحول بعضها إلى دخل لأصحاب المشاريع والمستثمرين، وبعضها الآخر إلى أجور أعلى. (2)

إن الاستعداد الداخلي الجيد، وتهيئة جميع الظروف المناسبة للإقلاع التنموي بمثابة النقطة المحورية في إعادة بناء الشراكة التنموية الجديدة مع الغرب، هذه الشراكة التي تبنى على تبادل المصالح وتحقيق المكاسب المشتركة، بدل الأهداف الإنسانية السابقة التي جعلت من الدول الإفريقية المتلقية في وضعية أضعف من قدرتها على مناقشة المشروعية السياسية والاقتصادية، أو التحكم في الشركات الكبرى التي نهبت الثروات الإفريقية لعقود طويلة من الزمن.

وعلى هذا الأساس، يعتمد هذا التصور التنموي الجديد على شراكة ثنائية أو متعددة الأطراف بين الجهات المانحة " دول / مؤسسات " والبلدان الإفريقية، شراكة اقتصادية ترجع بالفائدة على جميع الأطراف دون أي خلفيات تاريخية تجعل من القارة الإفريقية حديقة خلفية للقوى الاستعمارية القديمة تحاول من خلالها ضمان استمرارية هيمنتها الاقتصادية عليها.

إن الوضع الاقتصادي العالمي، وصعود العديد من القوى الجديدة على غرار مجموعة البركس، وتركيا واليابان،... وغيرها، ورغبة كل هذه القوى الصاعدة في الاستثمار بالقارة الإفريقية، يتيح لدول القارة مساحة واسعة من خيارات الشراكة التنموية، ويجعل من الدول الغربية المانحة أمام تحدي إعادة النظر في برامج مساعداتها واستثماراتها في أفريقيا أو فقدان مكانتها وامتيازاتها أمام تلك القوى الجديدة، وهو ما يتيح بالمقابل مجالا أوسع للدول والحكومات الإفريقية من أجل الاختيار الأمثل بين جملة كبيرة من البدائل، فالصين على سبيل المثال تحاول الاستثمار في أفريقيا، وبناء شراكات اقتصادية وتقديم الكثير من القروض دون أي مشروعية، هذا بالإضافة أيضا لنموذجها التنموي الجذاب التي تحاول تصديره للدول الإفريقية.

(1) John Mukum Mbaku, " Good and inclusive governance is imperative for Africa's future ". Foresight Africa 2020, January 8, 2020, p 24.

(2) مكتب العمل الدولي، " مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية ". التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 98، 2008، ص 02.

المطلب الثاني: خيار التنمية بالشراكة مع القوى الدولية الصاعدة

في إطار خطاب النهوض الأفريقي ثمة من يرى أن الاقتصاديات الصاعدة ولا سيما مجموعة البركس BRICS التي تضم البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا، سوف تكون حاسمة في تنويع العلاقات الدولية الإفريقية، وربما يفضي ذلك في النهاية إلى تغيير جذري في بنية النظام العالمي.⁽¹⁾ وعلى هذا الأساس، ينطلق خيار الشراكة التنموية بين أفريقيا والقوى الدولية الصاعدة كبديل للجهات الغربية المانحة، وتشمل هذه الشراكة الجديدة بالإضافة لدول مجموعة البركس تركيا التي تحاول الترويج لنفسها كصديق حضاري للأفارقة.

أولاً: الشراكة الإفريقية الصينية:

تحاول الصين في هذا الإطار تقديم منهاج عملي قائم على عدم إملاء " الشروط السياسية "، في مقابل تبني منهج التفاعل الاقتصادي، كما تتقدم الصين بشراكة تحقق الكسب للجميع، خاصة في ما يخص الاستثمار والدعم في مجال التنمية، والاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما تحتاج إليه أفريقيا، ويدل تعهد الصين بالاستثمار في هذا المجال على أنها تستجيب لاحتياجات الدول الإفريقية، وهذا يشمل قروض ائتمان تفضيلية، وقروض امتيازية من المساعدات الخارجية، فضلا عن اعتماد الصين لمنهج فريد في تقديم المعونات التنموية والتمويل، حيث تمزج بين المنح الخاصة، والقروض بدون فوائد، وتخفيض الدين والقروض الامتيازية لتمويل المنح الدراسية، وبناء منشآت البنية التحتية، وتجهيزات الاتصالات، وبناء القدرات في مجالات الزراعة والتعدين عبر أفريقيا.⁽²⁾

هذا فيما تعكف الصين أيضا على تقديم نفسها للدول الإفريقية بوصفها نموذجا ناجحا للدولة النامية؛ بغية الدفع قدما بتعاون (جنوب - جنوب)، يركز دورها الاقتصادي في هذا التعاون على التنمية المشتركة، وتبادل المنافع، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حسبما أعلنت عليه رسميا، رافعة بذلك شعار " العولمة التنموية "؛ وهو طرح مغاير لنهج القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية الذي طالما اقترن بالمشروعية السياسية والاقتصادية.⁽³⁾

(1) حمدي عبد الرحمن، " أفريقيا وتحولات النظام الدولي ". مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2) نهى بكر، " هل تعوق القوى الكبرى نهضة القارة الإفريقية؟ ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 216، المجلد: 54، أبريل 2019، ص 140.

(3) جهاد عمر خطيب، " الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في افريقيا ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 37، يوليو 2018، ص 55

وقد تجلى ذلك بشكل صريح في كلمة السفير الصيني لدى بوركينافاسو السيد لي جيان خلال افتتاح أعمال ملتقى نظم حول الذكرى الأولى لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين 15 ماي 2019، حيث صرح: " أفريقيا والصين تواجه تحديات مشتركة، فالبلدان الإفريقية والصين كلاهما بلدان سائرة على طريق التنمية، ونواجه جميعا تحديات مشتركة، مثل: جور وعدم مساواة النظام السياسي والاقتصادي الدولي، وسياسة الحماية، والقرارات أحادية الجانب. لدينا أيضا عراقيل ينبغي تخطيها لتعزيز المصير المشترك بين الصين وأفريقيا، وتلتزم بلدنا على ضوء هذا اليقين بفتح أبوابها على نحو أوسع لتقاسم النمو الصيني مع باقي العالم، إن الصين انتقلت خلال 70 سنة من بلد فقير إلى بلد مصنع يطمح لاجتثاث الفقر بشكل نهائي في آفاق 2020، وتكمن مهارتنا في شق طريق التنمية الخاص بنا، ونحن على استعداد لتقاسم كل خبراتنا ومعارفنا بدون أي تحفظ مع أصدقائنا الأفارقة ". (1)

وقد جاءت الصين عموما بنظرة جديدة للشراكة الصينية الإفريقية على أساس المساهمة في جميع المجالات وباختصاصات مختلفة مثل بناء السدود، تركيب شبكات الألياف البصرية والشبكات اللاسلكية، بناء المستشفيات والمستوصفات والمدارس، وتقديم قروض دون فائدة. علاوة على ذلك تعرض الحكومة الصينية على بعض الدول الإفريقية شراكة كاملة في مشاريع استراتيجية مثل المناجم والسدود والمحطات الكهرومائية، وخطوط السكة الحديدية، والطرق السريعة، ومصافي البترول. (2)

وإلى جانب مساهمة القطاعات الحكومية، هناك أيضا الاستثمار المباشر الخاص بالجالية الصينية المتواجدة بكثرة، وفي قطاعات مختلفة في الدول الإفريقية، وتقدم الحكومة الصينية وسفاراتها مساعدات جادة للجالية الصينية العاملة في إفريقيا من خلال تزويدهم بالمعلومات، والاستشارات القانونية، والقروض دون فوائد، وتتمثل أهم هذه الاستثمارات في المصانع التحويلية والفنادق، والمطاعم، وتتميز هذه الاستثمارات عكس الاستثمارات الغربية بمبدأ المساواة مع الشركاء الأفارقة، وعدم وضع أي شروط مسبقة. (3)

وعلى هذا الأساس، يرتكز خيار الشراكة التنموية بين أفريقيا والقوى الدولية الصاعدة في شقه المرتبط بالصين على ركيزتين أساسيتين:

(1) فريق التحرير، " المشهد الإفريقي: قالو عن إفريقيا ". مجلة قراءات إفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 41، يونيو 2019، ص 111.

(2) محمود السيد محمد أمين، الشئون الإفريقية السياسية وتوقعات المستقبل. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، 2018، ص 251.

(3) المرجع نفسه. ص 252.

- النموذج التنموي الصيني: فالصين منذ خمسة عقود كانت مجرد دولة فقيرة تشبه في أحوالها معظم الدول الإفريقية، لكنها بفضل نموذجها التنموي الفريد تمكنت من تحقيق النهضة، والدخول في نادي الكبار، لتصبح أحد أكبر الاقتصاديات العالمية في القرن الواحد والعشرين، وهو النموذج الذي تحاول تصديره للبلدان الإفريقية.

- المساعدات التنموية اللامشروطة: حيث تعكف الصين عكس الجهات الغربية المانحة على تقديم القروض دون فائدة، والمساعدات التنموية والمعونة، والاستثمارات الكبرى في دول القارة الإفريقية دون أي مشروطة سياسية أو اقتصادية، وبالتالي تجد معظم الحكومات الإفريقية نفسها أمام شراكة تنموية يمكن ضبطها في مجالها الأساسي لتحقيق أهدافها دون أن تؤثر على بقية المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية كالحكم، وقيم المجتمع... وغيرها.

وهو ما أكد عليه الرئيس الصيني شي جينبينغ Xi Jinping يوم 3 سبتمبر 2018 أمام 53 من القادة الأفارقة ورؤساء الحكومات في العاصمة بكين خلال قمة "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، حيث لفت انتباه الحضور إلى تزايد فرص تسويق تجربة الصين كنموذج للتنمية، بالإضافة إلى استعدادها لتقديم حوالي 60 مليار دولار لتمويل مشاريع التنمية في إفريقيا في السنوات الثلاث المقبلة، ويشمل التمويل 15 ملياراً كمساعدة مجانية وقروض بدون فوائد، وخطوط قروض واستثمارات شركات صينية. (1)

إن حضور الصين في إفريقيا بقوة مشاريعها، وسخاء مساعداتها، لا شك في أنه يساهم بشكل كبير في بناء البنية التحتية المدمرة والمتخلفة في العديد من البلدان الإفريقية، كما أدت استثماراتها إلى الرفع الكبير من نسبة الإنتاج في قطاعات اقتصادية مهمة، وبالتالي من العقلانية السياسية أن تعمل البلدان الإفريقية على صياغة علاقات استراتيجية مع هذا البلد القادم من الصفوف الخلفية للاقتصاد العالمي، والذي أصبح اليوم ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. (2)

ثانياً: الشراكة الإفريقية الهندية:

تساهم الهند بقوة في مشاريع التنمية بالقارة الإفريقية منذ سنوات طويلة، حيث قامت بمساعدة العديد من الدول الإفريقية على غرار مصر، واثيوبيا، وغانا ونيجيريا، وتحرص بالإضافة للمساعدات أيضا على ربط

(1) توفيق عبد الصادق، " الحضور الصيني في أفريقيا: الرهانات والتحديات " . مجلة الاستراتيجية، العدد: 01، مارس 2019، ص 156.

(2) المرجع نفسه. ص 165.

علاقات تجارية مع أغلب دول القارة التي تهدف بدورها من خلال الشريك الهندي إلى تحقيق جملة من المكاسب، يمكن تلخيصها في: (1)

- الاستفادة من خبرات الهند في التنمية الزراعية والصناعات العسكرية والبحث العلمي والتكنولوجيا.
- شراكة متكافئة، حيث تنظر الكثير من الدول الإفريقية للهند باعتبارها قوة اقتصادية عالمية لا تسعى للسيطرة السياسية مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.
- نموذج اقتصادي مثالي؛ حيث تعتبر الهند من أهم الدول ذات الخصائص المشتركة مع الدول الإفريقية جغرافيا وسياسيا واجتماعيا، ولذلك تعتبر نموذج تنموي للدول الإفريقية.
- صديق قديم لإفريقيا؛ حيث تعتبر الهند من الدول المناصرة للقضايا الإفريقية في المحافل الدولية.
- شراكة اقتصادية لا مشروطة؛ حيث تبحث الدول الإفريقية عن الاستثمارات الأجنبية غير المشروطة سياسيا.

بينما تسعى الهند كذلك من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق جملة من المكاسب الاستراتيجية على المستويين الاقتصادي والسياسي، يمكن اجمالها في: (2)

- زيادة حجم سكان الهند الذي يفوق مليار نسمة، ويتوقع أن يصل إلى مليار ونصف المليار في 2050؛ ومن ثمة فإن الحاجة ملحة لزيادة عملية التبادل التجاري، وفتح أسواق جديدة، وهنا تبرز مكانة القارة الإفريقية.
- كبر حجم السوق الإفريقية، ففيها أكثر من مليار نسمة، ومن المفترض أن يزداد حجم هذا السوق - وفقا لتقديرات الأمم المتحدة - ليصل إلى ملياري ونصف المليار نسمة خلال عام 2050.
- الرغبة في البحث عن سوق جديدة لتنشيط عملية التصدير والاستيراد.
- رغبة الهند في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، ومن ثمة فهي بحاجة إلى زيادة ثقلها على الساحة الدولية، وإفريقيا يمكن أن يكون لها دور مهم في تقديم الدعم السياسي لها.
- البحث عن مصادر طاقة متجددة، وبخاصة البترول.

(1) محمد محمود عبد الرحيم، "العلاقات الهندية الإفريقية الإستراتيجية والدوافع". الدراسات الإفريقية وحوض النيل، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، متحصل عليه من: <https://soo.gd/2LfC>، يوم 2020/09/14، على الساعة 10:01.

(2) حنان رزايقية، " دور المتغير النفطي في السياسة الهندية تجاه القارة الإفريقية ". مجلة قراءات إفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 25، سبتمبر 2015، ص ص، 55، 56.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية للشراكة، تم إنشاء منتدى " الهند - أفريقيا " عام 2008، والذي عرف في دورته الثالثة التي انعقدت قمتها في نيودلهي عام 2015، مشاركة أكثر من 45 رئيس دولة وحكومة من 54 دولة أفريقية، بالإضافة إلى الهند الدولة المضيفة للقمة، وقد التقى الجميع المشاركين تحت شعار: " شركاء في التنمية: من أجل أجندة تنمية فعالة ومهيكلية ".

ويحتل ملف المساعدات التنموية الأولوية القصوى في هذه الشراكة بالنسبة للطرف الإفريقي، لذلك تعكف الهند من خلال برنامج التعاون الاقتصادي والتقني الهندي ITEC التابع لوزارة الشؤون الخارجية على إنفاق 12 مليون دولار سنويا منذ تأسيس البرنامج عام 1964، ليصل الحجم التراكمي لهذا الانفاق 2.8 مليار دولار، خصص منها نحو مليار دولار لإفريقيا وحدها، وتشمل المساعدات التنموية الهندية المقدمة لإفريقيا في هذا السياق، مجموعة من الأنشطة المترابطة مثل المساعدات المقدمة للمشروعات، وبناء القدرات والمؤسسات والمنح الدراسية، وتستاثر المشروعات بحصة الأسد، ما يقارب نسبة الـ 40% من ميزانية التعاون الاقتصادي والتقني، ويتم التركيز على المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي قد تشمل تجهيز المنتجات الزراعية، والنجارة، وصناعة البلاستيك، والوحدات الهندسية الصغيرة، وعادة ما يقدم برنامج التعاون الهندي المساعدة والمشورة في مراحل تحديد المشاريع ودراسة الجدوى، والتنفيذ، وتدريب الكوادر المحلية الإفريقية لتولي مهام الإدارة في نهاية المطاف. (1)

وفي مجال بناء القدرات، يعمل برنامج التعاون الهندي مع 48 مؤسسة هندية تقدم نحو 220 دورة تدريبية في مختلف المجالات، فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 2011-2012 استفاد ما يقرب من 8000 افريقي من الدورات التدريبية التي تمت تحت رعاية هذا البرنامج. (2)

وعلى العموم، يمكن تلخيص أهم مظاهر الشراكة الأفرو-هندية، في جملة النشاطات الاقتصادية والمالية التالية: (3)

- دعم ميزانية المساعدات الخاصة بالقارة الأفريقية، والتي تقدمها وزارة الشؤون الخارجية الهندية - كما رأينا سابقا - لتنفيذ المشروعات في العديد من المجالات الحساسة التي تركز على تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات.

(1) حمدي عبد الرحمن، " أفريقيا وتحولات النظام الدولي ". مرجع سبق ذكره، ص 146.

(2) المرجع نفسه. ص 146.

(3) حنان رزايقية. مرجع سبق ذكره، ص 61.

- تخفيف قيود الاستيراد الهندي من الدول الأكثر فقرا، بما في ذلك الدول الإفريقية، وفي إطار ذلك أعلنت الهند أنها ستقدم معاملة تفضيلية بالنسبة للواردات القادمة إلى الأسواق الهندية من الدول الخمسين الأقل نموا على مستوى العالم، والتي من بينها 34 دولة من قارة أفريقيا.
 - زيادة عملية الانتماء المقدمة للمشروعات التجارية والصناعية، حيث ارتفعت في فترة 2003-2009 من 2.15 مليار دولار إلى 5.4 مليار دولار.
 - زيادة دور القطاع الخاص في عملية الشراكة، فضلا عن الاستفادة القصوى من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تتعاون المؤسسات العامة والخاصة في الهند مع نظرائها في الدول الإفريقية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربما يكون النموذج الأكثر إبداعا في مجال بناء المؤسسات التقنية، إنشاء مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم إفريقيا*، والتي تم افتتاحها عام 2009 بتكلفة 150 مليون دولار أمريكي.
- تشكل الهند أحد أهم خيارات الشراكة التنموية المتكافئة التي توفر للأفارقة مساعدات واستثمارات غير مشروطة تدعم الجهود التنموية بشكل مباشر، خاصة في ظل الرغبة الشديدة للهنود في التوسع الإفريقي ومنافسة الصين التي تبحث عن السيطرة الاقتصادية في القارة.

ثالثا: الشراكة الإفريقية التركية:

جاءت جولة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الإفريقية، إلى أوغندا، وكينيا، والصومال في شرق إفريقيا في 2016، وقبلها زيارته للعديد من الدول الإفريقية جنوب الساحل والصحراء على غرار كوت ديفوار، وغانا، ونيجيريا، وغينيا، استمرارا وتأكيدا للاستراتيجية التركية الجديدة نحو القارة الإفريقية، هذه الاستراتيجية التي بدأت قبل نحو عقدين من الزمن، وتحديدا منذ العام 1998، ومرت بعدة مراحل مهمة توجت في النهاية باعتبار أفريقيا عمقا استراتيجيا للدولة التركية.⁽¹⁾

* تعد الشبكة الإلكترونية لعموم إفريقيا من المشاريع الطموحة للتعليم والتطبيب عن بعد، وهي مثال عملي عن الشراكة المتنامية بين الهند وإفريقيا، حيث انضمت نحو 47 دولة إفريقية إلى هذا المشروع، فقد افتتحت المرحلة الأولى في فبراير 2009 بـ 11 بلدا، وفي أغسطس 2011 تم تدشين المرحلة الثانية الموسعة الخاصة بالتعليم عن بعد، والهدف من ذلك هو نقل نوعية التعليم لنحو 10000 إفريقي على مدى 5 سنوات في مختلف التخصصات، وتشارك في هذه المرحلة أفضل المؤسسات التعليمية الهندية، كما يوفر المشروع خدمات التطبيب عن بعد، وتقديم الاستشارات الطبية المباشرة من قبل الأطباء الهنود لنظرائهم الأفارقة، ويطمح القائمون على الشراكة إلى إقامة جامعة الهند وإفريقيا الافتراضية. أنظر: حمدي عبد الرحمن، " إفريقيا وتحولات النظام الدولي ". مرجع سبق ذكره، ص 148.

(1) مصطفى شفيق علام، " التغلغل الناعم: إفريقيا في الاستراتيجية التركية.. المحددات والسياقات والتحديات ". مجلة قراءات إفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 29، سبتمبر 2016، ص 48.

حيث شهدت العلاقات الأفرو-تركية خلال هذين العقدین تقارباً كبيراً، دفع تركيا تخصيص العام 2005، عاما لإفريقيا، زار فيه رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان شهر مارس كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا، ليكون بذلك أول رئيس وزراء تركي يزور دولة إفريقية جنوب خط الاستواء، وهو ما دفع بالمقابل القادة الأفارقة المجتمعين في قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا إلى اعتبار تركيا شريكا استراتيجيا لإفريقيا، ومنحها صفة مراقب في الإتحاد الإفريقي. (1)

وتعتمد تركيا في استراتيجيتها تجاه أفريقيا على البعد الحضاري الذي يغلف جميع الدوافع الاستراتيجية الأخرى، بوصفه المنطلق الرئيس للسياسة التركية الجديدة تجاه القارة، حيث تعطي أنقرة أولوية قصوى لتحقيق مصالحة تاريخية مع محيطها العربي والإسلامي والإفريقي، وإقامة شراكة إستراتيجية مع دول تلك الدوائر الثلاث؛ فإذا كانت تركيا "العلمانية" في عهد كمال أتاتورك، قد وظفت من قبل البعد العلماني في التوجه نحو أوروبا للانضواء تحت لواء الإتحاد الأوروبي، لكنها لم تتجح في ذلك، فإن سياسة تركيا في ظل "العدالة والتنمية"، تجاه محيطها الاستراتيجي، قد وظفت البعد الديني ليدعم سياسة الانفتاح نحو إفريقيا؛ بوصفها وسيلة لتحقيق المصالح القومية التركية، حيث أدرك صانع القرار التركي جيدا أن البعد الديني سوف يزيد من قوة أنقرة التنافسية في القارة الإفريقية، ويميزها عن فاعلين آخرين لهم نفوذ كبير داخل القارة كالصين والهند. (2)

يشكل الاقتصاد كذلك محركا قويا للعلاقات الأفرو - تركية؛ حيث احتضنت إسطنبول في 2008 قمة "تركيا - إفريقيا"، بمشاركة 49 دولة إفريقية، توجت بتعزيز تلك العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وأسفرت عن وثيقتين مهمتين، مثلتا الإطار الأبرز للشراكة الاقتصادية بين الجانبين، وهما: "إعلان إسطنبول للتعاون التركي الإفريقي: التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك"، و"إطار التعاون للشراكة التركية الإفريقية"، وقد منحت تركيا بالإضافة إلى صفة مراقب في الإتحاد الإفريقي - كما رأينا سابقا - عضوية بنك التنمية الإفريقي. (3)

أما بالنسبة للطرف الإفريقي، فيرى معظم المراقبين والباحثين في الشؤون الإفريقية أن تركيا تملك جميع مقومات الشريك التنموي الناجح لإفريقيا، فعلى الصعيد الاقتصادي يستفيد الأفارقة من زيادة حجم التجارة مع تركيا في خلق الوظائف الجديدة، وهو ما يساهم بدوره في مكافحة الفقر والبطالة، ومعالجة العديد من إشكاليات التنمية ذات الصلة.

(1) حمدي عبد الرحمن، "مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا". مرجع سبق ذكره، ص 67.

(2) مصطفى شفيق علام. مرجع سبق ذكره، ص 50.

(3) المرجع نفسه. ص 51.

وفي هذا السياق، تسعى وكالة التعاون الدولي التركية من خلال مكاتبها الثلاثة في إثيوبيا، والسودان، والسنغال، إلى دعم مشروعات التنمية في تلك المناطق، ومن خلالها تعمل في 37 دولة إفريقية أخرى، وتهدف مشروعات الوكالة ونشاطاتها في إفريقيا إلى خدمة الأهداف طويلة الأمد في تطوير البنية التحتية والاجتماعية والاقتصادية في القارة، وتوفير الدعم في النواحي الإنسانية العاجلة في أوقات الأزمات. (1)

رغم كل ما يمكن أن تقدمه خيارات الشراكة التنموية بين إفريقيا والقوى الدولية الصاعدة على غرار دول مجموعة البركس أو تركيا، لا يزال الكثير من الباحثين الأفارقة ينظرون لهذه الخيارات بعين الريبة، خاصة فيما يتعلق باستغلال الثروات والموارد الطبيعية الإفريقية من قبل هذه القوى التي تسعى بطبيعة الحال للبحث عن استغلال تلك الثروات لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس، يبرز تيار مختلف عن سابقه، يؤمن بخيار تنموي آخر يرتبط بالتنمية المستقلة، وضرورة الاستغلال الإفريقي للموارد والثروات الإفريقية بشكل ذاتي في إطار التعاون الإفريقي-أفريقي، وبالتالي استبعاد كل الأطراف الخارجية سواء الجهات الغربية المانحة، أو القوى الدولية الصاعدة

المطلب الثالث: خيار التنمية المستقلة

تعاني القارة الإفريقية - كما رأينا سابقا - من تخلف اقتصادي كبير نتيجة السياسات المطبقة لسنوات طويلة من عمر دولة ما بعد الاستعمار، هذه الدولة التي لم تتمكن من التحرر من علاقات التبعية مع القوى الاستعمارية التقليدية، وهو ما انعكس بشكل جلي على أوضاع المجتمع، وخاصة الفئات الكادحة والفقيرة التي يطحنها العوز وترهقها أوضاع التهميش، مثلما ينعكس أيضا على أوضاع الاستقرار والتوازن والسيادة، هذه الأخيرة التي لم تحتفظ سوى بحبرها المكتوب على دساتير الأنظمة السياسية الإفريقية.

لذلك، فالتنمية المستقلة حاجة حيوية "اقتصادية / سياسية" للمجتمعات الإفريقية، فهي حاجة اقتصادية تسعى للقضاء على الفقر والتهميش والبطالة، وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين، وهي كذلك حاجة سياسية يمكن من خلالها تحصين السيادة الوطنية، وحماية استقلالية القرار. (2)

لكن التطبيق العملي لهذا الخيار التنموي في الدول الإفريقية، يتطلب الإجابة على جملة من الأسئلة التي أطلق عليها الدكتور نصر محمد عارف "الأسئلة الكبرى للتنمية المستقلة"؛ من؟ كيف؟ ولماذا؟ وقد لا

(1) محمد سليمان الزواوي، "أبعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاقه". مجلة قراءات إفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، متحصل عليه من: <https://soo.gd/QA8m>، يوم 2020/09/25، على الساعة 12:15.

(2) محمود السيد محمد أمين. مرجع سبق ذكره، ص 177.

يكون من قبيل المبالغة القول بأن الإجابة عن هذه الأسئلة تحدد طبيعة عملية التنمية، ومدى استقلاليتها، فالإجابة عن أولها تحدد المستهدف من عملية التنمية، هل هو المجتمع بمجموعه أم طبقة معينة أم مذهب أم عرق أم إقليم معين، وهل المقصود بها الإنسان كإنسان أم كمجرد أداة أو آلة تفنقذ صفة الإنسانية، ويتم التعامل معها بصورة ذرائعية من أجل مصلحة أخرى، والسؤال الثاني يعالج كيفية التنمية ووسائلها، فهل هي عملية تنمية توظف وسائل المجتمع وقدراته وإمكانياته، أم أنها تتجاهل ذلك وتعتمد على وسائل أخرى غريبة عنه قد تؤدي إلى عكس المقصود منها؟ وهو ما يعني الوقوع في حالة معقدة من التبعية والاعتماد المكثف على الخارج، فجوهر الاستقلال في عملية التنمية هو توظيف المتاح والممكن من القدرات والإمكانات المنظورة وغير المنظورة لمجتمع معين من أجل تحقيق عملية تنمية تتصف بالاستقلال الحقيقي، والسؤال الثالث يتعرض للهدف من التنمية، وهل الهدف أو الغاية هي للرفي بالإنسان والمجتمع بصورة شاملة معنويا وماديا، سياسيا واجتماعيا، اقتصاديا، وثقافيا، أم التركيز على أحد هذه الأبعاد دون الأخرى، وهل التنمية هي للنهوض الحضاري الشامل بالأمة، أم بقطاع، أم بطبقة منها، أم للنهوض بأمة أخرى من خلال استخدام قدرات الأمة التي تقوم بعملية التنمية. (1)

أولا: المستهدف من عملية التنمية المستقلة:

تستهدف عملية التنمية المستقلة بالدرجة الأولى المجتمعات الإفريقية، لكن ولأن هذه الأخيرة تتميز عن غيرها من المجتمعات الأخرى بالتعدد العرقي والإثني وحتى اللغوي في بعض الدول الإفريقية، وجب وضع خطة شاملة تستهدف من خلالها التنمية جميع أطراف المجتمع وشرائحه دون النظر إلى الإثنيات والأعراق، أو الجنس، أو الطبقة الاجتماعية، أو المركز أو غيرها من التقسيمات المختلف.

وعلى هذا الأساس، يصبح التحدي الأول للتنمية المستقلة هو نجاح الأنظمة السياسية الإفريقية الحاكمة في بناء "مجتمع المواطنة"، فهي القيمة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك الانسجام المجتمعي الذي يساهم في تحقيق المساواة التامة بين جميع أفراد المجتمع دون أي تمييز.

إن لمفهوم المواطنة أهمية عملية قيمة، فنظرا لمساهمتها في حل العديدة من المشاكل، وتجاوزها، يمكن أيضا إيجاز تلك الأهمية في العناصر الآتية: (2)

(1) نصر محمد عارف، "التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري". كتاب جماعي، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 578.

(2) منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص، 101، 102.

- الحفاظ على التنوع والخصوصيات، والحيلولة دون التصادم فيما بينها، فتزيد أهمية المفهوم في البيئات التي تتضمن تنوعاً ثقافياً وتعدداً دينياً وعرقياً... الخ، وبالعودة إلى تاريخ الفكر السياسي الغربي، نجد أن مفهوم المواطنة هو المفهوم المعياري الذي ساهم المساهمة الكبرى في إدارة التنوع الإثني والثقافي واللغوي الكبير.

- أصبحت المواطنة تمثل في العصر الحديث أساس بناء الدولة الحديثة، وهي المدخل الرئيسي لإرساء نظام الحكم الديمقراطي التعددي.

- يتضمن حل مسألة المواطنة، حل جملة من القضايا والمشكلات التي تعاني منها كثير من المجتمعات، فهي البديل الحاسم والعقلاني لصراع الهويات والانتماءات المختلفة وتنافسها، والتي تصنع العقبات أمام الاندماج الوطني وتهدد استقرار الدولة الحديثة.

- يكون للمواطنة في الأغلب الأثر الحاسم في اللحظات التي تطرأ فيها التحولات والانتقالات من النظم غير الديمقراطية للنظم الديمقراطية.

- حفظ الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فالاستقرار الاجتماعي والسياسي العميق في المجتمعات، هو وليد المواطنة بكل حمولتها القانونية والحقوقية والسياسية.

- تلعب المواطنة دوراً مهماً في حماية حقوق الإنسان، حيث يقول الأستاذ الدكتور جميل حسين في هذا السياق: " الإنسان بحقوقه، فإذا كان يملك كل حقوقه كان كامل الإنسانية، وإذا انتقص له حق من الحقوق، كان في ذلك انتقاص من إنسانيته، وكلما تعددت الحقوق التي تسلب من الإنسان، يكون الانتقاص من إنسانيته ذلك المقدار". (1)

وبصفة خاصة، تساهم كل هذه الأهمية الموزعة على مجموعة عريضة من المجالات - السياسية والاجتماعية والثقافية - في تذليل عقبات استهداف التنمية لجميع فئات المجتمع في البلدان الإفريقية دون أي تمييز بينهم، وإعادة الاعتبار للإنسان بكونه إنساناً قبل أن يكون أداة سياسية أو اقتصادية تستعمله مختلف الجهات الداخلية أو الخارجية.

ثانياً: كيفية التنمية المستقلة ووسائلها:

تتطلب التنمية المستقلة إيجاد السبل الكفيلة برفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية كافة، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية منها، من خلال إعادة النظر في السياسات والأساليب الإنتاجية والإدارية والتقنية المتبعة

(1) حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 11.

فيها، وتصحيحها بما يتلاءم مع هذا الهدف، فضلا عن إعادة توزيع القوى العاملة بين هذه القطاعات بما يضمن زيادة إنتاجية المشتغل في كل منها. (1)

إن مهمة الدولة في تنظيم الإنتاجية من خلال إعادة تنظيم القوى العاملة، واعتماد المجتمع على نفسه في جهده التنموي، لا تعني أبدا الانعزال والانغلاق على العالم الخارجي، بل تعني التعامل مع هذا العالم بالشكل الذي يعزز من تطور البلد اقتصاديا، وذلك من خلال العمل على اخضاع العلاقات الخارجية لمتطلبات عملية التنمية، ثم بخلق الشروط الكفيلة لتطوير قدرات المجتمع المتخلف على التعامل مع البلدان المتطورة بنديّة، من دون أن يتعرض لفقدان استقلاله، بل بما يضمن تعزيز هذا الاستقلال. (2)

وعلى هذا الأساس، فإن فكرة الاستقلالية في التنمية تقوم على تحقيق استقلالية الدولة والمجتمع عن الدول والمجتمعات الأخرى، ولا يمكن تحقيق هذه الفكرة سوى من خلال تحقيق متوالية من الاستقلالية، حيث إن مفهوم الاستقلالية لا يعني انقطاع العلاقة أو إنهاؤها، وإنما يعني في جوهره توازن هذه العلاقة لأنها تقوم بين أطراف مستقلة تدخل في علاقة طوعية، وتستمر فيها بمحض إرادتها، ومن ثمة فإن جوهر مفهوم الاستقلالية هو التوازن. ومن هنا فإن الحديث عن متوالية الاستقلالية يعني ابتداء تحقيق توازن طوعي أو إرادي بين الدولة والمجتمع من ناحية، والدول والمجتمعات الأخرى من ناحية ثانية. (3)

إن رفع الإنتاجية، وربطها بالاستقلالية يقودنا إلى فكرة أخرى ترتبط أيضا بمسألة الاعتماد على الموارد المحلية، فالتنمية المستقلة تتطلب وفق هذه الرؤية الاستفادة القصوى من الموارد المحلية المتاحة، وعدم الاعتماد على الموارد الخارجية سوى في موارد محدودة غير متوفرة في الدولة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية التفريق بين الاستقلالية في الاعتماد على الموارد الطبيعية والبشرية، وبين التعاون غير المشروط في مسائل نقل التكنولوجيا، وبين التبعية، فالمسألة هنا تقع فوق خيط رفيع، لا يدرك صانع القرار كيف يرميه التعاون في بعض الحالات في أحضان التبعية، هذه الأخيرة التي كانت سببا مباشرا في العديد من المآسي التنموية للدول الإفريقية. لذلك لا بد من التفرقة الدقيقة بين حالة التبعية، وحالة الاعتماد المتبادل، ذلك أن الأولى تعني فقدان المجتمع لقيادته لصالح مجتمع آخر، بينما الثانية هي تفاعل طبيعي لا يمكن ولا ينبغي عدم الانخراط فيه، والتعاطي معه. (4)

(1) سعد الديم فتح الله. مرجع سبق ذكره، ص 64.

(2) المرجع نفسه، ص 72.

(3) نصر محمد عارف. مرجع سبق ذكره، ص 582.

(4) المرجع نفسه، ص 593.

ثالث: هدف التنمية المستقلة:

تهدف التنمية إلى إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقار الحريات كالفقر والطغيان، وشح الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي المنظم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة، وكذا عدم التسامح أو الغلو في حالات القمع، والملاحظ أنه على الرغم من الزيادات غير المسبوقة في اجمالي الثروات، إلا أن العالم اليوم ينكر أبسط الحريات على أعداد كبيرة من البشر. (1)

وهو ما تعانيه أغلب شعوب دول الجنوب وإفريقيا على وجه التحديد، حيث لا تتمتع المجتمعات بتنامي حجم الثروة في بلدانها، في وقت تستفيد فيه مجتمعات أخرى من تلك الثروات، وهو ما شكل بمرور الزمن نوعا من الحرمان الاجتماعي المنظم والمقصود، ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل وتعمل الحكومات في إفريقيا - كما رأينا سابقا - على محاولة كسر الرابطة الاجتماعية من خلال سياسات التمييز الاجتماعي في التنمية، حيث تستفيد طبقات معينة، أو أعراق وإثنيات معينة من الثروة دون غيرها من مكونات المجتمع.

وعلى هذا الأساس، يسعى خيار التنمية المستقلة في إفريقيا إلى الرقي بالإنسان والمجتمع بصورة شاملة معنويا وماديا، سياسيا واجتماعيا، اقتصاديا، وثقافيا، دون التركيز على أحد هذه الأبعاد، ذلك الرقي المنشود الذي يهدف للنهوض الحضاري الشامل بالأمة كوحدة رئيسية تشمل جميع الطبقات والأعراق والإثنيات، وعدم ترك المجال للأمم الأخرى لاستخدام قدرات الأمة من أجل سرقة ثرواتها ومقدراتها، وتنميتها المنشودة.

إن أهم ما يمكن استخلاصه من واقع التنمية الإفريقية، وخيار الاستقلالية في تحقيقها هو ضرورة إعادة طرح اشكالية التنمية من منظور جديد يستند على مقارنة قائمة على إقرار التوازن بين اكرهات الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة من جهة، والتطلع الى بناء قارة صاعدة وأفضل حالا من جهة أخرى.

وللوصول إلى هذا الهدف، تقع مسؤولية تاريخية كبيرة على النخب الإفريقية لتحديد ما ينبغي القيام به على المستوى القريب، وما يمكن إنجازه على المدى المتوسط أو البعيد من تخطيط استراتيجي لتحقيق التنمية المستقلة على مستوى النموذج الاقتصادي المعتمد، بروح التفكير الحر والمستقل، والجرأة الإيجابية والفكر الواقعي، والمنفتح على المستقبل، بعيدا عن أي نظرة تشاؤمية مدمرة للذات أو تفاؤل مفرط وعقيم. (2)

ويجب ألا تنسينا هذه الرؤية المستقلة للتنمية ضرورة التحرك العاجل لتدارك التأخر الاقتصادي والقصور الاجتماعي والاختلالات البيئية، ونقائص الحكامة، بهدف اختصار الجهد والمراحل، بما يمكن إفريقيا من تحقيق

(1) أمارتيا صن. مرجع سبق ذكره، ص 18.

(2) إدريس الكراوي، التنمية: نهاية نموذج ؟. الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، 2018، ص 162.

أهداف التنمية للألفية التي لم تتمكن من بلوغها بعد، ويمكنها أيضا من تحقيق الأهداف الجديدة المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة، كما نصت عليه أجندة 2030 للمجتمع الدولي.

هذه الأجندة التي ركز واضعوها على أهمية التنمية المستدامة في إطار تحقيق السلم التنموي المرتبط بالعلاقة بين الأمن والتنمية من جهة، وبين حق الأجيال القادمة في الإستفادة من الموارد، وعدم توريثها صراعات يمكن أن تؤثر في استقرارها من جهة ثانية. (1)

ومن أجل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف، تسعى الكثير من الحكومات إلى مراجعة سياساتها الأمنية والتنمية، وذلك بهدف دمج أهداف التنمية والأمن معا، عن طريق دمج الإدارات والوزارات المسؤولة عن الدفاع والتجارة والتنمية. (2)

(1) نور الدين دخان، نور الدين حفيظي، " السلم التنموي ودوره في التنمية واستقرار المجتمعات: تأملات في تجربة جنوب إفريقيا"، مجلة السياسة العالمية، العدد: 02، 2018، ص58.

(2) المرجع نفسه، ص 84.

خلاصة الفصل:

تنطلق عملية نزع الأمانة باعتبارها دعوة صريحة لعكس مسار الأمانة واضفاء الطابع الأمني على التنمية من جملة من الاستراتيجيات المختلفة، يأتي في مقدمتها الاستراتيجية الموضوعية التي تعتمد على نفي الهدف التقليدي الذاتي / الموضوعي لعملية الأمانة، وعلى هذا الأساس شكلت المعالجات غير الأمنية لإشكالية الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية، حيث شكلت المعالجات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية عصب العملية، هذا في حين ارتبطت الاستراتيجية البنائية لنزع الأمانة على محاولة فهم كيفية عمل الأمانة ثم عكس مسارها بطريقة منهجية تعتمد أساسا على ثلاث خطوات رئيسية: عدم التحدث عن القضية المؤمنة كتهديد وجودي، وهو ما يعني توقيف خطاب الأمانة، ثم إدارة عملية الأمانة بشكل يمنع تصاعدها، لنصل في نهاية الاستراتيجية إلى إعادة إدماج ومعالجة القضية المؤمنة في السياسات العادية.

بعد النجاح في نزع الأمانة، تجد الحكومات الإفريقية وصناع القرار بالقارة أنفسهم أمام خيارين مختلفين:

- تسعى من خلال الأول إلى محاولة ضمان بقائها من خلال استبدال الشرعية الأمنية بالشرعية التنموية، ما يعني أنها مجبرة على خيار الدولة التنموية، هذا الخيار الذي يرهن مستقبل التنمية وفق ثلاث سيناريوهات مختلفة؛ يفترض الأول استمرار الشراكة بين إفريقيا والجهات الدولية المانحة مع ضرورة مراجعة المشروعية السياسية، في حين يؤمن الثاني بضرورة البحث عن عقد شراكات تنموية جديدة مع القوى الدولية الصاعدة على غرار الصين والهند وتركيا، أما السيناريو الثالث فينصرف نحو خيار التنمية المستقلة.

- في حين يشكل الخيار الثاني المرتبط بالدولة السلطوية مستقبلا مختلفا عن سابقه باعتبار ما يمكن أن ينتج عنه من معضلات كبيرة على غرار المعضلة المعيارية للأمن، والتي ترتبط بدورها بحلقة الأمانة ونزع الأمانة وعودة الأمانة مجددا، أو المعضلة الأمنية المجتمعية المرتبطة ببروز وتصاعد حدة الصراع الهوياتي بين مختلف مكونات المجتمع الواحد.

الختمة

الخاتمة

ظهرت نظرية الأمننة في سياق التطورات النظرية لحقل الدراسات النقدية للأمن، لتعطي بعدا جديدا للأمن يرتكز على الحراك التوسعي الذي باشرته مدرسة كوبنهاغن على أساس إعادة الاعتبار للجماعة كوحدة تحليل رئيسية بدل الدولة التي ركزت عليها معظم الاتجاهات التقليدية، فهي بذلك نتيجة حتمية لعملية بناء اجتماعي لقضايا الأمن، لذلك فإن الفكرة الرئيسية التي تركز عليها دراسة عملية الأمننة ترجع إلى الآليات التي يتم بموجبها تحويل السؤال من السياقات السياسية التي تتطلب معالجات عادية ضمن قضايا السياسات الدنيا إلى السياقات الأمنية التي لا يمكن معالجتها سوى من خلال جملة من الترتيبات الاستثنائية، وبذلك تصبح الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه العملية، هي محاولة نفي الشرط الموضوعي للأمن، واعتباره كنتيجة لمجموعة من الممارسات والخطابات.

ولأن التنمية تعتبر عملية إنسانية تستهدف بالدرجة الأولى توسيع حريات البشر، ليحيوا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم على الأقل لتثمينها، أو هي بعبارة أخرى؛ عملية تستهدف بعث الروح في إنسانية الانسان ليعيش بكرامة وحرية يستطيع من خلالهما تحقيق متطلبات العيش الكريم في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، فإن عملية أمننة التنمية ماهي إلا جزء صغير من برنامج غربي أوسع لتنظيم حياة وأنشطة الشعوب في الدول المتخلفة، وهي بذلك مجرد اختطاف منظم لسياسة المساعدات والتنمية من قبل الجهات الفاعلة في مجال الدفاع والأمن لصالح الدول الغربية المانحة.

لقد شكل واقع التنمية المتدهور الميزة الأهم في النظرة الخارجية لإفريقيا، حيث تشير مؤشرات التنمية في القارة إلى ضعف بنيوي كبير ميز لعقود طويلة من تاريخ الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستعمار أغلب البلدان، وقد ساهمت في هذا السياق العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تعميق هذا الواقع، لذلك حاولنا خلال هذه الدراسة بداية القياس بمؤشر النمو الاقتصادي الذي عرف تذبذبا كبيرا عبر فترات زمنية متقطعة، غير أن أهم ما يلاحظ في هذا السياق هو التحسن الكبير الذي ظهر في العقد الأخير، لكن في المقابل فهذا التحسن لم ينعكس على مؤشر الدخل الفردي الذي بقي يعاني رغم تحسن الدخل القومي، وهو ما أحدث حالة من عدم التوازن أدت إلى تدهور المؤشر الاقتصادي بصفة عامة، هذا في الوقت الذي

شكل المؤشر الاجتماعي صورة أخرى من صور الفشل التنموي على مستوى الصحة والتعليم، ليتواصل التدهور في الجانب السياسي أين تعاني جل البلدان الإفريقية على مستوى الحريات العامة والمشاركة السياسية.

ولعل أحد أهم أسباب الوصول إلى هذه الحالة هو ضعف التمويل الذي حظيت به التنمية، فقد سجلنا مصدرين رئيسيين للتمويل في هذا السياق، مَثَّل التمويل الداخلي أول المصادر باعتبار ما تزخر به القارة من موارد طبيعية، ومصادر للثروة يمكن الاستعانة بها في سبيل تحقيق حلم التنمية المنشودة، لكن ذلك لم يتحقق بسبب عدم قدرة بلدان القارة على الاستفادة المثلى من مواردها التي بقيت تحت سيطرة القوى الدولية الكبرى، هذا فيما شكل التمويل الخارجي المصدر الأكبر لتمويل التنمية، فقد ساهمت الدول المانحة والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية العالمية من خلال القروض تارة، والمعونات والمساعدات تارة أخرى في تشكيل هوية التنمية لملاحها الحالية خاصة في ظل سياسات المشروطية المتزايدة.

إن مسألة تمويل التنمية تقودنا إلى مسألة أخرى تضاف إلى مسائل عديدة تميز القارة من حيث التناقضات الصارخة، فالقارة رغم ثرائها بالموارد المختلفة، غير أنها فقيرة على مستوى التنمية، ويعيش أغلب بلدانها على المعونات والمساعدات الدولية، وهي مسألة تفتح المجال أمام التطرق إلى جملة من المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت مجتمعة في الوصول إلى هذه الحالة، فالفساد الذي أصبح ينخر جسد القارة، والاستعصاء الديمقراطي الذي أضحى سمة المجال السياسي الأفريقي، وضعف البنية التحتية التي تميز معظم بلدان القارة، وكثرة النزاعات والصراعات الاثنية التي عصفت بشعوب القارة ولازالت، كلها حلقات متشابكة في سلسلة طويلة تعيق دوران عجلة التنمية المتأخرة.

لقد عرفت الفترة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 تصاعدا ملحوظا لعملية أمننة التنمية في القارة الإفريقية، حيث عكفت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون على استخدام المساعدات التنموية في حربها على الإرهاب الدولي، وهو ما دفعها إلى استخدام خطاب الأمننة الكلية للتعبير عن التهديد الكبير الذي يمثله الإرهاب في العالم، وهو الخطاب الذي سمح لها بعد ذلك بشكل محوري في التأثير على الأنظمة السياسية الإفريقية التي توجهت نحو تبني نفس الخطاب على المستوى المحلي، وبالتالي أصبحت التنمية في إفريقيا تحت رحمة خطاب الأمننة المزدوج (الأمننة الكلية / الأمننة).

اجتمع الأسباب المعلنة لتبني سياسات الأمننة في القارة الإفريقية، حيث اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى مع الحكومات والأنظمة الإفريقية على الهدف الرئيسي وراء تبني هذه السياسات، والذي تمثل بشكل محوري في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، لكن اختلف الطرفان بعد ذلك في أجندهما

الخفية وراء هذا التوجه، ففي الوقت الذي كانت تبحث فيه الدول الكبرى على تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية للجهات المانحة على غرار استرجاع أموال المساعدات التي كانت تدفعها لهذه الدول من خلال صفقات التسليح التي تبرمها تحت مظلة عملية الأمننة، بالإضافة إلى ضمان تأمين امدادات النفط الأفريقي، والشركات المتعددة الجنسيات في القارة، كانت الحكومات الأفريقية والأنظمة الحاكمة في القارة تتطلع إلى البحث عن الحالة الاستثنائية التي توفرها عملية الأمننة، وتمكنها من الاستمرار في الحكم بعيدا عن التكاليف الباهظة للديمقراطية، والتداول السلمي على السلطة.

تنطلق عملية أمننة التنمية في أفريقيا من خلال هيمنة الخطاب الأمني على الخطاب التنموي في القارة، وينقسم خطاب الأمننة في هذا السياق إلى قسمين رئيسيين: يتعلق الأول بخطاب الأمننة الكلية الذي تطلقه الدول الكبرى، ويهدف إلى تهيئة الرأي العام العالمي لعملية استغلال المساعدات التنموية في تحقيق أهداف أمنية، بينما يرتبط الثاني بخطاب الأمننة على المستوى المحلي، والذي تطلقه الحكومات والأنظمة الحاكمة في أفريقيا، ويهدف بدوره إلى السيطرة على الرأي العام المحلي، وتنفيذ أجندة الأمننة بشكل استثنائي بعيدا عن جميع أشكال المعارضة، فتنتقل الفواعل السياسية بعد التفرغ من مرحلة الخطاب في تحويل ميزانيات التنمية نحو القطاعات الأمنية والعسكرية بكل سهولة، ودون أي اعتراض من الجهات المانحة التي كانت تضع العديد من الشروط المرتبطة بالديمقراطية، وضمان تصريف الأموال في مصارفها التنموية قبل أن يدفعها خطاب الأمننة الكلية إلى غض الطرف عن مثل هذه الممارسات المنحرفة، بل وأصبحت تشجع مثل هذه الممارسات، وتطلق العديد من المساعدات المالية الأمنية في بعض البلدان التي تعاني من مظاهر التخلف والفقر والحرمان، ما ساهم في عرقلة مسار التنمية في هذه البلدان الأفريقية الفقيرة.

لقد ساهمت عملية أمننة التنمية في أفريقيا في بروز، وتفاقم العديد من الإشكالات المرتبطة بأنظمة الحكم، والتنمية في القارة، فقد شجعت سياسات الأمننة في:

- تعزيز النزعة الاستبدادية في الكثير من بلدان القارة، حيث أثرت الحالة الاستثنائية التي فرضتها عملية الأمننة في مسار التحول الديمقراطي الذي انطلق في نهاية الثمانينات، فقد انتشرت حالة الطوارئ المرتبطة بالحرب على الإرهاب الدولي في جميع أرجاء القارة، واستخدمت من طرف الأنظمة في ضرب المعارضين، وجميع الأصوات التي تنادي بالإصلاح والتغيير، وتحولت إلى أداة للحكم، في وقت كان اللجوء إليها يهدف إلى محاربة الإرهاب واستعمال الإجراءات الاستثنائية نظرا لخطورة الظاهرة.

- ترسيخ التبعية من خلال ربط الاقتصاديات الإفريقية بالمساعدات التنموية، والقروض الخارجية، ما ساهم بشكل مباشر في تفاقم حالة المديونية التي رهنت معظم بلدان القارة لدى الجهات المانحة سواء دول أم مؤسسات دولية، وهو ما سمي بعد ذلك بالاستعمار الجديد في أفريقيا، فالأمننة المرتبطة أساسا بالمساعدات والقروض، أنتجت لنا اقتصاديات إفريقية أكثر تبعية للاقتصاديات الغربية المانحة.

- تعميق حالة التخلف عن طريق الاهتمام المتزايد بالقطاعات الأمنية وإهمال التنمية، حيث ساهمت تداعيات أمننة التنمية واختطاف المنظمات الدولية والجهات المانحة لبرنامج المساعدات التنموية وتحويله نحو القطاعات الأمنية والعسكرية في زيادة التخلف، خاصة وأن معظم دول القارة كانت تحتاج إلى مساعدات تنموية أكثر.

وبالنظر لكل هذه السلبيات التي ميزت سياسات أمننة التنمية في إفريقيا، كان لا بد من التفكير في إيجاد حلول حقيقية وفعالة لحالة التنمية المزرية في القارة، فكانت عملية نزع الأمننة إحدى أهم الحلول نجاعة فهي دعوة صريحة لعكس مسار الأمننة وإضفاء الطابع الأمني على التنمية، وتنطلق العملية من جملة من الاستراتيجيات المختلفة، يأتي في مقدمتها الاستراتيجية الموضوعية التي تعتمد على نفي الهدف التقليدي الذاتي / الموضوعي لعملية الأمننة، وعلى هذا الأساس شكلت المعالجات غير الأمنية لإشكالية الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية، حيث شكلت المعالجات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية عصب العملية، هذا في حين ارتبطت الاستراتيجية البنائية لنزع الأمننة على محاولة فهم كيفية عمل الأمننة ثم عكس مسارها بطريقة منهجية تعتمد أساسا على ثلاث خطوات رئيسية: عدم التحدث عن القضية المؤمنة كتهديد وجودي، وهو ما يعني توقيف خطاب الأمننة، ثم إدارة عملية الأمننة بشكل يمنع تصاعدها، لنصل في نهاية الاستراتيجية إلى إعادة إدماج ومعالجة القضية المؤمنة في السياسات العادية.

بعد النجاح في نزع الأمننة، تجد الحكومات الإفريقية وصناع القرار والفواعل السياسية بالقارة أنفسهم أمام خيارين مختلفين:

- تسعى من خلال الخيار الأول إلى محاولة ضمان بقائها من خلال استبدال الشرعية الأمنية بالشرعية التنموية، ما يعني أنها مجبرة على خيار الدولة التنموية، هذا الخيار الذي يرهن مستقبل التنمية وفق ثلاث سيناريوهات مختلفة:

- ✓ يفترض السيناريو الأول استمرار الشراكة بين إفريقيا والجهات الدولية المانحة مع ضرورة مراجعة المشروطة السياسية، وتنطلق عملية نزع المشروطة كشرط أساسي لاستمرار الشراكة من الدور السلبي الذي لعبته المشروطة خلال تطبيق سياسات أمنة التنمية في القارة.
 - ✓ يعتمد السيناريو الثاني على ضرورة البحث عن عقد شراكات تنمية جديدة مع القوى الدولية الصاعدة على غرار الصين والهند وتركيا، فقد أثبتت التجربة قدرة هذه القوى الجديدة على مرافقة التنمية بالقارة، فهي تملك اقتصاديات تبحث عن الربح المشترك بعيدا عن جميع مظاهر تسييس العلاقات، كما هو حال الاقتصاديات الغربية.
 - ✓ يركز السيناريو الثالث نحو خيار التنمية المستقلة، وهو الخيار الذي يعتمد بدوره على الإمكانيات الذاتية قصد الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والطبيعية الأفريقية.
- يشكل الخيار الثاني المرتبط بالدولة السلطوية مستقبلا مختلفا عن سابقه باعتبار ما يمكن أن ينتج عنه من معضلات كبيرة على غرار المعضلة المعيارية للأمن، والتي ترتبط بدورها بحلقة الأمنة ونزع الأمنة وعودة الأمنة مجددا، أو المعضلة الأمنية المجتمعية المرتبطة ببروز وتصاعد حدة الصراع الهوياتي بين مختلف مكونات المجتمع الواحد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.

❖ المراجع باللغة العربية:

أ. القواميس والمعاجم:

1. بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (محمد) لسان العرب. الجزء 01، بيروت: دار صادر، 2011.

ب. الكتب:

1. إبراهيم بغدادى (عبد السلام) الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
2. إبراهيم علي (حيدر)، حنا (ميلاد) أزمة الأقليات في الوطن العربي. دمشق: دار الفكر، 2002.
3. إبراهيم محمود (أحمد) الحروب الأهلية في أفريقيا. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.
4. أحمد الساعدي (محمد) فوضى التنمية وتفكيك السيادة الوطنية: تأثيرات العولمة على أفريقيا. القاهرة: شركة العاجل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، 2017.
5. أوستين (جون) نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأفعال بالكلام. ترجمة: عبد القادر قينيني، المغرب: دار افريقيا الشرق، 1991.
6. باسكون (بول) إرشادات علمية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية. تر: أحمد عريف، الرباط: [دم.ن]، 1981.
7. بدوي (عبد الرحمان) مناهج البحث العلمي. ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1988.
8. برنارد (أنطوان) وآخرون، مصر: مكافحة الإرهاب في إطار حالة طوارئ لا تنتهي. باريس: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، 2010.
9. بوحوش (عمار) دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل العلمية. ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
10. بيليس (جون)، سميث (ستيف) عولمة السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
11. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018. فريق الترجمة: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 202.
12. جميل (حسين) حقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

13. حاج عامر (ميلود) الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية. الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016.
14. حاج عطية (الطيب) التعددية الثقافية الحرة والمواطنة. الخرطوم: معهد أبحاث السلام، 2008.
15. حدادي (جلال) معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي. تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2017.
16. حسن دخيل (محمد) إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
17. حسين فتح الله (سعد) التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في اقطار مختلفة. ط 2 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
18. خاموش (عبد الله) تأثير قوانين الطوارئ على حريات الأفراد في الدساتير (دراسة مقارنة). السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008.
19. خضر صالح (سامية) المشاركة السياسية والديمقراطية. [د.م.ن]: كتب عربية للنشر، 2005.
20. خواص (مصطفى) الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
21. داود سليمان الديلمي (جمال) التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015.
22. دراجي (هشام) المواطنة في الأنظمة السياسية العربية: حالة الجزائر، القاهرة: دار الوفاء القانونية، 2021.
23. دويدار (محمد) مبادئ الاقتصاد السياسي. الإسكندرية: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1993.
24. الربيعي (صاحب) سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2007.
25. رزق عدلي رزق (باسم) أفريقيا ... والغرب: دراسة لآراء المفكر الأفريقي اللاتيني وولتر رودني. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011.
26. الزيات (السيد عبد الحليم) التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.
27. سلام (سميرة) تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018.
28. السيد محمد أمين (محمود) الشنون الإفريقية السياسية وتوقعات المستقبل. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، 2018.
29. شلبي (محمد) المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراعات، الأدوات. الجزائر: [د.د.ن]، 1997.
30. صادق الشريف (نداء) تجليات العولمة على التنمية السياسية. عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007.
31. صافي (لؤي) الحرة والمواطنة والإسلام السياسي: التحولات السياسية الكبرى وقضايا النهوض الحضاري. [د.م.ن]: دار المجتمع المدني والدستور، 2012.
32. صالح نهار (غازي) الأمن القومي العربي. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993.

33. صبري ناكرة يي (نجدت) الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية. عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2011.
34. عباس مراد (علي) الأمن والأمن القومي: مقارنة نظرية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.
35. عبد الحميد نبيه (نسرين) مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.
36. عبد الرحمان (حمدي) مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2013.
37. عبد الرحمن (حمدي) أفريقيا وتحولات النظام الدولي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017.
38. عبد الرحمن حسن (حمدي) الفساد السياسي في أفريقيا. القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.
39. عرفة محمد أمين (خديجة) الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيقات الواقعية والدولية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
40. عمر (حازم) الأمن القومي العربي في القرن الحادي والعشرين: مصادر التهديد وسبل الحماية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2018.
41. العيسوي (إبراهيم) التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. ط: 02، القاهرة: دار الشروق، 2001.
42. غيلبين (روبرت) الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004..
43. فريق المركز، ملف أنشطة الحكومات الأوروبية في أفريقيا لمكافحة الإرهاب والتطرف. ألمانيا: المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020.
44. فيصل حسين (غازي) التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث. عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2014.
45. قروي (ماجد) الشباب السلفي في تونس: دراسة سوسولوجية بمدينة سيدي علي بن عون. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
46. قط (سمير) نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم ومقاربات. الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2016.
47. قلاع الضروس (سمير) مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.
48. قوجيلي (سيد أحمد) الدراسات الأمنية النقدية: مقارنة جديدة لإعادة تعريف الأمن. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.
49. قوجيلي (سيد أحمد) تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012.
50. الكراوي (إدريس) التنمية: نهاية نموذج؟. الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، 2018.

51. مباركية (منير) مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
52. مجموعة مؤلفين، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013.
53. مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
54. مجموعة مؤلفين، الشرق الأوسط: تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016.
55. مجموعة مؤلفين، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
56. مجموعة مؤلفين، المشكلات السياسية في القارة الأفريقية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
57. مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
58. مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد السياسية والاجتماعية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
59. مجموعة مؤلفين، آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 270، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2016.
60. مجموعة مؤلفين، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
61. محمد عمر (سعيدة) إشكالية التحول الديمقراطي في أفريقيا: دراسة حالة جمهورية جيبوتي. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2016.
62. محمود أبو المعالي (محمد) التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017.
63. محمود نهار أبو سويلم (أحمد) مكافحة الفساد. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010.
64. معمر (بوزنادة) المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
65. مفتاح الحارثي (ميلاد) تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط. السلبيانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.
66. مفتاح الحارثي (ميلاد) دراسات في السياسة والتنمية والدمقرطة والحقوق في إفريقيا. العين: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 2016.

67. المكي (هشام) وآخرون، سؤال التنمية في الوطن العربي مداخل عملية ورؤى نقدية، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014.
68. نعمة فياض (هاشم) نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية - الاقتصادية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
69. الوندي (بشير) الأمن المفقود: دور الاستخبارات والتنمية في إستتباب الأمن. بغداد: دار الصفاء للنشر، 2013.
70. وهبان (أحمد) التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

ج. المقالات:

1. أكانادو (سيسي) " نحو تفعيل سياسات محو الأمية بدول أفريقيا الغربية؛ في ضوء أهداف اليونسكو للتعليم للجميع ". مجلة قراءات أفريقية، العدد: 33، سبتمبر 2017.
2. أحمد الهنيني (إيمان)، عبد الرزاق أبو رمان (محمد)، حسان النابلسي (زينب) " إستراتيجية الريادة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ". مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد خاص: مؤتمر جامعة البلقاء التطبيقية.
3. افتتاحية مجلة قراءات أفريقية، " أفريقيا وحلم التنمية "، قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 15، مارس 2013.
4. أنور ميو (أحمد) " حركة الشباب المجاهدين في الصومال: نشأتها وواقعها مساراتها المستقبلية ". مجلة رؤية تركية، العدد: 04، شتاء 2015.
5. أنيس البياع (غادة) " العولمة وتحديات التنمية في أفريقيا ". ورقة بحثية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة.
6. باي (أحمد) " العدالة الانتقالية والأمن المجتمعي: التقاطعات والانعكاسات ". مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، العدد: 09، جانفي 2016.
7. براهيم (مريم) " دور الاستثمار الأجنبي للنهوض بالأمن والتنمية في إفريقيا ". مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 05، أكتوبر 2019.
8. برد (رتيبة) " استراتيجية الاتحاد الأوروبي لاستعادة الهيمنة على القارة الإفريقية ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 28، أبريل 2016.
9. بركة (خالد) " التهديدات الجديدة للأمن الإقليمي المغربي ". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 484، جوان 2019.
10. بشاينية (سعد) " من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة ". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد: 04، العدد: 09.

11. بشير (محمد) " الدول الإفريقية في مستنقع الديون الخارجية " . مجلة قراءات افريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 36، أبريل 2018.
12. بكر (نهى) " هل تعوق القوى الكبرى نهضة القارة الافريقية؟ " . مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 216، المجلد: 54، أبريل 2019.
13. بلغيث (عبد الله) " الاقتصاد السياسي للدولة الربعية النفطية في إفريقيا الاستوائية: دراسة حالة الغابون " . مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو، المجلد: 03، العدد: 01، 2020.
14. بلغيث (عبد الله) " التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية " . مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 44، أبريل 2020.
15. بن خليف (عبد الوهاب) " التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في أفريقيا: القرن الأفريقي أنموذجاً " . المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، المجلد: 03، العدد: 06، جوان 2016.
16. بن شيخ (عصام) " مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم إستمرار لاحتكار السلطة للصواب؟ " . سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
17. بن عنتر (عبد النور) " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية " . مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 160، المجلد: 40، أبريل 2005.
18. بوتون (جيمس) " هل هناك اتفاق بريتون وودز جديد؟ " . مجلة التمويل والتنمية، المجلد: 46، العدد: 01، مارس 2009.
19. بوستي (توفيق) " مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل " . المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، العدد 13، جويلية 2018.
20. بوستي (توفيق) " مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية " . دراسات استراتيجية، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 12 مارس 2019.
21. بوشامة (باديس) " المشاركة السياسية وإشكالية المفهوم " . مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد: 09، جوان 2018.
22. بولعراس (فتحي) " الدرس الجزائري في تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب " . الاتجاهات الأمنية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 02 نوفمبر 2017.
23. بومدين (عربي) " العولمة وثمن الاستقرار في أفريقيا.. نحو تفعيل ثلاثية: الأمن والتنمية والديمقراطية " . مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 35، جانفي 2018.
24. التزاني (خالد) " الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات " . مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 436، جوان 2015.

25. توفيق (راوية) " الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 33، سبتمبر 2018.
26. الجوهري (أماني) " الدولة التنموية بين التجربة الآسيوية ومتطلبات الحالة المصرية ". مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد: 28، أكتوبر 2007.
27. حسن الباجوري (سمر) " تحديات الاستثمار والتنمية في أفريقيا ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 216، المجلد: 54، أبريل 2019.
28. حسين خفاجة (رانية) " مهددات الأمن الإنساني في القرن الإفريقي ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 212، المجلد: 53، أبريل 2018.
29. حمزة بولحسن (محمد) " المقاربات النظرية للدولة السلطوية في أفريقيا ". مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، برلين: المركز العربي الديمقراطي، المجلد: 02، العدد: 05، مارس 2019.
30. حمشي (محمد) " مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية ". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، العدد 06، جويلية 2018.
31. حمشي (محمد) " مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 212، المجلد: 53، أبريل 2018.
32. حنفي علي (خالد) " توسع الأمن وتغيرات العلاقة بين الدولة والمجتمع ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق العدد: 207، المجلد: 52، يناير 2017.
33. خطير (نعيمة) " الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... إشكالية التعريف والتوظيف ". المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة جيجل، العدد: 02، جانفي 2018.
34. خليفة اسحق (سالي) " الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي ". مجلة النهضة، العدد: 04، المجلد 14، أكتوبر 2013.
35. دخان (نور الدين) ، زروقة (إسماعيل) " التنمية السياسية: إشكالات هندسة التغيير "، مجلة مدارات سياسية، المجلد: 02، العدد: 03، 2018.
36. دخان (نور الدين) ، مزراق (أمينة) " الربيع: السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي "، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، المجلد: 06، العدد: 02، 2017.
37. دخان (نور الدين)، حفيظي (نور الدين) " السلم التنموي ودوره في التنمية واستقرار المجتمعات: تأملات في تجربة جنوب إفريقيا"، مجلة السياسة العالمية، العدد: 02، 2018، ص58.
38. دراجي (هشام) " محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر "، مجلة الحقوق والحريات، المجلد: 05، العدد: 01، 2019.
39. دراجي (هشام)، دخان (نور الدين) " السياسات التنموية في المنطقة العربية: بين تحديات الهوية ورهانات المساواة المجتمعية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 19، العدد: 02، 2019، ص 342.

40. رجب (ايمان) " مناقشة أولية لتطور نظريات الأمن وإشكاليات تطبيقها ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق العدد: 207، المجلد: 52، يناير 2017.
41. رجب الصفصاف (بشير) " اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي ". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 470، أبريل 2018.
42. رحالي (حبيلة) " التنمية في ظل المتغيرات العالمية: من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة ". مجلة معارف، العدد: 17، ديسمبر 2014.
43. رزايقية (حنان) " دور المتغير النفطي في السياسة الهندية تجاه القارة الإفريقية ". مجلة قراءات إفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 25، سبتمبر 2015.
44. رؤوف (هدى) " أمنة المساعدات: تصاعد استخدام المساعدات الخارجية لأغراض الأمن القومي ". اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد: 17، ماي 2016.
45. زقاغ (عادل) " المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمن وصناعة السياسة العامة ". دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد: 05، جوان 2011.
46. ساليفو (أويو)، ندونغو (ايرين) " ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في أفريقيا ". الورقة البحثية رقم: 296، معهد الدراسات الأمنية ISS، آب / أغسطس 2016.
47. سعدي (محمد) " الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي ". مجلة سياسات عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 36، كانون الثاني / يناير 2019.
48. سلوم (سعد) " حرب قصف العقول وكسب القلوب: القوة الناعمة في تحولات الخطاب السياسي الأمريكي ". مجلة مدارك، العدد: 03، 2006.
49. سليمان (هاني) " الاستبداد المقنع: حالة حقوق الإنسان والحريات في إثيوبيا ". مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 21، أكتوبر 2016.
50. السيد شبانة (أيمن) " الصراعات الإثنية في أفريقيا: الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة ". مجلة قراءات إفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 06، سبتمبر 2010.
51. شاعة (محمد) " المقاربات النظرية المفسرة للصراعات الإثنية "، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد: 31، العدد: 04، 2017.
52. شبانة (أيمن) " زيمبابوي: تداول قسري للسلطة ". مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 69، يناير 2018.
53. شفيق علام (مصطفى) " التغلغل الناعم: إفريقيا في الاستراتيجية التركية.. المحددات والسياقات والتحديات ". مجلة قراءات إفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 29، سبتمبر 2016.

54. شيخنا (سيدي أعر) " تحولات الطاقة.. ومستقبل إفريقيا ". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016.
55. صاغور (هشام) " الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية ". مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي غليزان، العدد: 07، ديسمبر 2016.
56. صفا الله (سحر) " الأمن والهجرة... رؤية مقارنة بين التقليدية والمقارنة ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملحق العدد: 207، المجلد: 52، يناير 2017.
57. صلاح (عمرو) " إطار تحليلي لجدل الأمن والديمقراطية... حالة داعش ". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد: 270، 2017.
58. صيام (عبد الحميد) " مساعدات أميركا للدول النامية.. منة أم التزام قانوني؟ ". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016.
59. عاكوم (شادي) " ميركل في غرب أفريقيا: دعم مكافحة الإرهاب وزيادة التقديمات المالية ". جريدة العرب، 02 ماي 2019.
60. عبد الحليم (أميرة) " الحكم في أفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي ". مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 20، أكتوبر 2005..
61. عبد الرحمن (حمدي) " الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في أفريقيا ". مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 56، أكتوبر 2014.
62. عبد الرحمن حسن (حمدي) " الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في أفريقيا: مسارات متناقضة ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 37، جويلية 2018.
63. عبد الرحمن حسن (حمدي) " الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل ". مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 01، أكتوبر 2004.
64. عبد الرحمن حسن (حمدي) " المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا ". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 169، المجلد: 42، جويلية 2007.
65. عبد الشافي (عصام) " بين المشروطة السياسية والحكم الراشد ". سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.
66. عبد الشافي (عصام) " بين المشروطة السياسية والحكم الراشد ". سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 03 ديسمبر 2013.
67. عبد الصادق (توفيق) " الحضور الصيني في أفريقيا: الرهانات والتحديات ". مجلة الاستراتيجية، العدد: 01، مارس 2019.

68. عبد العظيم عبد الهادي (هويدا) " كيف تستفيد أفريقيا من المعونات الدولية؟ " . مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 169، المجلد: 42، جويلية 2007.
69. عبد الكريم أحمد (محمد) " إفريقيا بين الاستعمار والتبعية: رؤية نقدية لأطروحات سمير أمين " . مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 38، أكتوبر 2018.
70. عبد الله الحربي (سليمان) " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغ تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر " . المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 19، صيف 2008.
71. عدنان وديع (محمد) " قياس التنمية ومؤشراتها " . مجلة جسر التنمية، المجلد: 01، العدد: 02، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، فبراير 2002.
72. عسكر (أحمد) " إشكاليات البنية التحتية الأفريقية وسياسات تطويرها " . مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 216، المجلد: 54، أبريل 2019.
73. عطية (إديس) " الجريمة المنظمة والإرهاب: مصادر جديدة لتهديد الأمن في أفريقيا " . مجلة الأستاذ الباحث، جامعة المسيلة، العدد: 08، نوفمبر 2017.
74. عطية (إديس) " النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء " . مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، برلين: المركز العربي الديمقراطي، المجلد: 01، العدد: 01، سبتمبر 2018.
75. عناية (موسى) " المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة " . سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 14، ماي 2015.
76. على مهدي (كاضم) " التنمية السياسية وأزمة النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 " . مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد: 56، 2013.
77. عمر الخطيب (جهاد) " أوروبا وتخلف أفريقيا: قراءة نقدية لأبرز الأطروحات الفكرية لوالتر رودني " . مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 39، جانفي 2019.
78. عمر العاقب (فاطمة) " قراءة في ظاهرة اليتيم في أفريقيا " . مجلة قراءات أفريقية، العدد: 33، سبتمبر 2017.
79. عمر خطيب (جهاد) " الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في أفريقيا " . مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 37، يوليو 2018.
80. غربي (محمد) " تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي " . مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد: 06، جانفي 2009.
81. غنيم (سيد) " التطرف والإرهاب بين الأسباب الجذرية والتداعيات " . التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، 22 سبتمبر 2018.

82. الفحلة (مديحة) " نظرية الظروف الاستثنائية بين مقتضيات الحفاظ على النظام العام والتزام حماية الحقوق والحريات الأساسية". مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 14، جانفي 2017.
83. فريق التحرير، " المشهد الإفريقي: قالو عن إفريقيا ". مجلة قراءات إفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 41، يونيو 2019، ص 111.
84. فوزي كاضم المياحي (عمار) " القروض الخارجية كأحد وسائل حل عجز الموازنة المستدام بالدول العربية النفطية وغير النفطية - مصر والعراق نموذجا -". مجلة مصر المعاصرة، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد: 533، يناير 2019.
85. قاسي (فوزية) " أثر خطاب الأمانة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11: اسهامات مدرسة كوبنهاجن ". مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد: 10، العدد: 01، أبريل 2019.
86. قوجيلي (سيد أحمد) " فهم الأمانة: مقارنة نقدية للدراسات الأمنية "، مجلة شؤون الأوسط. مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد: 154.
87. كبابي (صليحة) " الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث ". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، العدد: 38، ديسمبر 2012.
88. كردمين (وفاء) " الشباب والتنمية المفاهيم والاشكاليات ". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد: 11، أكتوبر 2017.
89. لعجال أعجال (محمد أمين) " إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم ". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007.
90. لوبيز (كارلوس) " التقدم ببطئ نحو التكامل ". مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد: 53، يونيو 2016.
91. محمد أبو زيد (أحمد) " نظرية العلاقات الدولية والحرب: مراجعة للأدبيات (1-2) ". مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 01، أكتوبر 2017.
92. محمد أبو زيد (أحمد) " نظرية العلاقات الدولية والحرب: مراجعة للأدبيات (2-2) ". مجلة الناقد للدراسات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 03، أكتوبر 2018.
93. محمد الحسن (عبد الرحمان) " مؤشرات التنمية في السودان: رؤية عامة ". مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد: 01، مارس 2013.
94. محمد شراقي (عباس) " الموارد المائية في أفريقيا والعالم العربي ". المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، جامعة القاهرة، المجلد: 02، العدد: 01، 2014.
95. محمد عارف (نصر) " في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها ". مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد: جوان 2008.

96. محمد عبد الحليم (أميرة) " حالة الديمقراطية في أفريقيا " . مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 71، جويلية 2018.
97. محمد علي بدر (عزيزة) " استنزاف الانسان في أفريقيا.. الفقر والمرض والنزوح " . مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 169، المجلد: 42، يوليو 2007.
98. محمد فريد (سالي) " تأثير الموارد الإفريقية في مسارات التنمية " . مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 216، المجلد: 54، أبريل 2019.
99. المختار (محمد) " الاستثمار في أفريقيا ... آمال وتحديات " . مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 04، سبتمبر 2009.
100. مرعي (نجلاء) " النفط ... والتدافع الأمريكي نحو القارة الأفريقية " . ملف الأهرام الإستراتيجي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: 211، جويلية 2012.
101. مزاني ياسينة (راضية) " معضلة التنمية في الدول العربية " . مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 08، العدد: 04، 2019.
102. مسعد العربي (محمد) " نظرية الأمننة وتساعد الجدل حول التوسع في مفهوم الأمن " . مجلة اتجاهات الأحداث، ملحق شهري: مفاهيم المستقبل، أبو ظبي: مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، العدد: 08، مارس 2015.
103. ملحق المشهد الأفريقي. " عين على أفريقيا " ، مجلة قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 42، أكتوبر 2019.
104. النجار (تقى) " تحولات خريطة الإرهاب في أفريقيا " . القاهرة: وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مارس 2020.
105. يوسف درويش (سلوى) " المساعدات الغربية وأثرها في التنمية في أفريقيا " قراءات أفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، العدد: 05، جوان 2010.

د. الملتقيات:

1. محمد أبو زيد (أحمد) " التنمية والأمن: إرتباطات نظرية " . ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

هـ. التقارير:

1. أونوها (فريدم)، إزيريم (جيرالد) " غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الأول) " . تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

2. التقرير السنوي، إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص. واشنطن: البنك الدولي، 2019.
3. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013-2014: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع، باريس: منشورات اليونيسكو، 2014.
4. تقرير مجلس التجارة والتنمية، "إعادة النظر في القدرة على تحمل الدين في أفريقيا". جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التنفيذية: 61، حزيران 2015.
5. تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي 2019، "نطاق الأسلحة: خارطة تدفقات الأسلحة الصغيرة في أفريقيا". ترجمة: محمد صالح عياد، جنيف: مؤسسة مسح الأسلحة الصغير، 2019.
6. تقرير مكتب الشؤون الإنسانية، "أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى وتأثيرها الإنساني الإقليمي". جنيف: مكتب الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، 2015.
7. عبيدي (رشيد) "أوغندا.. السعي نحو الهيمنة الإقليمية ومحدوديات سياسات التدخل". تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014.
8. قوي (بوحنية) "شركات الأمن الخاصة في أفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة في أفريقيا". تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 12 أبريل 2015.
9. كونور (رينتشارد)، باكين (مارك) "الموارد المائية وفرص العمل: ملخص تنفيذي". ترجمة: أمل سمير عزيز بخيت، تقرير مكتب برنامج الأمم المتحدة لتقييم المياه في العالم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2016.
10. مالك (خالد) وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.
11. مجموعة خبراء، تقرير أطلس أهداف التنمية المستدامة: من مؤشرات التنمية العالمية 2018. واشنطن: البنك الدولي، 2018.
12. مجموعة خبراء، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2015. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي: دار الغدير للنشر والتوزيع، 2015.
13. مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث 2015-2016. جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2017.
14. مكتب العمل الدولي، "مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية". التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 98، 2008.

15. ولد الأمير (سيدي أحمد) " أي مستقبل للغابون بعد الانتخابات الرئاسية؟ ". تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2016.

و. الدراسات غير المنشورة:

1. بن بختي (عبد الحكيم) " المعارضة والترسيخ الديمقراطي في أفريقيا - دراسة مقارنة- ". أطروحة دكتوراه، (جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2017/2016.
2. بوزار (نور الدين) " الفلسفة والعلوم الاجتماعية عند مدرسة فرانكفورت ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو نموذجا دراسة تحليلية نقدية ". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2017/2016.
3. بوزيد (صليحة)، بولخروف (حياة) " متلازمة الفقر والتدهور البيئي في أفريقيا.. هل من دور للاقتصاد الأخضر؟ ". ورقة بحثية غير منشورة.
4. حموم (فريدة) " الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية ". مذكرة ماجستير، (كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2004/2003.
5. شيببي (لخميسي) " الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة - (1991م - 2008م) ". مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، 2009.
6. عبد الكريم أبو مور (إنعام) " مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية مقارنة معرفية ". مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
7. فتحي محمد (أميمه) " التنمية البشرية: المفاهيم ومؤشرات القياس دراسة حالة ليبيا 1980-2000 " رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2009/2008.
8. فكرون (السعيد) " استراتيجية التصنيع والتنمية في المجتمعات النامية - حالة الجزائر - دراسة نظرية ". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004.
9. فكيري (شهرزاد) " الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماتلية - أنموذج ليبيا - ". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2017/2016.
10. قسوم (سليم) " الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية ". رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010.
11. كمرشو (الهاشمي) " سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية: دراسة قانونية لإقليم دارفور السوداني ". مذكرة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2013/2012.

12. ناصري (نفيسة) " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - حالة الجزائر - " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر)، 2014/2013.

13. وصفي الآغا (إسماعيل) " معالجة الصحف العربية لظاهرة الإرهاب: دراسة تحليلية لعدد من الصحف العربية " رسالة ماجستير، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، 2004.

ز. المراجع الإلكترونية:

1. "جماعة الإسلام".. تنظيم يتبع القاعدة بمنطقة الساحل، موقع الجزيرة. أنظر: <https://soo.gd/BE71> ، يوم 2020/04/15، على الساعة 13:30.
2. أحمد عبد الله (محمد) " حركة الشباب المجاهدين في الصومال ... إلى أين؟ " مركز الجزيرة للدراسات، أنظر: <https://soo.gd/AC3e>، يوم 2020/04/17، على الساعة 12:14.
3. أزمة التعليم في إفريقيا... تحديات الواقع وآفاق المستقبل، متحصل عليه من: <https://soo.gd/A9G4>، يوم 2019/12/29، على الساعة 19:02.
4. أنطوان بيروز دي مونكلو (مارك) " مكافحة الإرهاب.. كنز الأنظمة الاستبدادية في أفريقيا " . متحصل عليه من: <https://soo.gd/6FE6> ، يوم 2020/06/06، على الساعة 21:37.
5. بدال (رافائيل) " الصراع في جنوب السودان " . الدوحة: معهد الجزيرة للإعلام، متحصل عليه من: <https://soo.gd/8kwL>، يوم 2018/03/28، على الساعة 21:34.
6. البنك الدولي، " المياه " . متحصل عليه من: <https://soo.gd/taOy>، يوم 2020/01/08، على الساعة 14:09.
7. البنك الدولي، " النمو الاقتصادي في أفريقيا يواصل تعثره لكن بعض البلدان تظهر علامات على التعافي " . متحصل عليه من موقع البنك الدولي: <https://soo.gd/VIUk> ، يوم 2019/12/20، على الساعة 19:56.
8. بوغشي (حسن) " واقع سلطة البرلمان المغربي في المصادقة على قانون المالية " . الدراسات البحثية، برلين: المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه من: <https://soo.gd/wNLn>، يوم 2020/08/09، على الساعة 18:29.
9. بول كاغامي.. زعيم حرب أصبح رئيس دولة. أنظر موقع الجزيرة: <https://soo.gd/mXPp>، يوم 2020/07/07، على الساعة 12:38.
10. تاسبينار (عمر) " لماذا ينضم الشباب إلى «داعش»؟ " . ترجمة: مروة عبد الله، متحصل عليه من: <https://soo.gd/dyAA>، يوم 2020/08/13، على الساعة 22:22.

11. تقرير الجزيرة، " هذه أكبر الدول المنتجة للذهب بأفريقيا "، متحصل عليه من: <https://soo.gd/LQHnT>، يوم 2020/01/07، على الساعة 18:14.
12. حالة الطوارئ... صلاحيات استثنائية، متحصل عليه من موقع الجزيرة: <https://soo.gd/hnOCc>، يوم 2020/05/28، على الساعة 07:40.
13. حركات (محمد) " بؤس الاقتصاد السياسي في بناء نموذج تنموي جديد ". متحصل عليه من: <https://soo.gd/F7t1>، يوم 2019/11/21، على الساعة 01:30.
14. الحمد (جواد) " الحريات العامة أساس الحكم الرشيد ". عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، متحصل عليه من: <https://soo.gd/SKVB>، يوم 2019/12/30، على الساعة 19:38.
15. خليل (سارة) " التجربة النيجيرية في مكافحة إرهاب بوكو حرام ". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، <https://soo.gd/KNAQ>، يوم 2020/04/17، على الساعة 12:41.
16. زكريا (محمود) " مكافحة الإرهاب في أفريقيا: دراسة في الأطر القانونية والمؤسسية ". دراسات، القاهرة: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 2020/02/12، متحصل عليه من: <https://soo.gd/TPFT>، يوم 2020/08/06، على الساعة 15:39.
17. سليمان الزواوي (محمد) " أبعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاقه ". مجلة قراءات إفريقية، القاهرة: المنتدى الإسلامي، متحصل عليه من: <https://soo.gd/QA8m>، يوم 2020/09/25، على الساعة 12:15.
18. عبد الرحمان (حمدي) " فرنسا وفخ الاستعمار الجديد في غرب إفريقيا ". قراءات إفريقية: <https://soo.gd/BjD5>، يوم 2020/07/13، على الساعة 21:40.
19. الغابون... واحتمالات الفوضى الإفريقية. أنظر: <https://soo.gd/a7wDe>، يوم 2020/07/24، على الساعة 22:22.
20. ماذا يعني إعلان حالة الطوارئ في مصر ؟. متحصل عليه من موقع الجزيرة: <https://soo.gd/024k>، يوم 2020/05/30، على الساعة 16:17.
21. محمود عبد الرحيم (محمد) " العلاقات الهندية الإفريقية الإستراتيجية والدوافع ". الدراسات الإفريقية وحوض النيل، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، متحصل عليه من: <https://soo.gd/2LfC>، يوم 2020/09/14، على الساعة 10:01.
22. مشكور العامري (سعود جايد) وآخرون، " أهمية رأس المال الاجتماعي في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات ". متحصل عليه من: <https://soo.gd/1Vwj>، يوم 2019/07/30، على الساعة 15:55.
23. مصطفى رويحه (زينب) " المجتمع المدني في إفريقيا.. التحديات وحدود الدور ". قراءات إفريقية: <https://soo.gd/9sfy>، يوم 2020/08/04، على الساعة 22:37.

24. مصطفى رويحه (زينب) " ما بعد الانسحاب: دوافع وتداعيات خروج الولايات المتحدة من الساحل الأفريقي ".
قراءات أفريقية: <https://soo.gd/9wWl> ، يوم 2020/05/25، على الساعة 12:06.
25. نظام (بركات) " تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي ". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه
من: <https://soo.gd/66sDz>، يوم 2020/03/14، على الساعة 16:40.
26. يمامورا (تاكاويوكي) " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ". ترجمة: عادل زقاغ، متحصل عليه من:
<http://soo.gd/q4u3>، يوم 2018/12/29، على الساعة 13:42.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

أ. القواميس والمعاجم:

1. Larousse dictionnaire de français. manchecourt: l'imprimerie maury eurolivres, 2004.
2. Oxford basic english dictionary. united kingdom: oxford university press, 2012.

ب. الكتب:

1. Agamben (Giorgio) State of Exception: tranlated by Kevin Attell. Chicago: the University of Chicago Press, 2005.
2. Authors Group, A Vision of Africa's Future: mapping change, transformations and trajectories towards 2030, Milano: Ledizioni LediPublishing, 2018.
3. Authors Group, Aid and Authoritarianism in Africa: Development Without Democracy, London: Zed Books, 2016.
4. Authors Group, On Security. New York : Columbia University Press, 1998.
5. Borum (Randy) Psychology of Terrorism. Tampa: University of South Florida, 2004.
6. Buur (Lars), Jensen (Steffen), Steputat (Finn) The Security-Development Nexus : Expressions of Sovereignty and Securitization in Southern Africa. Stockholm : Elanders Gotab AB, 2007.
7. Buzan (Barry), Waever (Ole), de Wilde (Jaap) Security: A New Framework for Analysis. London: Lynne Rienner Publishers.
8. Nduku (Elizabeth), Tenamwenye (John) Corruption in Africa : A Threat to Justice and Sustainable Peace. Geneva : Globethics.net, 2014.
9. Pakenham (Thomas) The scramble for Africa : 1876-1912. New York : Random House, 1991.

ج. المقالات:

1. Abrahamsen (Rita) " Blair's Africa: The Politics of Securitization and Fear ". Alternatives: Global, Local, Political, No:30, 2005.
2. Ali MADOUNI, Hichem DERRADJI, « The Caesar Law for The Protection of Civilians in Syria: Objectives and Ramifications” , PRIZREN SOCIAL SCIENCE JOURNAL: Vol. 4 No. 3 (2020): September - December, 2020
3. Allo (Awol) " Protests, Terrorism, And Development: on Ethiopia's Perpetual State of Emergency ". Yale Human Rights And Development Law Journal, Volume 19, Issue 1, 2017.
4. Amadi (Luke) " Africa: Beyond the “new” dependency: A political economy ". African Journal of Political Science and International Relations, Vol: 6(8), December 2012.
5. Amaechi Ugwuja (Alex) " The United States' Africa Command (Africom) And Africa's Security in The Twenty-first Century ". Renaissance University Journal of Management and Social Sciences (RUJMASS) Vol: 4, N°: 1, July, 2018.
6. AO (Augustine) " The Crisis of Underdevelopment in Sub-Saharan Africa: Multi-dimensional Perspectives". Journal of Political Sciences & Public Affairs, Volume: 6, Issue: 4, Oct 18, 2018.

7. Balzacq (Thierry) " The Three Faces of Securitization: Political, Agency, Audience and Context ". European Journal of International Relations, N: 11, 2005.
8. Brown (Petra) " Bonhoeffer, Schmitt, and the state of exception ". Pacifica, N: 26, 2013.
9. Brown (Stephen), Grävingsholt (Jörn) " Security, Development and the Securitization of Foreign Aid ". New York: Palgrave Macmillan, 2016.
10. Charrett (Catherine) "A Critical Application of Securitization Theory: Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security ". Barcelona: Institut Català Internacional per la Pau, December 2009.
11. D. F. Allen (Nathaniel) " Unusual Lessons from an Unusual War: Boko Haram and Modern Insurgency ". The Washington Quarterly, Volume 40, Issue 4, Winter 2018.
12. Dapaah Gyamfi (Gerald), Ofori Essiam (Joshua) " Strategies for Combating Transnational Organized Crime in Africa The Ghanaian Experience ". International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. 3, Issue 1, Jan 2015.
13. Di John (Jonathan)" 'Failed States' in Sub-Saharan Africa: A Review of The Literature (ARI)". Spain: Real Instituto Elcano, 14/1/2011.
14. Ellis (Stephen) " Briefing: The Pan-Sahel Initiative ". African Affairs, Royal African Society, N: 412, 2004.
15. F.S. Miles (William) " Deploying Development to Counter Terrorism: Post-9/11 Transformation of U.S. Foreign Aid to Africa ". African Studies Review, Volume: 55, Issue: 03, December 2012.
16. Fisher (Jonathan), Anderson (David) " Authoritarianism and The Securitization of Development In Africa ". International Affairs, The Royal Institute of International Affairs, 2015.
17. Girma Demiessie (Habtamu) " Revolutionary Democracy in Ethiopia: Origin, Evolution and Development ". Ethiopia: Jijjiga University, July, 2019.
18. Jackson (Jack), Ifeoma Better (Nkwocha), Stanley Ebitari (Boroh) " Dependency and Third World Underdevelopment: Examining Production-Consumption Disarticulation in Nigeria". African Research Review, Vol: 10, N°: 4, September 2016.
19. K. Danner (Lukas) " Securitization and De-Securitization in the Diaoyu Islands Dispute ". Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences, volume: 06, N: 02, 2014.
20. K. Fleck (Robert), Kilby (Christopher) " How Do Political Changes Influence Us Bilateral Aid Allocations? Evidence from Panel Data ". Review of Development Economics, Vol. 10, No: 2, 2006.
21. L Uhrmann (Anna), Rooney (Bryan) " When Democracy Has A Fever: States of Emergency as a Symptom and Accelerator of Autocratization". Working Paper, The Varieties of Democracy Institute, Sweden: Department of Political Science, University of Gothenburg, 2019.
22. L. Feldman (Robert) " The Root Causes of Terrorism: Why Parts of Africa Might Never Be at Peace ". Defense & Security Analysis, Vol: 25, No: 4, December 2009.
23. Lawal (Gbenga) " Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change ". Humanity & Social Sciences Journal, Pakistan, Vol: 02, N°: 01, 2007.
24. Matunhu (Jephias)" A critique of modernization and dependency theories in Africa: Critical assessment". African Journal of History and Culture, Vol: 3 (5), June 2011.
25. McDonald (Matt) " Securitization and the Construction of Security ". European Journal of International Relations, The university of warwick, 2008.
26. Olaniyi (Evans), Ikechukwu (Kelikume) " The impact of poverty, unemployment, inequality, corruption and poor governance on Niger Delta militancy, Boko Haram terrorism and Fulani herdsmen attacks in Nigeria ". International Journal of Management, Economics and Social Sciences, Vol: 08, N: 02, 2019.
27. Omitoogun (Wuyi), Hutchful (Eboe) " Budgeting for the Military Sector in Africa: The Processes and Mechanisms of Control ". Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2006.

28. R. Piombo (Jessica) " Terrorism and U.S. Counter-Terrorism Programs in Africa: An Overview ". Strategic Insights, Center for Contemporary Conflict, Naval Postgraduate School in Monterey, California, Vol: 06, No: 01, January 2007.
29. Rossdale (Chris) " The Constitutive Effects for Conflict and Insecurity of The Post-9/11 Discourse on Terrorism ". E-International Relations, Jun 11 2009.
30. Siyum (Negussie) " Why Africa Remains Underdeveloped Despite Its Potential? Which Theory Can Help Africa To Develop? ". Open Acc Biostat Bioinform, Volume: 1, Issue: 2, February 2018.
31. Sung-Hee (jwa), Yong (Yoon) " Political institutions and economic development: a study in economic discrimination and political philosophy ". Seoul journal of economics, vol: 17, no: 03, 2004.
32. Wanta (Wayne), Kalyango (Yusuf) " Terrorism and Africa: A Study of Agenda Building in The United States ". International Journal of Public Opinion Research, Vol: 19, No: 04, 12 October 2007.
33. Zakari (Nafiu), Singh (Ripudaman) " Regional Disparities in Health Indicators in Africa ". International Journal of Science and Research, Volume: 3, Issue: 6, June 2014.

د. الملتقيات:

1. Akhtar (Mariam) " Role of Identity Crisis and Relative Deprivation as Catalysts of Political Violence and Terrorism: Case Study of Kurd Fighters in Turkey ". Proceedings of the RAIS Conference, FEBRUARY 19-20, 2018.
2. Estache (Antonio) " Africa's infrastructure: challenges and opportunities ". Paper presented at the high-level seminar: Realizing the Potential for Profitable Investment in Africa, Tunisia: the IMF Institute and the Joint Africa Institute, February 28 – March 1, 2006.
3. Kwasi Fosu (Augustin) " Institutions and African economic development ". This chapter is significantly influenced by an earlier paper presented at the Special Conference in honour of Prof Robert Bates: 'Markets and States and Robbers and Bates: On the Papers and Traits of Robert Bates', which was held at Harvard University, Cambridge, MA, USA, on 16 April 2015.
4. Petřík (Jaroslav) " Securitization of Official Development Aid: Analysis of current debate ". 2008 International Peace Research Conference, 14-19 July, Leuven, Belgium Conflict Resolution and Peace-Building Commission.

هـ. التقارير:

1. Adeniran (Adedeji), Amara Ekeruche (Mma), And Others, " Africa's Rising Debt: Implications for Development Financing and A Sustainable Debt Management Approach ". Discussion Paper, Uganda: Gegafrica, 2018.
2. Africa Economic Development Report, " Debt Sustainability: Oasis or Mirage? ". New York: United Nations, 2004.
3. African Declaration on Internet Rights and Freedoms, Association for Progressive Communications, 2015.
4. African Economic Outlook 2018, " Africa's Infrastructure: Great Potential but Little Impact on Inclusive Growth ". African Development Bank, 2018.
5. Beegle (Kathleen), Christiaensen (Luc) " Vue d'ensemble ", Accélérer la réduction de la pauvreté en Afrique. Washington : Banque mondiale, 2019.
6. Calderón C, Servén L, The Effects of Infrastructure Development on Growth and Income Distribution. Policy Research Working Paper N°: WPS3400. Washington: The World Bank., 2004.
7. Christiaensen (Luc), Hill (Ruth) " La pauvreté en Afrique ", Accélérer la réduction de la pauvreté en Afrique. Washington : Banque mondiale, 2019.

8. Cilliers (Jakkie) " L'Afrique et le terrorisme ". Afrique contemporaine, n : 209, Printemps 2004.
9. Commission Européenne, " Partenariat Clé de L'ue avec L'afrique ". L'état de L'union en 2017.
10. Diagne (Mountaga) " Décentralisation Et Participation Politique En Afrique : Le Rôle Des Confréries Religieuses Dans La Gouvernance Locale Au Sénégal ". l'ARUC-ISDC, N°: 18, Août 2008.
11. Foster (Vivien), Briceño-Garmendia (Cecilia) " Africa's Infrastructure: A Time for Transformation " Washington: The International Bank for Reconstruction and Development, 2010.
12. Garcia (Marito), Pence (Alan), L. Evans (Judith) L'Avenir de l'Afrique, Le Défi de l'Afrique: Soins et développement de la petite enfance en Afrique subsaharienne. Washington: Banque Mondiale, 2011.
13. Logan (Carolyn), Penar (Peter) Les libertés des Africains sont-elles en train de s'effriter ? Synthèse de Politique N°: 55, Afrobaromètre, Avril 2019.
14. Mukum Mbaku (John), " Good and inclusive governance is imperative for Africa's future ". Foresight Africa 2020, January 8, 2020.
15. Razzano (Gabriella) " Human Rights and Information in Africa: A reflection on trends ". Namibia: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2016.
16. Report Economic Commission for Africa, " Measuring Corruption in Africa: The International Dimension Matters - African Governance Report IV ". Addis Ababa: United Nations Economic Commission for Africa, 2016.
17. Report The office of The Special Adviser on Africa (OSAA), " Infrastructure Development Within the Context of Africa's Cooperation with New and Emerging Development Partners ". United Nations, Office of Special Adviser on Africa, 2015.
18. S. Grindle (Merilee) The New Political Economy: Positive Economics and Negative Politics, Washington: The World Bank, WORKING PAPERS, December 1989.
19. Social Development Department, " The Political Economy of Policy Reform: Issues and Implications for Policy Dialogue and Development Operations ". Report n°: 44288-GLB, Washington: The World Bank, November 10, 2008.
20. The African Capacity Building Foundation, Infrastructure Development and Financing in Sub-Saharan Africa: Toward a framework for capacity enhancement. Zimbabwe: ACBF, Occasional Paper No. 25, 2016.
21. the African Regional Health Report 2014, The health of the people: what works. World Health Organization. Regional Office for Africa.
22. The Statistics Department, Health in Africa over the next 50 Years, the African Development Bank, March 2013.
23. UHC in Africa: A Framework for Action, Washington: The World Bank, 2016.
24. Whelan (Theresa) " Why Africom? ". Whitehall Report 4-07, The African Military in the 21st Century: Report of the 2007 Tswalu Dialogue, The Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, 2007.
25. Yitbarek (Eleni), Beegle (Kathleen) " Piège du développement humain en Afrique ". Accélérer la réduction de la pauvreté en Afrique. Washington : Banque mondiale, 2019.

و. الدراسات غير المنشورة:

1. A. Boly (Kalilou) " Aide au Développement au Burkina Faso : Facteurs Contextuels Et Opinion Des Bénéficiaires ". Thèse De Maîtrise, Université Du Québec A Montréal, Mai 2011.
2. Bernard (Jonathan) " les Théories de la Sécurité Environnementale : Regard Critique sur un Concept ambigu ", Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle de la Maîtrise en Science Politique, (Université du Québec à Montréal), janvier 2007.
3. Fako (Edin) " Strategies of Desecuritization ". Master Thesis, (Central European University, Department of International Relations and European Studies), 2012.

4. James Tiong Gatluak (Chol) " Human Resource Management in Africa: a critical review ". Master Thesis, Business School, University of Hull, September 2017.

ز. المراجع الإلكترونية:

1. Gavazzi (Simone) " Democracy in Uganda ". Final Paper: <https://soo.gd/0gNN>, 9/7/2020 at 14:52.
2. Kapur (Radhika) " Social Development Management ". look: <https://soo.gd/oCH8> .
3. Le fonds fiduciaire de l'UE pour l'Afrique : un instrument souple, mais pas assez ciblé, selon la Cour des comptes européenne, Obtenu : <https://soo.gd/Jdqx> , Jour : 25/03/2020, à 17h15.
4. Madeira (John) " Pandemics, Security, and Terrorism in Nigeria ". American security project: <https://soo.gd/TiXf>, 29/05/2020, 9:14.
5. Meetings Coverage and Press Releases, " Delegates Call for Critical Financial Support to Combat Terrorist Groups, as Sixth Committee Continues Debate on Eliminating Global Menace ". United Nations, Look : <https://soo.gd/P19F>, On 20/20/2020, at 12:20.
6. Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, « L'action de la France au Sahel ». Voir : <https://soo.gd/Hay0> , 20/04/2020, à 12 :41.
7. Simons (Bright) " Africa's Fabulous Mineral Wealth that isn't ALL there ". Obtained from: <https://soo.gd/GhLV>, on 7/1/2020, at 19:30.
8. U.S. Department of State. " Trans-Sahara Counterterrorism Partnership", Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs: <https://soo.gd/N4m4a> , 25/05/2020, 11:48.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
89	تصنيف بعض الدول الإفريقية ضمن فئات التنمية البشرية	الجدول رقم 01
92	جدول الاحتياطات النفطية الإفريقية المؤكدة.	الجدول رقم 02
122	مساعدات التنمية الأمريكية للبلدان الإفريقية المختارة بين 1998-2005 (ألف دولار)	الجدول رقم 03
129	مشاريع الأمم المتحدة لتعزيز مكافحة الإرهاب في أفريقيا.	الجدول رقم 04
150	الانفاق العسكري في منطقة شمال أفريقيا (2018)	الجدول رقم 05
151	الانفاق العسكري في منطقة الساحل الأفريقي (2018)	الجدول رقم 06
152	الانفاق العسكري في منطقة شرق أفريقيا (2018)	الجدول رقم 07
153	الانفاق العسكري في منطقة غرب أفريقيا (2018)	الجدول رقم 08
154	الانفاق العسكري في منطقة وسط أفريقيا (2018)	الجدول رقم 09
155	الانفاق العسكري في منطقة جنوب أفريقيا (2018)	الجدول رقم 10

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
71	تطور النمو السنوي 2000-2022	الشكل رقم 01
74	أنواع الفقر في أفريقيا	الشكل رقم 02
77	تغطية التحصين بـ DTP3 بين الأطفال الذين تبلغ أعمارهم عامًا واحدًا (%) في الإقليم الأفريقي لمنظمة الصحة العالمية، 2013	الشكل رقم 03
80	معدل العمر المتوقع حسب المناطق الإقليمية في أفريقيا	الشكل رقم 04
85	مقارنة بين نسبة حرية التعبير في الحياة العامة ونسبة التردد في التعبير السياسي	الشكل رقم 05
137	منحنى الإنفاق العسكري في أفريقيا (2008-2018)	الشكل رقم 06
170	التوزيع ذو الأبعاد الثلاثة- المشكلة الثلاثية لصاحب القرار	الشكل رقم 07
185	توقيف خطاب الأمننة	الشكل رقم 08
187	إعادة معالجة القضية المؤمننة في السياسة العادية	الشكل رقم 09

فهرس المحتويات

	الاهداء
	الشكر
أ-ن	مقدمة
14	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمحددات الدراسة
15	المبحث الأول: التشخيص الابدستمولوجي لمفهوم الأمننة
15	المطلب الأول: الاتجاه التقليدي في مفهوم الأمن
15	أولا: التعريف اللغوي للأمن
16	ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن
20	المطلب الثاني: التطورات النظرية في حقل الدراسات الأمنية
21	أولا: التصور الليبيرالي للأمن
26	ثانيا: التصور النقدي للأمن
33	المطلب الثالث: مفهوم الأمننة في الدراسات السياسية الحديثة
34	أولا: عملية الأمننة Securitization process
37	ثانيا: نزع الأمننة De-Securitization
38	المبحث الثاني: التأسيس النظري لمفهوم التنمية
38	المطلب الأول: مفهوم التنمية
38	أولا: التعريف اللغوي
39	ثانيا: التعريف الاصطلاحي
41	المطلب الثاني: أنواع التنمية
41	أولا: التنمية السياسية
43	ثانيا: التنمية الاقتصادية
45	ثالثا: التنمية الاجتماعية
46	رابعا: التنمية الشاملة

46	خامسا: التنمية المستدامة
47	سادسا: التنمية المستقلة
49	المطلب الثالث: مؤشرات التنمية
49	أولا: المؤشرات الاقتصادية
53	ثانيا: المؤشرات الاجتماعية
56	ثالثا: المؤشرات السياسية
58	المبحث الثالث: المداخل والمقاربات النظرية المفسرة لأمننة التنمية
59	المطلب الأول: مدخل طبيعة الدولة ودورها التنموي
62	المطلب الثاني: مدخل الاقتصاد السياسي الجديد
65	المطلب الثالث: مقارنة الأمن الإنساني
69	خلاصة الفصل
70	الفصل الثاني: واقع التنمية في القارة الإفريقية
71	المبحث الأول: مؤشرات التنمية في القارة الإفريقية
71	المطلب الأول: مؤشر النمو الاقتصادي
75	المطلب الثاني: مؤشر الحياة الاجتماعية
75	أولا: مؤشر الحالة الصحية
81	ثانيا: مؤشر مستوى التعليم
83	المطلب الثالث: مؤشر الحريات العامة والمشاركة السياسية
83	أولا: الحريات العامة
86	ثانيا: المشاركة السياسية
88	المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية في القارة الإفريقية
88	المطلب الأول: التمويل الداخلي للتنمية في الدول الإفريقية
89	أولا: الموارد البشرية

90	ثانيا: الموارد المعدنية والطاقة
93	ثالثا: الموارد المائية والزراعة
97	المطلب الثاني: التمويل الخارجي للتنمية في الدول الإفريقية
97	أولا: القروض الخارجية
99	ثانيا: المعونات والمساعدات الخارجية
101	المبحث الثالث: معوقات التنمية في القارة الإفريقية
102	المطلب الأول: المعوقات السياسية
102	أولا: الفساد السياسي
106	ثانيا: الاستعصاء الديمقراطي
108	المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية
111	المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية
116	خلاصة الفصل
117	الفصل الثالث: عملية الأمننة وإشكالات التنمية في أفريقيا
118	المبحث الأول: أسباب ودوافع أمننة التنمية في القارة الإفريقية
118	المطلب الأول: واقع أمننة التنمية في أفريقيا
118	أولا: بداية أمننة التنمية في أفريقيا
121	ثانيا: دور الجهات المانحة في دعم أمننة التنمية في أفريقيا
125	المطلب الثاني: الأسباب المعلنة لأمننة التنمية في أفريقيا.
125	أولا: مكافحة الإرهاب الدولي
131	ثانيا: محاربة الجريمة المنظمة
133	المطلب الثالث: الأجندة الخفية لأمننة التنمية في أفريقيا
133	أولا: البحث عن الحالة الاستثنائية (أجندة الحكومات المحلية)
136	ثانيا: تحقيق الأهداف الاقتصادية لجهات المانحة (أجندة الدول الكبرى)

141	المبحث الثاني: ميكانيزمات أمننة التنمية في أفريقيا
142	المطلب الأول: دور الممارسة الخطابية في ترسيخ الأمننة
142	أولا: هيمنة الخطاب الأمني على الخطاب التنموي
146	ثانيا: السيطرة على الرأي العام المحلي والعالمى
148	المطلب الثاني: التحول من الخطاب إلى العسكرة
156	المبحث الثالث: مخرجات ونتائج أمننة التنمية في إفريقيا
156	المطلب الأول: تعزيز النزعة الاستبدادية في أفريقيا
163	المطلب الثاني: ترسيخ التبعية الجديدة في أفريقيا
169	المطلب الثالث: تعميق حالة التخلف في أفريقيا
173	خلاصة الفصل
175	الفصل الرابع: نزع الأمننة ومستقبل التنمية في القارة الإفريقية
176	المبحث الأول: إستراتيجيات نزع الأمننة
176	المطلب الأول: الاستراتيجية الموضوعية لنزع الأمننة.
176	أولا: المعالجة الثقافية
177	ثانيا: المعالجة السياسية
179	ثالثا: المعالجة الاجتماعية
181	رابعا: المعالجة الاقتصادية
183	المطلب الثاني: الاستراتيجية البنائية لنزع الأمننة
183	أولا: توقيف خطاب الأمننة
186	ثانيا: إدارة الأمننة بشكل يمنع تصاعدها
187	ثالثا: إعادة معالجة القضية المؤمنة في السياسة العادية
189	المبحث الثاني: مرحلة ما بعد الأمننة في أفريقيا
189	المطلب الأول: خيارات ما بعد الأمننة في أفريقيا

189	أولاً: خيارات الدولة التنموية في مرحلة ما بعد الأمننة
191	ثانياً: خيارات الدولة السلطوية في مرحلة ما بعد الأمننة
193	المطلب الثاني: معضلات ما بعد الأمننة في أفريقيا
193	أولاً: المعضلة المعيارية للأمن في أفريقيا
195	ثانياً: المعضلة الأمنية المجتمعية في أفريقيا
197	المبحث الثالث: مستقبل التنمية في أفريقيا.
197	المطلب الأول: خيار التنمية وفق ترتيبات " نزع المشروطينة Di-Conditionality "
202	المطلب الثاني: خيار التنمية بالشراكة مع القوى الدولية الصاعدة
202	أولاً: الشراكة الإفريقية الصينية
204	ثانياً: الشراكة الإفريقية الهندية
207	ثالثاً: الشراكة الإفريقية التركية
209	المطلب الثالث: خيار التنمية المستقلة
210	أولاً: المستهدف من عملية التنمية المستقلة
211	ثانياً: كيفية التنمية المستقلة ووسائلها
213	ثالثاً: هدف التنمية المستقلة
215	خلاصة الفصل
216	الخاتمة
221	قائمة المراجع
242	قائمة الجداول والأشكال
244	فهرس المحتويات

الملخص:

برزت نظرية الأمنة كإطار مفهومي ملائم لفهم وتفسير سلوك الأنظمة السلطوية التي تحاول السيطرة على شعوبها من خلال استعمال أدوات اللغة وأفعال الكلام في استحضار الحالة الاستثنائية التي تخول لها فرض العديد من الإجراءات غير الديمقراطية. وقد سمحت هذه النظرية بمختلف تداعياتها في تغيير واقع التنمية في القارة الإفريقية من خلال اختطاف جهود المساعدات التنموية الدولية، وتحويلها عن مسالكها الأصلية نحو القطاعات العسكرية والأمنية، وقد شارك في عملية الاختطاف الممنهج هذه جملة من الفواعل الرسمية الدولية على غرار الحكومات الغربية (الجهات المانحة)، ومختلف المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى الحكومات والأنظمة الإفريقية، وهو ما شكل تناغما كبيرا بين جميع هذه الأطراف التي استخدمت الأمنة المزدوجة في مزيج مختلط بين الأمنة الكلية والأمنة على المستوى المحلي.

وتسعى هذه الأطروحة إلى رصد وتفسير عملية تحويل المساعدات التنموية في البلدان الإفريقية عن مسالكها الأصلية نحو القطاعات العسكرية والأمنية بالاستناد إلى خطاب الأمنة الذي حاولت من خلاله التبرير لسلوكها تحت ذريعة محاربة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة في محاولة صريحة منها للتغطية على العديد من الدوافع والأجندات الخفية المرتبطة بضمان مصالحها الاقتصادية بالنسبة للفواعل الدولية، والبحث عن الحالة الاستثنائية التي تخول للحكومات الغربية البقاء في السلطة بعيدا عن تكاليف الحكم الديمقراطي.

لقد أثرت هذه العملية بشكل سلبي للغاية على مسار التنمية المتعثرة في القارة الإفريقية، خاصة على مستوى التمويل وخلق الحركة الاقتصادية المناسبة لتحقيق النهضة الإفريقية المنشودة، وأدت أيضا إلى تعميق حالة التخلف التي تعيشها أغلب بلدان القارة، وترسيخ المزيد من التبعية في أحد أخطر صور الاستعمار الجديد، خاصة على المستوى الاقتصادي، ناهيك عن حماية الأنظمة الاستبدادية، وتشجيعها، وهو ما دفعنا إلى محاولة وضع تصور جديد لنزع الأمنة ينطلق بالأساس من أدبيات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، ويعتمد على معطيات الواقع الإفريقي، خاصة في مرحلة ما بعد الأمنة التي نهدف خلالها إلى إعادة الاعتبار للمشروع التنموي الإفريقي الذي حاولنا رسم مجموعة من الخيارات المختلفة أمام تحقيقه على غرار إعادة النظر في آليات الدعم المادي، وتحييدها عن جميع الحسابات السياسية المختلفة، أو محاولة البحث عن شركاء جدد ضمن نادي القوى الدولية الصاعدة خاصة تلك التي تبدي رغبتها في التعاون كالصين والهند وتركيا، أو الاكتفاء بخيار التنمية المستقلة بكل ما تحمله من معاني الاعتماد الذاتي والتعاون الداخلي المشترك.

الكلمات المفتاحية: الأمنة، التنمية، إفريقيا، حالة الاستثناء، التخلف، التبعية، الاستبداد.

Abstract

The Securitization theory has emerged as a conceptual framework suitable for understanding and interpreting the authoritarian regimes, which make attempts to dominate its people by using language tools and speech actions to bring the exceptional state that authorizes for them imposing several non-democratic procedures. This theory permits with all its different ramifications to change the African continent's development reality by obstructing the international development aid efforts and directing and transferring them to military and security sectors. Many international official actors are involved in this systematic stealing of efforts, such as the Western governments (donors) and different international financial institutions, in addition to African regimes and governments, which contributed to shaping a considerable harmony among all parties which used double securitization in a mixture of total securitization and local securitization.

This thesis endeavors to monitor and explain the process of transferring development aid in African countries from its original paths towards the military and security sectors based on the discourse of securitization, through which it tried to justify its behavior under the pretext of combating international terrorism and organized crime in an explicit attempt to cover up many of the hidden motives and agendas associated with ensuring its economic interests concerning international actors, and the search for an exceptional state that would allow Western governments to remain in power away from the costs of democratic governance.

This process has had a very negative impact on the path of faltering development in the African continent, especially at the level of financing and creating the appropriate economic mobility to achieve the desired African renaissance, and also led to deepening the state of underdevelopment experienced by most of the countries of the continent, and consolidating more dependence in one of the most dangerous forms of neo-colonialism, especially at the economic level, not to mention the protection and encouragement of authoritarian regimes, which prompted us to try to develop a new conception of de-Securitization based primarily on the literature of the Copenhagen School of Security Studies, it depends on the facts of the African reality, especially in the post-securitization stage, during which we aim to reconsider the African development project, which we tried to draw a set of different options in front of its realization, such as reconsidering the mechanisms of financial support, and neutralizing them from all different political calculations, or trying to search for New partners within the club of emerging international powers, especially those that express their desire to cooperate, such as China, India and Turkey, or be satisfied with the option of independent development with all the meanings of self-reliance and joint internal cooperation.

Keywords: securitization, development, Africa, state of exception, underdevelopment, dependency, tyranny

Résumé :

La théorie de la sécurisation est apparue comme un cadre conceptuel adapté à la compréhension et à l'interprétation des régimes autoritaires, qui tentent de dominer leur peuple en utilisant des outils linguistiques et des actions de discours afin d'instaurer un état d'exception qui leur permet d'imposer plusieurs procédures non-démocratiques. Cette théorie permet, avec ses différentes ramifications, de changer la réalité du développement du continent africain en entravant les efforts d'aide internationale au développement et en les orientant et les transférant vers les secteurs militaires et sécuritaires. De nombreux acteurs officiels internationaux sont impliqués dans ce détournement systématique d'efforts, tels que les gouvernements occidentaux (donateurs) et différentes institutions financières internationales, en plus des régimes et gouvernements africains, qui ont contribué à façonner une harmonie considérable entre toutes les parties qui ont utilisé la double sécurisation dans un amalgame de sécurisation totale et de sécurisation locale.

Cette thèse s'efforce de suivre et d'expliquer le processus de transfert de l'aide au développement dans les pays africains de ses voies originales vers les secteurs militaires et sécuritaires en se basant sur le discours de la sécurisation, à travers lequel il essaye de justifier son comportement sous le prétexte de la lutte contre le terrorisme international et le crime organisé dans une tentative explicite de dissimuler de nombreux motifs et agendas cachés associés à la garantie de ses intérêts économiques concernant les acteurs internationaux, et la recherche d'un état exceptionnel qui permettrait aux gouvernements occidentaux de rester au pouvoir loin des coûts de la gouvernance démocratique.

Ce processus a eu un impact très négatif sur la voie du développement chancelant du continent africain, notamment au niveau du financement et de la création de la mobilité économique appropriée pour atteindre la renaissance africaine souhaitée, et a également conduit à l'approfondissement de l'état de sous-développement que connaissent la plupart des pays du continent, et de consolider davantage la dépendance à l'une des formes les plus dangereuses de néocolonialisme, en particulier au niveau économique, sans parler de la protection et de l'encouragement des régimes autoritaires, ce qui nous a incités à essayer de développer une nouvelle conception de la désécurisation basée principalement sur la littérature de l'école de Copenhague des études de sécurité, elle dépend des faits de la réalité africaine, en particulier dans la phase de post-sécurisation, au cours de laquelle nous visons à reconsidérer le projet de développement de l'Afrique, que nous avons essayé de dessiner un ensemble de différentes options en face de sa réalisation, comme la reconsidération des mécanismes de soutien financier, et de les neutraliser de tous les différents combinaisons politiques, ou d'essayer de chercher de nouveaux partenaires au sein du club des puissances internationales émergentes, en particulier ceux qui expriment leur désir de coopérer, comme la Chine, l'Inde et la Turquie, ou se contenter de l'option de développement indépendant avec toutes les significations de l'autonomie et la coopération interne commune.

Mots-clés : sécurisation, développement, Afrique, état d'exception, sous-développement, dépendance, tyrannie.